حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية
١٩٦٧ - ٢٠٠٠

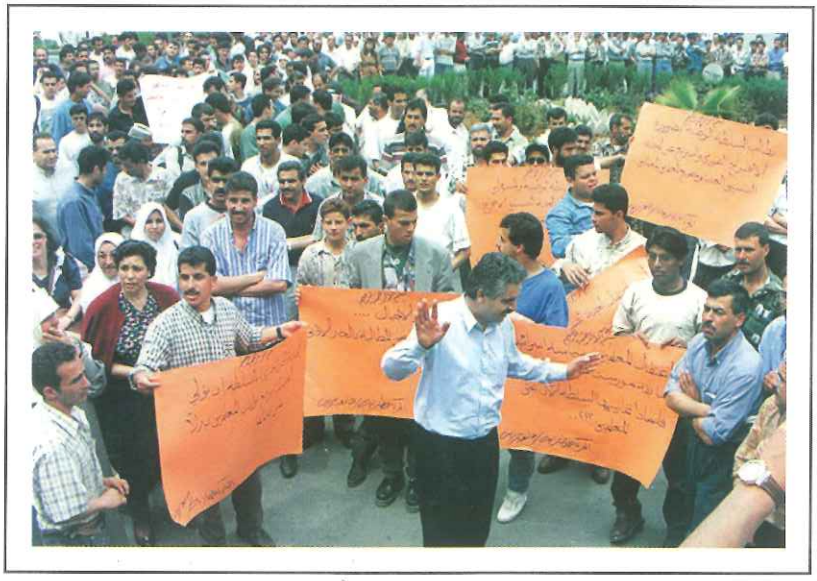

عمر عساف

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية
١٩٦٧ - ٢٠٠٠

عمر عساف

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

The Palestinian Public School Teachers Movement
in the West Bank, 1967 - 2000

Omar Assaf

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2003
ISBN 9950-312-09-4

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Ford Foundation, Cairo

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ٢٩٥١١٠٨ ٢ ٩٧٠، فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة فورد، القاهرة

التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة

صورة الغلاف: نشرت عن الايام، مظاهرة المعلمين أمام المجلس التشريعي بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٥

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادية للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الإهداء

إلى الشهداء الذين قضوا من أجل حرية شعبنا وأرضنا
إلى القابضين على راية الكفاح من أجل عروبة فلسطين
إلى شموع تحترق لتصنع رجال الغد بناة المستقبل
إلى نفر جمعوا بين مهنة التعليم والشهادة، منهم
أبو جهاد، وعمر القاسم وأبو إياد، ومنهم أيضاً
داود عطاونة الذي قضى قبل عشرين عاماً،
وحسين أبو تمام شهيد انتفاضة الأقصى
وأمين حافظ الدجاني الذي جمع بين المسؤولية والموقف الوطني

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع وفاء لمن يستحقون.

شكر وتقدير

قيل لشاعر لو حذفت بيتاً من قصيدتك لغدت أجمل وأبلغ، فكان جوابه أن كل بيت مثل أحد أولادي لا أستطيع التخلي عنه؛ وربما ينطبق ذلك على كل عمل يقوم على إعداده كاتب أو باحث.

بدأت ذلك لأقول إن أفكاراً كثيرة يضطرك البحث المنهجي لإسقاطها على غير رغبة أو ربما قناعة منك، بذلت خلال إعداد البحث جهداً في محاولة لإخراجه بما يليق وأساليب البحث من جهة، ولإيصال حقائق اقتنعت أنها تستحق جهداً ما من جهة أخرى، وبالتأكيد لم أكن وحدي في إعداد البحث، وقد كان للجهد الذي رافقتني به الدكتورة ليزا تراكي أثر كبير في إنجاز هذا البحث، سواء من حيث المشورة المتعلقة بالجانب المنهجي في البحث أم الأفكار التي قدمتها، ولم تبخل بجهدها حتى عندما اضطرت لزيارتي في سجن رام الله.

الأمر ذاته قدمه عضوا لجنة الإشراف الآخران الدكتور حماد حسين، والدكتور ماهر الحشوة لهم عرفاني بما قدموه جميعاً من وقتهم ومعرفتهم.

أما زملائي في المهنة، فلهم الفضل الأكبر في إنجاز هذا العمل، إذ لولا دورهم النضالي لما ظهر هذا البحث، فقد كان دفاعهم عن حقوقهم وما تعرضوا له من إجراءات، عامل استثارة واستفزاز دفعني لاختيار هذا البحث، حيث بدأت فكرة البحث حين اعتقلت لأيام العام ١٩٩٧ من قبل الأمن الوقائي بتهمة التحريض، وتلمست حينذاك أن بعض من تتلمذوا على أيدي المعلمين ينكرون فضلهم ودورهم فكانت فكرة البحث.

ما كان لهذا العمل أن يحوي ما تضمنه من معلومات لولا جهود مشكورة قدمها الزملاء المعلمون الذين أجريت معهم المقابلات، والذين عملت معهم في المهنة خلال المرحلة الماضية،

فقد كانوا، كما دوماً، مثالاً للتعاون، وإذا جاز لي أن أخص بالشكر فإن عليَّ الاعتراف بفضل الزميل طه نصار، الذي شكل مرجعاً لجميع مراحل الدراسة، سواء من حيث وضعه تجربته ومعلوماته في خدمة هذا البحث أم بتوفيره وثائق نادرة تتصل بمرحلة الدراسة.

وعرفاناً بالفضل لأهله، فإن جنوداً مجهولين شارك كل منهم بجهد في إخراج هذا البحث إلى النور، وبخاصة في الطباعة والتدقيق والمراجعة، لن أستطيع ذكرهم جميعاً، لكني أقدر الدور الذي رعتني به زوجتي خلال إعداد الرسالة، حيث قدمت كل ما يلزم حتى لا انقطع عن الكتابة. كذلك أشكر الأخت عائشة مفارجة، وابنتي شذى اللتين أنقذتاني في لحظات حرجة كنت بأمس الحاجة لجهدهما.

أخيراً، أشكر دائرة تأهيل الأسرى التي قدمت مساهمة مادية سخية في تغطية أقساط الدراسة مكنتني من متابعة دراستي العليا.

لهؤلاء جميعاً كل الشكر والعرفان بالجميل.

المحتويات

الفصل الاول ـــ ٩

الاطار السياسي والاجتماعي لحركة المعلمين

الفصل الثاني ـــ ٥١

التطور التاريخي والبنى التنظيمية لحركة المعلمين

الفصل الثالث ـــ ٩٣

محاور نضال المعلمين في المدارس الحكومية

الفصل الرابع ـــ ١٢٥

حركة المعلمين في ظل السلطة الفلسطينية

خاتمة - النتائج والتوصيات ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ١٨٧

الهوامش ـــ ١٩٧

المراجع ـــ ٢٢٥

الفصل الأول

الإطار السياسي والاجتماعي لحركة المعلمين

الفصل الأول

الإطار السياسي والاجتماعي لحركة المعلمين

تمهيد

ولدت حركة المعلمين وتطورت في السياق السياسي والاجتماعي الذي مر به الشعب الفلسطيني خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتأثرت كما أثرت في هذا السياق.

يتوقف هذا الفصل أمام السؤال الأول المتصل بدور الحركة الوطنية والنشطاء السياسيين في بعث حركة المعلمين، ومدى تمايز مواقف هذه القوى من حركة المعلمين في مراحلها الأولى واللاحقة، كما يتناول تمهيداً ما له صلة بالسؤال الثاني حول استخدام حركة المعلمين كواجهة سياسية، وآثار الوضع الوظيفي للمعلمين على هذه المسألة، ومن هنا يتطرق إلى الوضع السياسي الذي مرت به القضية الفلسطينية خلال المرحلة موضع الدراسة، وأثر هذا الوضع في حركة المعلمين، وفي السياق ذاته يتعرض للآثار الناجمة عن خضوع المنطقة لسلطة أجنبية وتحت حكم عسكري، وانعكاس ذلك على واقع التعليم، سواء من خلال الأنظمة والأوامر التي أصدرتها السلطة الحاكمة لتنظيم التعليم بما يخدم أهدافها، أم في إشرافها المباشر على أركان العملية التربوية: الطلبة، والمعلمون، والمناهج، والمرافق والخدمات.

من جهة أخرى، يستعرض هذا الفصل واقع التعليم في القدس، باعتبار أن خصوصيةً ما كانت وما زالت للقدس من حيث تعامل السلطات الإسرائيلية مع التعليم فيها، وبما ينسجم مع السياسة الإسرائيلية القائمة على ضم القدس لإسرائيل، وموقف معلمي القدس وطلبتها من هذه الإجراءات، وصولاً لاضطرار السلطات الإسرائيلية للتراجع عن سعيها لفرض منهاج إسرائيلي للتعليم في المدارس الحكومية فيها.

الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٦٧ - ٢٠٠٠

ما أن وقعت الضفة والقطاع تحت السيطرة الإسرائيلية، جراء حرب حزيران ١٩٦٧ حتى سقطت الكثير من المفاهيم والمسلمات، التي آمن الشعب الفلسطيني بها خلال عقدين (١٩٤٨ – ١٩٦٧)، حيث سقطت مقولة "الجيوش العربية التي تستعد لتحرير فلسطين"، ومعها سقطت شعارات الأنظمة العربية بالتحرير، وأصابت الهزيمة الإنسان العربي في الصميم. أما الفلسطيني، فقد اكتشف أن عليه أن يأخذ زمام قضيته بنفسه.

على الصعيد الفلسطيني في الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧، وقعت السيطرة الإسرائيلية على وضع ضعيف ومهلهل، فالحركة الوطنية بأحزابها وقواها، تعرضت عشية حرب حزيران لسلسلة من الإجراءات الأمنية حدّت من فاعليتها.

والسمة المختلفة في قطاع غزة، سببها الموقف المختلف للنظام المصري من الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتشجيعه الفلسطينيين في القطاع على الانخراط في المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني.

ولعل هذا التباين يفسر ضعف، أو انعدام المقاومة المسلحة للجيش الإسرائيلي في الضفة بدايات دخوله، وانقضاء وقت غير قصير حتى تمكنت خلايا ووحدات القوى والأحزاب وقياداتها من إعادة تنظيم وبلورة نفسها، وافتقارها للعناصر التقنية للمقاومة (التدريب والسلاح). في حين أن المقاومة المسلحة، ظلت مستمرة فاعلة في قطاع غزة فور دخول الجيش الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ وحتى أوائل السبعينيات، حيث تمكن الجيش الإسرائيلي من تصفية معظم جيوب المقاومة المسلحة هناك.[١]

بدأت في وقت مبكر، المواجهة بين السلطات العسكرية الإسرائيلية، والسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ومع أن موشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك، انتهج سياسة الجسور المفتوحة من جهة، وفتح سوق العمل الإسرائيلية أمام أبناء الضفة والقطاع من جهة أخرى، فإن هذا لم يَحُلْ دون الصدام المبكر، حيث شهدت الضفة الغربية بوادر للعصيان، من خلال محاولة الامتناع عن دفع الضرائب للسلطات الإسرائيلية، وتنظيم المظاهرات النسائية.[٢] في حين أعطى الأمر العسكري رقم ١٠٣، الذي يمنع التحريض، أو الدعاية العدائية، الحاكم العسكري، سلطات واسعة لمنع أية تجمعات يرى أنها تحمل طابع الإثارة السياسية.[٣]

صعدت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها، عندما ألغت المناهج القائمة وأعلنت أنها ستطبق المناهج الإسرائيلية في مدارس القدس، وربما في الضفة الغربية والقطاع، فكان الرد الفلسطيني على هذه السياسات الإسرائيلية وغيرها، إقامة الجبهة الوطنية في قطاع غزة لمقاومة الاحتلال، وإعلان إضراب المدرسين والطلاب في الضفة الغربية بما فيها

القدس، الذي استمر أكثر من ثلاثة أشهر تحت شعار رفض ضم القدس وإغلاق مكتب التربية فيها. جاء الإضراب بعد أن طلبت السلطات الإسرائيلية من مسؤولي مكتب التربية والتعليم في القدس الالتحاق بدائرة المعارف في بلدية القدس "الموحدة" ووزارة المعارف الإسرائيلية، ورفض المحاولات الإسرائيلية فرض مناهج إسرائيلية في مدارس الضفة والقطاع والقدس، واضطرت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي، للتراجع، والاستجابة لمعظم مطالب المعلمين بشأن المناهج.[٤]

ساهم تنامي العمل المسلح خلال السنوات الثلاث الأولى للاحتلال، ومجابهة إجراءات السلطة المحتلة، في تنامي الحركة الوطنية الفلسطينية في مختلف المجالات، بعد أن تحولت على الساحة العربية من العمل السري إلى العمل العلني كحركة تحرر وطني شامل لها أهدافها السياسية واستراتيجيتها الواضحة.[٥] إلا أن هزيمة المقاومة الفلسطينية في أيلول ١٩٧٠، في الساحة الأردنية، وإقصاء الفدائيين عن أطول خطوط المجابهة، كان الإشارة الأولى إلى أن ساحة المجابهة الرئيسية التي يجب أن تولى كل الاهتمام هي الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع، أي أن هزيمة أيلول هي التي أبرزت الاهتمام بالحركة الجماهيرية.[٦] وعلى الرغم من أن الهزيمة التي لحقت بالمنظمات الفلسطينية، على الساحة الأردنية، قد أدت إلى إلحاق هزيمة معنوية بالفلسطينيين تحت الاحتلال، فإنها لم تمنعهم من تبني مواقف مواجهة تجاه السياسة الإسرائيلية، وتجاه سياسة الحكومة الأردنية. وتمثل ذلك في اتجاهين: الأول: مقاومة السياسات والإجراءات الإسرائيلية، والثاني: قطع الصلات والعلاقات مع الحكومة الأردنية. كما أدى إلى تشكيل الجبهة الوطنية سنة ١٩٧٣ /١٩٧٤ التي بادرت وبالتعاون مع م.ت.ف، لتشكيل الاتحادات الشعبية والنقابية.[٧]

تصاعدت خلال النصف الأول من السبعينيات، الممارسات الإسرائيلية، من الاستيطان، والاعتقالات، والإبعادات، في وقت سعت السلطات الأردنية لاستعادة نفوذها في الضفة الغربية، عبر طرح مشروع المملكة المتحدة في آذار ١٩٧٢. وفي الاتجاه الآخر، أخذت مسألة مقاومة الاحتلال تزداد تنظيماً، ذلك أن العديد من القوى والأحزاب الوطنية الفلسطينية سعت إلى الانخراط في المؤسسات الوطنية والنقابية والجماهيرية القائمة (بلديات، ونقابات، وجمعيات، وعمل تطوعي). وفي هذا السياق، جاءت الانتفاضة التشرينية (١٩٧٤)، والتي اعتبرت تتويجاً لكفاحات ونجاحات الشعب والثورة التي تصاعدت على امتداد عام كامل بعد تشرين الأول ١٩٧٣، في مواجهة السياسة الإسرائيلية، وانسجاماً مع النجاحات التي حققتها منظمة التحرير، عربياً ودولياً، من خلال الاعتراف العربي الرسمي بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني،[٨] ودخول فلسطين إلى الأمم المتحدة. وفي هذا السياق أشارت الصحف الإسرائيلية إلى "أن أعمال الشغب في نيويورك خلال زيارة عرفات لها تحصد في نابلس والخليل".[٩]

تمثل التطور الأبرز على صعيد المقاومة في الضفة الغربية، خلال النصف الأول من السبعينيات، في تشكيل الجبهة الوطنية ١٩٧٣/١٩٧٤[١٠] كإطار للنضال الوطني الفلسطيني، وكجزء من م. ت. ف، حيث شكلت أول ائتلاف وطني منظم، وذراعاً كفاحياً لـ م. ت. ف، ورداً على ضرب الأردن للثورة.[١١] وهكذا ما أن انقضى النصف الأول من السبعينيات، حتى كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد عززت مكانتها، سياسياً على الصعيدين العربي والدولي من جهة، ومادياً حيث غدت تمتلك قاعدة ارتكاز في لبنان، وقاعدة جماهيرية، في بداية تنظيمها داخل الضفة والقطاع، لها دورها في المؤسسات الوطنية والجماهيرية. فعلى سبيل المثال، استطاعت النقابات المهنية، التي كانت على صلة وثيقة بالحركة الوطنية، أن تلعب دوراً سياسياً ملموساً بعد ضرب الجبهة الوطنية في العامين ١٩٧٥/١٩٧٦.[١٢]

وجاءت معركة الانتخابات البلدية ١٩٧٦، لتعزز النضال الوطني والجماهيري والعلني في مواجهة السياسات الإسرائيلية، ذلك أن الشعارات التي رفعتها القوائم الوطنية كانت "لا للإدارة المدنية"، و"نعم للدولة الوطنية"، و"نعم لـ م.ت.ف". وقد لعبت المجالس البلدية المنتخبة، إلى جانب المؤسسات والاتحادات الشعبية، دوراً أساسياً في معارضة اتفاقات "كامب ديفيد"، وإمكانات تنفيذها في الضفة والقطاع،[١٣] وهكذا انبثقت لجنة التوجيه الوطني سنة ١٩٧٨ رداً على اتفاقات "كامب ديفيد"، وقد كرست موقفها المعارض لتلك الاتفاقات من خلال سلسلة من المؤتمرات الوطنية عقدتها في جامعات الضفة، ولتشكل خلال المرحلة التي تلت اتفاقات كامب ديفيد أداة للنضال الوطني والجماهيري ضد المشروع الإسرائيلي بتشكيل الإدارة المدنية وروابط القرى. حملت لجنة التوجيه الوطني على عاتقها مسؤولية تنظيم وقيادة التحركات الجماهيرية ضد مشروع الحكم الذاتي[١٤] وشكلت عدداً من اللجان الفرعية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

ترافقت معارضة اتفاقات "كامب ديفيد"، واتساع حملة النضال الجماهيري ضدها، مع تعزيز دور المقاومة الفلسطينية في لبنان، إثر مشاركتها في الحرب الأهلية اللبنانية، وتزايد نفوذها في الساحة الإقليمية، وعدم نجاح إسرائيل في الحد من نفوذها خلال عمليات الاجتياح ١٩٧٨ – ١٩٧٩، واضطرار إسرائيل، ولأول مرة، لطلب وقف إطلاق النار مع القوات المشتركة في الجنوب اللبناني عبر الأمم المتحدة،[١٥] مع تصاعد المجابهة مع المشاريع الإسرائيلية حتى داخل إسرائيل نفسها، حيث جاءت أحداث يوم الأرض آذار ١٩٧٦، مترافقة مع الإضراب الذي عمَّ المناطق المحتلة، خلال آذار ١٩٧٦، رداً على السياسات الإسرائيلية بإبعاد بعض المرشحين للانتخابات البلدية (النتشة، والحاج أحمد)، وقرار المحكمة الإسرائيلية، "حق اليهود في أداء طقوسهم في المسجد الأقصى"،[١٦] إضافة إلى تصاعد الاستيطان في كفر قدوم وغيرها من المناطق.

شكلت هذه المرحلة إحدى مراحل الصعود في النضال الوطني الفلسطيني، حيث تزايد

اعتزاز الفلسطينيين بقدرتهم وهويتهم ودورهم، ما دفع بأحد الصحافيين الإسرائيليين للقول "إنه لا يوجد في البلد شخص ذو عقل سليم، يوهم نفسه بأن عرب فلسطين سيتعاونون مع الحكم الإسرائيلي".[١٧] في حين كتبت Jerusalem Post "إن الفلسطينيين في الضفة والقطاع، تجتاحهم موجه طاغية من الحماس للتأكيد على هويتهم، فكل اجتماع أو مؤتمر، مهما كان اختصاصه، اجتماعياً، أو خيرياً، أو ثقافياً، يتحول إلى مؤتمر سياسي مؤيد للدولة وم.ت.ف، وصارت كل المجالات تقترن بالاسم الفلسطيني، البازار، والعرس، والعلم".[١٨]

ربما كانت السنوات الخمس، ١٩٨٢– ١٩٨٧، الأسوأ في مسار الثورة الفلسطينية، و م.ت.ف، ليس فقط بسبب إبعاد القوات الفلسطينية بعيداً عن حدود فلسطين، وما رافق ذلك من مجازر صبرا وشاتيلا، بل، أيضاً، لأن الساحة الفلسطينية شهدت أسوأ انقسام دموي منذ بدايات العمل الفلسطيني المسلح، فقد شهدت "فتح"، كبرى فصائل العمل الفلسطيني، انشقاقاً دموياً، رافقته معارك داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، اضطرت على إثرها قيادة "فتح" للخروج ثانية من لبنان، ما فتح الباب أمام التدخل الإقليمي العربي، ومعاودة طرح الخيار الأردني بتوقيع اتفاق شباط ١٩٨٥.

من جانبها، صعدت السلطات الإسرائيلية إجراءاتها، خلال هذه المرحلة، وضيقت على الفلسطينيين لدرجة لا تحتمل، ما جعل كاتباً مثل دافيد غروسمان يتساءل سنة ١٩٨٦ "كيف يتحمل الفلسطينيون وضعاً كهذا دون أن يثوروا عليه؟"[١٩] في حين قال بنيامين بن اليعازر (حاكم عام الضفة السابق، وزير الدفاع لاحقاً)، محذراً قبل أقل من سنتين من اندلاع الانتفاضة "إنه خلال ٣ – ٥ أعوام، سوف نواجه بانتفاضة شاملة، تنتهي إما إلى ثورة، وإما إلى عصيان مدني عام".[٢٠]

على الصعيد الفلسطيني الداخلي، غدا واضحاً أن لا مجابهة عسكرية شاملة ممكنة مع إسرائيل في المدى القريب، حيث وضعت حرب لبنان ١٩٨٢ حداً – ولو إلى حين – لأية أوهام بشأن نجاح الخيار العسكري الفلسطيني المستقل.[٢١] ولعل هذا ما وجد تعبيره في أن مؤتمرات التنظيمات التي عقدت بعد ١٩٨٢ أكدت على مركزية الأراضي المحتلة في معركة الاستقلال،[٢٢] وأن الحركة الجماهيرية المنظمة، هي التي يمكن أن تشكل الرد الأنسب على الممارسات الإسرائيلية، بعد أن أصبحت قاعدة الحركة الوطنية متسعة بين الجماهير الفلسطينية على الرغم مما حصل في لبنان.[٢٣]

الحركة الجماهيرية في الضفة والقطاع

شأنها شأن الحركة الوطنية، واجهت المنظمات الجماهيرية الفلسطينية صعوبات كثيرة، جراء الأنظمة والقوانين التي كانت سائدة خلال الحكم الأردني الذي ظل ينظر بريبة للجمعيات والنقابات، وبخاصة بعد الانقلاب الذي شهده الأردن في النصف الثاني من

الخمسينيات، وظلت النقابات والجمعيات موضع شبهة من قبل السلطات الأردنية، تنظر لها كأطر محسوبة على المعارضة القومية واليسارية من جهة، وكتعبير عن رفض ما للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية من جهة أخرى. كما أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية إثر أحداث السموع في تشرين الأول ١٩٦٦، كان لها أثر على الحركة النقابية والجماهيرية وقيادتها في الضفة الغربية، وبخاصة في ظل تأزم العلاقة بين الحكومة الأردنية وقيادة م. ت. ف. قبيل حرب الأيام الستة ١٩٦٧، وانعكاس ذلك على دور الاتحادات الشعبية الفلسطينية التي سبق أن شكلت بعد تأسيس م. ت. ف. كالاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

شهدت الحركة الجماهيرية ومؤسساتها بعد حرب ١٩٦٧ تطوراً مرتبطاً من جانب بتطور الحركة الوطنية الفلسطينية، ومتأثراً من جانب آخر، بالتحولات الاجتماعية والبنيوية التي شهدها المجتمع الفلسطيني بعد وقوع الضفة والقطاع تحت سلطة الجيش الإسرائيلي.

وإذا كانت الحركة الجماهيرية في القطاع قد اتسمت بكونها مسلحة، فإن نظيرتها في الضفة الغربية عملت، منذ البداية، على تطوير هيئاتها ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والجماهيرية، وحاولت بلورة موقف جماهيري تجاه الاحتلال، من خلال "لجنة التوجيه الوطني*"، التي أكدت على الوحدة مع الأردن، ورفضت أطروحات الكيان الذاتي الذي دعا له بعض القادة الفلسطينيين.[٢٤] وفي الإطار ذاته، جاء تحرك اتحاد المعلمين الأردنيين في الضفة خلال صيف ١٩٦٧ وفي وقت مبكر، كانت السلطات الإسرائيلية حظرت نشاط اتحاد المرأة، واتحاد الطلبة الفلسطينيين، واعتبرتهما منظمات خارجة على القانون.[٢٥]

كما سبق، فإن النظرة التي جسدتها فصائل المقاومة الفلسطينية، في سني عملها الأولى، هي استصغار شأن العمل الجماهيري، والعزوف عن تنظيم الجماهير في أطر شعبية للدفاع عن مصالحها، وظلت تنظر لهذا التأطير باعتباره مهمة لا علاقة لمنظمات المقاومة بها. لكن هذه النظرة سرعان ما تغيرت جراء الهزائم التي لحقت بالمقاومة المسلحة، منذ أيلول ١٩٧٠، ونجاح السلطات الإسرائيلية في قمع المقاومة المسلحة في قطاع غزة وتصفيتها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن معارك أيلول ١٩٧٠ حسمت اتجاه الحركة الوطنية والجماهيرية، والفعاليات النقابية والمهنية، بالانحياز لمنظمة التحرير،[٢٦] وإعلاء صوتها ضد السياسات الأردنية. كما جاء التأييد الوطني لقرارات قمة الرباط، بشأن وحدانية التمثيل الفلسطيني ليعزز التفاف الشعب الفلسطيني حول قيادته الشرعية من جانب

---

* روابط القرى: إطار شكلته الإدارة المدنية الإسرائيلية بالتعاون مع بعض الشخصيات الفلسطينية في محاولة لخلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. أنظر قائمة المصطلحات.

آخر. وحتى أواسط السبعينيات ركز الخطاب السياسي الفلسطيني على مشروع الدولة العلمانية على كامل التراب الفلسطيني، ووقع الانقلاب، أواسط السبعينات، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث غدا هدف النضال الفلسطيني انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية في هذه المناطق، تتعايش مع دولة إسرائيل.[٢٧]

إلى جانب ذلك، ساهمت السياسة الإسرائيلية، دون قصد منها، في نمو وتطور الحركة الجماهيرية من خلال:

١ – فتح أسواق العمل الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين، والتي أدت إلى نمو الطبقة العاملة الفلسطينية على حساب قطاع الزراعة، الذي انخفض عدد العاملين فيه العام ١٩٧٢، إلى ثُمن ما كان عليه عشية حزيران ١٩٦٧.[٢٨] ويرى بعض الباحثين أن أهم نتائج الاحتلال الإسرائيلي على الإطلاق، يتمثل في تحويل قطاعات كبيرة من الفلسطينيين إلى بروليتاريا، ومع أن هذا يشكل إحدى الركائز الأساسية للسياسة الإسرائيلية، فإنها يمكن أن تنقلب في غير صالح إسرائيل.[٢٩]

٢ – منع الطلاب الفلسطينيين من السفر للخارج، لإكمال تعليمهم خشية التحاقهم بمنظمات المقاومة المسلحة.[٣٠] هذا الوضع اضطر السلطات العسكرية الإسرائيلية للموافقة على فتح صفوف للتعليم الجامعي في الضفة والقطاع، ما حول الجامعات إلى مواقع لحركة طلابية جماهيرية مقاومة.

٣ – عدم حظر النقابات المهنية، كونها فروعاً للنقابات الأردنية، ولعبت هذه النقابات دوراً رئيسياً في النضالات الجماهيرية الوطنية، أولها إعلان نقابة المحامين الأردنية مقاطعة المحاكم الإسرائيلية.[٣١]

٤ – محاولة الاحتلال تقديم نفسه "كاحتلال ليبرالي"، بإبقاء "الجسور مفتوحة"، ومن خلال السماح بإجراء انتخابات بلدية في بلديات الضفة الغربية، ١٩٧٢ و١٩٧٦، سعت السلطات الإسرائيلية من خلالها لإيجاد قيادة محلية، وإمكانية التعامل معها كبديل لقيادة م. ت. ف ولتعزيز التحالف بين أنصار السياسة الأردنية والمقربين من السياسة الإسرائيلية. كان هذا كله في مواجهة القيادة الوطنية التي أخذ نفوذها يتسع ويزداد في ظل الاحتلال، ولكن الرياح جرت بغير ما اشتهت سفن السلطات الإسرائيلية.

وقبل تناول القطاعات الجماهيرية الرئيسية، ودورها، وما طرأ عليها من تطور، ينبغي التوقف عند علاقة الحركة الجماهيرية بالحركة السياسية الفلسطينية، ليس فقط باعتبارها جزءاً من توجه أولته المنظمات الفلسطينية اهتمامها، أو استجابة لقرار نص عليه المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر سنة ١٩٧٢ بالتأكيد على أولوية العمل والنضال

الجماهيري في أوساط القطاعات الشعبية وأطرها ومؤسساتها،[٣٢] بل باعتبارها جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية، واتخاذها مواقف سياسية معينة.[٣٣]

انعكست هذه العلاقة الوثيقة في بنية لجنة التوجيه الوطني سنة ١٩٧٨ كذراع لـ م. ت. ف. بعد أن ضمت في صفوفها مختلف المنظمات الجماهيرية، والنقابات العمالية، ومجالس الطلبة، والصحافة الوطنية، والمجالس البلدية، والنقابات المهنية، والهيئات النسائية، والشخصيات الوطنية.[٣٤] من الطبيعي أن تولي الحركة الوطنية - ولو بتفاوت - اهتماماً خاصاً للعلاقة بالجماهير والحرص على تنظيمها، باعتبار ذلك مهمة تقع في صلب برامج المنظمات السياسية. فقد سعت العديد من المنظمات، سواء بشكل فردي، أم جماعي، لتطوير أوضاع المؤسسات الوطنية في ظل الاحتلال.[٣٥] وغدت مهمة تأطير الآلاف من فلسطينيي الضفة وغزة، منتصف السبعينيات ونهايتها، جزءاً من التحولات السياسية الجديدة في النضال الفلسطيني، واستجابة لمهمات المرحلة الجديدة، باستثمار هوامش الشرعية المتاحة.[٣٦] كما كان ذلك نتيجة للتغيرات البنيوية الجديدة في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.[٣٧]

وإذا كانت القوى اليسارية، والماركسية منها بشكل خاص، السباقة في إيلاء الحركة الجماهيرية اهتمامها، لدرجة أن أغلبية طلائع الأطر النسوية، كما سنرى لاحقاً، تبنت الماركسية كأساس أيديولوجي،[٣٨] إلا أن العمل لتنظيم الجماهير وتأطيرها أخذ في وقت لاحق، يشكل محور اهتمام كافة القوى على الساحة بما فيها حركة "فتح" والاتجاه الإسلامي، واعتبر تأطير الجماهير أبرز نشاط تنظيمي في البلاد، وحل محل أعمال المقاومة. وأخذت التنظيمات والتيارات السياسية تتنافس على المقاعد النقابية والاتحادات المختلفة.[٣٩] بالتأكيد، فإن تصاعد واتساع الحركة الجماهيرية، وتنامي دورها في النضال الوطني خصوصاً، كان له أكبر الأثر في اندلاع الانتفاضة الكبرى العام ١٩٨٧، كما أن هذا التحول يشير، من جهة أخرى، إلى انتقال الحركة الوطنية في الداخل من واقع التأثر إلى مواقع صنع القرار، والتأثير في الأحداث السياسية.[٤٠]

ولأن الحركة الجماهيرية الفلسطينية تطورت في إطار ظروف سياسية واجتماعية متغيرة خلال العقود الثلاثة، وتأثرت بهذه الظروف، وبالتالي تمايزت بنيتها وخصائصها واتساعها حسب الظروف التي رافقتها، فإنه يمكننا تقسيم هذه الحركة خلال العقود الثلاثة إلى مراحل محددة وهي: من ١٩٦٧-١٩٧٣، و١٩٧٤-١٩٧٩، و١٩٨٠-١٩٨٧، و١٩٨٨-١٩٩٤، و١٩٩٥-٢٠٠٠.

المرحلة الأولى (١٩٦٧- ١٩٧٣)

اتسمت الحركة الجماهيرية خلال هذه المرحلة بحداثة تجربتها في ظل احتلال عسكري أجنبي، وعانت رهبة الاحتلال في بداياته، ولجوئه إلى أنظمة الطوارئ وإطلاق يد الحكام العسكريين الإسرائيليين الذين مارسوا سياسات قاسية. فقد لجأت السلطات الإسرائيلية إلى إغلاق المدارس وفرض حظر التجول، والاعتقال والسجن وطرد أكثر من ١٠٠٠ شخص، كما أن ٤٠٪ من الذكور البالغين، خلال السنوات العشر الأولى للاحتلال ١٩٦٧ - ١٩٧٨ قد اعتقلوا، أو احتجزوا لمدة ٢٤ ساعة على الأقل.[٤١] هذا، إلى جانب معاناة الحركة الجماهيرية من ضعف التجربة، وفقدان القيادة المجربة، والظروف السيئة التي واجهت المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٧٠ في الأردن، ولذا ظل دورها متواضعاً، ومقتصراً على النقابات العمالية التي ظلت تعمل بعد ١٩٦٧، والأندية والجمعيات والنقابات المهنية.[٤٢] وظلت الحركة الجماهيرية، خلال هذه المرحلة، ذات طابع عفوي، تتعامل برد الفعل، وتفتقر للشمولية والاتصال بين الضفة والقطاع. وقد لعبت النقابات المهنية دوراً ملموساً بعد أن وجهت للجبهة الوطنية ضربة أمنية.[٤٣] ولعل ابرز فعالياتها، خلال هذه المرحلة، محاولة الامتناع عن دفع الضرائب من قبل التجار لسلطات الاحتلال، وتنظيم بعض المظاهرات النسائية، والامتناع عن العمل داخل إسرائيل خلال حرب تشرين ١٩٧٣.[٤٤]

المرحلة الثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٩)

تمتد هذه المرحلة من حرب تشرين حتى اتفاقات "كامب ديفيد". فقد كانت إحدى نتائج حرب تشرين انتعاش الآمال بالدولة في مواجهة مشروع الحكم الذاتي. ولعل هذا يفسر دعوة المجلس الوطني لتنظيم الجماهير، وتشكيل المجلس الوطني بما يراعي عضوية المنظمات الشعبية. فطرحت مهمة تأطير آلاف الفلسطينيين استجابة لمهام المرحلة الجديدة.[٤٥] وكان التطور الأبرز، في هذه المرحلة، نزوع كل القوى نحو القطاعات الشعبية، والاهتمام بها.[٤٦]

اتسعت، في هذه المرحلة، ظاهرة العمل التطوعي، التي بدأت في أوساط الطلبة العام ١٩٧٢، من قبل أساتذة ومدارس وطلاب في منطقتي القدس ورام الله، وامتدت إلى مختلف أنحاء الضفة، واتسعت إلى القطاعات الأخرى،[٤٧] وذلك بهدف التخفيف من معاناة المواطن جراء نقص الخدمات من طرق، ومرافق، ورعاية صحية، وتوفير الخدمات الثقافية التي لم تقم السلطات الإسرائيلية بتوفيرها. وإلى جانب ظاهرة العمل التطوعي، كانت المكتبات العامة مسرحاً للنشطاء السياسيين المهتمين بالعمل التطوعي، إلى جانب فرق المسرح، التي انتشرت في عدد من مناطق الضفة الغربية.

السمة الأبرز للحركة الجماهيرية، في هذه المرحلة، هي الانخراط في النضال الوطني المباشر مثل الدفاع عن الأراضي، والتضامن مع مخيمات لبنان، والتصدي للسياسات الأردنية – الإسرائيلية. وفي هذا الصدد، لعبت البلديات المنتخبة دوراً مهماً من خلال لجنة التوجيه الوطني إلى جانب القطاعات الأخرى، وبخاصة إثر زيارة الرئيس أنور السادات للقدس سنة ١٩٧٧، وطرح اتفاقات "كامب ديفيد" في شقها الفلسطيني (الحكم الذاتي).

المرحلة الثالثة (١٩٨٠ – ١٩٨٧)

تطورت الحركة الجماهيرية، خلال هذه المرحلة وغدت صلبة العود، تمتلك قيادات مجربة، بعضها تمرس في مجالات العمل الجماهيري النقابي والشبابي والنسوي، وغيره تخرج من المعتقلات كادراً مجرباً، يحظى باحترام وطني وجماهيري. وفي رأي البعض، أنه منذ مطلع ١٩٧٨، بدأت الحركة الجماهيرية في الضفة والقطاع رحلة خروجها من إطارات العمل العفوي، ومع أن الحركة الجماهيرية عاودت نشاطها العفوي إثر زيارة السادات للقدس، فإنها لم تتوقف عند هذه العفوية، بل تجاوزتها لتغدو أكثر تنظيماً ولتتسع وتتواصل وتتحدى قرارات السلطات الإسرائيلية بمنع نشاطها وعقد مؤتمراتها الجماهيرية الرافضة، ليس فقط لزيارة السادات للقدس، بل لمجمل السياسية الإسرائيلية، وأصبحت المظاهرات الحاشدة والمنظمة والمؤتمرات التمثيلية والاعتصامات والمذكرات السياسية والمطلبية ظواهر عامة، وباتت أبرز الأشكال النضالية في مواجهة الحكم الذاتي.[٤٨] ومنذ مطلع ١٩٧٩، شهدت الأطر إقبالاً متزايداً على الانتساب لها، والانخراط في فعالياتها.

لعل السمة الأبرز للحركة الجماهيرية في هذه المرحلة، هي تشكيل الأطر القطاعية الجماهيرية ذات الصلة بفصائل العمل الوطني. وإذا كانت الأطر الطلابية قد شكلت في الجامعات، فقد جاء تشكيل الأطر النسائية، والعمالية، والطبية، والزراعية، ليغدو توجهاً مركزياً لدى كل القوى. هذه الأطر لا تختلف فقط عن المؤسسات التقليدية المحلية، بل جاءت لتشكل رفضاً لها، وبديلاً عنها. مثلاً، جاءت الأطر النسائية لترفض التوجهات الخيرية، والبرجوازية للجمعيات النسوية القائمة.[٤٩] واتسع، في هذه المرحلة، حجم النقابات العمالية، والأندية ومراكز الشباب، ولجان المحامين، واتحادات وروابط الكتاب والصحافيين.

لعل السمة التي اختلفت فيها الحركة الجماهيرية خلال هذه المرحلة عما سبق، هي جمعها بين الوطني والمطلبي في فعالياتها، وبخاصة في مواجهة الأوامر العسكرية الإسرائيلية بشأن النقابات العمالية والجامعات، والتي سعت السلطات العسكرية الإسرائيلية من خلالها للتدخل في شؤون الحركة النقابية والتعليم العالي، وإخضاعها المباشر للمسؤولين الإسرائيليين، حيث أدت هذه الأوامر، إلى خوض الحركة العمالية والمهنية

سلسلة من الإضرابات المطلبية النقابية العمالية والمهنية. وهكذا حظيت الحركة الجماهيرية بالأولوية في اهتمامات الحركة الوطنية، والتنافس بين أطرافها، وغدت مقياساً لقوة هذا الفصيل أو ذاك، لدرجة غدت معها القيمة العليا بالنسبة للتنظيم أو التيار السياسي تنحصر في عدد المقاعد التي يحصل عليها في مجلس نقابي.[٥٠] وفي مرحلة لاحقة، وفي ضوء الانقسام السياسي الذي شهدته الساحة الفلسطينية، اشتد التنافس بين القوى، وبرزت ظاهرة الانشقاقات، حيث شهدت الاتحادات الشعبية (العمالية) انشقاقات متلاحقة، وأصبح لكل تنظيم أطره القطاعية الخاصة.[٥١]

المرحلة الرابعة (١٩٨٨ - ١٩٩٤)

مثلت الانتفاضة مرحلة متقدمة في النضال الوطني الفلسطيني، لكنها تميزت عن التجارب الانتفاضية السابقة، التي كانت موقعية حيناً، وتقتصر على قطاع محدد حيناً آخر (مثل الطلبة)، لتغدو شاملة أولاً على الصعيد الجغرافي، وثانياً على الصعيد الشعبي، إذ لم يعد الطلاب وحدهم المشاركين فيها، بل كان معهم العمال والفلاحون والتجار والموظفون وأساتذة الجامعات.[٥٢] بالتأكيد، فإن الانتفاضة لم تكن لتستمر، أو تتواصل، لو لم تتوفر لها الأطر التنظيمية الجماهيرية الكفيلة بتوجيه النضالات اليومية لأي قطاع، وتلبية حاجاته ومصالحة الاقتصادية والمهنية.[٥٣] أي أن اندلاع الانتفاضة، واستمرارها، استند إلى أساس تنظيمي جماهيري، إلى جانب اعتماده على جيل أصلب عوداً، وأقل خوفاً من سلطات الاحتلال، وأكثر جرأة في مجابهتها.[٥٤]

فرضت الانتفاضة نفسها في الساحة الوطنية الفلسطينية، واستطاعت الحركة الجماهيرية وقيادة الانتفاضة - ولو مؤقتاً - فرض مبادرتها وتصوراتها الخاصة بهذه الحركة على قيادة م. ت.ف في الخارج،[٥٥] كما أنها شكلت حالة جديدة، وحداً فاصلاً بين مرحلتين في مقاومة الوجود الإسرائيلي في الضفة والقطاع، بل وفي تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، بحيث تصبح العودة إلى ما قبلها أشبه بالمستحيل.[٥٦]

ومع أن الانتفاضة أحدثت العديد من التحولات - ولو آنية - في المجتمع الفلسطيني، (في دور المرأة مثلاً، وفي عادات الزواج) فإنها أدت على صعيد الحركة الجماهيرية إلى توحيد الأطر الجماهيرية القطاعية، التي سبق أن تبعثرت، خلال مرحلة الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية.[٥٧] وأدت، من جهة أخرى، إلى غياب المهمات القطاعية لصالح مهمات مجابهة القوات الإسرائيلية، حيث نتج عن المجابهة الشاملة، والإجراءات الإسرائيلية من اعتقال، وحظر تجول، وإغلاق مدارس، انخراط كل القطاعات، جنباً إلى جنب في مواجهة هذه الإجراءات، وغدا الهم الأكبر موحداً للجميع، وتراجعت الاهتمامات الأخرى، بما فيها القطاعية، إلى مواقع متأخرة. واستطاعت من جهة ثالثة، خلق اللجان والفعاليات

الشعبية والجماهيرية التي تطلبتها حاجات المجتمع الفلسطيني، خلال حالة الحرب. واستطاعت صهر فئات المجتمع الفلسطيني، على اختلاف منابعها الاجتماعية والطبقية، في حالة المجابهة، وحققت إنجازات محلية وإقليمية ودولية للقضية الفلسطينية.

المرحلة الخامسة (١٩٩٥-٢٠٠٠)

أثرت حرب الخليج الثانية على الساحة الفلسطينية من خلال الشروع في الإعداد لمفاوضات سياسة، في محاولة لتوسيع نطاق التسوية السياسية التي توقفت بعد اتفاقات "كامب ديفيد" دون أن تنجح محاولات توسيعها.

في هذا الإطار، جاء انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١ وسط خلافات فلسطينية حول الأسس التي عقد استناداً إليها هذا المؤتمر، وأدت هذه الخلافات لانقسام حاد في الساحة الفلسطينية في الشتات، كما في الضفة والقطاع، وتوجت هذه المفاوضات بالتوصل لاتفاقات إعلان المبادئ (أوسلو) ١٩٩٣ والقاهرة، والتي شكلت على إثرها السلطة الفلسطينية، وشهدت الضفة والقطاع أول انتخابات شبه برلمانية ورئاسية.

واجه مسار الاتفاقات عديداً من المآزق، وبخاصة في ظل التمديد المتكرر للمرحلة الانتقالية والاستعصاءات التي واجهتها المفاوضات بشأن قضايا الوضع الدائم (القدس، والحدود، واللاجئون، والمستوطنات، والسيادة) والتي قادت لتجدد المواجهات مع الإسرائيليين، في هبة النفق أيلول ١٩٩٦، وهبة الأسرى وإضراباتهم، وانتفاضة الأقصى أيلول ٢٠٠٠ التي ما تزال أحداثها تتفاعل.

من جانب آخر، أثر تشكيل السلطة الفلسطينية على البنية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية، كما أثر في بناء ودور القطاعات الجماهيرية الفلسطينية من عمال، وطلبة، ومعلمين، ونسوة، وفي المهمات التي تتصدى لها هذه القطاعات، وهذا ما سيتم تناوله مفصلاً لاحقاً.

ينبغي الإشارة إلى أن التقسيم الزمني للحركة الجماهيرية أعلاه، لا يعني أن كل القطاعات الاجتماعية قد تطورت بالوتيرة ذاتها، وبالأشكال والبنى التنظيمية نفسها، إذ لكل قطاع ظروف تطوره ونهجه الداخلي الذي أثر في تطوره بشكل أو بآخر.

الحركة العمالية

حتى العام ١٩٥٥، كان في الضفة الغربية ٣٦ نقابة، منها ست نقابات موظفي دولة، حيث سبق أن سجلت خلال مرحلة النهوض ١٩٥٣ - ١٩٥٥. إلا أن هذه النقابات ألغيت سنة ١٩٥٦،[٥٨] وعادت لتنشط مع بداية الستينيات، وصولاً لتشكيل الاتحاد العام لنقابات

العمال في نابلس ١٩٦٥. ومع وقوع الضفة والقطاع تحت الاحتلال الإسرائيلي، كانت النقابات العمالية تكاد تنحصر في القدس، ونابلس، وبلغ عددها ٢٤ نقابة، [٥٩] منها ٩ عمالية صرفة تضم في عضويتها ٤٤٤ عاملاً لا غير،[٦٠] توقفت عن العمل عشية الاحتلال إلى أن بدئ بإحيائها سنة ١٩٦٩ في محاولة لجمع صفوفها وتثبيت نفسها بعد أن أوقف نشاطها، حيث ظل يعمل فقط ١٥ نقابة، منها ٣ في القدس.[٦١]

انطلقت السياسة الإسرائيلية تجاه العمال من رأي موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك، حيث تضمن رأيه خيارين: إما تشغيل العمال، أو إنفاق الأموال في مشاريع عامة في الضفة الغربية لتوفير الأجر اليومي للعمال العرب.[٦٢] وعلى أرض الواقع، تم تجسيد الخيار الأول، حيث أدى تشغيل اليد العاملة الفلسطينية في إسرائيل إلى تزايد الحجم الإجمالي للقوى العاملة غير الزراعية من خلال تحول العاملين في الزراعة أو الفلاحين نحو العمل المأجور، وكذلك اتساع مشاركة المرأة في العمل المأجور في إسرائيل وفي الضفة، وذلك بسبب توجه العمال العاملين في مشاريع محلية للعمل في إسرائيل وراء الأجر الأعلى. واستطاعت سوق العمل الإسرائيلية استيعاب الأعداد المتزايدة من العمال، إلى جانب هجرة جزء منهم خارج البلاد، فبعد أن كان حجم القوى العاملة الفلسطينية في الضفة ١٤٢ ألف عامل العام ١٩٦٩، ازداد هذا العدد ليصل إلى ٢٠٩ آلاف عامل العام ١٩٨١،[٦٣] وإلى ٢٢٢.٥ ألف عامل العام ١٩٨٣،[٦٤] و٢٨٥ ألف عامل سنة ١٩٨٥.[٦٥]

شهدت السنوات الأولى للاحتلال تراجعاً في دور الحركة العمالية ونقاباتها، لكن هذا التراجع لم يدم طويلاً، فمع بداية السبعينيات تزايدت أعداد المنتسبين لهذه النقابات وبين العامين ١٩٧٠ - ١٩٧٤، ازداد عدد المنتسبين للنقابات العمالية بنسبة ٣٦٪،[٦٦] ومع أواسط السبعينيات، فتح باب الانتساب للعمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة العاملين وراء "الخط الأخضر" والذين كانوا يمثلون ٤٠٪ من حجم القوى العاملة،[٦٧] في حين ظلت السلطات الإسرائيلية ترفض الاعتراف بتمثيل النقابات العمالية الفلسطينية لهم.

ومع أن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية كان فتياً عشية أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن، فإنه كان من أوائل المنظمات الشعبية التي دانت الحكومة الأردنية لإخراجها القوات الفلسطينية من الأردن، واتخذ موقفاً مسانداً للاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٧٤.[٦٨] وظل الاتحاد جزءاً من الحركة الجماهيرية أواسط السبعينيات خلال الفعاليات التي شهدتها الضفة الغربية، وبخاصة خلال الانتخابات البلدية العام ١٩٧٦، ومجابهة اتفاقات "كامب ديفيد"، وتشكيل لجنة التوجيه الوطني، وعقد المؤتمرات الحاشدة، بمشاركة فاعلة من النقابات العمالية المنضوية في إطاره.[٦٩]

انسجاما مع تطور وتعاظم الحركة الجماهيرية، وتزايد عدد العمال، أواخر السبعينيات، وبداية الثمانينيات، تعاظم نفوذ النقابات، فازداد عددها وعدد المنتسبين لها ليصل إلى ٢٠

ألف منتسب، منتظمين في ١٢ نقابة، ٨ منها في نابلس.[٧٠] خلال ذات الفترة، انضمت نقابات الخليل للاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، وتم إحياء نقابات القدس لتتحول إلى مركز للحركة الجماهيرية النقابية، والنضال ضد الاحتلال.[٧١] وانتشرت اللجان النقابية في العديد من المواقع، وخاضت الحركة النقابية أولى معاركها النقابية الرئيسية، وهي الدفاع عن شركة كهرباء القدس وعروبتها، تموز ١٩٧٩،[٧٢] وإضراب فندق السان جورج أيلول ١٩٧٩[٧٣] والذي استطاعت خلاله الحركة النقابية العمالية بإسناد من الحركة الوطنية الفلسطينية، تحقيق مطالب العمال، على الرغم من الدعم الذي وفرته الحكومة الأردنية لأصحاب الفندق في مواجهة الإضراب العمالي.[٧٤]

شهدت الضفة والقطاع، مطلع الثمانينيات، تحركات عمالية واسعة في إطار الدفاع عن حقوق العاملين في مؤسسات محلية. وقد استعاد خلالها اتحاد نقابات عمال غزة دوره وتنظيم صفوفه وإحياء النقابات المنضوية في إطاره.

على صعيد آخر، أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية الأمر العسكري رقم ٨٢٥ بشأن النقابات العمالية، والذي جاء تعديلاً للمادة ٨٣ من قانون العمل الأردني. أتاح التعديل للسلطات الإسرائيلية ولمفتش العمل حرية التدخل في شؤون الحركة النقابية، وبخاصة في العملية الانتخابية. فقد أصبح - بموجب التعديل- للمسؤول الحق في شطب اسم أي من المرشحين للهيئات الإدارية للنقابات وحق إلغاء الانتخابات كلها.

وإذا كانت السلطات الإسرائيلية قد سعت من خلال التعديل لفرض سيطرتها على النقابات العمالية،[٧٥] فقد جاء هذا التعديل ليصعد من حدة المجابهة مع السلطات الإسرائيلية، ويشكل عامل توحيد بين الضفة والقطاع في المجابهة المشتركة لهذا الأمر، وكذلك رفض النقابات العمالية في القدس والاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة فصل نقابات القدس عن الاتحاد العام.

شكلت النقابات العمالية أحد مجالات التنافس بين القوى الوطنية، وبخاصة الفصائل اليسارية منها أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، وساهم هذا التنافس في زيادة عدد المنتسبين لهذه النقابات، حيث حرص كل طرف على دفع مؤيديه للانخراط في هذه النقابات من جهة، وإلى البدء، خلال هذه المرحلة، بتشكيل الأطر النقابية العمالية التابعة للقوى السياسية الفلسطينية من جهة أخرى. وساهم هذا كله في إنشاء نقابات عمالية جديدة في مدن الضفة الغربية، كما أدى احتدام التنافس، إلى جانب الخلاف السياسي، إلى وقوع انشقاقات عدة في صفوف الحركة النقابية، خلال النصف الأول من الثمانينيات. وفي رأي بعض الباحثين أن لهذا التنافس، وحتى الانشقاقات، وجهاً آخر أسهم في توسيع الانتظام والنشاط في صفوف الطبقة العاملة، وزيادة عدد النقابات، وانتشار عضويتها حتى في الريف الفلسطيني، حيث بلغ عدد النقابات العمالية ١٥٠ نقابة.[٧٦]

ما ينطبق على القطاعات الأخرى ينطبق على العمال، فمع اندلاع الانتفاضة شكل العمال المنظمون في النقابات، والمؤطرون في الأطر النقابية، إحدى القوى الرئيسية في الانتفاضة. وحتى أواسط نيسان ١٩٨٨، بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين ١٥ ألف معتقل ٥٠٪ منهم عمالاً.(٧٧)

الحركة النسائية

لم تكن الحركة النسائية تمتلك المقومات ذاتها، التي تتوفر للعمال الذين تمتد جذور حركتهم إلى العشرينيات من القرن، العشرين كما مقومات حركة الطلاب الذين يتحررون من كثير من القيود والالتزامات التي فرضت على المرأة الفلسطينية، إلا أن هذا لم يغيّب دور المرأة، لكنه اقتصر، خلال سني الانتداب على الجمعيات النسائية التي حُصرت عضويتها في أرستقراطيات المدن، ومشاركة المرأة الفلسطينية المحدودة في التظاهرات ضد المشروع الصهيوني، والسياسة الانتدابية. ظل هذا الدور يمتاز بالسمة ذاتها، خلال الفترة الأردنية، حيث انتشرت في عدد من مدن الضفة الغربية الجمعيات النسائية، يتبع معظمها للاتحاد النسائي الأردني، وبعضها جمعيات مستقلة، شكلت أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات. شكلت جمعية إنعاش الأسرة نموذجاً متميزاً، تطور دوره لاحقاً، مستوعباً متغيرات مرحلة الاحتلال الإسرائيلي، ومستفيداً من شخصية المناضلة الصلبة السيدة سميحة خليل، التي ظلت على رأسها حتى توفيت سنة ١٩٩٩.

من جانبه، أُسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كأحد الاتحادات الشعبية الجماهيرية في إطار م.ت.ف. سنة ١٩٦٦. إلا أن حداثة تشكيله من جهة، والتعامل الحذر من قبل الحكومة الأردنية معه من جهة ثانية، وإقدام سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي على حظره، إثر محاولته تنظيم نفسه بعد حرب ١٩٦٧ من جهة ثالثة، حالت دون تطور دور الاتحاد، وبالتالي تحول إلى منظمة سرية في الضفة الغربية، ذات عضوية فردية محدودة.

إلا أن التطورات الاجتماعية في وضع المرأة الفلسطينية، دفعتها إلى تجاوز، بل التمرد على الدور الخدمي والإنساني للجمعيات النسائية. وقد ساعد دمج العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، على خروج المرأة للعمل في إسرائيل ومشاريع العمل الفلسطيني في الضفة الغربية، وزيادة مشاركتها في الإنتاج، فقد تضاعف عدد النساء العاملات بين ١٩٦٧ – ١٩٧٣.(٧٨) وبلغت نسبة النساء العاملات من الحجم الإجمالي للقوى العاملة، حتى أواخر السبعينيات ١٦٪، يعمل من هؤلاء ٤٠٪ في المشاريع الإسرائيلية.(٧٩) العامل الآخر الذي ساهم في تغير وضع المرأة هو انتشار التعليم الثانوي والعالي للفتيات على مستوى الضفة بالطبع، إلى جانب متطلبات مجابهة السياسة الإسرائيلية، ومشاركة المرأة في أعمال المقاومة. كل هذا ساهم في خروج المرأة الفلسطينية من البيت، والمشاركة في

الأعمال التطوعية، والنقابات العمالية وصولاً لتشكيل الأطر النسوية منذ ١٩٧٨، التابعة للأحزاب والفصائل الوطنية، والتي اعتبرت رفضاً وبديلاً للمؤسسات التقليدية، سواء في بنائها أم في دورها.

أدى تشكيل الأطر النسائية إلى الوصول للمرأة الفلسطينية، ليس في المدن وحسب، بل وفي الريف والمخيمات. وانتظم في صفوف هذه الأطر عشرات الآلاف من النساء، وساهمت في إحياء المناسبات الوطنية، والدفاع عن المعتقلين، ودعم نضالهم، وتشكيل لجان فرعية لرياض الأطفال، ومحو الأمية، والإنتاج للمشاريع النسائية،[٨٠] والمشاركة في أعمال المقاومة الجماهيرية ضد الجيش الإسرائيلي. وتجاوز دورها العناية بالبيت والأطفال، إلى المشاركة في النضال الوطني، وهذا يفسر سرعة انخراط المرأة الفلسطينية في الانتفاضة، سواء في إطار فعاليات المجابهة مع القوات الإسرائيلية، أم بالانخراط في اللجان الشعبية ولجان الأحياء الصحية والتعليمية، وغيرها من اللجان، وتقديمها عشرات الشهيدات، وبنسبة وصلت إلى ١٥٪ من عدد الشهداء خلال الأشهر الأولى للانتفاضة.[٨١]

الحركة الطلابية والشبابية والأندية

شكل الاتحاد العام لطلبة فلسطين أحد مظاهر بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية، أواخر الخمسينيات، وظل ميداناً لتنافس القوى السياسية الفلسطينية، ومجالاً لنشاطها. ففي الاتحاد العام لطلبة فلسطين، في القاهرة، بدأت تتبلور حركة "فتح"، إلا أن هذا الاتحاد ظل محظوراً بعد وقوع الضفة والقطاع تحت السيطرة الإسرائيلية، وحال دون نهوضه مبكراً افتقار الضفة والقطاع للتعليم العالي.

اضطرت السلطات الإسرائيلية للموافقة على فتح الباب أمام تطوير التعليم الجامعي، في محاولة منها لمنع احتكاك أبناء الضفة والقطاع بالمقاومة المسلحة في الخارج، إلا أن وجهاً آخر كان لهذا الإجراء، إذ فتحت المجال أمام قطاع أوسع من الطلبة الفلسطينيين لإكمال تعليمهم العالي، هذا الجيل الذي، كما سبق أن أشرنا، نشأ في ظل الاحتلال دون أن يخافه. ومن هنا، كان طبيعياً أن يلعب الطلبة دوراً مميزاً، سواء في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم (الأقساط، والتعليم باللغة العربية، وحق تشكيل أجسامهم التمثيلية)، أم في التصدي لسياسات إسرائيل تجاه الجامعات، ومحاولات التدخل في شؤونها، والذي عبر عن نفسه في الأمر العسكري رقم ٨٥٤ الذي أصدرته السلطات العسكرية الإسرائيلية صيف ١٩٨٠، ومع أن الأمر ركز بشكل أساسي على التعليم العالي، فإن المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية لم تسلم من آثاره، فقد سبق أن نص عليه القانون الأردني للسنوات الدراسية التسع الأولى، فجاء هذا الأمر ليجعل التعليم الإلزامي خاضعاً لموافقة الحاكم العسكري الذي أعطى صلاحية منح كل تلميذ منفرداً حق التعليم.[٨٢]

ساهم تنامي عدد الطلبة بشكل عام، بمن فيهم الجامعيون، في توفير مناخ خصب للقوى الفلسطينية للعمل في صفوف الطلبة، الذين بلغ عددهم خلال ١٩٨٢/١٩٨٣ – ٤٧٢،١٤٨، طالباً يتعلمون في مئات المدارس، وعشرات المعاهد وست جامعات.[٨٣] ارتفع هذا العدد العام ١٩٨٥ – ١٩٨٦، ليصل ٤٨٨ ألف طالب، منهم ١٤ ألف طالب جامعي يتعلمون في ست مؤسسات تعليم متوسط وعال.[٨٤]

تحولت الجامعات لتصبح إحدى أهم القوى الاجتماعية الصاعدة من رحم المجتمع الفلسطيني، وتحولت أيضاً إلى حاضن كبير للثقافة والتربية، والسياسة الفلسطينية الوطنية، وذلك إثر الدعم والتمويل الذي وفرته م.ت.ف للجامعات بشكل مباشر، أو من خلال علاقاتها مع بعض مصادر التمويل العربية والأجنبية لضمان توفير الأموال للجامعات. وقد أدى هذا إلى تعميم التعليم الجامعي ليصبح في متناول الجميع، بعد أن كان مقتصراً، في مراحل سابقة، على فئات اجتماعية معينة، وجاء هذا الدعم والتمويل منسجماً مع توجه المنظمة لدعم العمل الجماهيري، وإدراكها للدور الخاص والمتميز الذي يلعبه الطلبة في النضال الوطني.

هذا الوضع، وفر مجالاً واسعاً، كي ينظم الطلبة أنفسهم في مجالس طلابية في كل مؤسسة تعليم عال، حتى غدت هذه المجالس الأكثر تنظيماً واستقراراً وتعبيراً في مجابهة السياسات الإسرائيلية والتصدي لها، وفي الدفاع عن الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني، إلى جانب دفاعها عن مصالحهم وحقوقهم المطلبية والنقابية.

من جانب آخر، غدت مجالس الطلبة، وطلاب المدارس الثانوية أو المعاهد، ميداناً لتنافس القوى الوطنية التي تنبهت مبكراً إلى أهمية دور الطلبة في النضال الوطني، وتجاوزت بل وطورت البدايات، التي ظهرت في العمل التطوعي، نحو تشكيل الأطر الطلابية التابعة لكل حزب أو فصيل سياسي لتنظيم النشاطات الطلابية والجماهيرية الخاصة بالطلاب من جهة، ولتفعيل دور هذا القطاع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى. وهكذا، ما أن اندلعت الانتفاضة حتى كان الطلاب يدفعون بكل طاقاتهم في أنويتها، سواء في المجابهات، أم في تنظيم التعليم الشعبي، أم في الرعاية والحراسة واللجان الشعبية على اختلاف مهماتها، إلى جانب الصدام المباشر مع الجيش الإسرائيلي.

الاتحادات المهنية والجمعيات

حافظت النقابات المهنية على وجودها وبنيتها، باعتبارها جزءاً من النقابات المهنية الأردنية، ومنذ البداية لعبت، إلى جانب عدد من الشخصيات، دوراً واضحاً في التصدي لسياسات الاحتلال، حيث وقعت ١٢٩ شخصية فلسطينية معظمها شخصيات مهنية ٦٧/١١/١٤ الميثاق الوطني المرحلي الذي طالبت فيه بإنهاء الاحتلال.[٨٥] وظلت النقابات المهنية تقوم

بدورها في استيعاب كل الخريجين، الذين أنهوا تعليمهم كمحامين، وأطباء، وصيادلة، ومهندسين زراعيين، وأطباء أسنان، حسب القوانين والأنظمة الأردنية ذاتها، لكن بعضها اصطدم مبكراً بالأنظمة والأوامر الإسرائيلية ذات العلاقة بالمهنة، كتلك التي منحت ضابط شؤون العدلية التدخل في القضاء وإلغاء محكمة التمييز، فكان أول رد فعل منظم لها، هو إعلان نقابة المحامين الأردنيين الإضراب عن المرافعة، والمثول أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية تعبيراً عن رفضها لهذه الأنظمة والأوامر العسكرية.[٨٦]

ظل وضع النقابات المهنية الأكثر ثباتاً بين النقابات لأن جمهور هذه القطاعات محصور العدد ومحدد العضوية. كما شهدت انتخابات دورية، حاولت من خلالها التأثير، ولو بشكل محدود، في نتائج انتخابات النقابات الأم في الأردن، كونها فروعاً للنقابات الأردنية، دون أن يمنعها ذلك من اتخاذ مواقف تتعارض والسياسة الرسمية الأردنية، سواء خلال أحداث أيلول، أم الاعتراف بمنظمة التحرير، أم اتفاقات "كامب ديفيد"، حيث أصدرت ١١ نقابة مهنية في أيار ١٩٧٩ بياناً رفضت فيه اتفاقات "كامب ديفيد".[٨٧] وحتى لا يفسر نشاطها بأنه يجيء في سياق عن البحث عن قيادة محلية أو بديلة، فقد أكدت أنها ليست بديلاً عن القوى السياسية والاجتماعية، وإنما تشاركها في تحمل أعباء النضال.[٨٨]

بداية الثمانينيات، أخذت تنشط حركة جماهيرية في أوساط المهنيين والمثقفين الذين لا تشملهم النقابات المهنية، فشكل المحامون العاملون لجنة المحامين العرب، وأقام الصحافيون الذين لعبت صحافتهم دوراً أساسياً في فضح السياسات الإسرائيلية، وكانت لسان م.ت.ف. في انتفاضات أيار وحزيران ١٩٧٩[٨٩] رابطة الصحافيين، وشكل الكتاب اتحاد الكتاب،[٩٠] وانتشرت الجمعيات الخيرية على أوسع نطاق، وازداد عدد الجمعيات الأعضاء في اتحاد الجمعيات الخيرية حتى بلغت ٢٣١ جمعية،[٩١] ونشط دور الأندية ومراكز الشباب الرياضية في إطار رابطة الأندية. هذا كله لم يكن بعيداً عن دور القوى الوطنية الفلسطينية، حيث امتد دور تنظيمات وفصائل م.ت.ف. في الجمعيات الاجتماعية،[٩٢] وبما ساهم في تطوير أنشطتها واتساع نفوذها وجماهيريتها.

إلى جانب كل مراكز التثقيف والوعي السياسي، برز دور المعتقلين في السجون الإسرائيلية، حيث أخذ المعتقلون الذين كانوا يعدون بالآلاف ينظمون أنفسهم وينمون وعيهم وثقافتهم سياسياً وفكرياً وجماهيرياً.[٩٣]

وهكذا، تمكن الفلسطينيون، في رأي أحد الباحثين، من خلق أسس لدولة في الأراضي المحتلة من خلال الجمعيات والاتحادات والمؤسسات المختلفة.[٩٤]

خلاصة القول، إن الحركة الجماهيرية أضحت لها الأولوية في نشاط الحركة الوطنية خلال الثمانينيات بعد أن تجاوزت طابعها العفوي، الذي رافقها حتى ١٩٧٤، وغدت أكثر

اتساعاً وتنظيماً وشمولية، لتشكل الأداة التي تمكن الشعب الفلسطيني الاستعانة بها عندما غدت المجابهة ضد السياسات الإسرائيلية مواجهة جماهيرية شعبية شاملة لدى اندلاع الانتفاضة الكبرى سنة ١٩٨٧. وبالتأكيد، فإن المنظمات الجماهيرية ساهمت على صعيد البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني، بسد العديد من النواقص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ووصلت إلى مناطق لا يستطيع الاحتلال أو لم يكن معنياً بالوصول إليها.[٩٥] وهكذا على الرغم من كل العوائق، ظهرت حركة جماهيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة في السبعينيات والثمانينيات، وعلى الرغم، كذلك، من أنها لم تستطع إنجاز الحقوق بإقامة الدولة، فإنها نجحت في الوصول إلى مستوى من التنظيم والتلاحم جعلها قادرة على قيادة الانتفاضة ١٩٨٧.[٩٦]

حركة المعلمين

سبق للمعلمين أن أسسوا نقابتهم سنة ١٩٥٥، لكنها لم تعمر طويلاً، حيث ألغيت سنة ١٩٥٦، وظلت حركتهم شأنها شأن القطاعات الأخرى تعاني من حظر التنظيم النقابي خلال العهد الأردني، أما تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، فلم تكن حركة المعلمين بمنأى عن هذه التطورات، بل كانت جزءاً منها، ففي وقت مبكر شكل المعلمون اتحاد المعلمين الأردنيين في الضفة الغربية فور وقوعها تحت الاحتلال، وتصدوا من خلاله للإجراءات الإسرائيلية [٩٧] بإعلان الإضراب وإغلاق المدارس.

كان سهلاً على بعض قطاعات التعليم تشكيل أجسامها النقابية، كما فعل معلمو وكالة الغوث الذين شكلوا الاتحاد الخاص بهم، وكذلك فعل معلمو المدارس الخاصة، الذين شكلوا نقاباتهم – حيث المدارس الخاصة – في رام الله والقدس وبيت لحم ونابلس بداية الثمانينيات، والأمر ذاته حصل مع معلمي وموظفي وعمال الجامعات، الذين شكلوا نقاباتهم واتحادهم الخاص خلال الفترة ذاتها. وحدهم المعلمون العاملون في المدارس الحكومية، لم يتمكنوا من تشكيل نقابتهم المستقلة، أو إحياء نقابتهم التي سبق أن أقاموها سنة ١٩٥٥، وألغيت بقرار رسمي من الحكومة الأردنية بعد فترة وجيزة من نشاطها.[٩٨] المفارقة هنا هي أن هذا القطاع ربما يكون أكثر حاجة لحسم نقابي من القطاعات التعليمية الأخرى، فهو القطاع الأوسع بين قطاعات التعليم من جهة، والأكثر معاناة في هذه القطاعات من جهة أخرى، إلا أن الأنظمة والقوانين ظلت تحظر عليهم إقامة نقابتهم الخاصة.

إن عدم تمكن المعلمين في المدارس الحكومية من إنجاز هذه المهمة خلال العقود الثلاثة موضع البحث وحتى الآن، يعود، من جانب، إلى أن القانون الأردني الذي كان معمولاً به عند وقوع الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية العام ١٩٦٧ يحظر على مستخدمي "الدولة" تشكيل نقاباتهم. كما حالت الإجراءات الإسرائيلية بحق نشيطي المعلمين – من نقل وحرمان

من الترقية إلى الفصل وفقدان الدخل الذي توفره الوظيفة – دون إحياء نقابتهم، فقد خشيت السلطات الإسرائيلية من قيام حركة منظمة للمعلمين، ولذا حظرت أي تحرك لتنظيمهم، وهذا ما أكده رد المحاكم الإسرائيلية للقضايا التي رفعها المعلمون بهذا الصدد.

ظروف المعلمين في المدارس الحكومية جعلتهم الأكثر حاجة لوجود جسم نقابي يمثلهم، ويدافع عن حقوقهم، ولأن الأوامر العسكرية والأنظمة والقوانين المعمول بها تجاه مستخدمي الدولة، بمن فيهم المعلمون، ظلت تحول بينهم وبين أحياء نقابة المعلمين والمعلمات في المملكة الأردنية الهاشمية التي كانت قد شكلت أواسط الخمسينيات من القرن الماضي. فقد ظلت لجان المعلمين، التي تم تشكيلها سرياً بين ١٩٦٧ وأواسط السبعينيات، وشبه علنية أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، وعلنية بعد هذا التاريخ، ظلت "غير شرعية"، وعوقب أعضاؤها من حين لآخر، بإجراءات مباشرة أو غير مباشرة.

جاء تأسيس لجنة التنسيق بين قطاعات التعليم العام ١٩٨١، والتي طورت لاحقاً لاتحاد العاملين في قطاعات التعليم ١٩٨٣، بمبادرة من اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية التي شكلت ١٩٨٠، وبمشاركة اتحاد العاملين في نقابات الجامعات، واتحاد معلمي وكالة الغوث، ونقابات المدارس الخاصة في إطار بلورة الاتحادات القطاعية على الصعيد الوطني. وظل الاتحاد إطاراً ينسق حركة المعلمين في مختلف قطاعات التعليم، وفيه وجدت حركة معلمي المدارس الحكومية (اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية) مظلة عملت في إطارها خلال عقد الثمانينيات، ولعبت دوراً مميزاً في فعاليات الاتحاد ونشاطاته.

ربما يمثل المعلمون في جنوب أفريقيا النموذج الأقرب للمعلمين في الساحة الفلسطينية، ذلك أن المعلمين هناك عاشوا ظروفاً مشابهة، حين واجهوا، كجزء من الأغلبية السوداء، سياسة الفصل العنصري التي مارسها نظام الأقلية البيضاء، كما في محاولة فرض لغة أجنبية على سكان البلاد الأصليين بديلاً للغتهم، ووضع المناهج التي تخدم أهداف النظام العنصري، وتتعارض وتاريخ وتراث وتقاليد ومصالح سكان البلاد الأصليين.

كان نشوء، وتطور حركة المعلمين الفلسطينيين قد ترافق ونشوء وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، والحركة الجماهيرية والنقابية الفلسطينية في الضفة بشكل خاص، فقد سعى المعلمون الحكوميون دوماً لتحسين ظروف حياتهم، وبما يتلاءم ومتطلبات الحياة من جهة، وتعزيز دورهم ومكانتهم في النضال الوطني من جهة ثانية. إلا أن خصوصية ظرفهم وضعتهم في مواجهة ثلاثة تحديات: **الأول** يتمثل في الدور التربوي المنوط بهم بسبب طبيعة المهنة التي يمارسونها في ظل حكم أجنبي، **والثاني** نقابي مطلبي، يتمثل في سعيهم لتأطير أنفسهم، والسعي لتوفير حياة أفضل، وظروف عمل أكثر أمناً واستقراراً، **والثالث** دور وطني، يتمثل في مشاركتهم في مقاومة حكم أجنبي، كجزء من شعب يخضع للاحتلال الأجنبي.

هذه التحديات الثلاثة تداخلت فيما بينها، ليتقدم أحدها في مرحلة معينة متراجعاً في أخرى تبعاً للظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني، وواقع الحركة الجماهيرية والوطنية، وواقع حركة المعلمين نفسها خلال العقود الثلاثة.

وعلى الرغم مما يمثله هذا القطاع من اتساع، وما يحتله من موقع في المجتمع، فإن الاهتمام بشؤونه ظل محدوداً، ليس من السلطات الرسمية قبل وفي ظل الاحتلال وحسب، ولكن من الأكاديميين والباحثين أيضاً. فمع أن كتابات غير قليلة عالجت موضوع التعليم في ظل الاحتلال، أو التعليم الفلسطيني خلال العصر الحديث، فإن موضوع دور المعلمين الوطني والتربوي والمطلبي ظل بعيداً عن المعالجة بشكل مستقل، وخلال مسح المكتبة والمقالات، وحتى بعض القوائم الببليوغرافية التي تضمنتها بعض الكتب والدراسات، لم تتوفر أية دراسة مستقلة تتناول هذا الموضوع بشكل محدد.

التعليم في ظل الاحتلال

ظل التعليم في فلسطين حتى العصر الحديث، مرتبطاً بعلوم الدين واللغة، يمارسه المعلمون والمتعلمون في المساجد، وفي هذا السياق، تم إنشاء عدد من المدارس في المسجد الأقصى. وحين فتح الأتراك القدس، كان فيها ٦١ مدرسة.[٩٩] وفي العصر العثماني، ظلت المدارس قليلة، يعتمد التعليم فيها على التلقين والحفظ، إلى أن تم تنظيم التعليم استناداً إلى قانون ١٨٦٩ في مختلف الولايات، واعتبرت في حينه التركية لغة التعليم الرسمي.

قامت، في تلك المرحلة، المدارس التبشيرية في فلسطين بتعليم اللغة العربية،[١٠٠] وفي العام ١٩١٣، أصبح التعليم الابتدائي إلزامياً في جميع الولايات العثمانية، وتمتعت مناطق شمال فلسطين، في حينه بتسهيلات أكبر في مجال التعليم، في وقت ظل التعليم المهني والزراعي شبه معدوم، حتى أنشئت مدرسة خضوري في طولكرم سنة ١٩١٤. وخلال العام ١٩١٣/١٩١٤، كان في متصرفية القدس ٩٥ مدرسة، وفي فلسطين ٣٧٩ مدرسة، منها ٤ رشيدية (عليا).[١٠١]

عند وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، تضمن صك الانتداب مادة تصون حق "الطوائف" في التعليم في مدارسها وبلغتها، وتحريم المساس بهذا الحق.[١٠٢] وتم خلال العام ١٩١٩/١٩٢٠ ترميم وإعادة فتح ٥٢ مدرسة في القرى العربية، وترميم ١٧١ مدرسة أخرى. وظلت المدارس الخاصة على حالها، وكانت مراحل التعليم، ابتدائياً، وثانوياً، ومهنياً، وضمت معلمين ومعلمات. وحتى أواسط العشرينيات، كان هناك ٢٣٨ مدرسة حكومية و٢٥٥ غير حكومية.[١٠٣]

حتى سنوات الأربعينيات، ومع ازدياد عدد المدارس بمساهمة الأهالي في البناء والنفقات

ورواتب المعلمين،[١٠٤] فإن السلطات الانتدابية لم توفر فرصاً لاستيعاب أكثر من ٦٧٪ ممن أرادوا الالتحاق بالصف الأول سنة ١٩٤٦.[١٠٥]

إثر النكبة سنة ١٩٤٨ والتشرد، ارتفع عدد العاطلين عن العمل في فلسطين، ليصل ٢٢٠ ألفاً، وتدنى مستوى الدخل من ١٤ جنيهاً العام ١٩٤٤ إلى ٨,٩ جنيه العام ١٩٥١.[١٠٦] واكتسب التعليم أهمية محورية، ليس في تطور الوضع المادي وحسب، بل طرح كشعار لتجديد القوى الذاتية من أجل التحرير والعودة.

ساهمت وكالة الغوث في تشجيع التعليم، سواء من خلال فتح المدارس في المخيمات، أو تسهيل حصول المتعلمين على وظائف إدارية توفر دخلاً جيداً، سواء عملوا في الوكالة، أم في المؤسسات الرسمية الأردنية، ولاحقاً خارج البلاد، وبخاصة في الخليج. منذ الخمسينيات، قدمت وكالة الغوث (الأنروا) مساهمات في إيلاء التعليم أهمية خاصة، وإلى جانب وكالة الغوث قدمت تبرعات دولية سخية، وبخاصة سنة ١٩٥٣/ ١٩٥٤[١٠٧] لإنشاء المدارس وتوفير الإمكانيات المالية لتغطية رواتب المعلمين. هذا بدوره ساهم في توفير الكوادر المتعلمة التي استوعبتهم مرافق الدولة الأردنية والجيش الأردني حتى بداية الستينيات،[١٠٨] وشكلت لاحقاً الهجرة للخليج مصدراً آخر لحل الأزمة من جهة،[١٠٩] وبما يلبي احتياجات دول الخليج من جهة أخرى، ففي السعودية مثلاً، كان هناك العام ١٩٦٢/ ٦٣ حوالي ٣٤٣٩ معلماً فلسطينياً، ارتفع عددهم ليصل إلى ١٨٥٥٥ -العام ١٩٦٧،[١١٠] غالبيتهم الساحقة من فلسطينيي الضفتين، ومع أن هذا وفر فرص عمل إضافية، فإنه انعكس سلباً على التعليم في ضفتي المملكة، وبخاصة الضفة الغربية لاعتماد اللاجئين على التعليم والهجرة، وسيلة لتحسين الوضع المعيشي، حيث قدمت استقالات لأعداد متزايدة من المعلمين المؤهلين. وهكذا تبوأ التعليم مركزاً محورياً في تفكير وسلوك الفرد الفلسطيني، وأصبح يرى فيه المجال الأنسب لتطوير الوضع المعيشي، وتلبية الاحتياجات المتزايدة.[١١١]

مع وقوع الضفة الغربية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي سنة ١٩٦٧، ساهمت مجموعة من العوامل في تراجع وضع التعليم، فإسرائيل بحاجة للأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة من جهة، والمستعدة للعمل في الأعمال السوداء التي لا يعمل فيها العمال اليهود من جهة أخرى. والوضع الاقتصادي الذي ظل يعيشه الفلسطينيون، جعلهم يجدون في توفر العمل فرصة لتجاوز هذا الوضع السيئ. كذلك يمكن الإدعاء بأن إسرائيل لم تكن حريصة على تخريج أجيال فلسطينية متعلمة، أكثر قدرة على مجابهتها والتصدي لسياستها، ويمكن النظر لما وقع في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ كسابقة في هذا الصدد.

هكذا، واجهت العملية التعليمية في الضفة الغربية والقطاع ظروفاً فريدة تحت احتلال أجنبي، لا تشبهه إلا الأوضاع في جنوب أفريقيا، خلال حكم نظام التمييز العنصري، إذ

نلاحظ عدداً من السمات المشتركة في التجربتين، سواء في تعامل شعب جنوب أفريقيا مع التعليم، أم من خلال ممارسات السلطات الحاكمة تجاه تعليم السود.

ففي كلتا التجربتين كان التعليم موضع صراع مع السلطة المسيطرة، ما اضطر السكان الأصليين إلى مقاطعة التعليم في مرحلة معينة، ولكن تبين للقيادات المحلية والشعبية أن الأضرار الناجمة عن استمرار مقاطعة التعليم لفترة طويلة مدمرة، ولا تخدم الأهداف الوطنية وتعزيز القدرة على مواجهة الأعداء، وقد دفعت هذه القناعة القيادات إلى إعادة النظر في الموقف من مقاطعة التعليم.

شكلت المظاهرات، التي نظمها الطلاب السود في المدارس، أحد مظاهر النضال والمجابهة والتصدي لسياسة الفصل العنصري، وأدى هذا إلى تعطيل الدراسة والإضراب عن التعليم لفترات طويلة، بلغت ذروتها العام ١٩٨٥/١٩٨٦،[١١٢] حيث رأى قادة المؤتمر الوطني الإفريقي أن استمرار مقاطعة المدارس يهدد جيلاً بكامله. ومن هنا حث القادة الأطفال على إنهاء المقاطعة، والعودة إلى الصفوف الدراسية، حيث عاد ١,٨ مليون طالب للمدارس سنة ١٩٨٧.[١١٣]

هذه التجربة، مر الفلسطينيون بمثلها عقب وقوع الضفة الغربية والقطاع تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث بدأوا إضراباً تحت شعار "لا تعليم تحت الاحتلال" وفي حينه، وقبل عقدين من تجربة المؤتمر الوطني الإفريقي، دعت شخصيات وفعاليات نابلس لإنهاء الإضراب، كما أقر المجتمعون في بلدية البيرة إنهاء الإضراب، والعودة للدراسة في تشرين الثاني ١٩٦٧.

استعاض السود عن مقاطعة التعليم الرسمي "بالتعليم الشعبي"، وبالتعاون مع منظمات المعلمين السود، مستفيدين من الأبنية المملوكة للحكومة. وكان الرد الحكومي باعتقال "اللجنة الوطنية لأزمة التعليم"، ومنعت استخدام المدارس الحكومية للتعليم الشعبي.[١١٤] حظرت السلطات الإسرائيلية، أيضاً، التعليم الشعبي خلال الانتفاضة، واعتقلت الطلبة والمعلمين المشاركين فيه، ومنعت وكالة الغوث الدولية من توزيع رزم التعليم المنزلي وفق برنامج أعدته الوكالة حتى تخفف من معاناة الطلاب الفلسطينيين.[١١٥]

في جنوب أفريقيا، خول القانون الوزير (وزير التعليم) سنة ١٩٨٧ إغلاق المدارس، وفصل المعلمين على أساس السلوك،[١١٦] وفي الضفة والقطاع، مُنح الحاكم العسكري صلاحية إغلاق المدارس بشكل جماعي. واستخدمت هذه الصلاحية أكثر من مرة، كما منح صلاحية إخراج المعلمين (كلهم أو جزء منهم) في إجازة غير مدفوعة الأجر،[١١٧] وفصل المعلمين على أساس السلوك بعد تعديل نظام الخدمة المدنية الأردني، وكذلك استناداً إلى الأمر العسكري ٨٥٤.[١١٨]

منح الوزير، في جنوب أفريقيا، صلاحية منع الطلاب من عناصر أخرى (غير البيض) من الالتحاق بمدارس الدولة، ومورست هذه الصلاحية بين ١٩٧٥-١٩٨٧،(١١٩) وحسب الأمر العسكري ٨٥٤ تم إلغاء إلزامية التعليم، ومنح ضابط التربية صلاحية قبول أو منع الطلاب من الالتحاق بالمدارس.[١٢٠]

بلغت نسبة المدرسين للطلاب في جنوب أفريقيا ١: ١٣ بالنسبة للبيض، و١ :٣٥ بالنسبة للسود.[١٢١] وفي فلسطين كان الوضع مشابهاً، فقد بلغت نسبة الأساتذة للطلاب في المدارس الإسرائيلية ١ : ١٥، فيما بلغت النسبة ١ : ٣٠ في مدارس الضفة والقطاع.[١٢٢]

الوضع ذاته في ناميبيا، حيث أغلقت السلطات المحتلة العديد من المدارس "لعدم قدرة السلطات على دفع رواتب المعلمين"،[١٢٣] أو لمنع التلاميذ من إظهار تأييدهم لمنظمة شعوب أفريقيا،[١٢٤] هذا الأمر فعلته السلطات العسكرية الإسرائيلية حين أقدمت على إغلاق الجامعات والمدارس، باعتبارها بؤراً للتوتر والعنف.

وحتى نتعرف على واقع التعليم تحت الاحتلال، يمكن تناول عناصر العملية التعليمية الأساسية، ومدى تأثير السياسات الإسرائيلية على كل منها، المنهاج، المدارس ومرافقها واحتياجاتها، والمعلمون، والطلاب.

المنهاج

لم تكن المناهج، التي تدرس في الضفة الغربية وقطاع غزة، مناهج فلسطينية وضعت وخطط لها أن تعبر عن واقع وتراث وتطلعات الشعب الفلسطيني، أو تنم من خلالها بلورة وصقل وتربية الشخصية الوطنية والقومية للطالب الفلسطيني، وتنمية القيم الإنسانية لديه، لكنها مناهج مصرية في قطاع غزة، وأردنية في الضفة الغربية، أشرف على وضعها خبراء ومختصون، لتتمشى وسياسات الحكومات، وبخاصة الأردنية التي لم يكن إبراز وتعزيز الهوية الفلسطينية في رأس أولوياتها، بل ربما العكس السعي لطمس هذه الهوية وتذويبها.

سقطت الضفة والقطاع تحت الاحتلال مع نهاية العام الدراسي أوائل حزيران ١٩٦٧، وأعلنت السلطات الإسرائيلية ضم القدس ومدارسها، وإخضاعها للمناهج التي تدرس في المدارس الخاصة بالفلسطينيين داخل إسرائيل، بما فيها تدريس التاريخ اليهودي، إلى جانب التاريخ العربي، وتدريس العبرية كلغة ثانية، وبالطبع مواءمة المناهج للتربية الإسرائيلية (أي حسب منهاج وزارة المعارف الإسرائيلية).

على صعيد الضفة والقطاع، جاء التدخل في المنهاج من خلال إلغاء اللغة الفرنسية كلغة ثانية تدرس في قطاع غزة، وإحلال العبرية محلها، وتأهيل عدد من المعلمين ليقوموا بتدريسها، لكن هذا القرار ألغي لاحقاً، وبقيت العبرية تدرس في المعاهد العليا.[١٢٥]

كما عملت السلطات على إلغاء ٤٩ كتاباً منهجياً كانت تدرس في مدارس الضفة، وأجرت تعديلات على ٢٩ كتاباً آخر، أي منع تداول ٧٨ كتاباً منهجياً. لكنها عادت وطبعت بعد تعديلات طفيفة ٥٩ كتاباً من مجموع الكتب التي يجري تدريسها ومنعت الباقي (١٩).[١٢٦]

سعت سلطات الاحتلال لإيجاد مناهج متباينة، أحدها خاص بمدارس الوكالة، والآخر بالمدارس الخاصة، وثالث بالمدارس الحكومية في الضفة، ورابع في مدارس القدس، إلا أن وكالة الغوث رفضت ذلك من خلال اليونسكو.[١٢٧]

وبالمحصلة، وخلال السنوات اللاحقة، وبعد غربلة المناهج تحت حجة أنها "تشرب الأطفال الكراهية لإسرائيل"،[١٢٨] أكدت إسرائيل في مذكرتها لليونسكو أنه بين ١٩٦٨/٦٧ حتى ١٩٧٨/٧٧ ألغت إسرائيل ١٤ كتاباً مدرسياً في الضفة، و٢٣ كتاباً في قطاع غزة.[١٢٩]

إلى جانب إلغاء الكتب، اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة الغربلة، أو ما يمكن تسميته بتنظيف المناهج من كل ما له صلة بفلسطين، تراثاً وجغرافية، وما له علاقة بالثورة والكفاح والمقاومة، وما له علاقة بالعروبة والقومية، وكل ما له علاقة بالصهيونية وطبيعتها. كل هذا تحت ذريعة أنها تتضمن تحريضاً أو عبارات عنصرية، أو معاداة للسامية، أو حباً للوطن والدفاع عنه.[١٣٠] ومع أن كتباً كثيرة ومقالات عدة تناولت هذا الموضوع، فإن ذكر أمثلة لها كافية لتقديم صورة موجزة عن هذه السياسة مثل حذف القصائد والنصوص ذات العلاقة بحب الوطن والفداء والتضحية والتمسك به من مثل:

قصيدة الشهيد عبد الرحيم محمود: من كتاب النصوص المختارة للصف الثاني الإعدادي.

سأحمل روحي على راحتي ... والقي بها في مهاوي الردى
فإما حياة تسر الصديق ... وإما ممات يغيظ العدى

وقصيدة "الشهيد" لإبراهيم طوقان من كتاب المطالعة والاستظهار للصف الأول الإعدادي وقصيدة أبي سلمى "التربة السمراء" وتمثيلية شعرية بعنوان "اللاجئون العائدون" من الكتاب نفسه، وبعض آيات قرآنية فيها حض على القتال والجهاد، والمصورات الجغرافية التي تضمنت اسم فلسطين، واستبدالها بإسرائيل، وما له علاقة بالتاريخ الإسلامي، كغزوة الخندق، وتاريخ بعض الخلفاء العباسيين، وأخلاق السفاح.

ما حذف في رأي نجلاء بشور عبارة عن حقائق وقيم تسير باتجاهات واضحة عن الوضعين العربي واليهودي، ويمكن حصرها في اتجاهات أربعة: الوحدة العربية، والاستعمار في الوطن العربي ومقاومته، وتقدم وإصلاح المجتمع العربي، والصهيونية واليهود ودولتهم.[١٣١]

لم يقف الإلغاء والحذف عند كتب التاريخ، بل طال كتباً كثيرة، مثل: مبادئ البلاغة، والقواعد العربية، والتربية الدينية، وحضارات العصور القديمة، والروض في المطالعة والاستظهار لأكثر من صف في المرحلة الابتدائية.

أمثلة على العبارات المحذوفة أو المعدلة: قصائد الشعر والوطن، وعبارات من مثل أي أبطال الحرب أحب إليك؟ لا يركب الشجاع الطائرة إلا في الحرب، دافع أجدادنا عن البلاد دفاعاً مجيداً، سحقاً لمن يخون وطنه، واجب الأمة تجاه أبطالها، انطلق الجنود الشجعان يحاربون الأعداء، كم رجل قدم نفسه فداء الوطن، جرح الجندي صدره، آيات قرآنية ذات علاقة بأخلاق اليهود، علاقة النبي باليهود، "بيتي"، قصة يرويها لاجئ فلسطيني، وجود قبر الحسين بن علي في القدس، القرارات الدولية المتعلقة بتقسيم فلسطين وبحق اللاجئين في العودة، مؤتمر باندونغ. وهذا كله يهدف إلى خلق المواطن العربي – الإسرائيلي المنتمي لها والمنفصل عن تراثه العربي.

من جانبه، يورد صلاح الزرو ملحقاً خاصاً في كتابه "التعليم تحت الاحتلال ١٩٦٧-١٩٨٧" يتضمن تفصيلاً لعملية الحذف والتعديل والتمشيط.

لا يقف الأمر عند القصائد الوطنية أو التاريخ المتعلق بالصهيونية، بل يتجاوزها إلى حذف كثير من العبارات ومن أمثلتها حذف العبارات التالية:

وطني لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي.

إلى الله نشكو أننا بمنازل تحكم في آسادهن كلاب.

فقرات خاصة بكفاح الجزائريين ضد الاستعمار.

نعم المنقذ صلاح الدين.

قل عدد الناجين من الأعداء.

يخيف أعداءنا أن نتفق.

أين يقع قبر صلاح الدين.[١٣٢]

لم تكن هذه المناهج، أواخر الستينيات، تتلاءم وروح العصر، بل تعود إلى الربع الأول من القرن الماضي من حيث المعلومات، والقيم والمفاهيم الاجتماعية والسياسية، ويعتبرها البعض أحد أسباب الهزيمة، لأنها ظلت تعتمد التلقين، ولا تشجع التفكير من جهة، ولأنها تكرس قيم ومفاهيم التبعية من جهة أخرى، وبالتالي لا تصنع إنساناً عصرياً.

عانت المناهج، زمن الأردن، من إغفال للتاريخ والمجتمع والثقافة الفلسطينية، شأنها في ذلك شأن الانتداب البريطاني، من هنا، أبقت إسرائيل هذه المناهج، ولم تعمل على تطويرها

حتى في العلوم البحتة (الرياضيات، والعلوم الطبيعية، والكيمياء...الخ)، وحتى عندما تم "تطويرها"، أواسط السبعينيات في الأردن، وبالتالي في الضفة، ظلت متخلفة، ووصفها أحد الباحثين بأنها أقرب إلى فترة الأربعينيات من القرن العشرين منها إلى التوافق مع مجتمع الثمانينيات.[١٣٣]

أما اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية، فقد رأت أن ما قامت به إسرائيل تجاه المناهج، ليس معزولاً عن السياسة الإسرائيلية لتجهيل الشعب الفلسطيني وغرس روح العدمية الوطنية والقومية الإنسانية، ما يسهل إخضاعه، واستمرار السيطرة عليه.[١٣٤]

على صعيد آخر، وليس بعيداً عن السياسة ذاتها، منعت السلطات الإسرائيلية استيراد وطباعة وتداول مئات الكتب، ضمن قوائم مرفقة بأوامر عسكرية مرسلة لمكتبات المدارس. وفي الوقت الذي تقول بعض الإحصاءات إن عدد هذه الكتب وصل حتى أواسط الثمانينيات إلى ١٦٠٠ كتاب،[١٣٥] فإن مصادر أخرى تقول إن هذه القائمة وصلت إلى ٤٠٠٠ كتاب.[١٣٦]

المدارس: البنية والمرافق

كثيراً ما تلجأ السلطات الإسرائيلية، أو أية سلطات أخرى، في تقاريرها عن تطور وتوسع التعليم للحديث عن عدد المدارس وزيادتها والصفوف التي جرى افتتاحها، أو عدد المعلمين الذين عينوا أحيانا لتوضيح مجالات إنفاق الضرائب. وكما قال أحد المسؤولين الإسرائيليين لدى افتتاح إحدى المدارس "يجب أن يعلم السكان أين تذهب الضرائب والجمارك، إنها تصرف في بناء المدارس" وأحياناً لتقديم نفسها حريصة على تطوير التعليم في البلاد باعتباره مؤشراً على سياستها تجاه المواطن. وإذا ما أخذت الأرقام مجردة، فإنها تقدم صورة مشرقة عن وضع التعليم، ولكن إذا نظر لها في إطار شامل، مقارنة بزيادة عدد الطلبة الطبيعي، والتطور المفترض دوماً في الحياة التعليمية، وإذا ما قورنت بدول أخرى، أو بالنواقص القائمة، فإنها تظهر حقيقة الواقع. صحيح أن عدد المدارس قد ارتفع، مثلاً خلال العشرين سنة ١٩٦٧-١٩٦٨ - ١٩٨٨، من ٦٤٠ مدرسة إلى ٨٢٣ مدرسة، وأن عدد الغرف الصفية ارتفع من ٤٤٠٢ غرفة إلى ٨٦٨٢ غرفة خلال الفترة نفسها. ولكن عدد الطلبة ازداد خلال الفترة ذاتها من ١٢٠,٩٦٨ إلى ٢٣٣,٣٩٨ طالباً وطالبة. وهذا بدوره انعكس على معدل الطلبة في الصف الواحد، فقد كان المعدل ٣٢,٣ طالب سنة ١٩٦٧، فوصل سنة ١٩٨٤ إلى ٣٤ طالباً.[١٣٧] وفي دراسة أجريت في تموز ١٩٧٣ قدمت لضابط التربية والتعليم، تبين أن ثلثي الغرف الدراسية غير صالحة، في حين لم تكن هذه الغرف تلبي أكثر من ٦٠٪ من حاجات الطلبة،[١٣٨] وحتى العام ١٩٨٢ كان هناك ٣٨ قرية في الضفة الغربية محرومة من المدارس تماماً، وهذا يعادل ١١٪ من مجموع القرى. وترتفع

النسبة لدى الحديث عن المدارس الإعدادية والثانوية، إذ افتقرت ٥٣,٦ ٪ من القرى لهذه المدارس، في حين افتقرت ٧٢,٣٪ من القرى للمدارس الثانوية.(١٣٩)

لا تنفي الإحصاءات الرسمية الوضع السيئ للأبنية المدرسية، فبعد عشرين عاماً من وقوع الضفة والقطاع تحت الاحتلال، أكدت هذه الإحصاءات الوضع السيئ للغاية، حيث لا تصلح الغرف للتدريس وغير صحية، كما أن نقصاً حاداً ما زال قائماً في غرف التدريس، وبالتالي يكتظ الطلاب في الصفوف. وفي دراسة أجرتها اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٨٧ / ١٩٨٨، تبين أن مدارس الضفة الغربية وحدها بحاجة إلى ٢١٨٠ غرفة دراسية ليصل معدل الطلبة إلى ٣٠ طالباً في الغرفة الواحدة، حيث كان المعدل العام المذكور ٣٧ طالباً للصف. وهذا النقص يبلغ ٢٥٪ من الحاجة الفعلية للطلبة.(١٤٠)

هذا الواقع، سبق أن أكدته إسرائيل في مذكرتها لليونسكو سنة ١٩٨٢، حين اكتفت بالقول إن عدد الصفوف ازداد بين ١٩٦٧ – ١٩٨١ بنسبة ٦١٪ في الضفة، دون أن يعني هذا حلاً للمشكلة، إذ جاء في المذكرة ذاتها أن متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد حوالي ٣٩ طالباً.(١٤١)

زيادة عدد الطلبة بنسبة تتجاوز الزيادة في عدد الغرف الصفية تقود إلى ظواهر عدة منها: الغرف المستأجرة، والصفوف المجمعة،* والدوام على دورتين. شكلت الصفوف المجمعة ظاهرة منتشرة في مدارس الضفة، مع ما يرافق ذلك من انعكاسات سلبية على العملية الدراسية، وإمكانية العطاء. وفي دراسة صادرة عن اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية واستناداً إلى المعلومات الإحصائية الميدانية، تبين أن ٤٨ مدرسة كان فيها أكثر من ٣ صفوف مجمعة، في حين كان هناك ١٥٣ مدرسة تحتوي تجمع ٣ صفوف في غرفة واحدة، و٤٢٦ مدرسة فيها صفان مجمعان في غرفة واحدة.(١٤٢) استمر هذا الوضع حتى أواخر الثمانينيات، حيث أفاد تقرير جمعية "بتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان أن هناك ٣٧٨ صفاً مجمعاً خلال العام الدراسي ٨٨–١٩٨٩، وأن هناك صفوفاً يزيد عدد طلابها على ٦٠ طالباً، وأن معدل الطلاب في الصف في غزة ٤٢,٣ طالب وفي الضفة ٣٦,٦ طالب.(١٤٣)

وخلال العام الدراسي ٨٠–٨١، كان هناك ١٤٩٠ غرفة مستأجرة للمدارس الحكومية، في حين بني في منطقة رام الله ١٩٧٠–١٩٨٠، ٣٥٥ غرفة دراسية على نفقة الأهالي.(١٤٤) وأورد التقرير أمثلة عدة لصف مدرسي – توجيهي علمي – يجلس في مطبخ (أريحا)، في

* الصفوف المجمعة: وهي أن يتم تجميع طلاب عدد من الصفوف في غرفة واحدة بسبب عدم توفر الغرف الكافية للصفوف، أو تحت ذريعة أن عدد الطلاب قليل ولا يكفي لتخصيص غرفة صفية له والصفوف المكتظة.

حين يتوزع طلاب مدرسة أخرى في غرف مبعثرة في أكثر من مكان، وتفتقر لأية مرافق صحية (بلاطة)، في وقت كانت مدرسة بنات زعترة قد استأجرت ٣ صفوف كانت تستخدم "كراجات". أما مدرسة سعير، فإن صفوفها كانت تستخدم مزرعة للدواجن، يهبط لها الطلاب بسلم خشبي.[١٤٥] وأفادت دراسة أعدتها اللجنة اللوائية في الخليل، أن صفوف مدرسة بنات بيت أُمَّر كانت تتوزع بين البيوت، دون ساحات، أو دورات صحية، في حين كانت مدرسة بنات سعير تستخدم غرفاً مستأجرة مساحتها ١٦ متراً مربعاً، يوجد في كل منها ٥٦ طالبة، ويضطر الطلبة للجلوس ثلاثة في المقعد الواحد.[١٤٦] وفي كل دراسة كانت تبرز أمثلة أخرى لهذا الواقع، فقد جاء في نشرة "المشاعل" الصادرة عن اتحاد العاملين في قطاعات التعليم أن مدرسة إذنا كانت تستخدم بعض الدكاكين كغرف صفية، في حين أن مدرسة بنات ترقوميا كانت موزعة على ٣ بنايات تبعد إحداها عن الثانية ١كم، ويقع صفان منها في دكاكين على الشارع.[١٤٧] وفي حديثه عن مواقع المدارس، أفاد أحد الباحثين أن مواقع المدارس بعيدة عن مواقع السكن، وأنها تقع في أماكن غير مناسبة، وأضاف أنه حتى العام ١٩٨٧ كانت هناك صفوف داخل حوانيت، وأن عدد الغرف المستأجرة خلال العام الدراسي ٨٥ – ٨٦ كان ١٧٧١ غرفة تشكل حوالي ٢٠٪ من مجموع الغرف المدرسية. وأضاف أن مدرسة البحتري في أريحا قد انهارت العام ١٩٨٣ وبمحض الصدفة لم تقع كارثة.[١٤٨]

أمام الضائقة الكبيرة، اضطر عدد من المدارس (١٣ مدرسة) فيها ١٢٢ صفاً ويدرس فيها ٢٪ من الطلبة، للتدريس على مرحلتين خلال العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦.[١٤٩]

وحتى تكتمل الصورة بالحديث عن واقع المدارس، لا بد من تناول مرافق المدارس، التي تعتبر جزءاً رئيساً من العملية التربوية، سواء ما له صلة بالمكتبات أم المختبرات، أم الملاعب أم الدورات الصحية، أم غرف التدبير والتدريب المهني، أم الوسائل المساعدة الأخرى. جاء في مذكرة اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية حول الوضع التعليمي أنه حتى العام ١٩٨١ كان ٥٣٪ من المدارس فقط فيها غرف مكتبة، وأن ٥٠٪ من المدارس الإعدادية والثانوية لا مكتبات فيها، وأن ٤٧٪ فيها أدوات مخبرية، في حين أن ٥٣٪ من المدارس الثانوية لا تجهيزات مخبرية فيها، وأن مخصص المختبرات في محافظة بيت لحم للعام الدراسي ٨٠ – ٨١ بلغ ما يعادل ٤ دنانير أردنية.[١٥٠]

استعرضت دراسة خاصة للجنة اللوائية في محافظة الخليل العام ١٩٨١، مفصلاً، الفقر الذي تعاني منه المختبرات، سواء من حيث المكان، أم الأدوات والتجهيزات، أم منع بعض المواد اللازمة لإجراء التجارب. ولم يتغير الوضع أواخر الثمانينيات، حيث أكد تقرير "بتسليم" السالف الذكر أن ٧٣٪ من المدارس لا مكتبات فيها، في حين أن الأدوات المخبرية والمختبرات غير ملائمة.[١٥١] وفي العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦، أفادت إحصاءات التربية

والتعليم أنه من ٨٢٢ مدرسة في الضفة تتوفر مكتبات في ٢٢٢ مدرسة، وصف تدبير منزلي في ١٣٩ مدرسة،[١٠٢] والوضع لا يقل سوءاً لدى الحديث عن المرافق الصحية المناسبة، أو نقص الأثاث واضطرار الطلاب للجلوس ثلاثة على مقعد واحد. وقد أوردت بعض الدراسات والمقابلات أمثلة كثيرة لهذا الواقع، مثلاً مدرسة حلحول ظلت دون مراحيض سنوات عدة، وقد لخص أحد المعلمين وضع المدارس بقوله: القاسم المشترك بين المدارس الحكومية هو المعاناة من النواقص،[١٠٣] سواء تعلق الأمر بالملاعب الرياضية، أم الوحدات الصحية، أم التدفئة أم غير ذلك.[١٠٤]

المعلمون

تنامى عدد المعلمين في المدارس الحكومية، خلال العقود الثلاثة، حيث ارتفع عددهم من ٥٣١٦ سنة ٦٧ – ٦٨ معلماً العام ١٩٦٧/٦٦، إلى ٧١٩٩ العام ١٩٨٠/١٩٨١،[١٠٥] وإلى ٧٧٧١ العام ١٩٨٥/١٩٨٦،[١٠٦] ليصل إلى حوالي ٢٤ ألفاً العام الدراسي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠،[١٠٧] هناك صعوبة في الحصول على أرقام من مصادر موحدة، ذلك لأن كتاب الإحصاء الإسرائيلي لا يتضمن معلومات كهذه، وحتى قاعدة البيانات الإحصائية التي سلمت للسلطة الفلسطينية لا تتضمن ذلك، وفقط هناك إحصاءات رسمية معلنة لمرحلة التسعينيات. ويشكل المعلمون الضلع الآخر في العملية التربوية، إلى جانب عناصرها الأخرى، وقد تأثر المعلمون بالظروف المحيطة بالعملية التربوية بشكل عام من جهة، وبما له صلة مباشرة بهم من جهة أخرى، حيث انعكست هذه الظروف ليس عليهم فحسب، بل على مجمل العملية التربوية بشكل عام.

منذ البداية، وجد المعلمون أنفسهم في علاقة تناقض مع مستخدمهم (ضابط التربية) وأدواته، في كل المجالات، ذات الصلة بالجوانب الحياتية، والحقوق النقابية والمهنية، وعانى المعلمون جراء الإجراءات الإسرائيلية، ومع أن هذا الجانب يتم تناوله مفصلاً لدى الحديث عن محاور نضال المعلمين، فإن هناك ضرورة للإشارة هنا إلى بعض جوانب المعاناة:

على الصعيد المعيشي: لم تلتزم الحاكمية العسكرية بما نصت عليه المواثيق والأعراف الدولية، التي أكدت حق المستخدم في حياة كريمة لائقة مقابل عمله،[١٠٨] وهذا ما تضمنه نظام الخدمة المدنية الأردني،[١٠٩] الذي ظلت السلطات الإسرائيلية تلجأ له، فقد عانى المعلمون من تآكل مستمر في قيمة رواتبهم، التي لم تعد تكفي لسد حاجات أسرهم، مثلاً حسب دائرة الإحصاء، فإن نفقات العائلة، المكونة من ٥ أفراد، كانت تحتاج ٢٥٠ ديناراً العام ١٩٨٥، في وقت كان متوسط رواتب المعلمين حوالي ١٠٠ دينار فقط.[١١٠]

انعكست هذه المعاناة المعيشية، وتدني الرواتب، على العملية التعليمية، حيث اضطر هذا الوضع عدداً كبيراً من المعلمين للهجرة بحثاً عن ظروف عمل أفضل، في حين اضطر الآخرون إلى اللجوء للعمل الإضافي خارج التعليم، أو إلى الدروس الخصوصية مع كل ما يحمله ذلك من آثار سلبية على مكانة المعلم ومهنة التدريس. هذا يفسر، أيضاً، العزوف المطرد عن مهنة التعليم، كونها لا توفر دخلاً يتناسب ومتطلبات الحياة المتنامية باستمرار.

من جانب آخر، حظرت السلطات الإسرائيلية على المعلمين، تلقي أية مساعدات من "جهات معادية"، وظلت تصر على الإدعاء القائل، أن رواتب المعلمين في المناطق المحتلة تقارب رواتب المعلمين في إسرائيل.[١٦١] والقول إن ثلث المعلمين يحصلون على رواتب من الأردن، في وقت كان هذا العدد لا يزيد على ٢٠٪ من المعلمين يحصلون على هذه الرواتب أواسط الثمانينيات، وظل هذا العدد يتناقص باطراد.[١٦٢]

الحرمان من حق التنظيم النقابي: منعت السلطات العسكرية الإسرائيلية المعلمين من أحد حقوقهم الإنسانية، وهو حق التنظيم النقابي في إطار يدافع عن حقوقهم، ويمثلهم، وظلت ترفض الطلبات المتكررة التي تقدم بها المعلمون لإنشاء هذه النقابة مستندة إلى أنظمة تتعارض والتشريعات الدولية العصرية وحقوق الإنسان، ولم تكتف بذلك، بل اتخذت إجراءات عقابية بحق نشيطي المعلمين، الذين حاولوا تنظيم أنفسهم في لجان تدافع عن حقوقهم. وقد عبر عن هذا الموقف بنيامين بن اليعازر، في مقابلة تلفزيونية أواخر ١٩٨٧، قائلاً:"إن السلطة لن تسمح أبداً بتأسيس نقابة معلمين".[١٦٣]

حرمان المعلمين من التطور المهني والأكاديمي: أهملت السلطات الإسرائيلية الحاجة الدائمة للمعلمين لتطوير مهاراتهم وقدراتهم. وبينت إحدى الدراسات التي أجريت أواسط الثمانينيات أن ٧٠٪ من المعلمين يحملون شهادة الدبلوم فما دون، وأن ٩ ، ٣٠٪ من المعلمين غير مؤهلين، وظلت السلطات الإسرائيلية تلزم المعلمين بتدريس مواد غير تخصصاتهم دون تنظيم دورات تأهيلية أكاديمية، وركزت على الدورات في جامعات ومعاهد إسرائيلية مع ما لهذه من أبعاد سياسية، كما حرمت المعلمين من إصدار نشرتهم "رسالة المعلم"،[١٦٤] والتي كانت تركز، إلى جانب أوضاع المعلمين النقابية والاقتصادية، على معالجات لقضايا أكاديمية وتربوية تعنى بتطوير وضع المعلم وبمهنة التعليم عموماً.

إخضاع المعلمين لإجراءات إدارية وأمنية منها:

الإبعاد والاعتقال والإقامات الجبرية: تعرض المعلمون للإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بحق آلاف الفلسطينيين، فقد أبعدت خلال تشرين الأول ١٩٦٨ حتى تموز ١٩٦٩، ٢١ معلماً. وفي دراسة أجراها عبد الجواد صالح على عينة من المبعدين

حتى أواسط الثمانينات بلغ عدد المعلمين في تلك العينة ٤٢ معلماً، ومثل هذا العدد ١٥٪ من مجموع العينة.[١٦٥] كما فرضت الإقامة الجبرية على نشيطي المعلمين لأشهر أو سنوات، أما المعلمون الذين تعرضوا للاعتقال الإداري أو الأمني فيصلون إلى المئات.

الفصل لأسباب أمنية: مع أن نظام الخدمة المدنية الأردني يتحدث عن الفصل بسبب جرائم الجناية، لا لأسباب سياسية، فإن السلطات الإسرائيلية، وتحت هذه الذريعة، فصلت ٦٣ معلماً خلال العامين الدراسيين ٨١/٨٢-٨٢/١٩٨٣،[١٦٦] و٤٠ معلماً ومعلمة خلال العام الدراسي ٨٣/١٩٨٤، وهذه أمثلة ليس إلا.

التقاعد القسري: أي إحالة المعلم على التقاعد دون رغبته، ودون بلوغه سن التقاعد، فقط بين الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٤، أحالت السلطات الإسرائيلية أكثر من ١٠٠ معلم للتقاعد القسري أو الإجباري.[١٦٧]

النقل لأسباب أمنية: حيث استخدم هذا السلاح لمعاقبة نشيطي المعلمين، مثال ذلك نقل ٤١ معلماً ومعلمة خلال العام الدراسي ٨٢/١٩٨٣، و٦٧ معلماً ومعلمة العام ٨٥/ ١٩٨٦.[١٦٨]

العقود السنوية: لجأت السلطات الإسرائيلية لسياسة التوظيف على قاعدة العقود السنوية، ليسهل عليها التخلص من المعلمين دون أن يترتب عليها أية التزامات قانونية أو مالية، وحتى لا يعتبر إنهاء العقد بمثابة فصل.

تجميد الدرجات والحرمان من الترقية: حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها، فإن من حق الموظف الانتقال من درجة إلى درجة أرقى، بعد مضي فترة زمنية على وجوده في درجته. وقد تجاوزت السلطات الإسرائيلية هذا القانون تحت حجج وذرائع عقابية للمعلمين. وعندما أفرجت السلطة الفلسطينية عن الدرجات المجمدة - بعد تسلمها المسؤولية عن جهاز التربية والتعليم - تبين أن هناك بضعة آلاف من المعلمين كانوا قد تعرضوا لهذا الإجراء استفادوا من قرار السلطة.

منع المعلمين من الانتماء لأية أحزاب سياسية، أو إجراء أية مقابلات أو أحاديث لوسائل الإعلام.[١٦٩]

الحسم من رواتب المعلمين رداً على إضرابهم مطالبين بتلبية حقوقهم المعيشية، وإخراجهم في إجازات دون راتب خلال إغلاق المدارس بشكل جماعي، أو لعدد من المدارس.[١٧٠]

تحميل المعلمين مسؤولية قيام الطلبة بمقاومة الاحتلال، وإلزام المعلمين بمنع الطلبة تنظيم المظاهرات ضد الجيش الإسرائيلي،[١٧١] واعتبارهم في إجازة دون راتب لدى إغلاق المدرسة التي يتظاهر طلابها.

مع كل الظروف الصعبة المحيطة بالمعلمين تزايدت، من سنة لأخرى، الأعباء الملقاة على عاتقهم، ولم تعمل السلطات الإسرائيلية على مواكبة زيادة عدد الطلاب، بما يناسبها من زيادات لعدد المعلمين، وهذا من شأنه زيادة الضغط على المعلم. ففي الوقت الذي ازداد عدد الطلبة بين ١٩٦٧-١٩٨٨ بنسبة ٨٥٪، فإن زيادة عدد المعلمين بلغت ٨٢٪، أي أن نسبة ٣٪ من الطلبة تزيد على ٥ آلاف طالب لم يخصص لهم معلمون، لتظل نسبة المعلمين للطلبة بين ١ : ٣٠ إلى ١:٢٧،[١٧٢] في حين بلغت هذه النسبة في الأردن ١ : ٢١,٤ العام ٨٨/١٩٨٧، أما في إسرائيل، فلا تتجاوز النسبة ١:١٥ طالباً.[١٧٣]

الطلبة: الطلبة محور العملية التربوية، ولذا فإنهم أكثر العناصر تأثراً بالظروف المحيطة بهم سلباً أو إيجاباً، فالمناهج والمرافق وطرق التدريس كلها تساعد أو تعيق تقبل الطلبة للمعلومات التي تقدم لهم وتنمي قدراتهم على التفكير والإبداع. والطلبة بالمقابل يشكلون العنصر الأكثر ديناميكية، والأسرع استجابة لما يحيط بهم، ولذا لعب الطلبة في كثير من دول العالم دوراً رئيسياً في الثورات، والانتفاضات، والتظاهرات، في فرنسا، وكوريا الجنوبية، ومصر، وفلسطين. ولذا، كان حتماً أن يتأثر وضع الطلبة في الضفة الغربية والقطاع بالإجراءات الإسرائيلية، وأن يشكلوا في الوقت ذاته أحد عناصر المجابهة الرئيسية للسياسات الإسرائيلية ودفعوا ثمن هذه المجابهة شهداء وجرحى ومعتقلين، ليس خلال الانتفاضة فحسب، بل قبل ذلك بوقت طويل.

عانى الطلاب الفلسطينيون في الضفة والقطاع من النواقص والثغرات المتعلقة بمرافق المدارس أو سوء ظروفها، حيث الضغط والاكتظاظ والصفوف المجمعة، وبما يقلل من استفادتهم بالقدر الملائم. كما عانى الطلبة من عدم تناسب عدد المعلمين وزيادة أعداد الطلبة، وعدم تلاؤم هذه النسبة والمعايير الدولية، أو عما هو في الأقطار المجاورة، وعانى الطلبة، أيضاً، من التعامل مع مناهج لا تناسب مفاهيم عصرهم، كما تحرمهم - في رأي أحد الباحثين - من دراسة تاريخهم وعاداتهم وحضارتهم وجغرافية وطنهم.[١٧٤] إلى جانب كل هذا، تعرض الطلبة لسلسلة من الإجراءات المباشرة، أو غير المباشرة من الممارسات الإسرائيلية.

حرمان الطلبة من إلزامية التعليم الذي كان معمولاً به من قبل، والذي تؤكده مواثيق حقوق الإنسان، فقد جاء الأمر العسكري ٨٥٤ العام ١٩٨٠ ليتضمن في أحد جوانبه إلغاءً لإلزامية التعليم هذه.[١٧٥] وفي إحصائية لمن هم في سن التعليم الإلزامي، اتضح أن هناك ١٤,٨٪ من هؤلاء ليسوا على مقاعد الدراسة في الضفة والقطاع، وتصل هذه النسبة في القطاع إلى أن أكثر من طالب من كل خمسة خارج التعليم الإلزامي،[١٧٦] وبهذا ترتبط مسألة تسرب الطلبة بأسباب متعددة، أحدها الوضع السياسي في ظل الاحتلال.

إغلاق المؤسسات التعليمية لفترات طويلة أو قصيرة. فقد تعرضت الجامعات لقرارات إغلاقات طويلة خلال السبعينيات والثمانينيات، وبالطبع لم تسلم المدارس من هذه الإجراءات، وليس فقط خلال الإغلاق الجماعي لكل المدارس في الضفة وجامعاتها ومعاهدها خلال الانتفاضة لأشهر عدة ولأكثر من مرة. وتكفي الإشارة إلى أن الطلاب خسروا ١٢١ يوماً دراسياً خلال العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩،[١٧٧] كما منعت السلطات الإسرائيلية افتتاح العام الدراسي ١٩٨٨/٨٩ في موعده، ومنعت تسليم الكتب.[١٧٨] هذه الإجراءات سبقت الانتفاضة، حيث تعرضت مدارس كثيرة لفترات إغلاق امتدت لأسابيع وأشهر أحياناً، خلال العام الدراسي ١٩٧٨/٧٩ (مدارس الوكالة، وهشام في أريحا، وحلحول، ودورا، وعنبتا، ومدارس مدينة الخليل).[١٧٩]

تعرض الطلبة لإطلاق النار والاعتقالات: حيث تعرضت احتجاجات الطلبة السلمية للقمع بعنف وإطلاق النار، ما أدى إلى استشهاد عشرات الطلبة، بدءاً من لينا النابلسي أواسط السبعينيات، ومئات الطلبة الذين سقطوا خلال الانتفاضة تحت ذريعة أن المدارس تحولت إلى بؤر للمظاهرات،[١٨٠] فقد شكل الطلبة ٣٠٪ من شهداء الانتفاضة خلال الأشهر الثمانية الأولى منها.[١٨١]

أما الاعتقالات، فقد لجأت السلطات الإسرائيلية لاعتقال مئات الطلبة على أبواب الامتحانات، وبخاصة امتحان التوجيهي،[١٨٢] ومن أمثلة ذلك اعتقال ١٠٠ طالب من طلبة التوجيهي من قاعات الامتحانات العام ١٩٨٣، واعتقال ٢٥٠ طالباً من دورا أيار ١٩٨٧،[١٨٣] واعتقال ٦٧ طالباً العام ٨١/١٩٨٠.[١٨٤]

النقل التعسفي وحرمان الطلبة من التعليم: استخدمت السلطات الإسرائيلية أسلوب استدعاء الطلبة والطلب منهم ومن أولياء أمورهم توقيع تعهد يلتزمون فيه بعدم المشاركة في الفعاليات الوطنية تحت طائلة الفصل،[١٨٥] وحال رفض الطلبة أو أولياء أمورهم التوقيع على هذا التعهد، ولجأت السلطات لنقلهم بعيداً عن موقع سكناهم. فمثلاً، العام الدراسي ٨٧/١٩٨٦ نقلت ١٠٦ طلاب من مدارس الجلزون بعيداً عن سكنهم، وفي السياق ذاته اتبعت سياسة نقل مدارس بكاملها أو ترحيل مرحلة من هذه المدارس مثل نقل طلاب مدرسة أسامة بن منقذ في الخليل، كما نقل ١٥ طالباً من مدرسة قدري طوقان في نابلس خارج المدينة،[١٨٦] كما تم توزيع طلبة مدرسة بيرزيت الثانوية (الأمير حسن) على مدارس القرى المجاورة ونقل ٥٠٠ طالب من مدرسة الكرمل في غزة في العام الدراسي ٨٦/ ١٩٨٧ إلى مدرسة أخرى، وتوزيع الطلاب المتبقين من طلبة المدرسة ٦٠٠ طالب على مدارس أخرى،[١٨٧] وحالات كثيرة مشابهة.

وفي إطار الحرمان من الامتحانات لأية أسباب أو من خلال إجراءات حظر التجول، فقد حرمت السلطات آلاف الطلبة من تقديم الامتحانات، ومن أمثلة ذلك حرمان ٦٠ طالباً من

نابلس التقدم للثانوية العامة للعام ٨٦/١٩٨٥، وفرض حظر التجول على مخيم البريج ٨٨/٨٧، وحرمان أكثر من ٣٥٠ طالباً من التقدم للامتحانات الإعدادية العامة،[١٨٨] كما لجأت السلطات الإسرائيلية إلى منع الطلبة الذين يتعرضون للاعتقال من العودة إلى مقاعد الدراسة.

فرض القيود على النشاطات الطلابية: وذلك من خلال حصرها في الرحلات الترفيهية والنشاطات التي ليس من شأنها توسيع مفاهيم الطلبة، وتنمية وصقل تفكيرهم، وتطوير قدراتهم القيادية. مثلاً، الأنشطة التطوعية الكشفية والمسابقات الثقافية كانت شبه معدومة خلال سنوات الاحتلال.

عدم توفير متطلبات تطبيق المنهاج الأردني: ذلك أن المنهاج الأردني وما رافقه من متطلبات دفع الحكومة الأردنية لتوفير هذه المتطلبات قبل تطبيقه، ومثال ذلك امتحان القبول للصف العاشر، والذي يتقرر في ضوئه توجهات الطلبة نحو التعليم المهني أو الأكاديمي، فقد أقامت الحكومة الأردنية مدارس مهنية تستوعب الطلبة غير المؤهلين لاستكمال التعليم الأكاديمي، في حين تم تطبيق هذا الامتحان في مدارس الضفة الغربية، دون أية تهيئة أو إعداد، حيث لا تتوفر المدارس المهنية الكافية في الضفة.[١٨٩]

استخدام نسبة من الأموال التي يتبرع بها الطلبة كرسوم تسجيل مطلع كل عام دراسي في أغراض لا تعود بالنفع على الطلبة، مثل دورات تعلم اللغة العبرية في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية، وإقامة لقاءات وتجمعات مشتركة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة مع معلمين إسرائيليين من خلال مخيمات صيفية في إسرائيل، مع ما لهذه الدورات واللقاءات من أهداف سياسية، وبعد أن كانت نسبة الاقتطاع من الرسوم التي يدفعها الطلبة لهذه الأغراض ٢٥٪ ارتفعت لتصل ٣٣٪.[١٩٠]

وفي التأثير على الطلبة، فقد تعرضت المدارس لإجراءات إسرائيلية إلى جانب ما سبق مثل محاصرة المدارس، واقتحامها، والقيام باستفزاز الطلبة حتى داخل الصفوف الدراسية،[١٩١] كما استخدمت الكثير من المدارس معسكرات للجيش الإسرائيلي ومراكز اعتقال في مراحل متفاوتة، مثلاً استخدمت خلال الانتفاضة ٢٧ مدرسة لهذه الأغراض.[١٩٢] وتم تغيير أسماء العديد من المدارس (١٨ مدرسة) لارتباط أسمائها بمدن فلسطين، أو بقادة أو شهداء.[١٩٣]

الاستخلاص العام الذي يمكن أن يصل إليه الباحث، هو أن السلطات الإسرائيلية لم تكن معنية بتطوير التعليم في الضفة والقطاع، بل ربما كانت معنية بإضعافه، وتقليص دافعية الفلسطينيين نحو التعليم، هذه الدافعية التي رافقت الانتداب البريطاني والنكبة وما تلاها. فالممارسات الإسرائيلية والسياسة التي اتبعت إزاء التعليم غير مسبوقة، ولا سند قانوني

لها في الأعراف المحلية أو الدولية.[١٩٤] وهذا ما عبرت عنه مؤسسة الحق في وصفها لواقع التعليم تحت الاحتلال قائلة "وتبقى عملية الإغلاق الإسرائيلية للمدارس طويلة الأمد أمراً مجرداً من أية أسبقية عالمية، وتنفرد بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي".[١٩٥]

هكذا، عانت العملية التربوية كلها من أثر السياسات الإسرائيلية وإجراءاتها من جهة، ومن تقليص خدماتها من جهة ثانية. فقد وصفها أحد الباحثين بالضعف، معتبراً أن أي تقليص في خدماتها، أو عدد موظفيها يعني القضاء عليها.[١٩٦] وصف هذا الوضع باحث اخر بانهيار الهياكل التعليمية لحوالي نصف مليون طالب.[١٩٧]

أخيراً، يمكن أن تكون أزمة قطاع التعليم من أبرز الأمثلة الدالة على طبيعة وعمق المشكلة التي غرقت فيها السلطة الإسرائيلية، ذلك أن السلطة التي تتوقف عن إعطاء الأمن للناس وتقديم الخدمات الأساسية اللازمة للمواطنين، مثل التعليم، إنما تفقد شرعيتها من المواطنين، الذين تحاول فرض سلطتها ونفوذها عليهم.

التعليم في القدس

حظيت القدس بمكانة خاصة في مجال التعليم خلال العهد التركي، وأقيم فيها أول مدرسة رشيدية العام ١٨٦٠، وأقيم المكتب الإعدادي العام ١٨٨٤.[١٩٨] وكان في القدس مع مطلع القرن العشرين ٧٥ مدرسة، من بينها مدارس كبرى للمعلمين وللمعلمات، ويشمل ذلك إلى جانب التعليم الحكومي، المدارس التي أنشأتها الطوائف، بمساعدة دول أجنبية، كمدارس خاصة بها.[١٩٩]

ومع وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، استمر الاهتمام بالتعليم، على الرغم من التراجع المؤقت، وفي العام ١٩٣٨/١٩٣٧ كان في القدس ٩ مدارس حكومية، يعلم فيها ٥٦ معلماً ومعلمة، وارتفع العدد، مع نهاية الانتداب، ليصبح في القدس ١١ مدرسة يعلم فيها ١٢٣ معلماً ومعلمة.[٢٠٠]

واستمر تزايد أعداد المدارس الرسمية حتى بلغ، مع نهاية الحكم الأردني العام الدراسي ١٩٦٧/٦٦، ٢٤ مدرسة، يدرس فيها ١٢٤٠٥ طلاب وطالبات يقوم على تعليمهم ٣١٨ معلماً ومعلمة.[٢٠١]

يضاف لهذا عدد المدارس الخاصة، وتلك التابعة لوكالة الغوث، ليصل إلى ٢٨ مدرسة ابتدائية وإعدادية و٣ مدارس ثانوية.[٢٠٢] ومع أن معطيات إحصائية لا تتوفر، فإن واقع المدارس يشير إلى أن التعليم الحكومي قد تراجع، خلال مرحلة الاحتلال، وظل يعاني من نواقص عدة، حيث هبط عدد الطلبة في المدارس الثانوية من ١٣١٧ طالباً وطالبة العام الدراسي ٦٧/١٩٦٦ إلى ٦٨٤ في العام ١٩٦٨/٦٧، وإلى ٥٢١ طالباً وطالبة

العام ١٩٧٣/٧٢. وتوالى التراجع ليصل عدد طلبة المدرسة الرشيدية الثانوية، كبرى مدارس القدس قبل الاحتلال، ١١ طالباً سنة ١٩٧٥، يعلمهم ٤ مدرسين.[٢٠٣]

هذه الظاهرة، مرتبطة بالإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق بالمناهج التعليمية في القدس، حيث اتسع التعليم الخاص على حساب التعليم الحكومي، وبخاصة في الصفوف الثانوية، فقد بلغت مساهمة التعليم الخاص، سواء من حيث عدد المدارس، أو الشُعَب، أو الطلبة، أكثر من ٥٢٪ من الحجم الكلي للمدارس. وبالتأكيد، فإن قطاع التعليم الخاص، وعلى الرغم من كل محاولات دعمه، فإنه لا يستطيع توفير احتياجات التعليم والوفاء بالتزاماته كافة، فحتى العام ١٩٨٦/٨٧، ظلت المدارس الخاصة بحاجة إلى ٢١٧ غرفة من أجل الوصول إلى معدل ٢٥ طالباً للصف.[٢٠٤]

ونظراً لخصوصية وضع القدس، فإن معاناتها، جراء الإجراءات الإسرائيلية، كانت أكثر من مدارس الضفة، إذ أقدمت الحكومة الإسرائيلية على ضم المدينة، وإلغاء كافة الأنظمة والقوانين الأردنية، وأخضعت المنطقة وضواحيها للأنظمة والقوانين الإسرائيلية، وإصدار ما يتطلبه ذلك من تشريعات.

على صعيد التعليم، أصدرت القانون رقم ٥٦٤ العام ١٩٦٧[٢٠٥] الذي منحها حق إدارة المدارس الرسمية بشكل مباشر، إلى جانب حق الإشراف على المدارس الخاصة، وتلك التابعة لوكالة الغوث.[٢٠٦] وقد عنى ذلك إلغاء المناهج الأردنية المعمول بها لصالح تطبيق المناهج التي تدرس في المدارس العربية داخل إسرائيل. وقامت بإغلاق مكتب التربية والتعليم في القدس بعد أن رفض مديره الالتحاق بالتربية الإسرائيلية، واعتقلت مديره ومساعده، ومديري مدرستين ثانويتين وأحد أعضاء لجنة المعلمين التي شكلت لمواجهة السياسات الإسرائيلية.[٢٠٧]

كان رد معلمي القدس على الخطوة الإسرائيلية، إعلان الإضراب احتجاجاً على قرار الضم، وإغلاق مكتب التربية والتعليم في القدس، وهكذا لم تفتح المدارس في أيلول١٩٦٧،[٢٠٨] واستمر الإضراب أكثر من ثلاثة أشهر، امتنع خلالها الطلبة والمدرسون عن التعليم، ولم يلتحق بالمدارس من بين ٣٠٠ معلم إلا ١٢ معلماً،[٢٠٩] ما دفع السلطات الإسرائيلية إلى تعيين معلمين لا يحملون مؤهلات تمكنهم من التعليم بكفاءة.

كانت المعركة حول المناهج، هي المعركة الأبرز التي خاضها المعلمون في القدس، وقد فرض المعلمون التراجع على السلطات الإسرائيلية. استمرت هذه المعركة حتى أواسط الثمانينيات، بعد أن سمحت السلطات الإسرائيلية مبكراً ١٩٦٨/٦٧ بتدريس المنهاج الأردني في المدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث، وغضت النظر عن إعطاء حصص إضافية لطلبة التوجيهي.[٢١٠]

يقسم صلاح الزرو مراحل التغيير في المنهاج في المدارس الرسمية إلى ثلاث مراحل:

أ. ١٩٦٨-١٩٧٢: طبق خلالها المنهاج الإسرائيلي، واضطرت البلدية (القدس) لإصدار قرار يسمح بإعطاء دروس إضافية وفقاً للمنهاج الأردني، وبخاصة للصفوف العليا. وقد أدى ذلك إلى إهمال المنهاج الإسرائيلي، لصالح المنهاج الأردني المعدل من خلال الحذف والتغيير.

ب. ١٩٧٢-١٩٧٥: استمر تطبيق المنهاج الإسرائيلي حتى الصف الثامن، أما التاسع فما فوق فاصبح خليطاً من المنهاج الأردني والإسرائيلي. وأُعطي الطلبة حرية التقدم للتوجيهي الأردني، أو البجروت الإسرائيلي. أدى هذا إلى زيادة عدد الحصص التي يتعلم فيها الطلبة، لتصل إلى ٤٣ حصة أسبوعياً، في الوقت الذي بلغ معدل الحصص بين ٢٨-٣٤ حصة أسبوعياً.

ج. ١٩٧٥-١٩٨٥: خلال هذه المرحلة، تمت العودة التدريجية للمنهاج الأردني، حيث تمت العودة بداية للطلبة الثانويين، وفي العام ١٩٧٨/١٩٧٩ طبق المنهاج الأردني، في المرحلة الإعدادية، ومطلع العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١ طبق في المرحلة الابتدائية. هذا إلى جانب إبقاء المنهاج الإسرائيلي للراغبين في التعلم على أساسه، وهؤلاء تم جمعهم في مدرسة واحدة.[٢١١]

إن حسم مسالة المنهاج لا يعني عدم التدخل الإسرائيلي فيه، ذلك أن الفلسفة التربوية الإسرائيلية تقوم على تجاهل الشعب الفلسطيني، وحقوقه، وتسعى من خلالها إلى أن ينسى الطلبة القضية الفلسطينية، وأن تخدم هذه الفلسفة سياسة الضم التي أعلنتها إسرائيل للمدينة.[٢١٢] فقد سعت من التعديلات التي أجرتها، واتباع سياسة الحذف والإلغاء والغربلة، إلى طمس اسم فلسطين، وتجاوز الآثار العربية الإسلامية، وطمس بطولات الفلسطينيين، وأدبهم وثقافتهم، ذلك أن أهداف السياسة الإسرائيلية هي فرض نمط الحياة الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني، وتدمير ثقافتهم.[٢١٣] إذ، حتى في ظل المنهاج الأردني، يجري تعليم بعض المواد ذات الصلة بالمنهاج الإسرائيلي منها اللغة العبرية.

في ظل تراجع السلطات الإسرائيلية عن فرض المنهاج الإسرائيلي، عادت المدارس الرسمية لتنمو مجدداً، حيث تضاعف عدد المعلمين حوالي ثلاث مرات حتى أواسط الثمانينات، ليصل إلى ٩٢٢ معلماً ومعلمة العام ١٩٨٧/٨٦، دون أن تزيد مساهمة القطاع الحكومي على ثلث مجموع المدارس، والطلبة والصفوف، وظل متوسط الطلبة للصف ٢٩,٧ طالب، وظلت مدارس القدس الرسمية بحاجة إلى ١٠٠ غرفة صفية، ليصل عدد الطلبة إلى ٢٥ طالباً في الصف.[٢١٤]

أما الطلبة، فقد عانوا جراء السياسة الإسرائيلية من التشتت، ذلك أن المدارس الخاصة التي توسعت باطراد، وبدعم من المؤسسات الوطنية وفي مقدمتها جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية (التي قدمت الدعم المادي، بما في ذلك رواتب المعلمين لهذه المدارس) لم تستطع استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة. هذا الوضع دفع طلبة القدس للتوجه إلى مدارس الضفة المجاورة، وهناك تعرضوا للملاحقة، ومنعوا من التعليم في مدارس الضفة الغربية. فقد أصدر ضابط التربية والتعليم أمراً، بعدم قبول الطلاب الذين يحملون هوية القدس للدراسة في مدارس الضفة.[٢١٥]

من جانبهم، ظل معلمو القدس يعانون من ضعف التأهيل، إذ بعد عشرين عاماً من إشراف السلطات الإسرائيلية، كوزارة وبلدية، على مدارس القدس (أي ١٩٨٦/١٩٨٧) بلغت نسبة حملة الدبلوم فما دون ٦٢,٨٪ من مجموع المعلمين.[٢١٦]

ومع أن هموم المعلمين في القدس، تتمايز عن هموم المعلمين في الضفة، بسبب الرواتب والمكافآت والامتيازات التي يحصلون عليها، فإنهم ظلوا محرومين من حق التنظيم النقابي المستقل، واعتبروا، شأنهم شأن المعلمين الإسرائيليين، أعضاء طبيعيين في نقابة المعلمين الإسرائيلية التابعة للهستدروت، وهذا يتنافى وتطلعهم نحو الاستقلال، والتعبير عن شخصيتهم الوطنية المستقلة.

هذا الانتماء الإجباري لم يحل بينهم وبين مهماتهم الوطنية، فقد لعبوا دوراً أساساً في فرض التراجع على السلطات الإسرائيلية، وذلك عندما بادروا لتشكيل لجنة فرعية لاتحاد المعلمين الأردنيين التي شكلت في الضفة الغربية، ومثلوا في لجنة الاتحاد المركزية، وتمكنت هذه اللجنة التي كان معظم أعضائها من المعلمات من توحيد المعلمين في القدس في مواجهة السياسة الإسرائيلية، كما أعلنوا الإضراب الذي استمر أكثر من ثلاثة أشهر، وظلوا يطالبون بتراجع السلطات الإسرائيلية عن إلزامهم بالمناهج الإسرائيلية، موضحين عدم ملاءمتها للواقع وللمجتمع الفلسطيني،[٢١٧] وظلوا يدرسون التاريخ والجغرافيا والدين والأدب كجزء من التراث العربي الفلسطيني، وبما يخدم الشخصية الوطنية الفلسطينية، وتعرضوا جراء ذلك للإجراءات الإسرائيلية من إقامات جبرية، واعتقال، وإبعادات طالت عدداً من معلمي القدس.[٢١٨]

خلاصة الفصل الأول

ارتبط نهوض وتطور حركة المعلمين بالحركة الوطنية الفلسطينية، وحركتها الجماهيرية، وتأثرت سلباً أو إيجاباً بواقع هذه الحركة، حيث استفاد المعلمون من تجربة القوى السياسية، والأحزاب العاملة في الساحة الفلسطينية، والتي لعبت دوراً رئيسياً في حركة المعلمين، حيث جند نشيطو القوى السياسية خبرتهم وعلاقاتهم لإقامة أول بنية للمعلمين بعد الاحتلال مباشرة، فكانوا المبادرين مركزياً وعلى صعيد المحافظات والألوية.

كان قطاع المعلمين، أول القطاعات التي اصطدمت بالسياسة الإسرائيلية، جراء ضم القدس، والتدخل في المناهج، فخاضوا أول إضراب في مواجهة السياسة الإسرائيلية. وكانوا القطاع الأول، الذي بادر لتنظيم جمهوره ليعمل بشكل منظم وموحد، واعتبر الإسرائيليون أن إضراب المدرسين هيأ جميع أفراد الشعب نفسياً وعاطفياً للمقاومة.

ألحقت السياسة الإسرائيلية، بأنظمتها وقوانينها وأوامرها العسكرية، ضرراً فادحاً بالتربية والتعليم، ما أحدث تراجعاً في المهنة ومكانتها، وتثبيط الدوافع للتعليم. إذ تعرضت كل أركان العملية التربوية للدمار جراء هذه الممارسات، سواء تعلق الأمر بالمعلمين وواقعهم المعيشي، وحقوقهم النقابية، أم الطلبة وحرمانهم من حقوقهم في التعليم، أم فرض مناهج عليهم لا تتناسب وتطلعاتهم نحو التحرر والاستقلال، وهذا كله، أيضاً، شكل أساساً ودافعاً لحركة المعلمين ليس خلال السنوات الأولى، بل خلال سنوات الاحتلال كلها.

لم يكن التعليم في القدس بمنأى عن التدخلات الإسرائيلية، وبخاصة في المناهج. ومع ذلك فقد اضطرت السلطات الإسرائيلية للتراجع عن مخططاتها، بفرض المناهج الإسرائيلية على مدارس القدس.

هكذا أجاب الفصل الأولى عن السؤال الأول بأجزائه المختلفة، سواء تعلق الأمر بدور القوى السياسية أم اليسارية منها في حركة المعلمين، كما مهد الفصل للإجابة عن السؤال الثاني، إذ ارتبط نهوض حركة المعلمين بالحركة الجماهيرية، كما يؤسس لإيضاح مدى ارتباط حركة المعلمين بالقوى والفصائل السياسية، وهذا ما يتم التوقف عنده مفصلاً في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

التطور التاريخي والبنى التنظيمية لحركة المعلمين

الفصل الثاني

التطور التاريخي والبنى التنظيمية لحركة المعلمين

تمهيد

يتناول هذا الفصل بلورة حركة المعلمين كأول تنظيم قطاعي سري في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وكأول فعالية تتحدى الاحتلال وتشجع القطاعات الأخرى على التصدي لسياساته، وكيف تطورت هذه الحركة بين مد وجزر حتى فرضت علنيتها وشرعيتها في صفوف المعلمين، وأبرز المحطات التي خاضت خلالها معارك نقابية وسياسية في مواجهة السياسة الإسرائيلية. وفي هذا الفصل أيضاً، يستكمل ما بدئ في الفصل السابق بالإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بدور الأحزاب وتعاملها مع حركة المعلمين، وأثر الوضع الوظيفي للمعلمين الحكوميين على هذا الدور.

نتلمس في سياق تطور حركة المعلمين خلال هذا الفصل الدور الذي اضطلعت به القوى والأحزاب الوطنية في هذه الحركة، وحجم مساهمة نشيطيها في الهيئات القيادية لحركة المعلمين.

كما يسعى الفصل للإجابة عن السؤال الثالث المتصل بتزايد أعداد المعلمين وانعكاس تفاقم الأزمة الاقتصادية في نهوض وتطور حركة العلمين. أما على صعيد البنى التنظيمية لحركة المعلمين المتعلقة بالسؤال الرابع، فإن هذا الفصل يعالج الجانب التنظيمي لحركة المعلمين وتناسبه وظروف العمل والنضال خلال السنوات الثلاث والثلاثين مجال الدراسة، مع إبراز آلية انتخاب أو تشكيل الهيئات القيادية وديمقراطية هذه التشكيلات من حيث بناؤها، وآلية اتخاذ القرار فيها، ويبرز أيضاً في سياق تتبع الجانب التنظيمي الإجابة عن السؤال الخامس المتصل بدور المعلمات في حركة المعلمين وهيئاتهم القيادية، حيث يتناول بشكل عام حجم ومستوى مشاركة المعلمات، وكذلك دور المعلمين الذين عينوا قبل قدوم الاحتلال مقارنة مع زملائهم المعينين في ظل الاحتلال.

خلفية تاريخية

كان للحكومة الأردنية موقف محدد المعالم من العمل النقابي بشكل عام، والعمل في أوساط القطاع الحكومي بشكل خاص، ويقوم هذا الموقف على أن العمل النقابي في جوهره معارض للحكومة الأردنية، وبالتالي ينبغي عدم إتاحة المجال لتطوره. ونبع هذا الموقف من أن ضم ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية) للمملكة الأردنية الهاشمية العام ١٩٥٠، تضمن نقلاً للتجربة النقابية الفلسطينية للمملكة بضفتيها. وعلى الرغم من محاولة بعض الجمعيات والأندية إحياء نشاطها في إطار المملكة، فإنها ظلت تواجه بإجراءات تقيد حرية عملها. ويمكن الادعاء بأن الحكومة الأردنية حالت دون إعادة إحياء النقابات العمالية الفلسطينية عشية الوحدة وبعدها، وظلت تنظر لهذه النقابات بريبة باعتبارها أولاً: محسوبة على اليسار والشيوعية والقومية، وباعتبارها ثانياً: يمكن أن تشكل واجهات لنشاط سياسي، يتم التعبير من خلاله عن الشخصية الفلسطينية التي أريد لها أن تتأردن في حينه، كما يمكن أن تتخذ مواقف سياسية تتعارض وسياسات الحكومة الأردنية على الصعد المحلية والعربية والدولية.

مع بدايات الخمسينيات، أخذت النقابات العمالية تتشكل من جديد في ضوء الأنظمة والقوانين الأردنية لسنة ١٩٥٢. وكان المعلمون في المدارس الحكومية قد استفادوا من هذا الهامش في القانون الأردني لإقامة نقابتهم، وجاء في قرار الموافقة على طلبهم" أنه عملاً بنص المادة ٢٤ من قانون نقابات العمال رقم ٣٥ لسنة١٩٥٢، فإنني (وزير الشؤون الاجتماعية) أعلن تسجيل نقابة المعلمين والمعلمات في المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من ١٩٥٥/٤/١٠".[١]

ومع عدم توفر معطيات تفصيلية عن تلك المرحلة، وباعتبارها خارج إطار البحث، فإن المعلومات القليلة المتوفرة تشير إلى أن نقابة المعلمين والمعلمات في الأردن بضفتيه الشرقية والغربية أعلنت نزاع عمل، وخاضت إضراباً شاملاً شل العملية التعليمية، وتصدرت أخباره الصحف اليومية،[٢] وكان ذلك أحد أسباب استقالة الحكومة الأردنية برئاسة سمير الرفاعي.

إثر هذا، اشتد عود نقابة المعلمين والمعلمات التي لعبت، إلى جانب الدور المطلبي في الدفاع عن حقوق المعلمين، دوراً في إطار الحركة الوطنية الأردنية التي كانت أردنية بالاسم، في حين كان قادتها السياسيون والنقابيون من أصول فلسطينية، باعتبارهم سبق أن اكتسبوا خبرة في مجال التنظيم والنضال النقابي في فلسطين قبل النكبة والهجرة عام ١٩٤٨، حيث كانت الحركة النقابية تأسست أوائل العشرينيات من القرن العشرين، وبعدها النسائية، ولاحقا المعلمون. هكذا نشطت نقابة المعلمين والمعلمات في المجال السياسي، وبما يتعارض وسياسة الحكومة الأردنية الرسمية تجاه حلف بغداد، ومشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين وسياسة الأحلاف.

لم تدم المرحلة الذهبية للنشاط النقابي والسياسي طويلاً، وعندما وصل إلى البرلمان ممثلو الاتجاهات القومية واليسارية، وشكل سليمان النابلسي حكومته، سرعان ما أقدم الملك على حل البرلمان، وحظر الأحزاب، وإلغاء النقابات بشكل عام. ومنذ ذلك الحين ١٩٥٧ حتى يومنا هذا، حظر على موظفي القطاع العام تشكيل نقابات خاصة بهم، وظل هذا الحظر ملجأ يلجأ إليه كل من يبحث عن "سند قانوني" لرفض السماح للمعلمين في المدارس الحكومية بإنشاء نقابتهم.

ما أن وقعت الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، حتى أصيب الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية المنهكة بالذهول، والترقب، حيث تصوَّر البعض أن الاحتلال الإسرائيلي مؤقت، وقد لا يستمر لأكثر من ستة أشهر. وكانت ماثلة في الذهن تجربة قطاع غزة العام ١٩٥٦. من جانب آخر، وفي ظل الصورة التي رسمتها وسائل الإعلام العربية لإسرائيل وجيشها، كان لا بد أن ينتظر البعض للتعرف على هذا الاحتلال من حيث طبيعته، وإجراءاته وسياساته، وكيفية التعامل معه.[٣] وبالمقابل، لم تنتظر السلطات العسكرية الإسرائيلية لكشف توجهاتها، فكانت خطوتها السياسية الأولى، الإعلان عن ضم القدس لدولة إسرائيل أواخر شهر حزيران ١٩٦٧. وسلخها عن بقية الأراضي المحتلة إثر حرب حزيران ١٩٦٧، وكان لهذه الخطوة انعكاس مباشر على التربية والتعليم، إذ تطلب ذلك سلخ مدارس القدس ومحاولة إلحاقها بوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس الموحدة.

يمكن القول إن هذا شكل الإطار العام الذي ولدت فيه حركة المعلمين موضع الدراسة، أي في ظل احتلال عسكري أجنبي أكثر ما كان يسعى لتحقيقه، إلى جانب ضرب أية محاولات للمقاومة العنيفة المسلحة، هو السعي لإحباط أية محاولة لتنظيم القطاعات الشعبية في حركة يمكن أن تقود معارضة لهذا الاحتلال، الذي تصرف منذ اليوم الأول باعتباره احتلالاً مديداً، دون أن يعلن ذلك بطريقة واضحة. وهذا بدوره يفسر إقدام السلطة العسكرية الإسرائيلية على اعتقال وإبعاد، ليس فقط من يمكن أن تكون له صلة بمقاومة السلطة المحتلة بشكل مباشر، بل أيضاً أولئك الذين اعتقدت أن لهم نفوذاً جماهيريا، أو معنوياً، أو نشاطاً نقابياً.[٤]

في استعراض التطور التاريخي والبني التنظيمية لحركة المعلمين وهياكلها وتأثرها بالظروف السياسية والاجتماعية، دفع لتقسيم فترة الدراسة إلى مراحل قد تكون متناسبة والتطور الوطني الذي مرت به الضفة الغربية خلال العقود التي غطتها الدراسة فجاءت على النحو التالي:

المرحلة الأولى ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

المرحلة الثانية ١٩٧٣ - صيف ١٩٨٠.

المرحلة الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٧.

المرحلة الرابعة ١٩٨٨ - ١٩٩٤.

المرحلة الخامسة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وقد أفرد لها فصل خاص (الفصل الرابع).

المرحلة الأولى (١٩٦٧-١٩٧٢): سرية مطلقة - غياب البعد النقابي

في ظل هذا الواقع، كان من الطبيعي أن تتسم بدايات تحرك المعلمين بالسرية التامة، وتظل ملازمة لها، وأن تكون بناها قائمة على هذا الأساس. وتكاد تتفق وجهات نظر معظم الذين أجريت معهم المقابلات على أن البداية كانت من خلال مبادرة عدد من المعلمين، الذين كانوا ينتمون لأحزاب وتنظيمات سياسية،[٥] والذين كانت تجمعهم علاقات قبل وقوع الضفة والقطاع تحت السيطرة الإسرائيلية لتنظيم مقاومة هذا القطاع للاحتلال الإسرائيلي، باعتباره يضم في صفوفه عدداً من المتعلمين المتنورين الذين يدركون في حينه - ربما أكثر من آخرين - ما يترتب على هذا الاحتلال. وربما ساهم في هذا أنه القطاع الذي وجد نفسه في مواجهة مباشرة مع الاحتلال بسبب السيطرة الإسرائيلية، وذلك من خلال:

١. إقدام السلطات الإسرائيلية فور وقف الحرب على إعلان ضم القدس العربية، وسلخها عن الضفة الغربية، والطلب من مدير التربية والتعليم فيها إغلاق مكتب التربية والالتحاق بوزارة المعارف الإسرائيلية، كما حصل ذلك أيضاً مع أمانة القدس العربية، حيث طلب من أمين القدس ومجلسه الالتحاق ببلدية القدس الإسرائيلية الموحدة.

٢. الحديث عن تغيير في المناهج الأردنية، وشطب كل ما له صلة بالتاريخ العربي، والقضية الفلسطينية والدين الإسلامي، لتحل محلها مناهج إسرائيلية.

٣. الطلب من موظفي الدولة- معظمهم من المعلمين - التوجه إلى مكاتب البريد لتسلم رواتبهم من السلطة المحتلة، باعتبارها تتحمل مسؤولية الدولة الأردنية.

ومع أن وقوع الضفة الغربية تحت الحكم الإسرائيلي تزامن وبداية العطلة الصيفية للمدارس، فإن الذين بادروا لتنظيم أول محاولة جماهيرية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي لم ينتظروا بدء العام الدراسي المقبل، بل تداعوا للقاء ربما أواخر شهر حزيران، أو النصف الأول من تموز ١٩٦٧.[٦] وتشير المعلومات التي وردت على لسان أكثر من شخص إلى أن مسرح هذه اللقاءات كان مدينة رام لله، باعتبارها الأقرب للقدس من جهة، وموقعها المركزي جغرافياً ووطنياً من جهة ثانية، وتركز قيادات سياسية فيها على امتداد المرحلة السابقة. من جانب آخر، كانت هناك حركة مشابهة -وإن كانت على صله بالحركة الجارية في رام الله- في مدينة نابلس.[٧] ما تجمع المصادر عليه أيضاً، هو أن هذه

اللقاءات والتحركات، كانت تتم بسريه مطلقه، اكتسبها منظموها (وهم نشطاء في حركة القوميين العرب، والبعث، والحزب الشيوعي الأردني، وجبهة تحرير فلسطين) من تجربة عملهم السري في ظل الحكم الأردني، سواء أكان ذلك في تنظيم الاجتماعات، أو طباعة المنشورات، أو آلية التنظيم. وبالطبع، انطبق هذا بشكل أو بآخر، على آلية تشكيل الهيئات وفق معايير أمنية، وبشكل انتقائي للهيئات القيادية الأولى وامتداداتها التنظيمية. إذ تم تشكيل الهيئة القيادية الأولى ممن يوثق بصلابتهم الأمنية وصمودهم في مقاومة الاحتلال، حيث كان أعضاء هذه الهيئة يعرف بعضهم بعضاً كمعارضين للحكومة الأردنية، متمسكين بمواقفهم بتجسيد الهوية الوطنية الفلسطينية، وكذلك روعي هذا الأمر عندما تم تشكيل هيئات فرعية في عدد من ألوية ومحافظات الضفة الغربية.

تمخض عن اللقاءات السرية هذه أول تشكيل جماهيري للمعلمين في الضفة والقطاع المحتلين، بالإعلان عن تشكيل"اتحاد المعلمين الأردنيين في الضفة الغربية" (سمي في البداية اتحاد معلمي الضفة الغربية، ولكن هذه التسمية لم تدم واستقرت على الاسم الوارد أعلاه الذي عمل خلال السنوات التالية) بداية العام الدراسي ٦٨/٦٧. وعلى الرغم من أن القائمين عليه كانوا جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية، فإن تبعية الضفة الغربية الدستورية والقانونية كانت حتى ذلك الحين أردنية. وهذا بدوره جعل الحكومة الأردنية ووزارة التربية والتعليم الأردنية تتبنى هذه الحركة، ما دامت في إطار يمكنها من السيطرة عليها، وعدم نقل "عدواها" للضفة الشرقية. وهذا بدوره ساعد في مؤازرة وتأييد مديري التربية والتعليم وكبار الموظفين لها.

تألفت اللجنة الأولى بعد إنضاج الفكرة بسرعة، من مندوبين يمثلون كل ألوية الضفة الغربية، وكان قوامها أحد عشر عضواً من بينهم القوميون العرب والبعثيون والشيوعيون وأعضاء جبهة تحرير فلسطين، وكان معيارها الأساس الثقة بين الأعضاء المبادرين. وكانت تجتمع بصورة سرية، وبشكل دوري في مدينة رام الله، ومن أبرز نشيطيها في مرحلتها الأولى، نزيه قورة، ويعقوب العبيدي، ومحمود شقير، ووليد ربيع، ورضوان الخراز، وسرعان ما قررت اللجنة إعلان الإضراب رداً على السياسة الإسرائيلية بضم القدس والحديث عن نية السلطات المحتلة إلغاء المناهج وإقرار مناهج إسرائيلية بديلاً لها.[٨] وقد حددت أهداف الإضراب في التمسك بتدريس المناهج الأردنية التي كانت تدرس قبل الاحتلال والتراجع عن قرار إسرائيل بإغلاق مكتب التربية في القدس، باعتبار المسؤولية عن التربية والتعليم حولت لوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس.

معظم أعضاء هذه الحركة كانوا نشيطين في أحزاب ومنظمات فلسطينية وشكلوا الغالبية في عضوية قيادة هذه الحركة مركزياً ولوائياً، فقد كان للاتجاه القومي (القوميون العرب والبعثيون) ثقل مميز وكذلك للحزب الشيوعي وجبهة تحرير فلسطين. هذا التشكيل لا

يعني بأي حال أنه كان على أساس التمثيل السياسي. من جانب آخر، فقد كان جوهر ومضمون الإضراب ذا طابع سياسي ممتزجاً بالمحور التربوي، فقد أعلن في مواجهة لضم القدس، والتدخل السياسي في المناهج، ورفض تسلم الرواتب من الأعداء.

طبيعة الإضراب، السياسية –القدس والمناهج– دفعت الحكومة الأردنية لأن تتبنى موقفاً مسانداً للإضراب، وإذاعة البيانات الصادرة عن الاتحاد من الإذاعة الرسمية الأردنية والإذاعات العربية الأخرى (صوت العرب)،[٩] وهذا بالطبع جعل مؤيدي الحكومة الأردنية في صفوف المعلمين، وبخاصة المسؤولين في التربية، وفي الأوساط الاجتماعية الأخرى (الجمعيات، والأوقاف، والبلديات) يساندون خطوات المعلمين واتحادهم الذي أعلن عنه للتو، والذي تبنى شعار "لا تعليم في ظل الاحتلال" وعلى قاعدة أن الشعب كله يتحمل مسؤولية مقاومة الاحتلال التي بادر المعلمون للشروع فيها.

ظل الإضراب متماسكاً لثلاثة أشهر تقريباً، اتضح خلالها أن الأمر لا يتعلق باحتلال قصير الأمد، بل باحتلال مديد، وهذا بدوره طرح جملة من التساؤلات من قبيل: هل يمكن حرمان الأطفال من حقهم في التعليم؟ ومن المتضرر الأكبر جراء مواصلة إغلاق المدارس؟ وكيف يمكن توفير دخل للمعلمين المضربين وأسرهم في ظل الضائقة الاقتصادية التي أعقبت الاحتلال؟ ولماذا يستثنى التعليم بعد أن أخذت الحياة الطبيعية مجراها في مختلف القطاعات؟ كل هذه التساؤلات، وفي ظل عدم تطور حركة المعلمين إلى عصيان شامل، دفعت لإعادة تقييم الإضراب باتجاه إيقافه.

قررت الحكومة الأردنية، إثر اتصالات لاحقة، صرف الرواتب للمعلمين بطريقة سرية، إلا أن صعوبات فنية وإدارية رافقت محاولات تسلم الرواتب أدت إلى الحد من الأثر الإيجابي لهذا القرار لدعم إضراب المعلمين واستمراره. كما أن سعي السلطات العسكرية الإسرائيلية للبحث عن حل وسط من خلال توضيح سياستها إزاء المناهج بحصر التدخل والتغيير فيما له صلة "بالتحريض على الثورة، "وبالصهيونية واليهود"، حسب تعبيرها هذا إلى جانب الضغط الاقتصادي الذي مارسته السلطات الإسرائيلية حين هددت بمنع تصدير زيت الزيتون للضفة الشرقية ما لم تفتح المدارس،[١٠] هذا الوضع مترافقاً مع التساؤلات السابقة بشأن الإضراب مهد الأساس للبحث عن حل وسط يتيح استئناف الدراسة، وبما يضمن مصلحة الطلبة والمعلمين والعملية التعليمية.

أمام هذا الوضع، تباينت آراء قيادة الاتحاد، وظهر موقفان: الأول: ينادي بفتح المدارس، والنضال من داخلها، والثاني: ظل يتشدد بعدم فتح المدارس، باعتبار ذلك إحدى وسائل النضال من جهة، وبهدف دفع الشعب للمشاركة في العمل المسلح الذي بدت نشاطاته أكثر ملموسية من جهة أخرى، وقد ضرب هؤلاء الجزائر مثلاً في تعطيل الدراسة.[١١] وفي ضوء نقاش داخلي في الاتحاد ونقاش وطني للفعاليات الوطنية، شارك فيها رؤساء

البلديات والجمعيات، تقرر في ضوء اجتماعات عقدت في نابلس بحضور رئيس البلدية وشخصيات وطنية وإثر اجتماع وطني عقد في بلدية البيرة في النصف الثاني من تشرين الأول ١٩٦٧ شارك فيه بعض أعضاء الاتحاد، إنهاء الإضراب، والإعلان عن فتح المدارس، وهذا ما رفضه بعض مديري التربية مثل يوسف جلاجل، الذي رفض العودة للعمل في ظل الاحتلال. من جانبها، لم تكن الحكومة الأردنية تدفع بقوة لفتح المدارس وإنهاء إضراب المعلمين، بل ربما كانت معنية بإدامته فترة أطول، حيث شكل نموذج المحامين النظاميين لاحقاً مثالاً لهذا التوجه.

مع أن الهيئة القيادية الأولى ضمت في عضويتها مندوبين من مختلف المحافظات والألوية، فإن هؤلاء الأعضاء (المندوبين) لم يكونوا منتخبين لأن ظروف العمل السري فور وقوع الضفة تحت الاحتلال ما كانت لتسمح بتشكيل أي جسم نقابي فكيف بإجراء انتخابات، ومن هنا اعتمدت آلية المعرفة السابقة والثقة خلال العمل الوطني أو الزمالة في العمل، وهكذا يمكن القول إن القوى والأحزاب السياسية أخذت على عاتقها -دون إعلان- تشكيل هذه الهيئة التي ظلت العلاقة بين أعضائها فردية شخصية أكثر منها بنيوية.[١٢]

ولعل الثقة بين أعضاء الهيئات الفرعية وجمهور المعلمين شكل أحد الأسباب في التزام المعلمين بما يصدر عن هيئات الاتحاد، سواء أكانت على الصعيد الوطني أم اللوائي، حيث تواصلت فعاليات الاتحاد السياسية والوطنية، سواء في المناسبات السياسية أم كرد على الإجراءات والممارسات الإسرائيلية.[١٣]

غير بعيد عن بدء الدراسة (أواخر ١٩٦٧/أوائل ١٩٦٨)، وقع أول احتكاك أو تصادم بين الاتحاد والسلطة العسكرية، إذ اعتقلت لجنة رام الله اللوائية برمتها، ولم ينكر أعضاؤها عضويتهم في الاتحاد كمنظمة نقابية تدافع عن حقوقهم، ومع هذا تم تقديم المعلمين المعتقلين لمحكمة عسكرية، وحكم على كل منهم بغرامة مالية مقدارها ٢٥ ديناراً وسنة السجن سنة واحدة مع وقف التنفيذ. إلا أن أياً من المعلمين لم يفصل في حينه من العمل، وتم الاكتفاء بإجراء نقل أمنى لبعض المعلمين.[١٤] أما تفسير عدم إقدام السلطات العسكرية الإسرائيلية على إصدار أحكام أقسى على المعلمين، فمن المرجح أن السياسة الإسرائيلية كانت تحاول تجنب الصدام مع القطاعات الشعبية، باعتبار هدفها الأول كان مواجهة العمل المسلح، وربما لتجنب دفع المعلمين الذين عادوا حديثاً للدوام بعد الإضراب للعودة للإضراب احتجاجاً على السياسة الإسرائيلية، وربما سعت بهذا الإجراء إلى إبقاء هامش للعمل السياسي والنقابي، تجنباً لدفع المواطنين للانخراط في العمل المسلح.

خلال هذه الفترة من المرحلة الأولى، أي حتى سنة ١٩٧٠، تمكن المعلمون من تشكيل قيادات بديلة مركزياً ولوائياً، تحل محل القيادات التي تتعرض للاعتقال. وقد انتظمت اللجنة القيادية في إصدار بيانات سياسية في المناسبات المختلفة، كما أصدرت نشرة

سرية تحت عنوان "كفاح المعلمين" وكانت موضوعاتها ولغتها ذات صلة بالعمل المسلح والمقاوم، وانسجاماً مع المرحلة، حيث تقدم الهم الوطني السياسي على الجانب المطلبي.[١٥]

من جانب آخر، ومع تطور العمل المسلح، التحق عدد من قيادات الاتحاد بالعمل المسلح، ووقع تباين حول موقع حركة المعلمين في الكفاح المسلح، وبرز موقفان: موقف تبناه الحزب الشيوعي الأردني ينادي بعدم إقحام حركة المعلمين في العمل المسلح، والأخر مثله القوميون العرب والبعثيون كان يرى أن الشعب كله، بمن فيه المعلمون، يجب أن ينخرطوا في العمل المسلح.[١٦] أما حركة "فتح" والتيارات الإسلامية فلم يكن لها نشاط أو تمثيل في حركة المعلمين خلال تلك المرحلة.

الخلاف بشأن مسألة الإضراب لم يكن يعكس خلافاً سياسياً بين الفصائل والقوى المشاركة في الاتحاد بقدر ما كان تبايناً في الاجتهاد إزاء قضية معينة، وربما وقف مندوبان ينتميان لفصيل واحد موقفين متباينين إزاءها. من جانب آخر، كان واضحاً أن الهيئة التنظيمية الأولى والهيئات الفرعية للاتحاد لم تشكل على أساس التمثيل السياسي كما كانت مواقف المندوبين تتبدل خلال فترة عمل الاتحاد، أي أن الخلاف حول قضية معينة لم يقم على أساس مواقف سياسية مسبقة.

أخذت، خلال الأشهر الأولى، معالم الاحتلال تتضح أكثر فأكثر في اتجاهين متناقضين: الأول يتعلق بطبيعة الاحتلال الذي سعى لتقديم نفسه كاحتلال ليبرالي حضاري يتصدى للعمل المسلح بعنف، في حين يحاول السماح ببعض الحريات العامة، وبالمقابل برز الوجه الآخر بالتدخل العميق للاحتلال في المناهج، حيث حذفت بعض الكتب المنهجية كالقضية الفلسطينية، وحذف من مادة الاجتماعيات واللغة العربية كل ما له علاقة بالصهيونية، إلى جانب التدخل المباشر في المكتبات من خلال قوائم الكتب الممنوعة، والزيارات التفقدية الرقابية والتفتيشية على المدارس ومكتباتها، كما تم تهميش النشاط اللامنهجي.[١٧]

على صعيد الجانب الحياتي المتعلق بالمعلمين، فقد ساهمت مسارعة الحكومة الأردنية لدفع رواتب للمستخدمين الحكوميين العاملين قبل ١٩٦٧ في دفع هذا الجانب إلى درجة خلفية، حيث لم تبرز معاناة المعلمين الحياتية بدايات هذه المرحلة. وفي إطار التعرف على طبيعة الاحتلال، توجه المعلمون في المدارس الحكومية بأولى المحاولات لتشكيل نقابة معلمين علنية لأن الاتحاد الذي شكل العام ١٩٦٧ كان سرياً، إلا أن هذا لم يكن مقبولاً، بسبب اعتماد سلطات الحكم العسكري القانون الأردني من جهة، كما أن الحكومة الأردنية، التي كانت تحظى بنفوذ فعلي في أوساط المعلمين، ليس بسبب دفعها رواتب وحسب، ولكن بسبب مسؤوليات مؤيدي السياسة الأردنية ونفوذهم في مكاتب التربية وأوساط المعلمين لم تكن تشجع قيام مثل هذه النقابة من جهة ثانية.

في هذه المرحلة، ظل الاتحاد العام للمعلمين الأردنيين في الضفة الغربية الذي تم تشكيله بعد الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧ يقود نضالات المعلمين، وأحدها كان توقيع عرائض وقع عليها مئات المعلمين في أول ظاهرة لتنظيم عرائض مطلبية في ظل الاحتلال، حيث طالبت هذه العرائض بزيادة الرواتب، وهذه المرة، أيضاً، جوبه المعلمون ليس من قبل السلطات الإسرائيلية وحسب، ولكن من مديري التربية والتعليم الذين تصدوا بقوة لهذه العرائض، لأنهم رأوا فيها تجاوزاً لهم ومساً بصلاحياتهم،[١٨] ذلك أن الحكومة الأردنية اعتادت تعيين مديري التربية من أولئك الذين يدينون بالولاء للسياسة الرسمية، أي من المعلمين التقليديين الذين لا يتدخلون في الشؤون السياسية. وفي كل الأحوال، ظلت الأجهزة الأمنية (المخابرات) صاحبة قرار في الاعتراض على تعيين مسؤول ما في جهاز التربية والتعليم، وظل مديرو التربية يتمتعون بنفوذ سلطوي، ويعتبرون أنفسهم يمثلون المعلمين، وينقلون همومهم للمسؤولين، وقد استمرت هذه السياسة في ظل الاحتلال، إذ كان يشترط لتعيين مدير التربية والتعليم، موافقة مزدوجة أردنية إسرائيلية ضمنية أو معلنة، لأن الحكومة الأردنية ظلت مسؤولة عن لجنة الامتحانات العامة، وتصديق الشهادات العامة، كي تكون رسمية ومعترفاً بها.[١٩]

إلا أن الهدف المطلبي لم يبق جانباً على امتداد هذه المرحلة، حيث أخذ يتقدم بالتدريج، ويمكن تفسير ذلك بالتزايد المستمر في عدد المعلمين الذين عينوا بعد الاحتلال، والذين عانوا من تدني الرواتب التي كانوا يتقاضونها. إذ كان متوسط الرواتب للمعلمين الجدد أوائل السبعينيات لا يتجاوز ٧٥ ديناراً، في حين ظل المعلمون المعينون قبل الاحتلال يتقاضون تقريباً ضعف هذا الراتب، فهم من جهة أصحاب أقدمية في العمل توفر لهم فارقاً في الراتب يتراوح بين ٢٠٪ - ٢٥٪ عن رواتب المعلمين الجدد، وهم من جهة أخرى يتقاضون راتباً من الحكومة الأردنية يتراوح بين ٤٥-٧٥ ديناراً حسب الدرجة والأقدمية.[٢٠]

لم يقتصر التحرك على الجانب المطلبي الحياتي، بل البحث إلى جانب ذلك في إمكانية تأسيس نقابة والاتصال بمختلف الألوية والتوجه إلى ضابط شؤون التربية والتعليم لهذا الغرض دون جدوى. تكررت المحاولة سنة ١٩٧٢، إلا أن النظام الداخلي الذي كان مقترحاً تأثر بأجواء العمل المسلح، أي كان "متطرفاً" في مضمونه السياسي من جهة، وظلت السياسة الرسمية الإسرائيلية تعارض إنشاء هذه النقابة من جهة أخرى، وبالمحصلة فإن الجهود التي بذلت لإنشاء نقابة خاصة بمعلمي المدارس الحكومية لم تنجح حتى العام ١٩٧٢.[٢١] وفي رأي بعض الذين عاصروا تلك المرحلة أن ذلك يرجع للأسباب التالية:

١. معارضة الحكومة الأردنية لإنشاء نقابة، والتهديد بقطع رواتب القائمين عليها. بعد أن كانت دعمت الاتحاد والإضراب الذي أعلن في مرحلة سابقة في محاولة للحفاظ على

نفوذها من جهة، ولاحتواء عناصر المقاومة من جهة أخرى، أما بعد معارك أيلول ١٩٧٠ فقد أصبح الوضع مختلفاً، إذ اتخذت القطاعات الشعبية، بمن فيها المعلمون، مواقف ضد سياسات الحكومة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، وباتجاه تعزيز الفلسطنة والهوية الوطنية.

٢. لجوء الإسرائيليين لأسوأ تفسير لنصوص القانون الأردني بهذا الصدد، ذلك أن المشرِّعَ الأردني ترك هامشاً من المرونة بشأن إنشاء نقابات لمستخدمي الدولة.[٢٢]

٣. تظهير الجانب السياسي وتقدمه على الجوانب النقابية في النظام الداخلي المقترح.

تناسب تشكيل الهيئات القيادية في هذه المرحلة والواقع الجديد، فقد كان معيار الهيئة القيادية للاتحاد التي شكلت فور انتهاء حرب الأيام الستة، هو الثقة بين الأعضاء المبادرين، الذين تعرفوا إلى بعضهم البعض خلال العمل المشترك في الأحزاب، والعمل في إطار التربية والتعليم، والاستعداد للمقاومة. وهكذا، تم تشكيل الهيئة القيادية الأولى من ممثلين؛ واحد من كل محافظة، باستثناء محافظة رام الله التي انطلقت منها البداية، حيث مثلت بثلاثة مندوبين.[٢٣]

على صعيد المحافظات والألوية، تم تشكيل الهيئات القيادية، أيضاً، من خلال المعرفة الشخصية بين النشطاء في كل محافظة دون حديث عن الانتخابات، وبشكل أساسي نابلس، والخليل، ورام الله، وبيت لحم، وجنين، وبتفاوت في تشكيلها واستقرارها. ففي الوقت الذي استقرت القيادات على مستوى كل من نابلس، الخليل، رام الله، بيت لحم، ظلت متعثرة غير مكتملة التشكيل في الألوية الأخرى بسبب إحجام بعض النشيطين عن المشاركة أو للافتقار لكوادر مجربة وموثوقة تتحمل تبعات العمل السري في تلك المرحلة، أو بتقطع اجتماعاتها وعدم انتظام صلتها مع الهيئة القيادية الأولى للاتحاد.[٢٤] من جانب آخر، تفاوت عدد أعضاء كل هيئة وفق تقدير نشيطي اللواء أو المحافظة، لكن الأساس في تشكيلها، إلى جانب عوامل الثقة والمعرفة والسرية، هو ضرورة مراعاة تمثيل الخطوط الجغرافية لتسهيل الصلة بالمدارس، ولعل الثقة بين أعضاء الهيئات الفرعية وجمهور المعلمين شكل أحد الأسباب في التزام المعلمين بما يصدر عن هيئات الاتحاد مركزياً ولوائياً.

ومع أن قيادة الاتحاد، مركزياً ولوائياً، كانت تتشكل عموماً من نشطاء ذوي علاقة بقوى سياسية فلسطينية، فإن انتماءاتهم هذه لم تكن لتؤدي إلى تباين في المواقف على قاعدة الانتماء السياسي، وظل التوافق الأساس الذي يوجه عمل هذه القيادات.[٢٥] وقد يكون التباين إزاء حل الإضراب المحطة الأبرز في هذا التباين، ومع ذلك لم يعكس هذا التباين نفسه على مسيرة الاتحاد لاحقاً.[٢٦]

وبسبب طبيعة التشكيل الذي ارتبط بالتنظيمات السياسية وبالعمل السري، ونظراً لصعوبة التنقل بين محافظات الضفة وحتى على صعيد المحافظة الواحدة بسبب ضعف المواصلات بين المدن، وضعفها الكبير بين القرى والمدينة، حيث كانت معظم القرى تنقطع مواصلاتها عند الثانية بعد الظهر، وبعضها الآخر كان لا تصله السيارات، انعدمت مشاركة المعلمات في الهيئة القيادية الأولى، وضعفت هذه المشاركة على صعيد المحافظات، وباستثناء القدس التي شكلت المعلمات الغالبية الساحقة في الهيئات القيادية الأولى، حيث اقتصرت هذه المشاركة بداية على نابلس ورام الله وبيت لحم، مع أن عدداً من النساء سبق أن انخرطن في الأحزاب السياسية، وفي حركة المقاومة المسلحة والنضال الوطني الفلسطيني.

على صعيد اتخاذ القرار، فمع أن الغالبية الساحقة ممن أجريت معهم اللقاءات والمقابلات أكدوا أن القرارات بشكل عام كانت تتخذ بالتوافق لأن الهم الوطني العام شكل قاسماً مشتركاً، فإن هذا لا يعني عدم الاختلاف، حيث كانت القرارات تتخذ عند الاختلاف بالأغلبية، لكنها في أي حال لم تشكل اصطفافاً تجاه أية قضايا،[٢٧] كما أكدوا أن المواقف السياسية لم تكن تؤثر في المواقف إزاء القضايا المطروحة، وأن التقدير الذاتي هو الأساس في ذلك، إلا أن تدقيقاً في بعض القضايا يوضح أن التباين في المفاهيم بين القوى السياسية ونظرتها للعمل الجماهيري ظل يعكس نفسه على هذه القضايا؛ منها ما له صلة بالإضراب تحت شعار "لا تعليم تحت الاحتلال"، أو أن التعليم يعني الإقرار بشرعية الاحتلال، ومنها أيضا الموقف إزاء العمل النقابي، إذ اعتبرت بعض القوى عبر أعضائها في هيئات الاتحاد القيادية أن مجرد تقديم طلب بإنشاء نقابة يعني الاعتراف بشرعية الاحتلال،[٢٨] في حين نظر لها البعض الآخر كحق تقره المواثيق والأعراف الدولية وإعلان حقوق الإنسان. وعندما اتفق على تقديم طلب النقابة، ظل نظامها الداخلي متأثراً بأجواء المقاومة المسلحة، كما برز هذا التباين بشكل أكثر جلاء حين حاول بعض النشطاء في منظمات العمل المسلح زج حركة المعلمين بشكل مباشر في هذا العمل، في حين عارض هذا التوجه نشطاء سياسيون ذوو صلة بأحزاب وقوى سياسية أخرى.[٢٩]

إن نظرة لبنية وهيكل اتحاد المعلمين الأردنيين في الضفة الغربية في هذه المرحلة، يوضح أن هيكلاً جدياً لم يُبن للاتحاد، واقتصر وجوده على الهيئات القيادية الأولى، وعلى مستوى المحافظات، هذا إلى جانب وجود قيادات خلفية احتياطية في حال تعرض هذه الهيئة أو تلك للاعتقال، كما وقع مع هيئة رام الله. ومن جانب آخر، فإن السرية المطلقة وسمت حركة المعلمين وهيئات الاتحاد خلال المرحلة التي تلت الاحتلال مباشرة، سواء من حيث العضوية القيادية، أم التشكيلات اللوائية، أم الاجتماعات والطباعة والنشرات التي صدرت في تلك المرحلة. ومن المؤكد أنه يجيب عن السؤال حول مدى ديمقراطية البنية أو تشكيلها، أو آلية اتخاذ القرارات، واستمزاج جمهور المعلمين فيها، ربما اعتبر في حينه

نوعاً من الترف الذي لم يشكل في حينه همّاً لأي كان، باعتبار أن الانخراط في أي شكل من أشكال مقاومة السلطة المحتلة، تطلب تضحية واستعداداً يحظى بالتقدير والاحترام، دون حاجة لتزكية أو انتخاب ديمقراطي. وإذا كان مصطلح ديمقراطية البنادق قد عرف لاحقاً في أوساط المقاومة الفلسطينية في لبنان، فإن ديمقراطية النضال – إذا صح هذا المصطلح – هي التي سادت في تلك المرحلة.

بالتأكيد، شاب هذه البنية نواقص كثيرة فرضتها الظروف الموضوعية في ظل السلطة المحتلة، وظروف العمل السري، سواء منها ما له صلة بعدم إمكانية عقد أية اجتماعات للمعلمين على الصعيد الوطني أو اللوائي وبآلية الوصول لتجمعات المعلمين في مدارسهم والتي كانت محظورة، مروراً بحركة التنقل والوصول للمحافظات، وإيصال البيانات والمنشورات، وانتهاء بطباعتها. هذه العوائق حالت، بالطبع، دون جماهيرية الاتحاد، واتساع قاعدته ودون إمكانية استمراره لاحقا بعد تعرض قيادته للاعتقال والأبعاد.[٣٠]

المرحلة الثانية (١٩٧٣ ـ صيف ١٩٨٠): سرية مبعثرة

كما سبق أن ذكرنا، عزز إخراج المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأردن أمرين: الأول الانفصال عن الأردن والالتفات نحو "الفلسطنة"، حيث توج هذا بالاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. والثاني التنبه إلى الأهمية الاستراتيجية للمناطق المحتلة في الصراع مع الإسرائيليين، والبدء بتجاوز النظرة التقديسية للعمل المسلح، والتقليل من شأن أشكال التنظيم والنضال الجماهيري والسياسي. ومن هنا، شهدت الحركة الجماهيرية نهوضاً عارماً –وإن بتفاوت من قطاع لآخر– ولو تأخر تحرك المعلمين مقارنة مع القطاعات النقابية العمالية والطلابية، بسبب تعرض المعلمين لإجراءات الاعتقال والإبعاد والفصل خلال المرحلة السابقة.

الأمر الآخر الذي يجب التنبيه له في هذه المرحلة، هو بداية تعمق الأزمة الاقتصادية في المنطقة، وانعكاسها على المعلمين بشكل خاص، فقد أدت حرب تشرين ١٩٧٤، وارتفاع أسعار النفط عالمياً إلى ارتفاع معدلات التضخم المالي، وانخفاض قيمة العملة الإسرائيلية، وارتفاع جنوني في الأسعار. وكان سبق هذا قيام الحكومة الأردنية بقطع رواتب المعلمين العاملين قبل ١٩٦٧، وذلك بعد معارك أيلول وسيطرة الاتجاه الشرق أردني في السياسة الأردنية، حيث استمر قطع الرواتب ٣٣ شهراً.

في ظل تراجع العمل المسلح، إثر قمع الجيش الإسرائيلي المقاومة المسلحة، واتساع حركة الاحتجاج الجماهيرية ضد السياسة الإسرائيلية، أخذ معلمو المدارس الحكومية –مستفيدين من تجربتهم السابقة– بتلمس خطواتهم بشكل أكثر تخطيطاً. فقد أخذت حركات الاحتجاج في هذه المرحلة بعداً موقعياً على صعيد المنطقة الواحدة،

أو عدد من المدارس،[٣١] أو إصدار بيان سري هنا أو هناك، كما سارت ببطء أكبر ومراعية الجانب القانوني.

تعددت أواسط السبعينيات محاولات تأسيس نقابة، أو المطالبة بتحسين الرواتب، وظلت مناسبات تصحيح أوراق امتحان الثانوية العامة تشكل الفرصة المناسبة للقاء المعلمين، والتداول في أوضاعهم وهمومهم ومعاناتهم. ويمكن القول إنه حتى بدايات النصف الثاني من السبعينيات، كانت حركة المعلمين هامشية ضعيفة، لا دور ملموساً لها.

بادر بداية العام ١٩٧٧، بعض نشطاء القوى السياسية اليسارية (التنظيم الشيوعي والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية) بإعادة إحياء موضوع المعلمين وحقوقهم المطلبية والنقابية مجدداً وانضم لهذا التحرك في وقت لاحق أعضاء من حركة "فتح"، لتنسيق تحركهم على صعيد قطاع المعلمين، وفي سياق الاجتماعات السرية التي عقدت على مدار شهور عدة في مدينة رام الله جرى استعراض وتقييم التجربة السابقة، وفحص إمكانيات التحرك من خلال دراسة واقع ووضع المعلمين، ودراسة إمكانية بلورة أنوية في الألوية والشروع في العمل من أجل تأسيس نقابة خاصة بالمعلمين العاملين في المدارس الحكومية من خلال التوجه مجدداً للمحكمة الإسرائيلية.

توج هذا التحرك بجمع تواقيع بضعة آلاف من المعلمين الذين كلفوا المحامية الإسرائيلية فيلتسيا لانغر بتقديم طلب بالسماح لهم بتأسيس نقابة. وقدم هذا الطلب بتاريخ ١٤/٤/ ٧٨ .[٣٢] وكان رد المستشار القضائي الإسرائيلي أنه "استناداً إلى القوانين الأردنية المعمول بها قبل ٦٧/٤/٧، ونظام الخدمة المدنية الأردني رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ لا يسمح بإنشاء نقابة".[٣٣]

تعثرت لجنة التنسيق السري بسبب اعتقال عدد من أعضائها أواخر ١٩٧٨، لتعاود تقديم طلب الترخيص مرة أخرى في ١٣/٤/١٩٨٠، وجاء الرد الإسرائيلي القانوني سريعاً، مستنداً إلى الأسس السابقة ذاتها مضيفاً لها أن القوانين الأردنية الراهنة لم تسمح حتى الآن بإقامة مثل هذه النقابة، وأن أية نقابة قائمة من هذا القبيل مخالفة للقانون.[٣٤] رافق هذه المحاولات استثمار نشطاء المعلمين لمناسبات تصحيح أوراق الثانوية العامة للتعرف إلى مزاج واستعدادات المعلمين من جهة، وتعميم توجهات التحركات المطلبية للمناطق المختلفة من جهة أخرى.

وجاءت أولى محاولات الإضراب مطلع ١٩٨٠، حين أعلن المصححون إضراباً عن العمل استمر ستة أيام، رافعاً عدداً من المطالب منها رفع أجور التصحيح، ودفع بدل السفر، وبدل وجبة غداء.[٣٥] ومما يلفت النظر أن الإضراب في حينه كان شاملاً لكل العاملين في التصحيح، وفي تقييم لاحق لتلك التجربة، جاء على لسان أحد نشيطي الحركة أنه" كان

لا بد للمعلم أن يعي جيداً الحقيقة التي تقول إن المعلم وحدة هو القادر على التغيير، وليس غيره،[٣٦] وإن وحدة المعلمين وتلاحمهم ستجعل الآخرين يلتفون حولهم". وقد جوبه الإضراب بوسائل عدة، منها التهديد والاعتقال وإثارة الرأي العام، وبخاصة الطلبة وذويهم، ولجأ مديرو التربية بعد عدم تحمل لجنة الامتحانات مسؤولياتها تجاه مطالب المصححين (باعتبار أن لجنة الامتحانات العامة وبالتعاون مع السلطات الإسرائيلية ووزارة التربية والتعليم الأردنية تعتبر المسؤولة عما له صلة بالامتحانات العامة وتصحيحها) إلى محاولة تفتيت وحدة المعلمين، وإثارة الإشاعات. هذا الوضع حال -إلى جانب غياب الجسم النقابي المنظم، وحداثة التجربة- دون تحقيق الإضراب للمطالب، إلا أنه فتح الباب أمام إمكانية التحرك الجماعي. وقد اعتبرت "التجربة النقابية الأولى على طريق النضال الطويل".[٣٧]

لم تتأخر الخطوة التالية كثيراً، فخلال تصحيح أوراق التوجيهي للفصل الثاني من العام ذاته في حزيران ١٩٨٠ أضرب المصححون مرة أخرى، ما اضطر السلطة للاستجابة لبعض مطالبهم. لكن الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية عن الاستجابة لمطالب المصححين بسبب الإضراب، هو أن هذا الإضراب اعتبر تدريباً (بروفة) للإضراب اللاحق الشهير ١٩٨٠/١٩٨١، فقد توفرت فيه الفرصة لتشكيل أنوية للجان المعلمين في مختلف مناطق الضفة الغربية.[٣٨] وهكذا يمكن القول إن الأشهر الستة، بين حزيران وكانون الأول ١٩٨٠، كانت مرحلة تشكيل أنوية اللجان على امتداد الضفة الغربية، وتنسيق عملها لتقود التحرك الثاني الرئيسي للمعلمين منذ ١٩٦٧، بعد الإضراب الذي أعقب الاحتلال مباشرة، لكن التجربة هذه المرة كانت أكثر نضجاً وتنظيماً، وقدرة على الاستمرار كما نرى لاحقا.

أما على الصعيد البنيوي خلال هذه المرحلة، فقد شهدت هذه المرحلة تراجعاً عما كان عليه الوضع في المرحلة الأولى، إذ غاب العمل المنظم على الصعيد المركزي بشكل عام، واقتصر العمل شبه المنظم على مناسبات معينة، وفي بعض المحافظات، كإصدار بيان هنا أو نشرة هناك.[٣٩] أما أسباب هذا التراجع أو غياب العمل المنظم، فيمكن أن يعزى لأسباب منها:

١. بدء ظهور نفوذ م.ت.ف السياسي على الصعيدين العربي والدولي، واعتبار الضفة إحدى ساحات هذا النفوذ، في وقت كان نفوذ النظام الأردني في أوساط المعلمين ما زال يشكل ثقلاً، سواء من خلال دفع الرواتب للمعلمين الذين كانوا يعملون قبل سقوط الضفة والقطاع تحت السلطة الإسرائيلية، أو نفوذها لدى مديري التربية والتعليم، والتدخل في تعيينهم، بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد أدى هذا إلى انقسام غير معلن في أوساط المعلمين، بين جيلين؛ المعلمين القدامى الذين يتجنبون بشكل أو بآخر اتخاذ مواقف تتعارض

والسياسة الأردنية من جهة، ويخشون الإجراءات الإسرائيلية لأنها تحرمهم من الراتبين معاً من جهة أخرى، والمعلمين الجدد الذين يعبرون عن تأييدهم للمنظمة وللحركة الوطنية ويميلون لمجابهة السياسة الإسرائيلية، وقد حال هذا الواقع دون استئناف نشاطهم قبل حسم هذا الانقسام أواخر السبعينيات.

٢. الهزيمة التي لحقت بالثورة الفلسطينية في الأردن ١٩٧٠، وانعكاس هذا على الوضع والمزاج الفلسطيني بشكل عام بمن فيه المعلمون.

٣. النظرة السلبية للعمل الجماهيري التي سادت النصف الأول من السبعينيات، باعتبار هذا العمل لا يقع في صلب النضال الوطني الفلسطيني، واستمرار تقديس العمل المسلح باعتباره وسيلة الخلاص الوحيدة من الاحتلال.

٤. عدم تعمق الأزمة الاقتصادية في إسرائيل والضفة بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ واعتبار رواتب المعلمين معقولة وتفي إلى حد ما باحتياجات المعلمين الحياتية، إلى جانب أن الفئة التي كانت تحصل على راتبين شكلت في حينه نسبة عالية من مجموع المعلمين.

ظلت خلال هذه المرحلة، مناسبات التصحيح تشكل فرصة للمعلمين للالتقاء، وتقديم المذكرات وأحياناً تشكيل لجان المتابعة لما تتضمنه المذكرات، أو الاتفاق على تشكيل لجان لعقد لقاءات دورية بهدف تجديد بنية الاتحاد، أو تشكيل لجان جديدة، إلا أن هذه المحاولات لم تثمر إلا مطلع الثمانينيات عندما توفرت ظروف متعددة لنجاحها، وهذا ينقلنا للمرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: المرحلة الذهبية النصف الثاني١٩٨٠ -١٩٨٧

مع بدء العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١، كانت حركة المعلمين وواقعهم الاقتصادي قد شهد نضجا من حيث البناء والشمول على الصعيد الذاتي، والتزايد المستمر في أعداد المعلمين، حيث بلغ ٧١٠٧ معلمين خلال ١٩٨٠/١٩٨١. وعلى الصعيد الوطني العام، شهد هذا العام مجابهة وطنية شبه شاملة مع المشروع الإسرائيلي الساعي لتطبيق الشق الفلسطيني من اتفاقية "كامب ديفيد"، من خلال ذراعي هذا المشروع: تشكيل الإدارة المدنية* ليهودا والسامرة وروابط القرى. كما أقدمت السلطات المحتلة على إقالة المجالس البلدية المنتخبة، وتعيين ضباط عسكريين على رأس اللجان البلدية في عدد من مدن الضفة الرئيسية. رافق ذلك مجابهة شاملة خلال صيف ١٩٨٠ استمرت أسابيع عدة، سقط خلالها عدد من الشهداء في المظاهرات، احتجاجاً على حل المجالس البلدية والاعتداء على

* الادارة المدنية: جهاز شكلته «وزارة الدفاع الاسرائيلية» بمسؤولية عدد من الضباط العسكريين الاسرائيليين في محاولة تطبيق الشق الفلسطيني من اتفاقات «كامب ديفد». انظر قائمة المصطلحات.

رؤسائها. إلى جانب ذلك، استمر التضخم المالي في إسرائيل حتى بلغ ٧٨٪ العام ١٩٧٩، و١١٧٪ العام ١٩٨١،[٤٠] وما ترتب عليه من خفض مستمر في قيمة الشيكل مقارنة بالعملات الأجنبية من جهة، والارتفاع الجنوني في الأسعار من جهة أخرى، دون أن يرافق ذلك تحسين لرواتب المعلمين يتناسب ووتيرة الغلاء، حيث كان متوسط راتب المعلم في الضفة حوالي ٧٥ ديناراً (٢٠٠ دولار)، في حين كان متوسط راتب المعلم في إسرائيل حوالي ٤٧٠ دولاراً.[٤١]

هذا الغلاء كان استمراراً للتدهور الاقتصادي الذي شهدته إسرائيل أواخر السبعينيات بعد وصول اليمين المتطرف للحكم ١٩٧٧، والذي عمل على تقليص الدعم الحكومي للمواد الأساسية، وإلغائه في وقت لاحق، حيث بلغت نسبة الغلاء ١٠٠٪، كما بلغ معدل التضخم هو الآخر ١٠٠٪.[٤٢] وقد شهدت الضفة الغربية في حينه عدداً من المعارك النقابية، منها إضراب معلمي المدارس الخاصة في المدارس التابعة لبطريركية اللاتين من أجل زيادة الرواتب وتحسين ظروف التقاعد في لواء رام الله، والذي شمل المدارس الخمس التابعة لها، وإضراب العاملين في جريدة القدس، ومعركة الدفاع عن شركة كهرباء القدس شباط ١٩٨١.

في ظل هذه الظروف، بدأ المعلمون تحركهم الأوسع والأشمل في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي، وذلك بعد أن كانت أنوية اللجان قد شكلت على امتداد الضفة الغربية كلجان لوائية، تنسق بينها اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ممثلة لكافة محافظات وألوية الضفة الغربية. وانطلاقاً من أن نظام الخدمة المدنية المعمول به لسنة١٩٦٦ ينص على" توفير متطلبات الحياة الكريمة للمستخدم"، [٤٣] توجه المعلمون بمذكرة ١٤/ ١٩٨٠/١١ إلى ضابط التربية والتعليم، طالبوا فيها بزيادة الرواتب بنسبة ١٠٠٪، وربط الرواتب بسلم الغلاء وإلا فإنهم سيجدون أنفسهم مضطرين لاتخاذ الإجراءات النقابية دفاعاً عن حقوقهم.[٤٤] وأمام رفض ضابط التربية والتعليم الاستجابة لمطالب المعلمين، أعلن المعلمون إضراباً مفتوحاً، بدأ في محافظة رام الله ١٩٨٠/١٢/١٤، وانتقل وفق ترتيب مسبق من اللجنة العامة [٤٥] ليشمل كل محافظات الضفة الغربية، ويعتبر أطول إضراب تشهده الضفة والقطاع منذ وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ترافق إعلان الإضراب مع ظهور أول جسم علني للمعلمين في المدارس الحكومية، ومع أن نشطاء المعلمين كانوا معروفين ويتحركون بشكل شبه علني، وأحياناً علني، فإن ترسيم وجود جسم تنظيمي للمعلمين ترافق والإضراب الذي قادته اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية، واللجان اللوائية عبر الظهور العلني أمام وسائل الإعلام. وفي وقت لاحق الإعلان رسمياً وفي الصحف عن أسماء أعضاء اللجنة العامة واللجان اللوائية.[٤٦]

كيف تشكلت اللجان اللوائية والعامة؟

شكلت اللجان أحد العناصر الرئيسية في نضال المعلمين على مدى عقد ونصف في عهد الاحتلال الإسرائيلي، حيث قادت تحركاتهم المطلبية والوطنية وعملت على تنظيمهم. من هنا وفي محاولة للإجابة عن السؤال حول بنية هذه اللجان وهياكلها نتوقف للتعرف على بداياتها وبناها خلال هذه المرحلة.

استمراراً لما بدأه نشيطو المعلمين الذين كانوا على علاقة بالأحزاب والقوى الوطنية، عملت هذه الأنوية بين حزيران وكانون الأول ١٩٨٠ على الإعداد للإضراب الشهير من خلال:

أولاً: تشكيل اللجان اللوائية في كل من رام الله، والخليل، وبيت لحم، ونابلس.

ثانياً: الرصد الإحصائي لمشاكل وهموم المعلمين، وبخاصة ما له صلة بمتطلبات الحياة.

ثالثاً: توجيه العرائض لضابط التربية والتعليم تحت شعار تحسين رواتب المعلمين وتأسيس نقابة للمعلمين، حيث رفعت عرائض في تشرين الثاني ١٩٨٠ حملت ٥ آلاف توقيع.

وحتى لا يعمل الذين شكلوا أنوية اللجان بمعزل عن جمهور المعلمين، فقد اعتمدوا استبانة تم توجيهها وتوزيعها على الهيئات التدريسية، لتفويض مندوبين عن كل مدرسة، أو مجموعة مدارس، لكي يقوم هؤلاء المندوبون بانتخاب أو تزكية لجنة لوائية تظل على صلة دائمة بهم.

وهكذا، ما أن أعلن الإضراب، حتى استنفر ضابط شؤون التربية والتعليم أدواته وجهوده لإحباط الإضراب، الذي لم يقتصر على الامتناع عن العمل، بل نظم المعلمون إلى جانب ذلك اعتصامات في مكاتب التربية والتعليم التي انضم جزء من موظفيها للإضراب، وأعلنوا تأييدهم لإضراب المعلمين، واعتصامات مترافقة مع إضراب عن الطعام في القدس في المسجد الأقصى، وعقد العديد من المؤتمرات الوطنية وصولاً للمسيرة الحاشدة التي شارك فيها آلاف المعلمين من كل المناطق، والتي اتجهت إلى مقر قيادة الضفة الغربية للحكم العسكري الإسرائيلي وجهاز ضابط التربية والتعليم في بيت إيل في منطقة رام الله، حيث مكتب ضابط التربية والتعليم.[٤٧]

ومع أن المعلمين كانوا يدركون أنهم الأساس في نضالهم المطلبي، فإن قطاعات واسعة من الطلبة وذويهم، والفعاليات الوطنية أعلنت تضامنها ومساندتها لإضرابهم، وعدالة مطالبهم، ووجهت العديد من العرائض من قبل البلديات والجمعيات والفعاليات إلى المسؤولين، بمن فيهم وزير الدفاع الإسرائيلي، تطالبهم بالاستجابة لمطالب المعلمين. وكذلك تنظيم العديد من المؤتمرات الجماهيرية الحاشدة على صعيد المحافظات، وعلى صعيد الضفة كلها، بلغت ذروتها في المؤتمر الوطني الذي عقد أوائل آذار ١٩٨١ في مجمع النقابات المهنية في بيت حنينا.

كما عبرت وفود تضامنية من كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في إسرائيل، دعمها وتأييدها لمطالب المعلمين.[٤٨] وتم تقديم أكثر من استجواب لوزير الدفاع الإسرائيلي في "الكنيست" بشأن مطالب المعلمين، ولوقف محاولات كسر إضرابهم بالقوة والتهديد.[٤٩] كذلك، عقد مؤتمر دولي لبحث وضع المعلمين داخل الأراضي المحتلة. من جانبها حاولت "الهستدروت" التدخل لدى الحكم العسكري باعتبار قضية المعلمين نزاع عمل، لكن اللجان العامة واللوائية رفضت لأسباب مهنية وسياسية وساطة "الهستدروت".[٥٠] ومع أن الحكومة الأردنية لم تعلن موقفا من إضراب المعلمين في الضفة، فإن وزارة التربية استدعت في وقت لاحق مديري التربية، وناقشت معهم مصير العام الدراسي، والاتجاهات السياسية التي تقف خلف اللجان اللوائية والعامة وكيفية تشكيلها، وما هي أهدافها، وإثر هذه اللقاءات، أبلغت الحكومة الأردنية المعلمين أنها لن تقدم أية مساعدات مالية لدعم رواتب المعلمين والمستخدمين الحكوميين الذين عينوا بعد ١٩٦٧ في هذه المرحلة، بعد أن كانت هناك اتصالات سابقة ووعود بدفع رواتب للمعلمين المعينين بعد ١٩٦٧.[٥١]

أما سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي، وعلى الرغم من التأكيد المستمر من المعلمين بأن إضرابهم ذو أهداف مهنية مطلبية ولا صلة للخارج به، ولا أهداف أخرى له،[٥٢] فقد أصرت على النظر له باعتباره إضراباً ذا أهداف سياسية، ولذا يجب عدم الرضوخ لمطالبه. ومنذ البداية، صدرت تهديدات منها تهديد بنيامين بن اليعازر القائد العام للضفة الغربية في التلفزيون الإسرائيلي الذي تحدث حول بداية حركة المعلمين وإضرابهم، لكنه لا يستطيع التنبؤ بمصيرها نحو العصيان أو الانتهاء من حيث بدأت.[٥٣] من هذا المنطلق تعاملت السلطات الإسرائيلية مع إضراب المعلمين، وفي سعيها لإحباط حركة المعلمين، لجأت لاعتقال نشيطي المعلمين، حيث بلغ عدد المعتقلين ٥٢ معلما،[٥٤] كما تم إصدار أمر عسكري بالعودة إلى العمل تحت طائل المحاكمة العسكرية،[٥٥] وبعد هذا أقدمت السلطات على اتخاذ إجراءات بالحسم من رواتب المعلمين،[٥٦] وتكثيف جولات ضابط شؤون التربية والتعليم ومسؤولي التربية والتعليم للمدارس،[٥٧] إلى جانب ذلك، قامت وسائل الإعلام الرسمي بحملة إعلامية تتحدث عن زيادات قدمت أو ستقدم للمعلمين لتقترب رواتبهم من رواتب المعلمين داخل إسرائيل.[٥٨]

هذه الوجهة التي اعتمدها الموقف الإسرائيلي، وهذا أيضاً ما لخصه الحاكم العام للضفة الغربية بنيامين بن اليعازر في أمر العودة للعمل، حيث جاء فيه "كنا نعتبر قطاع المعلمين خلال السنوات الماضية جزءاً من السلطة، ولكن فيما يبدو ظهر وسط هذا القطاع بعض الفئات المحرضة، التي تسيء إلى العلاقة بيننا وبين المعلمين، وأنني اعتبر اللجان التي تشكلت لجاناً غير شرعية، عليها أن تحل نفسها.[٥٩]

تكثفت، أواخر شباط وبداية آذار، الاتصالات والوساطات للبحث عن حل وسط، حيث

توجه رؤساء البلديات للقائد العسكري العام للضفة الذي رفض الاجتماع بهم. كما عرض رئيس بلدية طولكرم وساطته، وكذلك مدير تربية وتعليم الخليل. هؤلاء جميعاً بحثوا عن حلول وسط، واستجابة لهذه الوسطات ومحاولة الخروج من المأزق، وافق ضابط التربية على دفع زيادات لثلاثة شهور وزيادات لاحقة، وإلغاء تجميد الدرجات، وتشكيل لجنة لدراسة الرواتب وتقديم الاقتراحات. على صعيد آخر، أخذت تبرز أصوات تناشد المعلمين عدم إضاعة العام الدراسي، وبالتالي تحويلها إلى قضية بين المعلم والطالب. ومع أن المعلمين أبدوا استعداداً لتعويض الطلاب تطوعاً، وتمديد الفصل الدراسي، فإن هذا كله لم يحل الأزمة، وتعالت الأصوات التي تنادي بالوصول إلى حل يحفظ ماء الوجه. وجرى البحث في آلية استفتاء المعلمين الذين أخذ بعضهم يطالب بالعودة للعمل.[٦٠] وفي اجتماع اللجنة العامة في آذار ١٩٨١، أكد مندوبو الألوية أن مسألة حسم الراتب كان لها تأثير في حل الإضراب لاحقاً، حيث صوتت نابلس، وطولكرم، والخليل، وجنين، وبيت لحم مع تعليق الإضراب، في حين أكد مندوبو رام الله أنهم مع استمرار الإضراب، لكنهم يلتزمون برأي الأغلبية.[٦١] وفي تقييم لاحق للإضراب، تم إبراز العوامل التي حالت دون تواصل الإضراب، منها ما له صلة بأوضاع اللجان وضعف تنظيمها ومستوى وعي نشطائها، وبعضها الآخر يتعلق بالمعلمين أنفسهم، سواء ما يتعلق باستنكاف جزء منهم عن الانخراط في الإضراب، أم ضعف الوعي لديهم أم افتقادهم لمصادر دعم مالي تعوضهم عن الحسم من الرواتب. كما كان لعوامل ذات صلة بالتكتيك أثرها في عدم استمرار الإضراب، وتمثل أبرزها في التسرع في إعلان الإضراب، المفتوح[٦٢] في ضوء عدم تهيئة الرأي العام لدعم الإضراب. كما ساهم دور مديري التربية، وإعلان الزيادات في إنهاء الإضراب.[٦٣] هذا إلى جانب ضغوط مورست من بعض أوساط القوى الوطنية تدعو إلى وقف الإضراب.

وفي سياق تقييم الإضراب جاء في أحد تقارير اللجنة العامة: "أثبتت التجربة ان بعض الثغرات برزت خلال الإضراب، وان النضال المهني بحاجة إلى توسيع اللجان اللوائية، وتشكيل اللجان الفرعية حسب التوزيع الجغرافي، مع التركيز على الانتخاب الديمقراطي لمجموع هذه اللجان.[٦٤]

مع أن إنهاء الإضراب كان قراراً اتخذته اللجنة العامة بناء على تقدير اللجان اللوائية واستعدادات المعلمين من جهة، وحسب الواقع والظروف العامة من جهة أخرى، ومع أن القرار اتخذ بشكل ديمقراطي، وعاد المعلمون للانتظام في الدراسة بعد ثلاثة أشهر من الإضراب كأطول إضراب يخوضه قطاع من أجل حقوقه المطلبية، مع كل هذا جاء إنهاء الإضراب بعد هذه الفترة دون إنجاز واضح للمطالب التي رفعها الإضراب، والتي تمثلت أساساً بزيادة الرواتب بنسبة ١٠٠٪، وربط الرواتب بجدول غلاء المعيشة.

هذه النهاية كان لها آثار سلبية على حركة المعلمين ولجانهم، وإن لم تظهر مباشرة فور وقف الإضراب. فقد نظر بعض المعلمين وحتى النشطاء منهم إلى تنظيم المعلمين في لجان لوائية وعامة وسيلة لخوض الإضراب فقط، ولدى توقف الإضراب لم يروا ضرورة لاستمرار اللجان بسبب غياب الغاية التي أنشئت من أجلها، وبالتالي خسرت اللجان عشرات الكوادر النشيطة على الصعيدين المركزي واللوائي.[٦٥] ومن المرجح أن هذه الظاهرة تعود لسببين:

الأول: ضعف وقصور التجربة النقابية في أوساط المعلمين الذين لم ينخرط معظمهم في أطر طلابية ليكتسب تجربة من خلال هذه الأطر، كما يبدو لاحقاً في تجارب أخرى حين أصبح خريجو الجامعات المحلية يشكلون أغلبية المعلمين.

الثاني: طبيعة شريحة المعلمين التي تميل لجني نتائج أعمالها سريعاً ولا تتمتع بطول النفس، ومراكمة التجربة، فالموظفون الرسميون الذين يتقاضون رواتب شهرية يخشون دائماً من التغيير، أي يخشون فقدان الوظيفة في ظل عدم توافر بدائل مضمونة، كما أنهم يحاولون تكييف معيشتهم مع مستوى الدخل حتى لو كان ذلك على حساب حاجات أساسية، إلى جانب عدم التجانس الفكري والسياسي والتنظيمي في صفوفها،[٦٦] باعتبار أن المعلمين ينحدرون من منابت اجتماعية وفكرية مختلفة، حيث ينتمون إلى كل طبقات المجتمع واتجاهاته الفكرية والسياسية.

ومع ذلك، فهناك من يرى من بين قادة الإضراب، أن إضراب ١٩٨٠/١٩٨١ قدم المعلمين كقوة تتحدى سلطات الحكم العسكري بشكل علني، وتتحمل إجراءاتها اللاحقة، حيث يؤكدون إصرارهم على حقوقهم النقابية والمطلبية والسياسية بعد أن كان محرماً عليهم تقديم عريضة جماعية على صعيد اللواء أو المحافظة، فمجرد التفكير في عريضة موحدة كان محرماً.[٦٧]

ومع أن هذا الاستخلاص فيه الكثير من التفاؤل في حينه، فإن هذا الإنجاز لم يتواصل بذات القوة والتماسك بين المعلمين، وذلك لافتقاده أولاً لهيئة قيادية منتخبة من أوسع قطاع من المعلمين ومسؤولة أمامهم، وثانياً بسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بحق لجان المعلمين اللوائية والعامة، والتي أدت إلى تراجع قوة ودور المعلمين ولجانهم، وثالثاً لأن الإضراب لم يحقق الأهداف التي تبناها المعلمون عند إعلانه. وأمام تنصل السلطات الإسرائيلية من الوفاء بالوعود والالتزامات التي قدمتها لحل الإضراب، كان انفضاض المعلمين وإحجامهم عن الانخراط في اللجان، وبالتالي تراجع دورها.

لم تتوقف حركة المعلمين، ولم تتخل اللجان العامة واللوائية عن دورها، لكنها حاولت استخدام وسائل نضالية أخرى في ظل الهامش الضيق لليبرالية الاحتلال الإسرائيلي،

وقد حددت في إحدى جلساتها لتقييم إضراب ١٩٨١ وجهة عملها وبرنامجها من خلال متابعة قضايا المعلمين، ومواصلة السعي لتشكيل النقابة، والاهتمام بالنشرات الدورية والاحتفالات، والعمل على إرساء علاقته مع القطاعات الأخرى.[٦٨]

في نيسان ١٩٨١ بدئ بإعداد النظام الداخلي للجان، كما طرحت فكرة تشكيل نواد للمعلمين في كل محافظة على غرار نادي الموظفين في القدس، أو تشكيل أفرع للنادي نفسه في حال عدم منح ترخيص لهذه الأندية.[٦٩]

الوجهة الأخرى التي اتبعتها اللجنة العامة، هي محاولة توسيع دائرة العمل المشترك مع القطاعات التعليمية الأخرى التي خاضت معارك نقابية خلال العام ذاته وهي إضراب معلمي وكالة الغوث وإضراب معلمي المدارس الخاصة في مواجهة إداراتها والقائمين عليها. ومن جهة أخرى، وبحثاً عن مظلة تسهل عمل اللجان في ظل استمرار رفض منح ترخيص لإقامة النقابة، جاء في هذا السياق، تشكيل لجنة التنسيق بين قطاعات التعليم صيف ١٩٨١،[٧٠] والتي عملت تحت هذا الاسم حتى آذار ١٩٨٣، حيث تم تشكيل اتحاد العاملين في قطاعات التعليم الذي استمر حتى ١٩٨٩. وقد شُكلت لجنة التنسيق، ولاحقاً اتحاد العاملين من مندوبين منتخبين من الأجسام النقابية القائمة (نقابات الجامعات، واتحاد معلمي الوكالة، ونقابات المدارس الخاصة، واللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية) وذلك لتنسيق العمل المشترك بين القطاعات المختلفة، في حين حافظ كل جسم نقابي على كيانه الخاص وأنشطته ونضاله المطلبي، مثال ذلك الإضراب التحذيري لمعلمي الحكومة أيار ١٩٨٥، وإضراب العاملين في جامعة بيرزيت ١٩٨٦، ولعبت اللجنة العامة دوراً رئيسياً في نشاطاته على مختلف الأصعدة، وفي اجتماعاته التي بلغت حوالي ٥٠ جلسة، أصدر خلالها عدداً من النشرات، وشكل الاتحاد مظلة لنشاطات كل قطاع من قطاعات التعليم، وبخاصة معلمي المدارس الحكومية الذين لم يكن لهم جسم نقابي خاص بهم.

من جانب آخر، كثفت اللجنة العامة واللجان اللوائية من توجيه المذكرات والعرائض التي طالبت ضابط التربية بالالتزام بما تعهد به للمعلمين قبل تعليق الإضراب، وقد نشطت لجنتا الخليل ورام الله في هذا المجال، إلى جانب مذكرات اللجنة العامة.[٧١] أما السلطات الإسرائيلية، فقد واصلت هجومها على اللجان، من خلال رفض التعاون معها، أو الرد على الكتب المرفوعة -باستثناء تلك التي كانت تتم عبر المحامين - وحظرت على مديري التربية الاجتماع بهذه اللجان، كما داهمت اجتماعات اللجان اللوائية، واستدعت أعضاءها للتحقيق.[٧٢]

في رسالتها لوزير الدفاع الإسرائيلي، طالبت اللجنة العامة بوقف الإجراءات القمعية بحق المعلمين، والتوقف عن ملاحقتهم، وإلغاء هذه الإجراءات، وتحسين رواتب المعلمين،[٧٣] كما جددت مطالبتها بتأسيس نقابة للمعلمين،[٧٤] وتوجهت للمحكمة العليا التي لم توافق على

إنشاء نقابة، لكنها أوصت في ١٩٨١/٩/١٣ بعقد اجتماع بين ممثلي المعلمين وجهاز التربية لبحث القضايا التي رفعها المعلمون.[٧٥]

خلال السنوات التالية، واصلت اللجان اللوائية والعامة توجيه المذكرات المطلبية لضابط التربية، التي تتطرق إلى ظروف عمل المعلمين بدءاً بالرواتب، ومروراً بالإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بنقل المعلمين أمنياً، أو فصلهم أو تجميد درجاتهم، وانتهاء بمطلب النقابة، ووضع المدارس والمكتبات والمختبرات والتجهيزات والأبنية، والطلاب ومعاناتهم جراء إغلاق المدارس، واعتقال بعضهم، وحرمانهم من الامتحانات، وفرض الغرامات عليهم.

تواصلت السياسة الإسرائيلية تجاه المعلمين، فقد انخفضت قيمة رواتبهم بين آب ١٩٨٣ وكانون الأول من العام نفسه بأكثر من ٣٠٪.[٧٦] وخلال أربعة أشهر، من مطلع العام الدراسي ٨٤/٨٣، تم فصل أربعين معلماً لأسباب ليست فنية أو تربوية، بل تحت حجج وذرائع أمنية أو سياسية، إذ كان تعيين المعلم يخضع بعد سنة أو أكثر لمصادقة الأجهزة الأمنية التي تواصل تدقيقها بشأن علاقات وميول هذا المدرس، وبخاصة خلال دراسته الجامعية، وفي ضوء ذلك تتخذ القرار النهائي، كما أن روابط القرى أيضاً ظلت تتدخل في تعيينات التربية والتعليم.[٧٧] من جهة أخرى، تم التركيز في هذه الفترة على قضية الرواتب ومدى الانخفاض الذي وقع عليها جراء التضخم المالي والغلاء، حيث أعدت الدراسات المدعمة بالأرقام، [٧٨] وكذلك مقارنة رواتب المعلمين في المدارس الحكومية برواتب معلمي المدارس الخاصة ورواتب المعلمين في إسرائيل،[٧٩] وتوجهت اللجنة العامة في الكثير من القضايا الفردية للمحكمة الإسرائيلية العليا وكسبت كثيراً من هذه القضايا.[٨٠]

إضراب ١٩٨٥

مع اقتراب انتهاء العام الدراسي ٨٥/٨٤، كانت أوضاع المعلمين قد وصلت حداً من المعاناة يصعب احتماله، ففي تقريرها العام أوضحت اللجنة العامة أن معدل رواتب المعلمين في المدارس الحكومية أقل من نصف رواتب المعلمين في القطاعات الأخرى، وأن هذا الراتب لا يغطي أكثر من ٤٠٪ من احتياجات العائلة المتوسطة حسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.[٨١] إلى جانب المعاناة على الصعيد المعيشي -تدني الرواتب- كانت السلطات الإسرائيلية صعدت إجراءاتها بحق المعلمين والطلبة، حيث تعرضت العديد من المدارس للإغلاق لفترات متفاوتة منها الجلزون وقلنديا التابعتان لوكالة الغوث، والصناعية في نابلس.[٨٢]

في ظل هذا الظرف المتعلق بالوضع التعليمي، وفي ظل الانقسام السياسي الذي عاشته الساحة الفلسطينية إثر الانشقاق الذي وقع في حركة "فتح" وما تلاه من خلاف سياسي إزاء القضايا الوطنية، بدأ المعلمون معركتهم المطلبية مطلع ١٩٨٥، حيث توجهوا برسالة

مرفقة بدراسة اقتصادية توضح ظروفهم المعيشية.[٨٣] عاودت اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية مطالبها أواسط نيسان ١٩٨٥ بمذكرة لضابط شؤون التربية والتعليم تضمنت عدداً من المطالب وفي مقدمتها: تعويض المعلمين عن التآكل الذي أصاب رواتبهم، وربط الرواتب بجدول غلاء المعيشة، ودفع بدل المواصلات.[٨٤] وكررت مطالبها في مذكرة أخرى أواخر نيسان مؤكدة على المطالب نفسها، محذرة من اضطرار المعلمين للجوء للإضراب من أجل تلبية هذه المطالب، وحملت هذه المذكرة تواقيع أكثر من ثلاثة آلاف معلم.

أمام تجاهل الرد على هذه المطالب، بادرت اللجنة العامة لعقد مؤتمر صحافي أوائل أيار،[٨٥] عرضت فيه الظروف التي يعيشها المعلمون، وأوضحت في رسائل أخرى للهيئات التدريسية أن معدل الرواتب قد انخفض خلال العام من ١١٦ ديناراً إلى ٧٨ ديناراً فقط. أعلنت اللجنة العامة إضراباً تحذيرياً لمدة حصتين يوم ٨٥/٥/٧، وقد نفذ المعلمون هذا الإضراب، إذ التزم به أكثر من ثلاثة آلاف معلم،[٨٦] ولكن هذا العدد يقل عن ٥٠٪ من مجموع معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية.

وبينما استقبل هذا الإضراب بتفهم ومساندة من قبل أوساط المجتمع الفلسطيني (المؤسسات الوطنية والأندية والاتحادات) التي أعلنت مساندتها لإضراب المعلمين، فإن ضابط شؤون التربية والتعليم وجه تهديداً بالفصل من العمل لكل من ينفذ الإضراب، لكنه "اكتفى" بعد تنفيذ الإضراب بحسم أجرة ساعتين لمن التزم بالإضراب، ووعد بزيادة غير محددة يعلن عنها خلال عشرة أيام.[٨٧]

من جانبها أعلنت اللجنة العامة مهلة أسبوعين، وحال عدم الالتزام، فإنها ستعاود الإضراب مجدداً،[٨٨] وأكدت التزامها بوقف الفعاليات، وهددت في الوقت ذاته بعدم إنهاء العام الدراسي، وعدم تقديم امتحانات الثانوية العامة،[٨٩] كما توجهت ببيان للرأي العام مقدرة دعمه وإسناده مطالبة بمواصلة هذه المؤازرة.

من جهة أخرى، أعربت اللجنة عن استهجانها لموقف مديري التربية والتعليم الذين استجابوا لتعليمات ضابط شؤون التربية بالضغط على المعلمين لعدم الاستجابة لدعوة الإضراب، وتهديد المعلمين الذين ينفذون الإضراب،[٩٠] في محاولة لإفشاله.

استخدمت السلطات الإسرائيلية كافة وسائل الضغط الإدارية والأمنية لإحباط تحرك المعلمين، وبخاصة بعد تراجع ضابط التربية عن التزامه بزيادة الرواتب، فقامت باعتقال واستدعاء عدد من أعضاء لجان المعلمين، ووجهت إنذارات للمعلمين الذين اعتبرتهم محرضين على الإضراب، وحسمت من الرواتب مقابل الإضراب. ورداً على الإجراءات الإسرائيلية، دعت اللجنة العامة المعلمين لإعلان يوم إضراب عن العمل أواخر أيار ١٩٨٥. استنفر ضباط التربية والحكام العسكريون، فابلغ مديري التربية أن المعلم المضرب يعتبر

مستنكفاً عن العمل. وقام الحكام العسكريون بجولات على المدارس الرئيسة في المدن بصحبة مديري التربية، كما أعلن من جهة أخرى أن تحسين أوضاع المعلمين سيكون خلال أيام.[٩١] ولدى تنفيذ الإضراب تم حسم من رواتب المعلمين، وشكلت مجالس تأديبية للمعلمين، وفي سابقة لم تقع من قبل طلب من خلالها من المعلمين المضربين الاعتذار عن الإضراب، والتعهد بعدم العودة إليه، كوسيلة لتحقيق المطالب، إلا أن قراراً جماعياً كان بعدم توقيع هذا التعهد، مهما كانت الإجراءات التي قد يتعرض لها المعلمون.

أدت تهديدات السلطة الإسرائيلية إلى تقليص حجم المشاركة في الإضراب الثاني في ٥/٢٢، حيث لم يتجاوز عدد المشاركين بضع مئات، وشكل هذا فشلاً ذريعاً للجان. واضطر ذلك اللجان للتقييم واستخلاص العبر، وفي مقدمتها إعادة النظر في عضوية مندوبي المدارس ومدى ثقة المعلمين بهم باعتبارهم حلقة الاتصال بين جموع المعلمين واللجان اللوائية، عليهم نقل آراء وتوصيات معلمي المدارس لتتبناها اللجان اللوائية واللجنة العامة. وأمام هذه الهزة، كانت التوصية بإعادة انتخاب أعضاء اللجان اللوائية،[٩٢] ذلك أن المعلمين لم تستمزج آراؤهم في إضراب الحصتين، مع أن منطق الأمور يقضي بأن يكون قرار الإضراب نابعاً من الهيئة العامة للمعلمين وليس من لجنتهم.[٩٣]

أمام إخفاق التفاف المعلمين حول فعالية الإضراب، قيمت اللجنة العامة الإضراب في جلسة خاصة، وخلصت إلى جملة من الاستخلاصات التي ركزت على عوامل الضعف الذاتية للجان، وبخاصة المتعلقة بنقص كادرها، وضعف قدراته الذاتية، وقناعته بالنضال المطلبي، والخشية من مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، كما توقفت عند الخلاف السياسي الداخلي الفلسطيني، وأثره في مصداقية اللجان. فلأول مرة، ينعكس الخلاف السياسي الفلسطيني في أوساط المعلمين في المدارس الحكومية بعد أن استطاع المعلمون النأي باللجان وحركتهم عن هذا الخلاف الذي ظهر في أوساط العمال أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن السابق. كما أن نقابات المعلمين في المدارس الخاصة والجامعات لم تكن بعيدة عن آثار هذا الخلاف.

بلغ الخلاف السياسي في الساحة الداخلية الفلسطينية، في هذه المرحلة، ذروته، وفرض الالتزام التنظيمي على نشيطي القوى السياسية في أوساط معلمي المدارس الحكومية بوجوب الالتزام بمواقف فصائلهم، وبالتالي محاولة الدفع باللجان لتأييد هذا الموقف السياسي رسمياً أو معارضته. وبالتأكيد، لم يكن المعلمون وجمهورهم بمنأى تام عن هذا التباين أو الانقسام، ومن هنا يمكن رؤية أن الانتماء التنظيمي لبعض قيادات اللجان دفعهم للسعي لأن تتخذ اللجان موقفاً سياسياً مؤيداً لوجهة النظر التي يتبنونها، وبالمقابل فإن آخرين سعوا لأن تقف اللجان موقفاً آخر معارضاً للسياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عزز هذا التوجه الاتصالات التي أصبحت أكثر سهولة مع قيادات

الحركة الوطنية في الخارج، واللقاء عبر السفر مع هذه القيادات، وبخاصة القيادة الرسمية لـ م.ت.ف، التي سعت لفرض هيمنتها على اللجان والتدخل في أنشطتها وفعالياتها وتقديم بعض المساعدات المالية لهذه الأنشطة وللمحسوبين على حركة "فتح"، في قيادة اللجان. وهذا بدوره جوبه برد فعل من قبل نشيطي القوى المعارضة للسياسة الرسمية لـ م.ت.ف، ومن هنا عكس هذا الخلاف ذاته على أنشطة اللجان من جهة، وعلى وضعها الداخلي من جهة ثانية، وبالتالي على جهود المعلمين، الذين تلمسوا هذا الخلاف والتباين، ما أثر سلباً في مصداقية اللجان بين صفوف المعلمين، وأخذ بعض المعلمين ينظرون لها كواجهات سياسية، يحاول هذا التنظيم أو ذاك تمرير مواقفه السياسة من خلالها، وقاد من جهة أخرى إلى نفور المعلمين وابتعادهم حتى لا يحسبوا على أي من الاتجاهات السياسية.

هكذا يبرز لأول مرة الخلاف السياسي سبباً في ضعف العمل النقابي المهني في صفوف المعلمين، ولأول مرة يواجه المعلمون عقاباً فردياً من قبل السلطات (حسم، وتهديد بالفصل) دون توفر حماية أو بديل، وبخاصة على الصعيد المالي، حيث اعتمدت اللجان منذ تأسيسها على جهود المعلمين وبعض التبرعات لتمويل أنشطتها.

فيما يتعلق باللجنة العامة، فقد أوصت بإعادة النظر في بنية اللجان، وآلية عملها من خلال التأكيد على أهمية الانتساب للجان، والعمل على تنظيم انتخاباتها مطلع العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥، عبر اعتبار منتسبي كل محافظة أعضاء هيئة عامة، يقومون بانتخاب مباشر للجان اللوائية.[٩٤]

شهد العام ١٩٨٦/١٩٨٧ بعض التغيرات في ظروف المعلمين المعيشية، وذلك إثر قرار اللجنة الأردنية – الفلسطينية المشتركة صرف مساعدات للمعلمين الذين عُينوا بعد العام ١٩٦٧، وذلك في إطار سياسة "دعم الصمود" التي أقرت بعد توقيع اتفاقات "كامب ديفيد" وجاءت هذه المساعدات، أيضاً، في إطار خطة التنمية الأردنية في سياق الحديث عن التقاسم الوظيفي الأردني الإسرائيلي، وإحياء الخيار الأردني الذي اتفق عليه إثر اجتماع الملك حسين – بيريس في لندن ١٩٨٦ في محاولة لإقصاء م.ت.ف، وقد كان لهذه الخطوة (دفع المساعدات) تأثيران:

الأول: تخفيف معاناة المعلمين، وبالتالي تراجع استعداداتهم للانخراط في اللجان والعمل معها.

الثاني: إعفاء الحاكمية العسكرية من بعض مسؤولياتها تجاه المعلمين، وفي هذا الصدد، أكد ضابط التربية خلال لقائه بمديري التربية: "أننا كنا بصدد صياغة كادر جديد للمعلمين، أما وقد جاءت المساعدات الأردنية فلسنا بحاجة لذلك".[٩٥] كما صعدت السلطات

الإسرائيلية من حملتها ضد لجان المعلمين، فقد أغلقت مسرح الحكواتي لمنع الاحتفال الذي يعتزم المعلمون إقامته احتفاء بيوم المعلم، وجاء في أسباب المنع أن "منظمات تخريبية" تقوم بتنفيذ الاحتفال.[٩٦]

على صعيد آخر، حافظت اللجنة العامة واللجان اللوائية على صلتها بالمعلمين، من خلال اتحاد العاملين في قطاعات التعليم، والرسائل للهيئات التدريسية، وتنظيم الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بالمعلمين والطلبة، والتي تفضح السياسة الإسرائيلية إزاء التعليم،[٩٧] كما وقفت، وبشكل حازم، ضد عرائض الولاء للحكومة الأردنية "ولجلالة الملك" للمساعدات التي قدمت للمعلمين بعد أن سعت أوساط موالية للنظام الأردني وبعض مديري التربية لتوقيع هذه العرائض من قبل المعلمين، من خلال الادعاء أن مساعدة المعلمين رهن بعرائض الولاء، وقد أوضحت اللجنة أن أهداف هذه العرائض تتمثل في كسب الولاء للأردن، وإبعاد الحركة النقابية عن وجهتها المطلبية، وأن لهذه العرائض دوراً سياسياً،[٩٨] في حين أعلنت تأييدها ومساندتها للدورة التوحيدية الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، مؤكدة أنه عندما يكون الوطن محتلاً فالثقافة والتعليم والعمل النقابي بأشكاله كافة ليست محايدة، بل إنها تقاوم الاحتلال وتفضحه وتعريه.[٩٩]

على صعيد العلاقة بالمجتمع المحلي، عملت اللجان على تمتين علاقاتها مع المؤسسات المحلية والدولية، من خلال تنظيم الفعاليات لتكريم أوائل الطلبة، أو المشاركة في مكافحة المخدرات، وعضوية اللجنة القومية لمكافحة المخدرات، ولجنة محو الأمية، والسعي لتوفير التسهيلات لأبناء المعلمين من خلال الحصول على مقاعد وإعفاءات من الأقساط لأبناء المعلمين، في الجامعات المحلية. على الصعيد الدولي، حافظت اللجنة العامة على صلاتها مع منظمة العمل الدولية من خلال إطلاعها أولاً بأول على الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق المعلمين، ومنظمة "اليونسكو"، والمنظمات الحقوقية، والاتحادات الدولية للمعلمين.

بدت هذه المرحلة أكثر تنظيماً، إذ جاءت في ظل تجذر العمل الجماهيري في الضفة الغربية، واهتمام القوى السياسية التي كانت تتنافس فيما بينها في تنظيم وتأطير القطاعات الجماهيرية. بدأت البنية القيادية بالتشكل من فوق، وأيضاً هذه المرة كان مركزها رام الله، وذلك من خلال انتداب فصائلي أخذ على عاتقه إعادة إحياء الحركة المطلبية والنقابية للمعلمين. إلى جانب ذلك، تم تشكيل أنوية للجان لوائية، وقد شكلت مناسبات تصحيح أوراق الثانوية العامة فرصاً للقاء نشطاء المعلمين ببعضهم، وإيجاد آلية تنسيق بينهم. وهكذا بين حزيران وتشرين الأول ١٩٨٠، تم تشكيل لجان في الخليل، وبيت لحم، ورام الله، ونابلس، وجنين،[١٠٠] في حين شكلت اللجان اللوائية الأخرى خلال الإضراب ١٩٨٠/ ١٩٨١.[١٠١]

لا يقلل من أهمية ودور اللجان اعتبار البعض أن تشكيلها جاء عشوائياً في البداية، وبمبادرة مجموعة من النشطاء.[١٠٢] أما آلية تشكيل اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية، فكان من خلال فرز ثلاثة مندوبين عن كل محافظة أو لواء للجنة العامة، التي تقوم بقيادة الفعاليات النقابية، وتنظم الصلة مع مختلف المحافظات. مرة أخرى لا يمكن القول إن أعضاء اللجنة العامة انتخبوا بطريقة ديمقراطية، ذلك أن ظروف العمل مهدت لمرحلة انتقالية بين السري وشبه العلني، لكنها لم تكن علنية حتى ذلك الوقت، وهذا شكل عائقاً أمام أية إمكانية لإجراء انتخابات عامة أو محلية للمعلمين في ذلك الوقت. أما اللجان اللوائية، فقد كانت تنتخب أو تزكى من خلال مندوبي المدارس أو الخطوط (تجمع مدارس) كأن يقوم معلمو كل مدرسة بانتخاب مندوب أو أكثر لهيئة تسمى هيئة المندوبين، وشكل هذا النموذج خطوة باتجاه دمقرطة بنية اللجان على الصعيد اللوائي من خلال قيام هؤلاء المندوبين بانتخاب اللجنة اللوائية على صعيد المحافظة أو اللواء، مراعين فيها تمثيل الخطوط الجغرافية (تجمعات المدارس) ما أمكن، وفي رأي البعض أن هذا دليل على اكتساب اللجان قانونيتها وشرعيتها التي اكتسبتها من المعلمين، ومع أن هذه الصيغة أضفت شرعية ما على اللجان، فإنها لم تكن معتمدة بدقة ومراعاة بتفاصيلها، وتصرفت كل محافظة بمرونة في تنفيذ هذه الآلية.[١٠٣]

ارتبط تقييم عمل اللجان بمدى الإنجازات التي حققتها، وبالتالي شهدت تجديداً مستمراً باتجاه تغييرها، ففي رام الله عقد مندوبو المدارس أواسط ١٩٨٣ اجتماعاً، وانتخبوا لجنة لوائية، أما في بيت لحم، فقد قُيِّمت اللجنة بأنها غير قادرة على توسيع قاعدتها. وفي ظل غياب شروط العضوية، وعدم ربط العضوية بانتساب رسمي أو اشتراك مالي رمزي، عانت اللجان العامة واللوائية من هلامية في تشكيلها، وعدم استقرار وثبات هذه العضوية.[١٠٤] ومع ذلك تطور العمل المؤسسي في اللجنة ونظمت شؤونها الإدارية وعلاقاتها بالمؤسسات الوطنية.[١٠٥]

تمثلت المحطة الأبرز في عمل اللجان وتوسيع بنيتها، في عقد المؤتمر الأول للجان اللوائية أواخر ١٩٨٤، وتوقف المؤتمر أمام تقارير ونشاطات اللجنة العامة واللجان اللوائية، وخطط عملها، ومدى تمثيل اللجان للمعلمين، ومدى مشاركتهم في انتخاب اللوائيات، والانخراط في الأنشطة التي تدعو لها اللجان. وفي ظل تلمس الثغرات وتشخيص جوانب الخلل في عمل اللجان والتفاف المعلمين حولها، اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات والتوجهات لمعالجة جوانب الخلل تلك، كما توجه للمعلمين بالمناشدة للانتساب لعضوية اللجان، وفتح باب العضوية والقيام بحملة تنسيب للمعلمين.[١٠٦]

ومع أن المؤتمر شكل المحطة الأبرز، فإن قرارات المؤتمر لم تجد طريقها للتنفيذ والترجمة العملية على الأرض، وظلت محاولات تجديد بنية اللجان وتعميق الديمقراطية في صفوفها،

مجرد أهداف وقرارات أكثر من كونها واقعاً عملياً، واقتصرت على تغيير مندوب هنا أو تجديد لجنة هناك، دون تحقيق بنية هيكلية هرمية من أعلى الهيئات حتى اللجان القاعدية.

أبرز الملاحظات حول اللجان في مرحلتها الأولى:

مع أن اللجان استطاعت تكريس وجودها وبرزت كإطار نقابي يحظى بالتقدير، ليس في صفوف المعلمين فقط، ولكن في أوساط الحركة الوطنية والجماهيرية الفلسطينية، فإن هناك عدداً من الثغرات والملاحظات برزت خلال هذه المرحلة:

١. إن دور القوى السياسية أخذ يبرز فيها ويعكس ذاته، أحياناً في مواقف سياسية، أو توجهات إزاء الفعاليات المقترحة.

٢. إنها كانت خطوة متقدمة مقارنة بما كان عليه الوضع في المرحلة السابقة، وربما كانت في ظروف تلك المرحلة، هي الصيغة ليس الأنسب وحسب، بل الممكنة.

٣. أدى ظهور اللجان والإعلان عنها بشكل علني في الصحف ووسائل الإعلام إلى فرض الإقرار بشرعية اللجان من قبل السلطات الإسرائيلية.(١٠٧)

في ظل انخراطها في الإضراب، تأخر ظهور بعض الثغرات حتى جاء تقييم الإضراب، فأبرزت هذه الثغرات بشكل جلي، مثلاً جاء في التقرير السنوي للجنة العامة: "أثبتت التجربة أن بعض الثغرات برزت خلال الإضراب؛ إن النضال المهني بحاجة إلى توسيع اللجان اللوائية، وتشكيل اللجان الفرعية حسب التوزيع الجغرافي ... مع التركيز على الانتخاب الديمقراطي لمجموع هذه اللجان".(١٠٨)

ومع هذا، لم تستطع اللجان العامة واللوائية تجاوز هذه الثغرات إلا بشكل جزئي وطفيف، بحسب رأي أحد نشطاء المعلمين أن بعض أعضاء اللجان تعاملوا مع الإضراب كهدف، وعندما تراجع الإضراب يئسوا، وبحجة أن اللجان وجدت لتنظيم الإضرابات، وبما أن الإضرابات انتهت فلا داعي للاستمرارية. وهذا يشكل خلطاً بين الأسلوب والهدف.(١٠٩)

ومع أن نشاط اللجان أصبح علنيا، وحددت أهدافها بشكل عام، فإن مشاركة المعلمات في عضوية اللجان، وعلى الرغم من أنها اتسعت، فإنها ظلت لا تتناسب وعدد المعلمات في سلك التربية والتعليم، إذ لم تتجاوز مشاركة المعلمات ٢٠٪ في أفضل الحالات، وانخفضت إلى نصف هذه النسبة في ألوية أخرى، وغابت في بعض الألوية.(١١٠) أما تفسير هذه الظاهرة، فقد عزاها الذين أجريت معهم المقابلات إلى جملة من الأسباب:

١. الظروف الاجتماعية التي تعطي المعلم حرية في الحركة والتنقل والاتصال أكثر من زميلته التي تتحمل مسؤولية الالتزامات الأسرية أكثر من زميلها.

٢. الخشية من الإجراءات الإسرائيلية؛ النقل أو الفصل والاعتقال وغيرها.

٣. المسؤوليات الاقتصادية التي تتحملها المعلمة أقل مما يتحمله المعلم، ولذا فإن اندفاعها نحو المشاركة في العمل والفعاليات النقابية أدنى من مشاركته.

بدأت، خلال النصف الأول من هذه المرحلة، الاتصالات لتأسيس لجنة التنسيق بين قطاعات التعليم، والتي شكلت في ٨١/٩/٢٢ لتطور عملها بعد سنتين إلى اتحاد العاملين في قطاعات التعليم، واستمرت حتى ١٩٨٩. يهمنا من هذا مشاركة معلمي مدارس الحكومة في اللجنة والاتحاد، وانتخاب مندوبيهم للاتحاد بطريقة ديمقراطية، إذ كان يطلب من كل لجنة لوائية توقيع محضر بانتخاب مندوبيها لعضوية الاتحاد.

يمكن الاستخلاص، أنه خلال السنوات حتى ١٩٨٥ أخذت اللجان تتجه نحو المأسسة، من خلال تنظيم سجلاتها وأرشيفها ووثائقها ومراسلاتها والاحتفاظ بها، وإصدار تقاريرها السنوية بشكل شبه منتظم، إلا أنها لم تنجز بنية تنظيمية متكاملة ومتماسكة، وربما يشكل هذا أحد أسباب إخفاق التجربة الثانية للإضراب، أو فشلها مقارنة مع الإضراب الذي سبق قبل خمس سنوات، وقد توقفت اللجنة العامة في إحدى جلساتها بتقييم أسباب التراجع فأوردت منها:

- القدرات الذاتية للأعضاء واللجان؛ عصبية بعضهم ونزقهم.
- نقص الكوادر التي تغطي المناطق.
- الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.
- التعرض للعقاب الفردي،لأول مرة.[١١١]

ومن أجل تجاوز الخلل، اقترحت تنظيم انتخابات مطلع ١٩٨٥/١٩٨٦، هذا التوجه تم تأكيده في رسالة للهيئات التدريسية جاء فيها "إن استمرارية اللجان النقابية يتمثل في اهتمامكم المتواصل بانتخاب مندوبين لمدارسكم بتوسيع قاعدة اللجان اللوائية، أو بطريقة التمثيل الطوعي لكل تجمع".[١١٢] هذه الصيغة المرنة، توضح أن التفاف المعلمين حول اللجان، وحماسهم للانخراط في عضويتها اللوائية والقيادية، تراجع بشكل أو بآخر، على الرغم من الكثير من رسائل الحث بشأن أهمية الانتساب لعضوية اللجان، ودورها في النشرات والبيانات الصادرة عن اللجان.

المرحلة الرابعة (الانتفاضة ١٩٨٨- ١٩٩٣): تفتت وانبعاث

لدى اندلاع الانتفاضة، تلاشت أو كادت الخصوصية القطاعية، حيث انخرطت جميع الفئات والقطاعات الاجتماعية في المجابهة الوطنية الشاملة ضد الجيش الإسرائيلي.

ولكن مع هذا برزت خصوصية لقطاع التعليم على اختلاف مستوياته، سواء من حيث عدد المعتقلين والشهداء من الطلبة، أم من حيث إغلاق المدارس الذي بلغ خلال السنة الأولى للانتفاضة أكثر من نصف عدد أيام السنة الدراسية،[١١٣] حيث خسر التلاميذ ما مجموع ١٢١ يوماً دراسياً خلال اقل من عام ونصف للانتفاضة.[١١٤]

على صعيد المعلمين، فمع أن الرواتب كانت متدنية مقارنة مع الحد الأدنى للأجور، أقدمت السلطات العسكرية الإسرائيلية على إخراج المعلمين في إجازة دون رواتب خلال فترة إغلاق المدارس.[١١٥] وقد تكرر هذا الإجراء حين أصدر اسحق رابين وزير الدفاع –في حينه– أمراً في ١٩٨٨/٤/١٥ يعتبر المعلمين في إجازة دون راتب حتى إشعار آخر، وحين افتتحت المدارس بعد أربعين يوماً تم حسم راتب شهر من رواتب المعلمين، كما تم حسم يومين بسبب أمر أصدرته السلطة بإغلاق المدارس خلالهما.[١١٦] كما أرسل ضابط شؤون التربية والتعليم أواخر أيار من العام نفسه رسالة للهيئات التدريسية يعتبر فيها الهيئة التدريسية التي يصدر أمر بإغلاق المدرسة التي تعمل فيها في إجازة دون راتب،[١١٧] أو يصرف نصف مرتب لهم، ما فاقم معاناة المعلمين، كما أصدرت السلطات الإسرائيلية أمراً يحظر بموجبه على مستخدمي الحكومة تسلم أموال من "جهات معادية"، بالطبع هذا إلى جانب اعتقال مئات المعلمين، وفصل العشرات منهم عن العمل، سواء من أدينوا في محاكم إسرائيلية، أم اعتقلوا إدارياً ولوحقوا خلال انخراطهم في فعاليات التعليم الشعبي.

إلى جانب انخراط المعلمين ولجانهم في الحركة الشعبية العامة، أصدرت اللجنة العامة منفردة، أو في إطار اتحاد العاملين في قطاعات التعليم، عدداً من المذكرات فضحت فيها الممارسات الإسرائيلية؛ إحصاءات بعدد أيام الإغلاق، واستخدام المدارس كمراكز للجيش الإسرائيلي، أو كمعتقلات مؤقتة، واعتقال المعلمين، وإلغاء عقود ١٢٠٠ معلم،[١١٨] وتوجهت لليونسكو وللرأي العام المحلي والدولي للتصدي لهذه السياسة. كما وزعت رسالة صحافية للسكرتير العام للأمم المتحدة، ولاتحاد المعلمين العالمي، ولليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، تطالبها بممارسة ضغطها على الحكومة الإسرائيلية لإلغاء إجراءاتها.[١١٩]

من جانب أخر، توجهت اللجنة للمؤسسات القانونية لإصدار فتاوى قانونية، بشأن مشروعية إغلاق المدارس، أو إخراج المعلمين في إجازة دون راتب، وأفتت كل المؤسسات الحقوقية بعدم شرعية وقانونية هذه الإجراءات.[١٢٠] عندها، توجهت اللجنة للمحكمة العليا الإسرائيلية، أجلت المحكمة العليا النظر في القضية أكثر من مرة حتى تراجعت السلطات الإسرائيلية عن إجراءاتها.

ساهم هذا كله في حشد رأى عام دولي ضد الإجراءات الإسرائيلية، فمن جهتها كرست اللجنة التنفيذية لليونسكو اجتماعاً للوضع التعليمي في المناطق الفلسطينية المحتلة،[١٢١] كما وقع ٤٠٠ أستاذ جامعي إسرائيلي يطالبون بفتح المدارس.[١٢٢] أما السوق الأوروبية،

فقد دانت في مؤتمرها في مدريد إغلاق المدارس، وطالبت بوضع حد لهذه السياسة.[١٢٣] وهذا كله حدا بالكونغرس الأمريكي للمطالبة بعدم إعادة إغلاق المدارس في الضفة، ومعاملتها بما يليق بها.[١٢٤] كما ندد وفد المعلمين العالمي، في ختام زيارته للمناطق المحتلة، بإغلاق المدارس والجامعات، مطالباً بإعادة فتحها. هكذا غدت مسألة إغلاق المدارس قضية تندر حتى في أوساط الرأي العام الإسرائيلي، فقد وقع ٥ آلاف معلم إسرائيلي يطالبون بفتح مدارس الضفة،[١٢٥] كما دعا اسحق نافون وزير المعارف الإسرائيلي لفتح المدارس.[١٢٦]

في ظل هذا الوضع، عملت اللجنة العامة فنظمت اعتصامات أمام مكاتب التربية والتعليم احتجاجاً على الإغلاق،[١٢٧] وطالبت تمشياً مع نداءات القيادة الموحدة بكسر قرار إغلاق المدارس،[١٢٨] وتوجهت بمذكرات احتجاجية مطلبية لضابط التربية ضد الإجراءات الإسرائيلية [١٢٩] بإغلاق المدارس، وتكررت هذه المذكرات خلال أعوام ١٩٨٩/١٩٩٠/ ١٩٩١.

توجهت اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية من خلال محاميها للمستشار القانوني الإسرائيلي بشأن الاقتطاعات من الرواتب [١٣٠] في ظل إغلاق المدارس، فكان رده أن السلطة تدفع الراتب لقاء عمل، وإذا لم يؤد المستخدم عمله لا يستحق مقابله، وأمام تكرار الحسم والاقتطاع، وإغلاق المدارس مرات عدة، توجهت اللجنة للمحكمة العليا الإسرائيلية التي ماطلت حتى فتحت المدارس، وبالتالي فهي لا تنظر في أمر غير قائم، في حين أحالت مسألة الرواتب لمحكمة أخرى حتى تتنصل من البت به.[١٣١]

خلاصة القول إنه في الوقت الذي اندثرت وغابت بعض المؤسسات والنقابات خلال الانتفاضة، فقد حافظت اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ليس على وجودها فحسب، بل نشطت أيضاً في الدفاع عن حقوق المعلمين النقابية، وعن هموم ومشاكل التعليم على مختلف المحاور التربوية والسياسية والمطلبية، كما سيأتي في موقع آخر، أما على الصعيد البنيوي فلم يطرأ تغير يذكر على بنية اللجان، وحافظت من حيث الشكل على البنى ذاتها للجنة العامة واللجان اللوائية.

لم يطرأ تغيير يذكر على بنية اللجان خلال سنوات الانتفاضة الأولى بشكل خاص، بسبب الانخراط في النضال الوطني السياسي، واقتصار دورها على فضح السياسة الإسرائيلية إزاء التعليم، من خلال المراسلات والمؤتمرات وورش العمل، حيث ركزت على متابعة قضايا المعلمين قضائياً (الفصل، وتجميد الدرجات والمطالبة بتحسين رواتب المعلمين، إلا أن الفرز السياسي أخذ يبرز أكثر فأكثر، ربما لاعتقاد بعض الأوساط بأن الانتفاضة فتحت الطريق لحل سياسي ما وإعلان الاستقلال، فتعززت محاولات البحث عن نفوذ، وبخاصة في ظل عزلة نشطاء المعلمين عن جمهور المعلمين، وتدني الوعي النقابي لدى الغالبية من الكادر.[١٣٢]

تمشياً مع هذا، أخذ الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين الذي عمل العام ١٩٨٥ ككتلة نقابية للمعلمين المؤيدين لحركة "فتح" خلال فترة قصيرة، باستئناف نشاطه، حيث أعلن برنامجاً ولائحة داخلية أوائل ١٩٩١. وقد واجهت هذه الصيغة اعتراضات، لأنها -حسب رأي البعض- لا تراعي واقع حركة المعلمين في المناطق المحتلة، فإذا كان الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين بني على أساس العضوية الفردية للمعلمين الفلسطينيين بغض النظر عن أماكن وجودهم من جهة، وبغض النظر عن المؤسسة التعليمية التي يعملون فيها من جهة أخرى، وباعتبار هذه البنية تخدم برنامج وأنشطة الاتحاد ذات العلاقة بالهوية الوطنية والجانب التمثيلي لمعلمي فلسطين، أي أداء دور سياسي في إطار م.ت.ف. هذه الصيغة رآها البعض لا تصلح لإقامة فرع الاتحاد في المناطق المحتلة، ورأى في صيغة اتحاد العاملين في قطاعات التعليم نموذجاً يمكن تطويره ليغدو فرعاً للاتحاد، يبنى على أساس قطاعي بما يصون الأجسام التمثيلية القائمة لقطاعات المعلمين التي تنضوي كلها في إطار الاتحاد العام كنقابات قائمة، تمثل في مجلس الاتحاد وهيئاته وفق أسس معينة.

وبالتالي، رفضت لجنة التنسيق بين قطاعات التعليم التي استأنفت نشاطها صيغة الاتحاد هذه، واتخذت الكتل النقابية الأخرى موقفاً معارضاً لصيغة العضوية الفردية والصيغة الجغرافية (المحافظات)، دون مراعاة لخصوصية القطاعات (حكومة، ووكالة، وجامعات، خاصة)، ودون حل للإشكالية القائمة بسبب وجود هيئات تمثيلية منتخبة للقطاعات الثلاثة باستثناء الحكومة. وقد شهدت المرحلة خلال ١٩٩١/١٩٩٢ بعض جلسات الحوار لتوحيد الاتحاد، إلا أنها لم تبلغ غاياتها بسبب تمسك الأطراف بمواقفها من قضايا الحوار، كما حاول الاتحاد، من خلال خطة طموحة (٦ أشهر)، تجاوز التعثر، إلا أن هذه الخطة ظلت بعيدة عن التنفيذ وغاب عنها بشكل أساسي محور النضال المطلبي للمعلمين.[١٣٣]

يمكن القول، إن الحركة النقابية للمعلمين انشغلت خلال هذه المرحلة بالتطورات السياسية، التي عكست ذاتها على مواقف الكتل والنشطاء النقابيين، حيث سادت حالة من الترقب والانتظار، رافقها عودة العديد من كوادر وقيادات الاتحادات الشعبية وتوليهم مسؤوليات وظيفية متقدمة في السلطة. وهكذا، انحسر خلال النصف الأول من التسعينيات ٩١-١٩٩٤ دور اللجان الخاصة بمعلمي الحكومة، واقتصر على نشطاء إطارات كتلوية، خاضت جدلاً ونقاشاً توج بعقد بعض ورش العمل برعاية اتحاد المعلمين العالمي، واتحاد معلمي هولندا،[١٣٤] ومشروع الإعلام التربوي في رام الله، وتركزت عناوين ورش العمل هذه في دور نقابات المعلمين، وأدائها السياسي والنقابي، وحق المعلمين في التنظيم النقابي، والتعرض لبعض التجارب المحلية.

خلال هذه المرحلة، وفي ظل عدم موافقة قيادة الاتحاد بالصيغ التي تلائم المرحلة، حسب رأي النقابات القائمة، والكتل النقابية، أعيد تشكيل "لجنة التنسيق لقطاعات التعليم في

الأراضي المحتلة"، وبرزت خلال هذه المرحلة وجهتا نظر متباعدتان:

الأولى: تدعو إلى تشكيل اتحاد مواز للاتحاد الذي شكلته "فتح"، وبخاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، والخلاف السياسي بشأنه.

الثانية: إن الاتحاد أصبح أمراً واقعاً، ومن أراد الانضمام له فهو مفتوح.

في ظل عدم الوصول لاتفاق، ومع إصرار كل طرف على موقفة، وعشية إقامة السلطة الفلسطينية أصبح وضع حركة المعلمين على النحو التالي:

- نقابات قائمة (وكالة، وخاصة، وجامعات) تتمسك بأجسامها التمثيلية.
- اتحاد يضم في صفوفه معلمين من كل القطاعات، هناك خلاف بشأنه.
- بروز لجان المعلمين في المدارس الحكومية، كجسم مستقل عن الاتحاد.
- لجنة تنسيق بين قطاعات التعليم، تخالف الاتحاد في توجهاته وتعتبر جهوده محاولة للتفتيت.[١٣٥]
- عودة الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، والبحث لها عن موقع مباشر في صفوف المعلمين في الوطن.

هذا الوضع، يوضح أن معلمي المدارس الحكومية ظلوا يفتقدون جسماً نقابياً تمثيلياً خاصاً بهم، وظلوا ميدان التنافس بشأن من يمثلهم؛ لجان التنسيق التي أعيد تشكيلها، أم اتحاد المعلمين الفلسطينيين فرع الداخل، واللجان التنفيذية الفرعية. نتوقف في هذا المجال عند البناء الهيكلي لاتحاد المعلمين الفلسطينيين/فرع الداخل، باعتباره جزءاً من موضوع الدراسة خلال الفترة التي نتناولها.

البناء الهيكلي للاتحاد: اللائحة الداخلية للاتحاد، لم تكن أكثر من مشروع تم الاجتهاد بشأنها لتتناسب وأهداف آنية. ومع أن اللائحة تقوم على أساس العضوية الفردية، والانتخابات وفق صيغة مختلطة للتمثيل، فإن الصيغة التي اعتمدت سنة ١٩٩٤ للانتخابات استندت إلى قيام كل مدرسة بانتداب عدد من معلميها، وفق المعادلة مندوب لكل خمسة معلمين. ويعقد هؤلاء المندوبون اجتماعاً ينتخبون خلاله لجنة تنفيذية مكونة من ١٣ معلماً، يمثلون معلمي الحكومة والوكالة والمدارس الخاصة.[١٣٦] هذا في الوقت الذي يحافظ فيه معلمو الوكالة على الاتحاد الذي يمثلهم في إطار (اتحاد العاملين في وكالة الغوث) ومعلمو المدارس الخاصة على نقاباتهم، في حين ظل معلمو الجامعات خارج هذه الصيغة، ولم ينخرطوا في عضوية الاتحاد.

المشاركة في الفرز لعضوية المندوبين تمت، ليس وفق التنافس والانتخاب أو حسب عضوية وانتساب أي معلم للاتحاد، ولكن أعطي الحق للجميع للمشاركة تحت شعار "مشاركة

أكبر عدد من المعلمين" لإضفاء الشرعية على الانتخابات، إثر مقاطعة جزء كبير من المعلمين، ومعظم الكتل النقابية ولجان التنسيق وأنصارها للانتخابات.

تمثلت الخطوة التالية في عقد المؤتمر العام على مستوى الضفة والقطاع، ولم يعقد المؤتمر وفق أسس تمثيلية، كما ينص النظام الداخلي للاتحاد العام، وشُكِّل المؤتمر من مجموع اللجان التنفيذية في الضفة والقطاع، والذي انعقد ربيع ١٩٩٦ في مدرسة دار اليتيم العربي في الرام. ومع كل الملاحظات النظامية التي انتابت عقده، وعضويته واعتباره – من قبل البعض– غير شرعي، فإنه انتخب قيادة للاتحاد شكلت قيادة منافسة لأمانة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين العائدة من الخارج، لأنها تصرفت كقيادة موازية للأمانة العامة، لا كقيادات فرعية تخضع للأمانة العامة التي يفترض أن تشكل مرجعيتها.

ومع أن القيادة (اللجان التنفيذية في المحافظات واللجنة القيادية) راعت تمثيل المعلمات، بما يتراوح بين ١٠٪–١٥٪ استجابة لمطالب الاتحادات الأوروبية، التي أقام الاتحاد علاقات معها، فإن نشاط ومشاركة المعلمات بفعالية ظل محدوداً للغاية. كما الأمر بشأن مختلف اللجان التنفيذية، والقيادة التي انحصرت الفاعلية فيها على بعض الأعضاء، على حساب الهيئة الجماعية التي شكلت واجهات إعلامية ورسمية، أكثر منها هيئات قيادية ميدانية.[١٣٧]

من جانبها، أبدت "الأمانة العامة" للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين تحفظات واعتراضات داخلية على هذه الآلية ونتائجها.[١٣٨] إلا أن هذه التحفظات لم تحل دون رعايتها لهيئات الاتحاد، والمصادقة على نتائجها، باعتبارها المرجعية التنظيمية والرسمية لها، ووفرت لها الدعم الكامل عندما طعن المعلمون في شرعية الاتحاد، وطالبوا بنزع الثقة عنه ربيع ١٩٩٧ ضمن عرائض حملت عشرة آلاف توقيع، تم إرسالها إلى جميع الجهات الرسمية في السلطة الفلسطينية، دون أن يتلقى المعلمون أية ردود سلباً أو إيجاباً، مطالبة بإعادة تشكيل الاتحاد على أساس عضوية النقابات؛ من خلال إقامة نقابة خاصة بمعلمي المدارس الحكومية.

ما زالت هذه القضية، على رأس جدول اهتمامات معلمي المدارس الحكومية. وفي محاولة لتجاوز هذه القضية، لجأت قيادة اتحاد المعلمين الفلسطينيين إلى تشكيل لجان خاصة بمعلمي الحكومة في إطار الاتحاد، كما عمدت الأمانة العامة إلى الخطوة ذاتها، من خلال تشكيل لجنة خاصة لمعلمي المدارس الحكومية.[١٣٩]

أعيد تشكيل لجان التنسيق بدايات ١٩٩٤، وحالت الأوضاع الأمنية (مجزرة الحرم الإبراهيمي)[١٤٠] دون استئناف فعالياتها. وتكررت المحاولة أواخر ١٩٩٥، أي أعيد انتخاب اللجان مطلع ١٩٩٦، وخاضت اللجان صراعاً في اتجاهين: صراعاً على التمثيل مع الاتحاد، وصراعاً من اجل حقوق المعلمين.

يقوم البناء الهيكلي الذي اعتمدته اللجان على الاستفادة من التجارب السابقة ويتلخص في:

١. يوقع المعلمون في كل مدرسة مذكرة تفوض مندوباً أو اثنين لمجلس المندوبين اللوائي الموسع.

٢. يقوم مجلس المندوبين بانتخاب لجنة لوائية (٧-١٥)، يراعى في انتخابها التوزيع الجغرافي.

٣. تتولى اللجان اللوائية اتخاذ القرارات بعد دراستها مع مجلس المندوبين، وتنتخب اللجنة اللوائية (٢-٣) مندوبين للجنة العامة (المركزية).

٤. تتكون اللجنة العامة (المركزية) من مندوبي مختلف المحافظات، وتتخذ قراراتها بالأغلبية إذا استحال الوصول للتوافق والإجماع.

وفي رأي بعض نشطاء المعلمين، أن هذه الصيغة يعتريها بعض الخلل الذي برز خلال الإضرابات، حيث أدى هذا الخلل إلى إلحاق الضرر بالحركة المطلبية للمعلمين، مضافاً لذلك أن الفرز لم يعتمد في أغلب الأحيان الكفاءة النقابية.[١٤١]

وهكذا، تبقى استجابة السلطة لإقامة نقابة للمعلمين في المدارس الحكومية وفق الأنظمة المعمول بها الحل لإشكالات البنية التنظيمية لحركة المعلمين، باعتبار ذلك يمهد الطريق أمام أوسع مشاركة لجمهور المعلمين في انتخاب جسم تمثيلي، يدافع عن حقوقهم، يكون المعلمون مرجعيته دون أية جهة أخرى، ويحافظ على استقلاله عن السلطة، ويشكل بطريقة ديمقراطية عصرية.

المرحلة الخامسة (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)

اتخذت حركة المعلمين خلال هذه المرحلة منحى آخر، حيث أثرت فيها عوامل عدة منها تولي السلطة الفلسطينية المسؤولية المباشرة عن جهاز التربية والتعليم، وعلاقة السلطة بالأطر الشعبية والحركة الجماهيرية، ولذا ارتأينا أن نفرد لهذه المرحلة فصلاً خاصاً بها يأتي لاحقاً (الفصل الرابع).

الأطر النقابية في حركة معلمي المدارس الحكومية

لم تعمل حركة المعلمين بمنأى عن القوى والأحزاب الوطنية والإسلامية، صحيح أن انخراط هذه القوى واهتمامها بحركة المعلمين تفاوت من تنظيم لآخر ولاعتبارات تتعلق برؤاه وبرامجه وأولويات عمله الجماهيري والنقابي، ولكن أواسط الثمانينيات شهدت

اهتماماً واسعاً وعاماً من جميع القوى الوطنية والإسلامية بالعمل الجماهيري، بما فيه حركة المعلمين، وحاولت بعض هذه القوى تشكيل أطر نقابية أو كتل مرتبطة بها في صفوف المعلمين، ويعني الإطار أو الكتلة النقابية تنظيم أعضاء وأصدقاء وأنصار ومؤيدي هذه القوة السياسية أو تلك في تجمع نقابي يتبنى بشكل عام مواقف الطرف السياسية، ويحافظ على صلة بها، ويخوض انتخابات نقابات المعلمين مستقلاً أو في إطار تحالف نقابي أو سياسي يجمع أكثر من كتلة أو إطار.

هذه التوجهات أثرت في حركة المعلمين بشكل عام، وحركة معلمي المدارس الحكومية بشكل خاص. نتوقف عند الأطر النقابية في صفوف المعلمين، ودور القوى السياسية في هذه الأطر أو الكتل النقابية التي شكلت أواخر السبعينيات وبدايات الثمانينيات، والتي شكلت امتداداً للقوى والحركات السياسية العاملة في الساحة الفلسطينية، بعد إدراكها، الأهمية الفعلية للنضال الجماهيري، كأحد أشكال العمل من أجل إنجاز الحقوق الوطنية، وبعد إدراكها المكانة المركزية للمناطق المحتلة في النضال الوطني الفلسطيني. وكما مر بنا، فإن تشكيل الكتل النقابية القطاعية تفاوت من قطاع لآخر، حسب أهمية القطاع من جهة، وظروف العمل في أوساطه من جهة أخرى. بسبب هذا الواقع، تأخر ظهور الكتل النقابية في صفوف المعلمين بشكل عام، ومعلمي المدارس الحكومية بشكل خاص، ولعل مرحلة التنافس والانقسام في الساحة الفلسطينية كانت سبباً في تعميم الكتل في مختلف القطاعات الاجتماعية، وفي رأي أحد نشطاء حركة المعلمين، أنه خلال الحقبة الزمنية لمسيرة اتحاد العاملين في قطاعات التعليم، بدأت تطفو (على السطح) كتل نقابية في قطاعات التعليم، كامتداد للتنظيمات السياسية الموجودة، والتي تشكل ائتلاف م.ت.ف، وأن هذه الكتل أعلنت في برامجها وأنظمتها الداخلية أنها ليست بديلاً عن اللجان والنقابات في قطاعات التعليم. وأول ظهور علني لهذه الكتل كان أواسط ١٩٨٥، حيث تم الإعلان عن اتحاد المعلمين الفلسطينيين (فتح)، واتحاد لجان المعلمين الديمقراطيين (الجبهة الديمقراطية)، وجبهة العمل (الجبهة الشعبية)، والكتلة التقدمية (الحزب الشيوعي)، وكتلة كفاح المعلم (جبهة التحرير العربية).

وباستثناء أعضاء هذه الكتل والمقربين منها، فقد اعتبرت أوساط المعلمين المختلفة بروز هذه الكتل -في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني- محاولة لتسييس العمل النقابي، على حساب القضايا المطلبية للعاملين في قطاعات التعليم. وعلى الرغم من محاولات نفي هذه التهمة من قبل نشيطي القوى السياسية في حركة المعلمين، فإن جمهور المعلمين ظل ينظر لها من هذه الزاوية، وبخاصة إثر انعكاس الخلاف السياسي على ممارسات كوادرها النقابية العاملة في صفوف المعلمين،[١٤٢] وتدني الوعي النقابي في صفوف القاعدة العريضة للمعلمين. وقد عبرت هذه المواقف عن نفسها ضمن أكثر من ورقة عمل أو تقييم قدمه أو شارك فيه نشيطو حركة المعلمين بمن فيهم منتمون لهذه القوى، فقد أكد طاهر النمري في

ورقة قدمها حول أزمة الحركة النقابية في صفوف المعلمين "أن دخول وتنافس القوى السياسية في حركة المعلمين أثر سلبياً عليها".[١٤٣] ولم يختلف تقييم علي الجريري عن هذه الوجهة، إذ أكد "أن صراع القوى السياسية أدى إلى ابتعاد بعض نشيطي المعلمين عن الحركة".[١٤٤] طه نصار –وهو معلم نقابي وسياسي مخضرم– لم يخالف زملاءه الرأي، إذ أكد في ورقة مقدمة لهذه الورشة وكرر ذلك في ورقة أخرى حول تقييم تجربته النقابية، إذ قال: "القوى السياسية ساهمت في مرحلة ما في تطوير حركة المعلمين لكن خلافاتها أضعفت هذه الحركة".[١٤٥] هذا التقييم أجمع عليه عدد من الذين تمت معهم المقابلات، وبخاصة أولئك الذين لا ينتمون لأحزاب وقوى سياسية.[١٤٦] أما المعلمون المنتمون للقوى السياسية الذين تمت مقابلتهم لاحقاً في إطار هذا البحث، وعلى الرغم من إقرارهم بهذا التقييم، فإنهم يرون أن هناك مبالغة فيه، إذ ليس العمل السياسي في صفوف المعلمين وحده السبب في الأزمة النقابية في صفوفهم، لكن ارتباط الأزمة النقابية في مختلف القطاعات الجماهيرية واستمرارها له صلة بالدور الذي لعبته القوى السياسية في هذه الاتحادات من خلال تسييسها، وإقامة النقابات الموازية على نطاق واسع، وبالتأكيد لا يمكن استثناء المعلمين من هذا الواقع ولو بتفاوت من قطاع لآخر.

وهذا بدوره، ساهم في دخول العمل النقابي في القطاعات التعليمية المختلفة أزمة حقيقية لما يخرج منها حتى يومنا هذا. في الإطار العام، اقتصر دور هذه الكتل على خوض انتخابات الهيئات الإدارية في بعض قطاعات التعليم ككتل مستقلة أو ائتلافية (الجامعات والوكالة والمدارس الخاصة) وإصدار عدد من النشرات القيمة، عالجت أوضاع قطاعات التعليم، وتضمنت عدداً من القضايا التربوية.[١٤٧] أما في المدارس الحكومية؛ في اللجنة العامة واللجان اللوائية، فقد كان الوضع مختلفاً عما في القطاعات الأخرى. كما أسلفنا، فإن النشطاء السياسيين الممثلين للقوى والأحزاب السياسية، انخرطوا في حركة معلمي المدارس الحكومية بدءاً من إضراب ١٩٦٧، مروراً بمحاولات تشكيل النقابة وخوض النضالات المطلبية، وانتهاء بالانتفاضة، حيث وظف هؤلاء قدراتهم التنظيمية، ووعيهم وتجربتهم في خدمة حقوق المعلمين وحركتهم، حتى ولو برزت خلافاتهم أو اتهموا بأنهم يحاولون تسييس حركتهم، فقد حاولوا تجنيب حركتهم الدخول في التباينات السياسية، كما حاولوا تأكيد مهنية ونقابية خطواتها المطلبية وأجسامها التنظيمية.

لعل تدقيقاً في قوام وعضوية الهيئات القيادية المركزية واللوائية وفي مختلف المراحل، يقدم معطيات تؤكد ما نذهب إليه بالدور المميز والقيادي الذي لعبته القوى والأحزاب في حركة معلمي المدارس الحكومية:

فالهيئة الأولى التي جرى تشكيلها لدى الإعلان عن إقامة اتحاد المعلمين الأردنيين في الضفة الغربية مثلت القوى السياسية ليس نواتها الصلبة فحسب، بل غالبية أعضائها،

فمن بين الأحد عشر عضواً الذين شكلوا القيادة الأولى كان هناك سبعة منهم أعضاء في تنظيمات سياسية.[١٤٨] ومع عدم توفر صورة واضحة لقوام الهيئات في كل المحافظات، فإن المشاركين في عضوية الهيئات القيادية في كل من رام الله، ونابلس، والقدس، وبيت لحم، والخليل كانوا في غالبيتهم أعضاء في القوى السياسية.[١٤٩]

عندما قدم طلب رسمي بأسماء معلمين لإنشاء نقابة للمعلمين الحكوميين ١٩٨٢، كان القائمون عليه بشكل أساس أعضاء في القوى والأحزاب السياسية، ولعل تدقيقاً في أسماء الهيئة التحضيرية يؤكد هذا الاستنتاج.[١٥٠]

استئناف التحضيرات للمطالبة بإنشاء نقابة وتحسين الأوضاع المعيشية للمعلمين كان بمبادرة من نشيطي القوى السياسية (التنظيم الشيوعي الفلسطيني، والجبهة الديمقراطية، "فتح"، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب التحرير الإسلامي)، ومتابعة إنشاء النقابة ١٩٧٩، وتشكيل لجنتها التحضيرية وقع على أكتاف معلمين نشيطين في فصائل العمل الوطني إلى جانب بعض المستقلين.[١٥١]

ظهرت اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية ولجانها اللوائية إلى العلن لدى خوضها إضراب ١٩٨٠/١٩٨١، ولعل تدقيقاً في أسماء أعضاء هذه اللجان العامة واللوائية يبين أن معظم أعضائها هم أعضاء في فصائل وأحزاب سياسية، إذ من بين ١٨ عضواً في اللجنة العامة هناك ١٦ عضواً ينتمون لهذه القوى، أي بنسبة ٨٩٪، ولا يختلف الوضع في اللوائيات.

إن إلقاء نظرة لقوائم المعلمين المبعدين والمعتقلين، توضح أن النسبة الأكبر من هؤلاء أعضاء في الأحزاب والقوى السياسية، ومن بين ٤٢ مبعداً حتى١٩٨٥ هناك من أعضاء هذه الفصائل، وكذلك الأمر بشأن الإقامات الجبرية والاعتقالات.[١٥٢]

لم يختلف الأمر في ظل السلطة، ذلك أن تدقيقاً في قوام لجنة التنسيق العليا واللجان اللوائية منذ ١٩٩٧ حتى العام ٢٠٠٠ يؤكد ذلك، فمن بين أعضاء لجنة التنسيق الـ ٢٥ العام ٢٠٠٠، هناك ٢٠ منهم من القوى الوطنية والإسلامية.[١٥٣]

كانت الكتل النقابية قد وجدت ونشطت في صفوف المعلمين في قطاعات معلمي وكالة الغوث والجامعات والمدارس الخاصة، حيث عبرت عن نفسها ومواقفها خلال انتخابات هذه القطاعات، أو إصدار بيانات نقابية وسياسية باسمها. هذا الوضع العلني للكتل النقابية في صفوف هذه القطاعات لم يكن ممكناً في صفوف معلمي المدارس الحكومية، حيث لم يبرز في صفوف معلمي المدارس الحكومية ظهور علني لهذه الكتل، أو نشاط بأسمائها خلال سنوات الاحتلال، وربما ساهم في ذلك أكثر من عامل:

١. إن العمل في أوساط معلمي المدارس الحكومية ظل مغامرة أمنية، يتعرض نشطاؤها للاعتقال والملاحقة، أو للإجراءات التعسفية الأمنية والإدارية، وذلك لأن الأنظمة والقوانين، ونظام الخدمة المدنية الأردني يحظر على مستخدمي الدولة ممارسة النشاط السياسي، أو التصريح للصحف، ولأن فصائل وأحزاب الحركة الوطنية ظلت منظمات يلاحقها القانون العسكري الإسرائيلي، على عكس ما في القطاعات الأخرى، التي كانت إداراتها تتقبل ولو دون رغبة النشاط النقابي.

٢. التحدي الذي كان يواجه حركة المعلمين ذاتها، وقوة خصمها (سلطات الاحتلال) حتَّم على كل الاتجاهات في صفوف المعلمين البحث عن القواسم المشتركة، وتجنب العوامل التي من شأنها إضعاف وحدتها، وبالطبع كان التنافس والخلاف السياسي أحد هذه العوامل.

٣. محاولة تجنب تسييس حركة المعلمين، وبخاصة في ظل الاحتلال، لأن من شأن ذلك إبعاد جمهور المعلمين عن المشاركة في فعالياتها وأنشطتها، وهذا ما حاولت اللجان في معظم الأحيان نفيه كلما بادر المسؤولون الإسرائيليون باتهام حركة المعلمين بأنها ذات أهداف سياسية.

خلاصة الفصل الثاني

مع أن حركة المعلمين تبلورت في ظل ظروف غاية في الصعوبة، حيث عانت شأنها شأن الحركة الجماهيرية من تحريم العمل النقابي لأكثر من عقد من الزمن، ومن احتلال استهدف قمع أي تحرك معاد، فإنها نظمت نفسها وجابهت السياسة الإسرائيلية، فكانت أول حركة منظمة تخوض أول إضراب سياسي، ولاحقاً مطلبي في ظل الاحتلال.

هكذا تم في هذا الفصل تظهير الإجابة عن السؤالين الأول والثاني، حيث لاحظنا في سياق نشوء حركة المعلمين وتطورها أن القوى السياسة لعبت من خلال نشطائها في صفوف المعلمين دوراً بارزاً، ورفدت الحركة بكوادر نقابية وسياسية للمساهمة في تنظيمها، وقيادة نشاطاتها، وظلوا يشكلون العمود الفقري لهيئات المعلمين القيادية مركزياً ومحلياً خلال مراحل العمل السري وشبه العلني والعلني. وعلى الرغم من التباين والخلاف السياسي الفلسطيني، فإن حركة المعلمين استطاعت أن تظل بمنأى -إلى حد كبير- عن هذه التباينات وحافظت حتى في مراحل الانقسام السياسي على وحدة هيئاتها، ولم تستطع، أو لم تحاول أي من القوى السياسية تحويل حركة المعلمين في المدارس الحكومية لتغدو واجهة لسياسات فئوية، حيث نظر المعلمون بحساسية لأية تباينات سياسية. وحتى الأجسام التي شكلتها القوى والفصائل في أوساط المعلمين، لم تستطع استقطاب أعداد من معلمي المدارس الحكومية في صفوفها. لاحظنا، أيضاً، أن الوضع الوظيفي لمعلمي المدارس الحكومية شكل أحد العوائق أمام التسييس الجلي لهذه الحركة.

ولأن حركة المعلمين لم تنجح لأسباب موضوعية وذاتية في إنشاء جسم تمثيلي منتخب بشكل ديمقراطي يحافظ على استقرار وتواصل الحركة، فإنها حققت خطوات متواضعة في هذا الاتجاه، وحاولت إيجاد البدائل التنظيمية التي تتناسب وظروف عملها من خلال تشكيل اللجان القيادية مركزياً ولوائياً. وفي هذا الإطار، تمت الإجابة عن السؤال الرابع المتصل بالبنى التنظيمية لحركة المعلمين منذ كانت نويات سرية حتى تبلورت في إطار علني، عملت بنجاح نسبي في إيجاد آليات ديمقراطية لعملها، وسارت بقوة خلال مراحل المد وتعثرت في مراحل الجزر. وفي السياق ذاته، تمت الإجابة عن السؤال الخامس المتعلق بدور المعلمات ودور المعلمين المعينين قبل العام ١٩٦٧، حيث لم تلعب المعلمات دوراً يتناسب ونسبتهن من مجموع المعلمين، وظلت مشاركتهن رمزية حيناً، ومحدودة في أحسن الأحوال، ولهذا أيضاً أسباب ذات صلة بواقع المعلمات والمسؤوليات التي يتحملنها وبظروف العمل وإجراءات الاحتلال.

شكل كثير من المعلمين المعينين قبل العام ١٩٦٧ ومديري التربية والتعليم عنصر ضعف في فعاليات المعلمين وحركتهم المطلبية، وتجاوزوا ذلك أحياناً للقيام بدور سلبي، ومواجهة لحركة المعلمين.

الفصل الثالث

محاور نضال المعلمين في المدارس الحكومية

الفصل الثالث

محاور نضال المعلمين في المدارس الحكومية

مقدمة

بعد التعرف إلى الظروف السياسية والاجتماعية التي نشطت في إطارها حركة المعلمين، ومراحل تطورها وآلية عملها، يتم الوقوف في هذا الفصل عند القضايا والأهداف التي عملت حركة المعلمين لإنجازها، ومن خلال ذلك الإجابة عن الأسئلة المتصلة بمحاور نضال المعلمين.

ما أثر المعاناة الاقتصادية والمعيشية على تنامي حركة المعلمين كعامل إضافي واتساع انخراط المعلمين في هذه الحركة، ودور المعلمين المعينين قبل العام ١٩٦٧ في هذه الحركة؟

ما مدى إيلاء الجانب التربوي الاهتمام الذي يستحق، أي ما له صلة بالمناهج المقررة وآلية الامتحانات؟

هل أولت حركة المعلمين مهنة التعليم اهتماماً يتناسب وأهميته في نضال المعلمين ودور المعلمين في المراكز التربوية؟

لماذا لم تثمر الجهود المتكررة لإنشاء نقابة للمعلمين؟ وكيف تجاوز المعلمون العوائق القانونية؟

ما دور المعلمين في النضال السياسي والوطني خلال العقود الثلاثة؟

نظراً لأن مجالات نضال المعلمين تعددت، وتفاوتت من حيث الأولوية، يتقدم أحدها خلال مرحلة معينة، ويتراجع في مرحلة أخرى، فلن يكون التسلسل الزمني هو الذي ينظم كل محور، بل القضايا التي عولجت فيه. وفي هذا الفصل، نتوقف عند المحاور التالية: النضال الاقتصادي والنقابي والتربوي والوطني. هذا التقسيم لا يعني بأي حال من

الأحوال فصلاً بين هذه المحاور، حيث يتداخل أحدها مع غيره، ويترافق أحياناً خلال الفعالية الواحدة، وحتى في البيان الواحد، إذ تقاطعت هذه المحاور خلال العديد من الفعاليات التي خاضها المعلمون.

في كل الأحوال، وباستثناءات قليلة تقدم المحور المطلبي المعيشي أولويات نضال المعلمين، وأحتل المكانة الأبرز في فعالياتهم ، باعتباره ذا صلة بحياتهم اليومية، ولكن تقدمه لم يكن على حساب الاهتمامات الوطنية والتربوية للمعلمين، وإن كان ذلك كله ضمن حدود متفاوتة، ومرتبطاً أيضاً بالإمكانات المتوفرة. نتناول فيما يلي كلاً من هذه المحاور لنتعرف إلى كل منها وموقعة في حركة المعلمين.

١. المحور الاقتصادي والمطلبي والنقابي

المقصود بهذا المحور سعي المعلمين لتحسين أوضاعهم المعيشية؛ زيادة الرواتب، وزيادة علاوة العائلة، والتصدي لإجراءات السلطة بالحسم من رواتب المعلمين، والجهود التي بذلها المعلمون للسماح لهم بإقامة نقابة خاصة بمعلمي المدارس الحكومية، وكذلك الجوانب المتعلقة بتحسين ظروف عمل المعلمين.

أ. الجانب الاقتصادي

لم يحتل النضال الاقتصادي والمطلبي مكانة متقدمة عند بداية تحرك المعلمين، بل العكس كان أحد شعارات الإضراب الأول للمعلمين العام ١٩٦٧، رفض تسلم رواتب من السلطة الإسرائيلية المحتلة، باعتبار التعامل معها يشكل اعترافاً بشرعية الاحتلال. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، فأمام الضغط الحياتي نتيجة الحرب، اضطر بعض المعلمين للهجرة إلى الضفة الشرقية ودول الخليج، سعياً وراء لقمة عيش أسرهم.[١] كما أن الضغط الاقتصادي شكل أحد أسباب إنهاء الإضراب العام ١٩٦٧،[٢] إلى جانب عوامل أخرى.

في وقت لاحق، ومنذ أواخر السبعينيات احتل النضال الاقتصادي والمطلبي المكانة الأبرز في نضالات المعلمين في مختلف القطاعات، ومعلمي المدارس الحكومية بشكل خاص، وقد ساهمت في ذلك عوامل عدة منها:

التغير البنيوي في جسم معلمي المدارس الحكومية، إذ في السنوات الأولى للاحتلال كانت الغالبية الساحقة من معلمي المدارس الحكومية تتقاضى راتبين؛ أحدهما من السلطة الإسرائيلية، والثاني من الحكومة الأردنية التي ظلت تدفع رواتب للمستخدمين الذين كانوا يعملون في المؤسسات الرسمية قبل وقوع الضفة تحت الاحتلال. إلا أن نسبة هؤلاء

تقلصت باطراد من إجمالي عدد المعلمين، فقد جرت تعيينات جديدة سنوياً بسبب التزايد المستمر في عدد الطلبة من جهة، وتقاعد المعلمين الذين بلغوا سن التقاعد وتعيين معلمين جدد مكان هؤلاء من جهة أخرى. من جانبها، رفضت الحكومة الأردنية الالتزام بدفع رواتب للمعلمين الجدد لأسباب منها: أن الدفع -حسب رأيها- يعني الإقرار بشرعية الإجراءات الإسرائيلية، وكذلك لأن السلطة المحتلة- حسب اتفاقية جنيف الرابعة- هي المسؤولة عن توفير الخدمات للسكان الذين يقعون تحت احتلالها، وبالتالي فإن سلطات الحكم العسكري عليها أن تتحمل تغطية نفقات الجهاز الحكومي، بما فيها رواتب المستخدمين، باعتبارها المسؤولة عن جباية الضرائب. وظل عدد المعلمين القدامى يتقلص حتى وصل إلى ٢٠٪ فقط العام ١٩٨٣،[٣] وقد أدى هذا الوضع إلى نتيجتين:

اتسعت معاناة القطاع الأكبر من المعلمين بسبب الغلاء المتصاعد، وتدني الرواتب، وعدم دفع الحكومة الأردنية للمعلمين الجدد، ما حد من نفوذ الحكومة الأردنية في صفوف المعلمين من جهة، وتراجع تأثير المعلمين القدامى الذين يتقاضون راتبين من جهة أخرى.

تزايد أعداد المعلمين من الخرجين الجدد؛ خريجي المعاهد والجامعات، الذين نشأوا وتربوا كجيل متمرد، لا يخشى مجابهة سلطات الاحتلال. بالطبع، إلى جانب الحقيقة القائلة أن الشباب أكثر استعداداً واندفاعاً للانخراط في الحركات الحزبية والنقابية ممن تقدمت بهم السن.

تردي الوضع الاقتصادي في إسرائيل، سواء على صعيد التضخم المالي، أم الارتفاع المطرد في الأسعار، والتدني في القيمة الفعلية للرواتب وارتفاع أسعار النفط جراء حرب تشرين ١٩٧٣،[٤] الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار مختلف الحاجيات، ومتطلبات الحياة. وقد بلغ تآكل الرواتب حداً، دفع بـ"الهستدروت" للنظر في إمكانية المطالبة برواتب أسبوعية، بدل الرواتب الشهرية للمستخدمين، حتى تتجنب انعكاسات الانخفاض الحاد في القيمة الشرائية للعملة الإسرائيلية.

تصاعد وتيرة النضال المطلبي، أواخر السبعينيات وبدايات الثمانينيات؛ فقد شهدت الضفة الغربية سلسلة من الإضرابات المطلبية للعمال، فقد أضرب عمال عدد من المؤسسات منها جريدة القدس، وفندق السان جورج، وبعض المدارس الخاصة، ومدارس وكالة الغوث والجامعات. هذا في وقت عانى المعلمون في المدارس الحكومية من ظروف عمل قاسية، وظلت رواتبهم متدنية مقارنة مع رواتب زملائهم في المؤسسات الأخرى، فقد بلغ راتب المعلم في المدارس الحكومية أوائل الثمانينيات حوالي ٦٤٪ من راتب المعلم في إسرائيل، و٥١٪ مما يتقاضاه زميله المعلم في وكالة الغوث، و٦٤,٥٪ من راتب معلم في المدارس الخاصة.[٥]

ولم تنحصر معاناة معلمي المدارس الحكومية في الرواتب والوضع المعيشي، فإلى جانب

ذلك، واجه المعلمون إجراءات إسرائيلية تتعلق بظروف العمل، منها التعيين بعقود سنوية، أي يتم تعيين المعلم بعقد سنوي ينتهي بانتهاء العام الدراسي، دون أن يترتب على السلطة الإسرائيلية أية التزامات لها علاقة بالتقاعد والترقية، وبما يعطيها الإمكانية والحق بعدم تجديد العقد عند انتهائه سنوياً. وهذا بدوره يسهل على السلطة التخلص من المعلمين غير المرغوب فيهم. وشملت الإجراءات، أيضاً، الحسم من الراتب، وتجميد درجات المعلمين.

في الدفاع عن حقوقهم المطلبية والاقتصادية، تنوعت أشكال ووسائل المطالبة، بدءاً من المذكرة، مروراً بالإضراب الجزئي، والإضراب المفتوح، وانتهاء بالتوجه للقضاء. نستعرض فيما يلي، آلية تعامل المعلمين مع هذا المحور:

الرواتب: شأنهم شأن العمال والمستخدمين، عبر التاريخ الإنساني، سعى المعلمون للحصول على رواتب أعلى، منطلقين من واقع المعاناة المعيشي اليومي، وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على حق المستخدم في أجر، يمكنه وأسرته من العيش بكرامة في المجتمع الذي يعيش فيه. ولذا، فإن مقياس الأجور، في أية دولة، يرتبط بمستوى المعيشة، واحتياجات الأفراد التي تتفاوت من بلد لآخر.

ما زال المعلمون، في العديد من الدول، يعانون جراء تدني الرواتب، ففي الدول العربية، تراجعت مكانة المعلم لأسباب عدة؛ أحدها تدني الرواتب، مقارنة مع القطاعات المهنية والمستخدمين الآخرين، ما يقود إلى عزوف الشباب عن مهنة التعليم. وفي دراسة خاصة، بشأن عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس، شكلت الرواتب والبدلات والحوافز السبب الرئيسي لهذا العزوف.[٦]

على صعيد معلمي المدارس الحكومية، شكل الوضع المعيشي الصعب، الذي عاشت فيه الغالبية الساحقة من العاملين في جهاز التربية والتعليم، ظرفاً موضوعياً مناسباً، جعل المعلمين يفرزون لجاناً في كافة ألوية الضفة الغربية عشية الإضراب الشهير ١٩٨٠/ ١٩٨١،[٧] وبالطبع، تفاوتت وتيرة النضال المطلبي، من مرحلة لأخرى، وأثر في ذلك ثلاثة عوامل، هي: ١. تردي الأوضاع الاقتصادية للمعلمين. ٢. الظرف الوطني والجماهيري العام في المنطقة. ٣. الوضع الذاتي لحركة المعلمين، ومدى تنظيمها.

في تتبع هذا الجانب من النضال المطلبي، يمكن القول إن بدايات هذا التحرك أواسط السبعينيات كانت عبر بعض البيانات، على صعيد اللواء أو الموقع، التي تؤكد على ضرورة تحسين أوضاع المعلمين،[٨] مروراً بمذكرات من بعض مدارس المدن، منفردة أو مجتمعة، والمطالبة بالتحسينات الجزئية للجوانب الحياتية؛ مثلا أجور التصحيح والمراقبة، ودفع بدلات السفر، أو بدل وجبة غذاء، أو دفع سلف على حساب المراقبة أو التصحيح، والإسراع في دفع أجور التصحيح والمراقبة فور الانتهاء من العملية أو بعد ذلك بوقت

قصير، ذلك أن أجور المراقبة والتصحيح، كانت وما زالت، تدفع بعد أشهر من إنجاز عمليتي المراقبة والتصحيح.

منذ أواخر السبعينيات، حتى يومنا هذا، احتل هذا الجانب رأس سلم اهتمامات المعلمين، بسبب التردي المستمر في الأوضاع الاقتصادية. فقد اجتاحت إسرائيل موجة كبيرة من الغلاء، والارتفاع المتسارع في معدلات التضخم، وانخفاض العملة الإسرائيلية في ظل حكومة الليكود، سواء إثر انعكاسات ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، أو إثر الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢،[٩] وما تطلبه ذلك من نفقات. بالطبع، إلى جانب تغيير سلم الأولويات لحكومة الليكود، وتكثيفها لبناء المستوطنات، واندلاع الانتفاضة لاحقاً، واعتبارها حرباً أخرى أثرت، إلى جانب العوامل السابقة، على وضع الاقتصاد الإسرائيلي. من جانب آخر، شهدت المنطقة -كما مر سابقاً- سلسلة من الإضرابات العمالية المطلبية، ما ساهم في اندفاع المعلمين، نحو تصعيد وتيرة حركتهم المطلبية.

وإذا كان النصف الثاني من السبعينيات، وأواخرها بشكل خاص، قد اقتصر على المناشدات، والعرائض والمطالبات في الاجتماعات والمناسبات، فقد شهد العام ١٩٨٠ بداية التململ والحديث عن مشاكل المراقبة والتصحيح، المتعلقة بزيادة أجرة المراقبة والتصحيح، ودفع أجور السفر من مكان السكن إلى أماكن المراقبة والتصحيح، ودفع بدل وجبة غداء للمصححين، إلى جانب عدم تأخير دفع أجور المراقبة والتصحيح. وكان صيف ١٩٨٠ [١٠] شهد أول إضراب مطلبي، حيث توقف المعلمون عن تصحيح أوراق امتحان الثانوية العامة إلى أن تتم الاستجابة لمطالبهم. وبالفعل، استجابت السلطات ولجنة الامتحانات العامة لهذه المطالب، وانتظمت عملية التصحيح.

تكمن أهمية إضراب المصححين في أنه كان مناسبة عززت ثقة المعلمين بإمكانية بلورة حركة مطلبية، ومنها كان الانطلاق لتشكيل اللجان اللوائية في المحافظات، تمهيداً للتحرك اللاحق، وقد ظلت أجور التصحيح مطلباً في التحركات اللاحقة، مثلاً طالب المصححون بزيادة أجور التصحيح والمراقبة بنسبة ١٠٠٪ صيف ١٩٨٠.[١١]

رفع المعلمون، أواخر العام ١٩٨٠، مذكرة ضمنوها مطلبين رئيسيين يتعلقان بالجانب المعيشي، ففي المذكرة طالب المعلمون بزيادة الرواتب بنسبة ١٠٠٪، وربط الراتب بجدول غلاء المعيشة،[١٢] وأبلغوا السلطة أنهم سيضطرون للإضراب إذا لم تلب هذه المطالب.

بعد شهر من المذكرة، وفي ضوء عدم استجابة السلطات الإسرائيلية للمطالب التي تضمنتها المذكرة، شرع المعلمون في الإضراب الشهير ١٩٨٠/١٩٨١، معلنين في كل البيانات التي أصدروها خلال الإضراب أن هذا الإضراب مطلبي يسعى المعلمون من خلاله لتحسين ظروفهم المعيشية، إذ رفع المعلمون الشعار "الخبز لأولادنا".

ولأن السلطات الإسرائيلية تجد موقفها محرجاً في مواجهة إضراب مطلبي يتعلق بحقوق المستخدمين المعيشية، ومن أن توفير الذرائع لخطواتها بقمع الإضراب لجأت عبر وسائل إعلامها ومسؤوليها، إلى شن حملة تحريض على الإضراب وقادته، بالإدعاء أن الإضراب سياسي، وأن أهدافه سياسية لا مطلبية، لكن السلطات الإسرائيلية وجدت أن هذا التحريض لم يضعف حركة المعلمين وإضرابهم، فلجأت إلى الضغط الاقتصادي، باعتباره مدخلاً لتحقيق هذه الغاية من خلال:

أولاً: الشروع، في مرحلة معينة، في حسم رواتب المعلمين المضربين. وقد شمل هذا الإجراء الغالبية الساحقة من المعلمين.

ثانياً: الحديث عن زيادات حصل عليها المعلمون، أو سوف يحصلون عليها. ففي حديث ضابط شؤون التربية والتعليم، جاء أن زيادات فترة الإضراب بلغت بين ٤٢٪-٦٢٪ للمعلمين، وأن هناك لجنة شكلت لدراسة وضع الرواتب، وتقديم الاقتراحات.[١٣] وفي حديث الناطق بلسان الحكم العسكري، جاء أن المعلمين حصلوا على زيادات حوالي ٥٠٪ خلال الفترة نفسها، وأن هناك توجهاً لمنح العلاوات نفسها التي تعطى للمعلمين في إسرائيل لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية والقطاع، إلى جانب تعديل ضريبة الدخل، وتشكيل لجنة لدراسة الرواتب.[١٤]

خلال الأشهر الثلاثة التي استغرقها الإضراب، كان مدخل أي حل هو البحث في تحسين أوضاع ورواتب المعلمين المعيشية، سواء من خلال مديري التربية، أم وساطة بعض رؤساء البلديات، أم حديث المسؤولين أنفسهم. وكانت المفاوضات على أساس حجم الزيادات التي تقترحها السلطة.

في نقاش وتقييم لاحق لأسباب إنهاء الإضراب، كان أحد العوامل الحاسمة في ذلك، الحسم الذي قامت به السلطات من الرواتب، والتهديد بإجراءات لها علاقة بإنهاء العمل، وكف يد المستخدم، وبالمقابل، عدم توفير أية بدائل معيشية لجمهور المعلمين المضربين. وفي قراءة وقائع الجلسة التي عقدت لتقييم الوضع بعد حل الإضراب، ذكرت الغالبية الساحقة من مندوبي الألوية، أن عملية حسم الرواتب جعلت المعلمين يدفعون باتجاه إنهاء الإضراب، وحتى الذين طالبوا بالاستمرار أبدوا تخوفاً من البلبلة التي يمكن أن يحدثها بعض المعلمين الذين يحصلون على راتبين والذين كانوا أقل حماساً للإضراب وأكثر تردداً في استمراره، خشية على وضعهم المعيشي.[١٥] وفي تقييم الباحثين للإضراب، يرون أن الإضراب توقف بعد وعود السلطة بتحسين رواتب العاملين، وأوضاعهم المعيشية.[١٦]

استمرت حركة المعلمين في رفع شعار: "تحسين رواتب المعلمين" من خلال المذكرات التي رفعت للمسؤولين في مديريات التربية وضابط التربية بعد وقف الإضراب. ومنذ وقف

الإضراب ١٩٨١ حتى ربيع ١٩٨٥، رفعت مجموعة من المذكرات والعرائض موثقة بالأرقام والوثائق التي تدعم مطالبة المعلمين برفع رواتبهم، ودفع العلاوة عن تآكل الشيكل، ورفع مخصصات الأولاد، ودفع علاوة مهنة، وأجور المواصلات كاملة.[١٧] والمطالب ذاتها تضمنتها لائحة الشكوى التي توجهت بها اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية للمحكمة العليا الإسرائيلية، والتي طالبت فيها بإلزام الحكومة الإسرائيلية وسلطات الحكم العسكري بدفع هذه الزيادات، وقد أوصت المحكمة، في أيلول ١٩٨٢، بعقد اجتماع بين ضابط التربية وممثلي المعلمين، لنقاش موضوع الرواتب والعلاوة، إلى جانب مواضيع أخرى،[١٨] وفي وقت لاحق طالبت اللجنة بزيادة ١٠٠٪ وبدفع نسبة الغلاء ١٠٠٪."[١٩] وفي وصف لوضع المعلمين، خلال هذه المرحلة، يقول أحد المعلمين – في دراسة غير منشورة – أن الرواتب لم تعد تكفي لأكثر من خمسة عشر يوماً من الشهر،[٢٠] وهذا الأمر كان يضطر المعلمين للعمل الإضافي لتوفير عيش معقول لأسرهم.

في كل بيان، ظلت اللجنة العامة واللجان اللوائية حريصة على دعم مطالبها بالأرقام، ففي البيان الذي أصدرته اللجنة العامة، مطلع العام ١٩٨٤، جاء أن غلاء المعيشة سجل رقماً قياسياً بنسبة ١٩٠,٧٪ خلال العام ١٩٨٣، وأن انخفاضاً قد حصل في معدل الرواتب مقارنة بالعملة الأجنبية بنسبة ٣٠٪؛ وأوضحت أن احتياجات الأسرة، في الحد الأدنى، تصل ما يعادل ١٢٥[٢١] ديناراً. وفي بيان لاحق، في آذار ١٩٨٤، جاء أن رواتب المعلمين في الضفة تقل ٣٪ عما كانت عليه قبل عام، وأنها تبلغ فقط ٥٠٪ من رواتب المعلمين في إسرائيل،[٢٢] وهذا يضطر المعلمين للعمل الإضافي، وما يلحقه ذلك من تراجع في مكانة العلم في المجتمع.[٢٣]

شهد العام الدراسي ١٩٨٣ /١٩٨٤ تقديم عدد كبير من المذكرات المطلبية، كان مضمونها الأول الرواتب، واقترنت هذه المذكرات بدراسات مقارنة حينا،[٢٤] ومذكرات احتجاجية حينا آخر،[٢٥] وقد طالبت هذه المذكرات بدفع زيادة ١٠٠٪ على الراتب، و١٥٪ عن التآكل، إلى جانب رفع العلاوة العائلية، ودفع أجور المواصلات للمعلمين كاملة، ودفع علاوة تخصص، وإجراء مسح شامل للرواتب، تمهيداً لإعداد كادر يتناسب والوضع المعيشي.[٢٦]

مع استمرار تردي الأوضاع المعيشية للمعلمين، وإثر استنفاد المذكرات والبيانات التوضيحية التي لم تتوقف، توجه المعلمون، أواخر نيسان ١٩٨٥، بمذكرة موقعة من حوالي ٣٠٠٠ معلم ومعلمة، تتعلق بأوضاع المعلمين المعيشية، مطالبة بزيادة هذه الرواتب بنسبة ١٠٠٪، وخفض الضرائب، وينبهون إلى تجاهل السلطة المستمر لهذه المذكرات المتوالية والمطالب. حصل هذا في ظل انخفاض رواتب المعلمين بنسبة ٣٣٪، حيث انخفضت الرواتب من ما يعادل ١٢٠ ديناراً في المتوسط، إلى ٨٠ ديناراً.[٢٧] وأمام استمرار تجاهل السلطات لهذه المطالب، نفذ المعلمون إضرابا تحذيرياً لمدة حصتين في ٨٥/٥/٧، بدعوة من اللجنة العامة

لمعلمي المدارس الحكومية، مطالبين بتحقيق ما تضمنته المذكرة. وأمام رد السلطات الإسرائيلية بحسم حصتي الإضراب من الراتب، وعدم تحقيق المطالب، وتوقيف واستدعاء عدد من نشطاء اللجان، نفذ المعلمون إضرابا تحذيريا آخر لمدة يوم في ٨٥/٥/٢٢. الاستجابة للإضراب كانت محدودة، بسب الضغوط التي مارسها الحكام العسكريون، وضباط الإدارة المدنية، ومديرو التربية الذين استهجن المعلمون مواقفهم من الإضراب.[٢٨] كما أبلغ مديرو المدارس، على لسان ضابط التربية، أن أي معلم يضرب يعتبر مستنكفاً عن العمل.[٢٩]

وأيضاً في محاولة لإفشال الإضراب، أبلغ ضباط الإدارة المدنية والحكم العسكري المعلمين ومديري التربية أن تحسين أوضاع المعلمين المعيشية سيكون خلال أيام.[٣٠] ورداً على الإضراب، أقدمت السلطات الإسرائيلية على اتخاذ إجراءات منها: حسم راتب ٣ إلى ٧ أيام من رواتب عدد من المعلمين المضربين،[٣١] والضغط على المعلمين، وامتهان كرامتهم من خلال نموذج "الأسف والتعهد"، الذي طلب من المعلمين المضربين التوقيع عليه مقابل عدم الحسم،[٣٢] إلا أن أياً من المعلمين لم يوقع على هذا التعهد.

ومع صحة هذه الأسباب في تفسير فشل إضراب ١٩٨٥، فإن هناك أسباباً أخرى ساهمت في ذلك، فمن جانب كان الوضع الوطني يشهد انقساماً في الموقف السياسي الفلسطيني وهذا بدوره يعيق التضامن في أوساط المعلمين من جهة، ويحد من إمكانية مؤازرة الحركة الوطنية والشعبية للمعلمين والضغط على السلطات الإسرائيلية للاستجابة لمطالب المعلمين من جهة أخرى.

كما أن أسباباً ذاتية لها علاقة بضعف بنية اللجان ومدى التفاف المعلمين حولها، وربما غياب الديمقراطية في صفوفها وآلية اتخاذ القرارات فيها، كل ذلك كان عاملاً إضافياً أدى إلى هذا الفشل.

هكذا، يمكن إدراك حجم المعاناة المعيشية، التي اضطرت المعلمين للجوء إلى الإضراب، أو إرسال المذكرات وسيلة لتخفيف هذه المعاناة، وجاء في البيان التوضيحي للجنة العامة بشأن مطالب المعلمين "أن متوسط الرواتب يعادل ٦٧ ديناراً، ولذا فإن زيادة الرواتب بنسبة ١٠٠٪ لا تكفي، مقارنة بما أعلنته دائرة الإحصاء المركزية.[٣٣] هذا الواقع، يفسر مطالبة العاملين في العديد من المؤسسات بتحسين رواتبهم من خلال وسائل عدة بما فيها الإضراب، حيث خاض موظفو ومستخدمو الكثير من المؤسسات التعليمية والخدمية والعمالية إضرابات لتحسين أوضاعهم المعيشية.

خلاصة القول، إن المطالب الاقتصادية ذات الصلة بتحسين أوضاع ورواتب المعلمين كانت المطلب الأساس خلال الإضراب الذي خاضه المعلمون سنة ١٩٨٥، كما كانت كذلك في إضراب ١٩٨١/٨٠، وهذا لا يعني غياب المطلب بحق التنظيم النقابي، كما سيأتي.

ب. النضال من أجل تحسين ظروف المعلمين ومواجهة الإجراءات الإسرائيلية:

الى جانب مسألة الرواتب التي احتلت حيزاً مميزاً في حركة المعلمين المطلبية، رفع المعلمون خلال نضالهم المطلبي عدداً من القضايا والعناوين ذات الصلة بقضاياهم الخاصة، أو ذات صلة بمجال عملهم (العملية التربوية) ومن هذه العناوين:

١. الاحتجاج على إجراءات السلطات الإسرائيلية، والمطالبة بإلغائها ومنها:

إجراءات الفصل والنقل، من خلال المذكرات المرسلة لضابط جهاز التربية والتعليم، ومن خلال التوجه للقضاء الإسرائيلي لإلغاء هذه الإجراءات.[٣٤] وتكفي الإشارة إلى أن السلطات، ألغت ١٢٠٠ عقد خلال ثلاثة أشهر،[٣٥] لكنها اضطرت لإعادة بعض المفصولين، أو المنقولين إلى عملهم.[٣٦]

التقليصات في جهاز التربية والتعليم.[٣٧]

صندوقا الورثة، والضمان الاجتماعي.[٣٨]

إخراج المعلمين في إجازة دون راتب،[٣٩] لأكثر من مرة خلال الانتفاضة، حيث تم التوجه لضابط شؤون التربية والتعليم، ثم للمستشار القانوني، ثم التوجه للمحكمة العليا لإلغاء هذا الإجراء.

إتاحة المجال لروابط القرى للتدخل في شؤون العملية التربوية من خلال علاقاتهم بضباط الإدارة المدنية والحكام العسكريين، سواء من خلال تعيين غير مؤهلين أم منع تعيين كفاءات علمية لمعارضتها روابط القرى، أم من خلال النقل والترفيع، أم استخدام المدارس لأنشطة الروابط.

إغلاق المدارس: التوجه للمؤسسات القانونية الدولية، بشأن مدى قانونية هذا الإجراء، ومن ثم إرسال رسالة احتجاج على هذا الإغلاق،[٤٠] ثم التوجه للمحكمة العليا لإلغائه، وذلك خلال السنتين الأوليين للانتفاضة ١٩٨٨/١٩٨٩.

تأخر التشكيلات المدرسية، والتأخر في توزيع الكتب على المدارس، باعتبار هذا يؤثر سلباً على عمل المعلمين وأداء مهامهم.[٤١]

الإجراءات الفردية بحق بعض المعلمين، حيث تابعت عشرات القضايا،[٤٢] وخلال ١٩٨٤ توجهت اللجنة للقضاء بشأن ٣٢ قضية، أخذت قرارات لصالح المعلمين في ٢٢ منها.[٤٣]

٢. التوجه للمؤسسات المحلية والدولية، للتعاون معها، لما فيه مصلحة المعلم، من خلال إيلاء الجوانب القانونية اهتماماً خاصاً، والاستعانة بالمؤسسات الحقوقية،[٤٤] وكذلك محاولة توفير الخدمات الصحية والتعليمية لأبناء وأسر المعلمين في الجامعات المحلية.[٤٥]

إعداد الدراسات والأبحاث التي تدعم مطالب المعلمين، سواء من حيث معدل الأجور مقارنة مع حاجات الأسرة، أو حساب نسبة التآكل وانخفاض الرواتب،[٤٦] ومقارنة رواتب المعلمين في الضفة بالمعلمين في إسرائيل،[٤٧] ونشر هذه الدراسات، وتضمينها العرائض المطلبية التي ترفع لضابط شؤون التربية والتعليم.

ج. النضال من اجل التنظيم النقابي:

حاول نشطاء حركة المعلمين، منذ البداية، استثمار خبرتهم النقابية، من أجل ضمان حقهم بتشكيل نقابة خاصة بهم، منطلقين من أن التجربة الأولى للنقابة، أواسط الخمسينيات، كانت رائدة، سواء من حيث التفاف المعلمين حولها،[٤٨] أم ما يتعلق بدورها في الدفاع عن حقوق المعلمين، على الرغم من أن التجربة لم تعمر طويلا، لاعتبارات لها علاقة ليس بالمعلمين فقط، بل بالوضع العام في الأردن في تلك المرحلة.

إلى جانب تجربتهم السابقة، انطلق المعلمون مما تضمنه المادة الخامسة في نظام الخدمة المدنية الأردني؛ سنة ١٩٦٥ التي لا تحظر تشكيل نقابة لمستخدمي الدولة، ولكنها تعطي الوزير، أو من في مكانه، صلاحية الموافقة أو الرفض، لإنشاء مثل هذه النقابة.[٤٩] كما انطلقوا من نص المادة الثالثة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي ضمنت للمستخدمين الحق في التنظيم النقابي.[٥٠] ولاحقاً مما تكفله اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥١ للعام ١٩٧٨، التي دعت إلى ضرورة توفير الحماية للموظفين العموميين، من أية أعمال تمييزية تستهدف المساس بحريتهم النقابية، وضمان تمتع نقابات الموظفين العموميين باستقلال كامل عن السلطات العامة.[٥١]

مع هذا كله، ومع الخطوات الأولى في المواجهة مع السلطات الإسرائيلية، لم ينتظر المعلمون كثيراً حتى بدأت تتبلور الفكرة الجنينية بإنشاء نقابة للمعلمين، أواخر الستينيات وبدايات السبعينيات. ومع أن عدداً، ممن أجريت معهم المقابلات، أكدوا هذه المقولة، فإن أحداً لم يعطِ تاريخاً محدداً لتلك البدايات الجنينية[٥٢] التي تراجعت، ربما ليس بسبب موقف السلطات منها وحسب، ولكن بسبب النظرة التي كانت سائدة في أوساط القوى الوطنية تجاه العمل النقابي أواخر الستينيات، حيث اعتبر البعض أن مجرد التوجه لضابط شؤون التربية بطلب الترخيص، إقرار بشرعية الاحتلال. وهكذا تراجعت الفكرة إلى مرحلة لاحقة.

جاءت التجربة الفعلية الأولى سنة ١٩٧٢،[٥٣] بعد الهزيمة التي لحقت بالمقاومة الفلسطينية في الأردن، والسعي للتخلص حتى من التسمية التي كانت سائدة، "اتحاد المعلمين الأردنيين في الضفة الغربية". جاء تشكيل اللجنة التحضيرية للنقابة، التي بدأت مداولاتها من خلال مديري التربية، وقد أُعد مشروع النظام الداخلي وبدئ بتوزيعه على المدارس لإبداء

الملاحظات بشأنه، إلا أن هذه المحاولة لم تر النور، وفي تقرير وآراء قياديي الحركة في تلك المرحلة ومن أجريت معهم المقابلات، فإن عوامل متعددة ساهمت في إحباط الفكرة منها:

الميل الجامح للعمل السري، وهذا بدوره يحد، إلى درجة كبيرة، من هامش العمل العلني، الذي يتطلبه العمل النقابي المشروع.

عدم تشجيع الحكومة الأردنية لهذه الفكرة، لاعتبارات عدة، وممارسة نفوذها على مديري التربية، وموظفيها الذين يتقاضون راتبين (وكانوا يشكلون ثقلاً رئيسياً بين المعلمين) لعدم السير في هذه الخطوة.

ضعف التجربة النقابية في أوساط جمهور المعلمين

تسليم أمور المطلب النقابي لمديري التربية أو على الأقل إشراكهم في الموضوع بشكل رئيس، إذ أن عدداً من مديري التربية ظلوا يعتقدون أنهم المسؤولون عن المعلمين، ليس إدارياً وحسب، ولكن في مختلف المجالات ولذا كانوا ضد بلورة جسم نقابي لأنهم يرون فيه انتقاصاً من مهماتهم ودورهم.

تجاهل السلطات الإسرائيلية، وعدم قبولها بالفكرة، وإيعازها لمديري التربية بعدم متابعة الموضوع.[٥٤]

وإذا جاز لنا اعتبار التجربتين الجنينيتين السابقتين (١٩٦٩، ١٩٧٢) مخاضاً، فقد جاءت المحاولة التالية ١٩٧٨ وليداً متكاملاً، في ظل ظروف ذاتية وموضوعية مواتية، فمن جهة، كان العمل النقابي شق طريقه وقطع شوطاً متقدماً من خلال إحياء نقابات القدس، وبلورة الكتل النقابية، وخوض عدد من المعارك النقابية، ومن جهة أخرى، أخذ المعلمون ينظمون صفوفهم، ويعملون بشكل أكثر تنظيماً، سبق أن تم الاتفاق في المستوى السياسي في القوى الوطنية على عقد سلسلة من الاجتماعات لعدد من المعلمين، من هذه القوى، حيث شاركت فيها "فتح"، والحزب الشيوعي (حزب الشعب حالياً)، والجبهة الديمقراطية. اتفق خلال هذه الاجتماعات التي عقدت في مدينة رام الله على العمل من أجل إقامة نقابة، وبدئ بالتوقيع على عرائض في منطقة رام الله، ومحافظات أخرى، شملت قوى أخرى منها الجبهة الشعبية، وحزب التحرير، وقد تم توجيهها بعد توقيعها من مئات المعلمين، إلى المستشار القضائي في الضفة، من خلال المحامية فيلتسيا لانغر، التي أكدت أن كل الشروط المتعلقة بهذا الطلب مستوفاة. ولما تأخر الرد، عادت للتأكيد على الطلب بعد ثلاثة أشهر، وظلت القضية مجال مذكرات متبادلة بين المحامي والمستشار القضائي، طيلة العام ١٩٧٩. وفي كل رد، ظل المستشار القضائي يرفض الطلب، معللاً رفضه بأن المُشَرِّع الأردني لا يسمح بإقامة نقابات مهنية من قبل موظفي الحكومة حسب نظام

الخدمة المدنية الأردني المعمول به قبل العام ١٩٦٧، إلا إذا عدلت هذه المواد، وهي لم تعدل في الأردن حتى الآن،[٥٥] وقد تكررت هذه المحاولة سنة ١٩٨٢، و١٩٨٧، حيث تم التوجه للمحكمة العليا، وكان ردها بأن الظروف السياسية لا تسمح بإقامة نقابة للمعلمين، ولكن لا مانع من متابعة مطالبهم في المستقبل، كما تكررت المحاولة بالتوجه لضابط التربية وللمستشار القانوني ولمفتش العمل، مرفقة بأسماء وعناوين وتواقيع أعضاء اللجنة العامة، إلا أن مصيرها كان الرفض.

وهكذا يمكن القول إن كل المحاولات التي قام بها المعلمون وبالطرق القانونية لم تلق تجاوباً من قبل المسؤولين الإسرائيليين. وأمام هذا الوضع، بدأ المعلمون مطلع الثمانينيات بتشكيل اللجان اللوائية والعامة لتكون الأداة التي يعمل المعلمون من خلالها من أجل تحقيق مطالبهم المعيشية والنقابية في ظل الرفض المتكرر لطلب إنشاء النقابة. ولم تعتبر اللجان العامة واللوائية تشكيلها بديلاً لإقامة النقابة، لكنها وسيلة لمواصلة السعي لإنشاء النقابة.

من هنا لم تتوقف محاولات الحصول على ترخيص للنقابة، فقد استمرت أواسط الثمانينيات، وبخاصة بعد أن أصبح لكل قطاعات التعليم أجسامها التمثيلية، سواء في المدارس الخاصة، أم في الوكالة، أم الجامعات والمعاهد العليا، والتي خاضت نضالات مطلبية مهمة، إلا أن هذه المحاولات، لم تثمر، ليس فقط خلال مرحلة الاحتلال، بل حتى الآن لم تعط السلطة الفلسطينية موافقتها على إقامة هذه النقابة الخاصة بمعلمي المدارس الحكومية، لا في إطار الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ولا خارج إطاره.

أمام الرفض الإسرائيلي، لم يكتف المعلمون في المدارس الحكومية بتشكيل لجانهم اللوائية والعامة، بل شكلوا مع القطاعات التعليمية الأخرى لجنة التنسيق بين مؤسسات التعليم، التي تطورت لتصبح اتحاد العاملين في قطاعات التعليم. وفي محاولة لتجاوز القانون، تمت دراسة بعض الاقتراحات منها: محاولات تشكيل جمعيات للمعلمين في بعض المحافظات،[٥٦] كما في محافظة الخليل، أو طلب تشكيل ناد للمعلمين في كل لواء، على غرار نادي الموظفين بالقدس.[٥٧]

ما نخلص له في هذا المجال، هو أن كل محاولات المعلمين لإحياء نقابتهم، التي ألغيت في الخمسينيات، لم تؤت ثمارها حتى الآن، وأن كل المحاولات لإنشاء نقابة تم رفضها بسبب غياب التشريع القانوني المحلي الذي لم يتغير حتى الآن على الرغم من عدم انسجامه، وما جاء في إعلان حقوق الإنسان واتفاقية العمل الدولية.

٢. المحور التربوي

تم التطرق في موضع سابق لواقع التعليم في ظل الاحتلال والآثار المترتبة على وجود سلطة عسكرية أجنبية على التعليم، وهذه قضية واجهتها الشعوب التي تعرضت لاحتلال أجنبي، فقد سبق أن فرضت ألمانيا رقابة على مؤسسات التعليم الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، ومحاولة توجيهه نحو العالمية لا القومية حسب المفهوم الألماني.[٥٨]

لعل هذا الأمر تنبهت له اليونسكو حين أكدت أن اتجاه التعليم في أي بلد يجب أن يخدم التقاليد القومية والدينية واللغوية للسكان، وأن طبيعة المناهج يجب ألا تتغير لأسباب سياسية.[٥٩]

كان تدخل السلطات العسكرية الإسرائيلية في التعليم والمناهج أحد الأسباب التي أدت إلى تراجع دافعية الطلبة نحو التعليم، في وقت كانت هذه الدافعية وما زالت، حسب رأى بعض التربويين الفلسطينيين، رديفاً أساساً لسعي الشعب الفلسطيني للحرية لتحقيق هويته الفلسطينية العربية.[٦٠] وربما يفسر هذا الاستنتاج الذي توصلت إليه السلطات العسكرية الإسرائيلية، بأن التعليم في المناطق المحتلة يعتبر أمراً بالغ الخطورة.[٦١] ويذهب البعض أبعد من ذلك، حيث يربطون بين هذه الإجراءات والسياسة الإسرائيلية الهادفة لتجهيل الشعب الفلسطيني، وغرس روح العدمية الوطنية والقومية والإنسانية لديه، وبما يسهل إخضاعه واستمرار السيطرة عليه.[٦٢] في حين رأى بعض التربويين، أن أهداف السياسة الإسرائيلية إزاء العملية التربوية كانت واضحة، وتتمثل في دفع الكفاءات التعليمية للهجرة للخارج، ودفع الطلبة لترك مقاعد الدراسة، وبما يقود إلى تخريب العملية التربوية.[٦٣] وبعيداً عن النوايا وإصدار الأحكام المسبقة، فإن نتائج هذه السياسات كانت ما ذهب إليه هؤلاء. وضعت السياسة الإسرائيلية تجاه التعليم، المعلمين وحركتهم في مواجهة مبكرة ومتواصلة معها، فيما يتعلق بالجانب التربوي، يمكن تلمس دور حركة المعلمين من خلال العناوين التالية:

المناهج: فور وقوع الضفة والقطاع تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، أعلنت إسرائيل أواخر تموز قراراها إلغاء المناهج المتبعة في الضفة والقطاع تحت ذريعة أنها تشرب التلاميذ الكراهية لإسرائيل. وبدايات آب ١٩٦٧، منعت استعمال عشرات الكتب من أصل ١٢١ كتاباً.[٦٤] كان هذا الوضع والحديث عن فرض المناهج الإسرائيلية، في مدارس القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، أحد الأسباب الرئيسة، لأول حركة احتجاجية نظمها المعلمون العام ١٩٦٧، ولم يعودوا للعمل، إلا بعد تراجع السلطات الإسرائيلية عن محاولاتها تلك، وبعد الوصول إلى حل وسط تمثل في إعادة طبع ٥٩ كتاباً من الكتب الـ ٧٨ التي منع استعمالها، وبعد قرار وزير الدفاع الإسرائيلي بمنع تصدير الزيت والزيتون من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية حتى تفتح المدارس.[٦٥] وبعد سلسلة من الاجتماعات

في نابلس، ورام الله، تقرر إعادة فتح المدارس مع أن جزءاً من المعلمين رفضوا ذلك، وأعلنوا استمرار الإضراب،[٦٦] واصلت السلطات الإسرائيلية محاولاتها تطبيق المنهاج الإسرائيلي المستخدم في المدارس العربية داخل إسرائيل في مدارس القدس، لكنها عادت وتراجعت كما أسلفنا.

كانت المقررات الدراسية إحدى القضايا التي حظيت باهتمام خاص من قبل لجان المعلمين، باعتبارها المرآة التي تعكس واقع المجتمع وفلسفته وحاجاته وتطلعاته.[٦٧] ففي ضوء الإجراء الإسرائيلية بشأن المناهج في الضفة والقطاع، وأمام رفض المعلمين لهذه الإجراءات، وعدم إمكانية تدريسها بالقوة، اضطرت للتراجع في وقت لاحق،[٦٨] وحاولت تجزئة المناهج، من خلال تخصيص نموذج لكل قطاع من المدارس (حكومية، وخاصة وكالة الغوث)، إلا أن هذا الأمر رفض أيضاً من قبل المعلمين،[٦٩] كما انتقدت اليونسكو تغيير المناهج السابقة.[٧٠]

وكانت حصيلة الإجراءات الإسرائيلية، في مرحلتها الأولى، إلغاء كتب منهجية تحت حجج وذرائع مختلفة، ولتحقيق أهداف تنسجم وسياستها تجاه الفلسطينيين الخاضعين للسيطرة الإسرائيلية في الضفة والقطاع، منها فرض قيم ومفاهيم مقبولة لإسرائيل، لا تتعارض وسياسات السلطات الإسرائيلية. وحسب رأي الحكومة الأردنية فإن التغير الذي أجري في الكتب الأردنية استهدف جعل الذين يتلقون التعليم على هذه الصورة جيلاً مذعوراً خاضعاً مصيره منقطع عن صلته بماضيه وحاضره. وظل هذا التوجه سمة للسياسة الإسرائيلية. ومن أمثلة هذا التوجه حذف كل ما له صلة باسم فلسطين من منهاج اللغة الإنجليزية الجديد ١٩٨٦/٨٥.[٧١]

أخذت اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية على المنهاج، أنه لا يتصل بحياة وتطلعات وواقع الطلبة، ولذا فإن الطلبة سرعان ما ينسون المعلومات، التي تضمنها المنهاج بعد تقديم الامتحان مباشرة، وقد أعدت اللجان العامة واللوائية دراسات وافية حول عدد من المناهج،[٧٢] ورأت فيها أحد أسباب ضعف ورسوب وتسرب الطلبة، ووجهتها لضابط شؤون التربية والتعليم،[٧٣] ورأت أن هذه المناهج تحتاج إلى تغيير لتتلاءم والمستجدات،[٧٤] وطالبت بتأهيل المعلمين والسماح لهم بالمشاركة في دورات تدريبية تعقد خصيصاً لهذه المناهج، وضرورة إخضاع هذه المناهج للتجربة والمراجعة، يشارك فيها مدرسو المنهاج لإحداث التغييرات المناسبة.[٧٥]

شكلت النشرات الصادرة عن اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية، أو النشرات الخاصة بالأطر العاملة في صفوف المعلمين، مجالاً للتوقف عند القضايا التربوية الخاصة بالمنهاج، وبالشؤون التربوية في محاولة لتقديم وجهات نظر تجاه المناهج، فقد توقفت

نشرة اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية أمام أوضاع الإدارة التربوية في المدارس الحكومية،[٧٦] وطرق تدريس القراءة في المرحلة الإعدادية، كما حلل أحد المواضيع مناهج الاجتماعيات، وأثر الاحتلال فيها، متوقفاً بالتفصيل أمام الآثار الناجمة عن التدخل الإسرائيلي في هذا المنهاج،[٧٧] في حين عالجت نشرات أخرى موضوع التوجيه التربوي في المدارس، ومسألة التسرب وأسبابها، ومنهاج اللغة العربية للصف الأول الابتدائي.[٧٨] وعالجت مواضيع أخرى مفاهيم أولية لتدريس التاريخ العربي،[٧٩] فيما تطرقت نشرات أخرى إلى الموسيقى وأثرها في التربية والتقويم؛ ودراسة تطبيقية لمادة العلوم، وملاحظات أولية حول منهاج اللغة الإنجليزية الجديد Petra.[٨٠] وإذا كانت لجان المعلمين العامة واللوائية تصدت للمناهج من خلال النشرات والمذكرات ومحاولة فضح الإجراءات الإسرائيلية، فإن المعلمين كانوا على احتكاك مباشر مع المناهج والطلبة، وخضعوا للإشراف المباشر من قبل، ليس فقط مديريات التربية، وإنما أيضاً من قبل ضابط شؤون التربية والحكام العسكريين.

واجه المعلمون قضايا المناهج والكتب الممنوعة بوسائل وطرق فردية، الجامع بينها هو محاولة عدم تنفيذ تعليمات ضباط شؤون التربية والتعليم، ومحاولة إيصال المعلومات المنسجمة وحقائق التاريخ والجغرافيا لطلبة المدارس. من أمثلة ذلك، ردود فعل المعلمين والطلبة على زيارات بعض مسؤولي الحكم العسكري الإسرائيلي للمدارس التي كانت تهدف إلى فحص آراء المعلمين، ليس على الصعيد الأكاديمي أو المهني فقط، وإنما على صعيد موافقتهم السياسية والوطنية، وكيفية تعاملهم مع المناهج، وما الذي يعلمونه للطلبة، وكان الطلبة -وبخاصة في الصفوف العليا - يقظين لهذا الهدف، ولذا فإنهم كانوا يلجأون إما لمقاطعة المسؤول الإسرائيلي بعدم الرد على أسئلته بالتزام الصمت، وإما بالتصدي له دون تحميل المعلمين عبء المساءلة، وعندما كان الأمر يتعلق بالمعلمين لم يتردد المعلمون من مواجهة ضباط التربية الإسرائيليون فيما له صلة بالقضايا التاريخية والوطنية.[٨١]

شكلت المكتبات المكان المفضل للمسؤولين الإسرائيليين للتأكد بشأن مدى تعامل المعلمين والمديرين مع التعليمات بشأن قوائم الكتب الممنوعة والتي لم يتوقف صدورها منذ ١٩٦٧ حتى إنهاء مسؤولية الاحتلال عن جهاز التربية والتعليم. وقد اعتاد المعلمون على هذه الزيارات المفاجئة فكانوا يأخذون مثل هذه الزيارات بنظر الاعتبار، حيث يجري تهريب هذه الكتب إلى أماكن آمنة داخل المدرسة أو خارجها والعودة لها لاستخدامها كمراجع عند الحاجة.

إلى جانب النشرات، ظل المعلمون يستخدمون اللقاءات التي تنظمها لجنة الامتحانات العامة من حين لآخر، ومديريات التربية والتعليم التي كانت تعقد دورات للمناهج الجديدة، أو دورات تأهيل معينة، وظلوا يستثمرون هذه اللقاءات لتبادل وجهات النظر بشأن المناهج

أو القضايا التربوية. كما شكلت مناسبات تصحيح أوراق امتحان الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) فرصاً للوقوف أمام القضايا التربوية، سواء ما له صله بالمنهاج أم بأساليب التربية والتعليم. هذا كله يعكس الوضع الذي كان المعلمون يعانون منه، حيث لم تكن تتوفر لهم فرص للقاء أو حتى يسمح بعقد لقاءات خارج السلطة الرسمية.

وإذا كانت كتب التاريخ أو الجغرافيا أو الكتب الممنوعة الأخرى يمكن تهريبها خارج المدرسة أو إخفاؤها داخلها، فإن كراسات الإنشاء باللغة العربية كانت تشكل مقياساً لوجهة المعلم وتعامله مع الطلبة، وظلت هذه الكراسات أول ما يسأل عنه المسؤولون العسكريون، وفي محاولة من المعلمين للالتفاف على جولات التفتيش الطارئة كانوا يستخدمون آلية مزدوجة، حيث تكتب على الكراسات مواضيع عامة ذات علاقة بالأخلاق والقيم، في حين تكتب المواضيع ذات البعد الوطني على أوراق لا يجري الاحتفاظ بها في المدارس.[٨٢]

من جانب آخر، ظل المعلمون يحتفظون بكتب قيمة (حسب المنهاج القديم) يستندون إليها في تدريس الطلبة، وبخاصة ما له صلة بالتاريخ والجغرافيا من جهة، أو ما له علاقة بالشعر والأدب الذي يحث على القتال والجهاد والتحرير من جهة أخرى.[٨٣]

لم يخلُ موضوع الفن من الرقابة والتدقيق من قبل مسؤولي التربية، وبشكل خاص من مسؤولي الحكم العسكري، إذ كان المعلمون يناقشون مع التلاميذ مواضيع وطنية عامة تتعلق بالوضع الفلسطيني، بعد ذلك يطلبون من التلاميذ رسم ما انطبع في أذهانهم إثر النقاش، ومن الواقع الذي يعيشون فيه، من هنا كانت معظم رسومات الطلبة الأطفال تركز على رسم العلم الفلسطيني، والعسكري الإسرائيلي، والشهيد، والمظاهرات، وهذه أيضاً كانت موضع تدقيق وتدخل من قبل المسؤولين الذين يحملون المعلم مسؤولية مثل هذه الرسومات التي يعتبرها المسؤولون تحريضية.[٨٤]

الامتحانات: ولما كانت الامتحانات مقياساً لتعامل الطلبة والمعلمين مع المنهاج، فقد شكلت أحد المواضيع التي تناولها المعلمون في نضالهم على الجبهة التربوية.

المعلمون هم الذين يقررون الأسئلة، وكيفية الامتحانات في إطار المنهاج، والتوجهات العامة في مختلف المراحل، ولكن الامتحانات العامة؛ أسئلتها، ونظامها يتم إعدادها دون أن يشارك فيها المعلمون. وفقط، تكاد تنحصر مهمتهم في تصحيح هذه الامتحانات، وإصدار نتائجها، وبينما هم أكثر الأطراف قدرة على ملاحظة مدى ملاءمة أسئلة هذه الامتحانات لمستوى الطلبة، ومدى شمولها وتغطيتها للمنهاج.

ما نتوقف عنده هنا، كيف تعاملت لجان المعلمين وجمهورها مع هذه الامتحانات العامة، وبسبب ازدواجية علاقة لجنة الامتحانات العامة، بضابط شؤون التربية والتعليم وبوزارة التربية الأردنية باعتبارها الجهة المشرفة على هذه الامتحانات، فقد توجهت اللجنة العامة

في متابعتها هذا الموضوع باتجاهين: ضابط التربية، ولجنة الامتحانات العامة. وفي تقريرها حول نشاطها للعام ٨١/٨٠، ورداً على محاولات السلطات الإسرائيلية تحميل المعلمين، واللجان المسؤولية عن تدني نسبة النجاح في الثانوية العامة، أوضحت اللجنة، في سياق ردها، بشأن ما له صلة بالأمور التربوية، أن عوامل لها صلة بالامتحانات هي السبب في تدني النسبة.[٨٥] خلال تصحيح أوراق امتحان الفصل الأول (الثانوية العامة) ١٩٨١-١٩٨٢ ناقش المصححون، بإشراف اللجنة العامة، الأسئلة وما رافقها من مغالطات، وقرروا إرسال ملاحظاتهم للجنة الامتحانات العامة،[٨٦] وتضمينها اقتراحات لتجنب مثل هذه الأخطاء من مثل تكليف لجنة بوضع الأسئلة، عوضاً عن شخص واحد.[٨٧]

عالجت النشرات والتقارير الصادرة عن لجان المعلمين وأطرهم موضوع الامتحانات في أبحاث مستقلة من مثل أسباب تدني نسبة النجاح في التوجيهي،[٨٨] وفي دراسة مستقلة لأحد نشطاء المعلمين توقف الباحث عند تدني نسبة التحصيل العلمي في الضفة الغربية، وانخفاض نسبة النجاح في التوجيهي، ولاحظ هبوطاً مطرداً في نسبة النجاح للتوجيهي بين الأعوام ١٩٦٨-١٩٨٣، وبحث في أسباب هذا التدني، سواء ما له صلة بالممارسات الإسرائيلية، أم بطبيعة المنهاج، واقترح عدداً من الإجراءات لتجاوز هذا الخلل.[٨٩]

من جانب آخر، وفي سياق النضال المطلبي، حرصت اللجنة العامة والمعلمون على تفويت الفرصة على محاولات السلطات الإسرائيلية استخدام امتحان التوجيهي للضغط على المعلمين أو تشويه نضالهم، من خلال الحديث عن أن إضراب المعلمين يضر بمصالح الطلبة، وبخاصة طلبة التوجيهي، ويؤخر إعلان النتائج وإمكانية التحاقهم بالجامعات، فعندما امتنع المعلمون، خلال إضراب ١٩٨١/١٩٨٠، عن تصحيح أوراق التوجيهي للفصل الأول، حذروا من تحويلها إلى قضية بين المعلم والطالب،[٩٠] وأبدوا استعداداً لتعويض الطلاب تطوعاً، وتصحيح أوراق التوجيهي دون مقابل وتطوعا، لمصلحة الطلبة.[٩١]

وعندما أقرت الحكومة الأردنية العمل بامتحان القبول للصف العاشر، وتطبيق ذلك في الضفة الغربية بشكل آلي، أوضح المعلمون أن مثل هذا التطبيق من شأنه أن يلحق الضرر بالطلبة، لأنه لا يراعي واقع وظروف التعليم في الضفة الغربية تحت السلطة الإسرائيلية. ففي الأردن، هيأت الحكومة الأردنية ووفرت المدارس المهنية التي تستوعب الطلبة الذين لا يجتازون الامتحان للالتحاق بالتعليم الأكاديمي، في حين أن هناك نواقص كبيرة في التخصصات المهنية والصناعية في الضفة الغربية، حيث تتوفر فقط مدرستان صناعيتان أو ثلاث مدارس.[٩٢] وقد اتفقت ملاحظات اللجنة العامة والمعلمين، على امتحان القبول هذا وموقف الطلبة، الذين ابدوا اعتراضات عليه، ليس من حيث المبدأ، ولكن من حيث ملاءمته لواقع مدارس الضفة الغربية، وتوفير الشروط كي يكون الامتحان إحدى وسائل خدمة المجتمع، وتوظيف التعليم لهذا الغرض.[٩٣]

المدارس: بسبب تزايد أعداد الطلبة بنسبة تفوق التوسع في بناء المدارس، ارتفع معدل الطلبة في الغرفة الواحدة، وظل أكثر من خُمْس المدارس الحكومية تستخدم أبنية مستأجرة، ورافق ذلك نقص في المرافق الضرورية -كما سبق- وهذا، بدوره، انعكس سلباً على العملية التعليمية، حيث انتشرت الصفوف المجمعة في مدارس الضفة، والتعليم على فترتين في عدد من المدارس. هذا الوضع تناولته اللجنة العامة واللجان اللوائية، سواء من خلال توجهها لضابط شؤون التربية والتعليم، أم للمؤسسات الدولية؛ فقد أوضحت دراسة للجنة اللوائية في محافظة الخليل، أبرز الإشكاليات على صعيد المرافق المدرسية، من حيث النقص في المختبرات، وأثاثها وأدواتها والمواد المخبرية، وعدم تأهيل المعلم وتعريفه بالأجهزة الحديثة، وسرعة إتلاف الأجهزة لعدم توفر قطع غيار لها، ومنع صرف بعض المواد الضرورية للتجارب.[٩٤] كما أرسلت اللجنة العامة مذكرة لضابط شؤون التربية والتعليم في ٨٣/٩/١٣، تناولت في أحد محاورها، افتقاد المدارس للتجهيزات، والمختبرات والمكتبات، ووسائل الإيضاح، والملاعب، والوحدات الصحية، وطالبت بضرورة الإسراع في معالجة هذا الوضع.[٩٥] كما احتل هذا الجانب حيزاً مهماً في التقارير السنوية للجان اللوائية والعامة، وفي المذكرات الموجهة للهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية حول وضع التعليم، وظلت الدعوة إلى تطوير مرافق المدارس وتوفير متطلبات واحتياجات المدارس على جدول أعمال اللجان اللوائية واللجنة العامة خلال اجتماعاتها مع المسؤولين الإسرائيليين، وكذلك أحد المواضيع التي تطرقت لها ورش العمل التي عقدتها لجان المعلمين بالتعاون مع المؤسسات التربوية المحلية والدولية.

إجراءات السلطات المحتلة ضد الطلبة: لم تقف حركة المعلمين موقفا محايدا إزاء ما يتعرض له الطلبة جراء الأنظمة، والأوامر العسكرية الإسرائيلية، وما ينتج عنها من اعتقالات وغرامات وحرمان من الدراسة، ونقل الطلبة أمنياً إلى مدارس نائية، أو إزاء النتائج المترتبة على هذه الممارسات، وانعكاسها على الطلبة.

توقفت اللجان اللوائية والعامة أمام معاناة الطلبة، من خلال توجهات عامة، أو على صعيد المحافظة الواحدة متوجهة للسلطات الإسرائيلية لوقف هذه الإجراءات من اعتقال، وفصل، ونقل، لتمكين الطلبة من التعليم في جو هادئ تكفله المواثيق والأعراف الدولية بعيداً عن الإرهاب والقمع. ففي مذكرتها لضابط شؤون التربية والتعليم، توقفت اللجنة العامة أمام ما يتعرض له الطلبة، واقتحام الجيش والمستوطنين وروابط القرى لمدارسهم سنة ١٩٨١، مطالبة بوضع حد لهذه الإجراءات، والتخلي عن سياسة إغلاق المدارس، وفرض العطل الإجبارية عليها سنة ١٩٨٨ - ١٩٨٩.[٩٦] كما رفضت إجراءات السلطات الإسرائيلية بتمديد عطلة نصف الفصل العام الدراسي، تحت ذريعة الاعتبارات الأمنية، لما لهذا الإجراء من آثار سلبية على العملية التربوية، وطالبت بفتح المدارس في موعدها المحدد وتمكين الطلاب من إنهاء المناهج المقررة. وعندما قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق

المدارس خلال الانتفاضة، توجهت اللجنة العامة للحصول على فتاوى قانونية بشأن شرعية الإغلاق من مؤسسات قانونية محلية ودولية،[٩٧] والتي اعتبرت هذا الإجراء غير قانوني، كما توجهت إلى المؤسسات الدولية مثل "اليونسكو"، والاتحادات المهنية الدولية، وطالبتها بتحمل مسؤولياتها بالضغط على السلطات الإسرائيلية لفتح المدارس. وعلى الصعيد القضائي، رفعت قضية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية لنقض القرار، باعتباره يتعارض وقانون الخدمة المدنية، الذي لم يعط الوزير صلاحية إغلاق المدارس بشكل جماعي، كما دعت لتمديد العام الدراسي في مواجهة سياسة الإغلاقات المتكررة، ذلك أن هذه الإغلاقات ألحقت ضرراً بالطلبة، ولم تمكنهم من الحصول على حقوقهم في التعليم كحق إنساني.[٩٨]

كذلك نشطت اللجان اللوائية في الدفاع عن الطلبة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية، ومن ذلك بحث اللجنة اللوائية في الخليل لأوضاع الطلبة في يطا[٩٩] جراء الإجراءات الإسرائيلية، وتدخل روابط القرى في شؤون التعليم؛ كما طالبت اللجنة اللوائية في رام الله بإعادة طلبة مدرسة الأمير حسن المفصولين.[١٠٠]

إلى جانب تصديها للإجراءات الإسرائيلية بحق الطلبة، عملت اللجان على التوقف أمام بعض الظواهر التربوية ذات العلاقة بالطلبة مثل ظاهرة العقاب البدني، وإيضاح المخاطر والنتائج لهذه السياسة، وظاهرة التسرب من المدارس، والتوقف أمام أسبابها، وسبل علاجها معتبرة أن علاج هذه الظواهر التي تعيق تطور العملية التربوية من شأنه المساهمة في تطوير العملية التربوية، وبنائها على أسس سليمة، وبما يساهم في تطوير نظام التربية والتعليم الفلسطيني ليرسو على أسس إنسانية وحضارية.

شاركت اللجان المجتمع المحلي في التصدي للظواهر ذات العلاقة بالطلبة والشباب، والمشاركة في اللجنة القومية لمكافحة المخدرات، واللجنة العليا لمكافحة الأمية، وكان للمعلمين دور في التطوع والعمل على صعيد محو الأمية، والمساهمة في عقد دورات محو الأمية على الصعيد الوطني والتي نظمتها المؤسسات الأكاديمية والجمعيات الخيرية والأندية في أماكن عدة في الضفة والقطاع.

حرصت لجان المعلمين من جانب آخر على الاهتمام بالطلبة وحقوقهم في الانتظام في لجان خاصة بهم، وكرمت أوائل الطلبة، وكذلك فعل أيضاً الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين وذلك من خلال احتفالات سنوية تقام لهذه الغاية ونظمت دورات التقوية للطلبة، وبخاصة أبناء الشهداء والمعتقلين والفقراء.

الجانب المهني: مع أن الجانب الاقتصادي المطلبي لحركة المعلمين تقدم الجوانب الأخرى، فإن هذا الاهتمام لم يكن حائلاً دون أن يولي المعلمون وحركتهم اهتماماً بالعملية التربوية

وبمهنة التربية والتعليم، إذ لا يمكن فصل المسألة المهنية عن الجانب المعيشي والمطلبي، فالقضيتان تؤثران إحداهما في الأخرى، ويظل بينهما اتصال وثيق.

وضعت حركة المعلمين، سواء اللجنة العامة أم اللجان اللوائية موضوع المهنة ضمن اهتماماتها وبما يسهم في تطوير مهنة التعليم والارتقاء بمكانة المعلم وتنمية قدراته الأكاديمية والتربوية. ويمكن تلمس ذلك الاهتمام من خلال التوقف الدائم عند القضايا التربوية، التي تهم المعلم ومنها:

العبء الوظيفي: للعبء الأكاديمي صلة وثيقة بقدرة المعلم على العطاء بكفاءة وفي إطار تخصصه، ومن هنا احتلت هذه المسألة موقعاً مهماً في نضال المعلمين على صعيد هذا المحور، فإلى جانب أن متوسط عدد الطلبة للمعلم، ظل يتراوح بين ٣٣-٣٥ طالباً، ظل نصاب المعلم (عدد الحصص الأسبوعي) مرتفعاً. فبعد أن كان نصاب المعلم ٢٠ حصة أسبوعياً لمعلم المرحلة الثانوية قبل ١٩٦٧، ارتفع النصاب إلى ٢٤، وأحياناً إلى ٢٦ حصة أسبوعيا.[١٠١] وهذا بدورة يلقي ثقلاً على المعلم يجعل إمكانات عطائه أقل وقدرته على تطوير كفاءته المهنية والتربوية محدودة. ولذا، ظلت هذه القضية أحد العناوين، التي يطالب المعلمون بالتخفيف من حدتها، سواء خلال اللقاءات مع المسؤولين أم من خلال الدراسات المنهجية التي تناولت هذه القضية متوقفة عند آثارها السلبية على العملية التربوية. وليس بعيداً عن هذه القضية اضطرار مكاتب التربية والتعليم تكليف المعلمين بتدريس مواد ليست في مجال اختصاصهم، أو نقل معلمين مؤهلين لتدريس مراحل ثانوية لكي يدرسوا صفوفاً ابتدائية دنيا (الأول والثاني والثالث الأساسية). إذ كثيراً ما رفضت ضابطية التربية والتعليم تعيين معلمين مؤهلين لأسباب لا صلة لها بالجانب التربوي.

ظل هذا الوضع ينعكس سلباً على وضع المعلمين، ومن هنا تصدت اللجان لهذه الظاهرة، وقدمت مذكرات لضابط التربية والتعليم موثقة بحالات عدة تطالب فيها بإعادة الأمور إلى نصابها، ومعالجة هذه الثغرة كي يتمكن المعلمون من أداء مهماتهم وسط ظروف ملائمة، وبما يتناسب ومؤهلاتهم وكفاءاتهم المهنية.

التوظيف والتطوير المهني: اتبعت السلطات الإسرائيلية في عملية التعيين في سلك التربية والتعليم سياسة تخدم أغراضها دون مراعاة للجوانب التربوية أو أخذها بنظر الاعتبار. إذ أخضعت التوظيفات لاعتبارات أمنية ترغيباً وترهيباً.[١٠٢] وفي مرحلة ما، أتاحت المجال لروابط القرى المتعاونة معها، للتدخل في هذا الأمر، وذلك من خلال وساطات مسؤولي الروابط في بعض المحافظات، وبخاصة في محافظة الخليل لدى الحكام العسكريين وضابط شؤون التربية لتوظيف وترقية معلمين وتعيينهم في مناصب إدارية دون أن يكونوا مؤهلين بما يناسب هذه المراكز، وكذلك العكس رفض تعيين بعض المؤهلين لأنهم معارضون للروابط وسياسات الحكم العسكري والإدارة المدنية في المناطق المحتلة. وقد حرم هذا

العملية التربوية من كفاءات مهنية نادرة.[١٠٢] وبعد العام ١٩٨٥، أصبحت التعيينات تتم وفق عقود سنوية، وذلك بغية التخلص بسهولة ممن لا ترضى عنهم السلطات الإسرائيلية.[١٠٤] وقد أدت هذه السياسة إلى عدم توظيف مؤهلين بسبب آرائهم السياسية، ووصول غير المؤهلين لمواقع متقدمة في سلك التربية والتعليم مع ما يلحقه هذا من أذى للعملية التربوية.[١٠٥] تصدت اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية واللجان اللوائية لهذه السياسة، وعملت على فضحها من خلال البيانات والرسائل والمذكرات، موضحة ما تنطوي علية من مخاطر على العملية التربوية، وتساءلت اللجنة العامة، في سياق أسئلتها الموجهة إلى ضابط التربية، عن المقاييس المتبعة لملء الشواغر كل عام،[١٠٦] وفيما إذا كانت هذه المقاييس تربوية، كما طالبت باعتماد المقاييس التربوية والأكاديمية والكف عن هذه السياسة الضارة.

يرى الباحث صلاح الزرو أن السلطات الإسرائيلية عملت على توظيف حملة الدبلوم وحتى التوجيهي، في وقت كان هناك جامعيون عاطلون عن العمل. ففي الضفة والقطاع، كان هناك ٧٠٪ من المعلمين يحملون مؤهلات لا تتجاوز الدبلوم،[١٠٧] بالطبع في ظل وجود آلاف الخريجين الجامعيين المؤهلين، واحتياجات الطلبة الأكاديمية، وبخاصة في مراحل التعليم الثانوي.

من جانب آخر، لم تشجع السلطات فرص التحصيل العلمي للمعلمين، ولم تشجع على إكمال الدراسة الجامعية لغير الحاصلين على الشهادة الجامعية، وحالت دون توفير الدوريات والكتب العلمية الحديثة في مكتبات المدارس، وبما يوفر للمعلم إمكانية الاطلاع على ما استجد من المعلومات في مجال تخصصه، وعدم تنظيم الدورات الأكاديمية لتطوير قدرات المعلمين. وهذا ما تنبهت له اللجنة العامة في مذكرتها حول الوضع التعليمي في المناطق المحتلة، مشيرة إلى أن هناك ٢٤٪ من معلمي المرحلة الابتدائية، و٨٪ من معلمي المرحلة الإعدادية، و٤٣٪ من معلمي المرحلة الثانوية بحاجة إلى رفع مؤهلاتهم،[١٠٨] دون أن توفر لهم السلطات الفرصة لذلك، ودون أن تقوم بتنظيم الدورات التأهيلية لرفع كفاءتهم.

قاد هذا الوضع إلى هجرة الكفاءات الأكاديمية التي حالت السلطات الإسرائيلية دون التحاقها بسلك التعليم، وإلى توجه المعلمين نحو العمل الإضافي، أو الدروس الخصوصية مع كل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عطائهم، ومكانتهم. وخلال العام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، كان ٣٠٪ من المعلمين يمارسون عملا إضافياً.[١٠٩]

إلى جانب العناوين السابقة، ساهمت لجان المعلمين منذ أواسط الثمانينيات في عقد العديد من الدورات والورش التربوية، لنقاش قضايا أو محاور تربوية، وإصدار العديد من النشرات التي تتناول جوانب تربوية وتعليمية قيمة،[١١٠] كما انخرطت لجان المعلمين في التعليم الشعبي خلال الانتفاضة، وذلك بدعوة المعلمين المباشرة والمنظمة عبر بيانات

اللجنة العامة للمعلمين للانخراط في هذا البرنامج، من أجل التخفيف من الأضرار المترتبة على إغلاق المدارس لفترات متكررة، إلا أن الاستجابة لهذه البيانات لم تكن شاملة وعامة، وتفاوتت من منطقة لأخرى، وأخذت سمة المشاركة الفردية.

من جانب آخر، شاركت لجان معلمي المدارس الحكومية العامة واللوائية في الدفاع عن المعلمين في القطاعات الأخرى في قضاياها المطلبية، ونظمت فعاليات تضامنية مع إضراب معلمي وكالة الغوث، وكذلك إضرابات معلمي المدارس الخاصة والمعاهد والجامعات الفلسطينية، وكذلك الأمر في الدفاع عن الحريات الأكاديمية، مثال ذلك ما حصل مع الدكتور سليمان بشير، الذي فصل من جامعة النجاح على خلفية كتابه "مقدمة في التاريخ الآخر".[١١١] فقد أصدرت اللجنة بياناً مدافعاً عن الحركة الأكاديمية، ومنتقداً الإجراء بفصل الدكتور بشير. وحافظت اللجان على علاقة بالاتحادات الدولية للمعلمين ومع "اليونسكو"، والطلب منهم ممارسة نفوذهم للتخفيف من معاناة المعلمين الفلسطينيين في المناطق المحتلة.[١١٢]

أولت اللجنة العامة اهتماماً بعقد والمشاركة في المؤتمرات التربوية، ففي المؤتمر التربوي الذي عقدته اللجان في تموز ١٩٨٥،[١١٣] قدمت اللجنة العامة دراسات متعددة حول المنهاج، ومشاكل التربية، كما قدمت مسحاً شاملاً لأوضاع المدارس والمعلمين وتطور التعليم في فلسطين. وشاركت في المؤتمر التربوي الذي عقد أوائل أيار ١٩٨٨، وقدمت مساهمات عبر أوراق عمل عدة تتعلق بالمشاكل التربوية والتعليمية في ظل الإجراءات الإسرائيلية خلال الأشهر الستة الأولى للانتفاضة، ومما تضمنته هذه الأوراق: توفير الحماية للجان التعليم الشعبي، وحث مجلس التربية والتعليم الأعلى على وضع منهاج للتعليم الشعبي يتلاءم وظروف الانتفاضة، وتشكيل لجان تعليم في المعتقلات للإشراف على تعليم المعتقلين من الطلبة وغيرهم.[١١٤]

ولما كانت الأنظمة والقوانين التي تطبقها السلطات الإسرائيلية تحول دون المعلم وتشكيل أية مؤسسات مهنية إلا بموافقة المسؤولين والتدخل في شؤون هذه المؤسسة، فقد لجأ المعلمون، وبخاصة نشيطي اللجان إلى التعاون مع معلمين في مدارس خاصة، أو مؤسسات أهلية لإقامة مؤسسات تربوية في الضفة الغربية فقد أنشئ مركز التطبيقات التربوية كأول مركز سنة ١٩٨٩، واعتمد في جزء من نشاطاته على معلمي المدارس الحكومية الذين ساهموا في التأسيس والأنشطة، كما شكل مشروع الإعلام والتنسيق التربوي الذي تأسس سنة ١٩٩١ في رام الله واحداً من المؤسسات المهتمة بشؤون التربية وتطويرها، وعقد الورش والمؤتمرات التربوية، وكان معلمو المدارس الحكومية المبادرون لتأسيس المركز بالتعاون مع معلمين في المدارس الخاصة، أو وكالة الغوث، أو معلمين جامعيين، وظلوا يلعبون دوراً متميزاً في فعالياته وأنشطته منذ تأسيسه وخلال عمله على مدى

السنوات الماضية حتى الآن. وفي محافظة الخليل، تم تأسيس مركز إبداع المعلم سنة ١٩٩١ على أيدي عدد من نشيطي المعلمين في المدارس الحكومية، وظل خلال مرحلة عمله حتى أواسط التسعينيات يعتمد على مشاركتهم ومساهماتهم.

كذلك الأمر بشأن المورد الذي تأسس سنة ١٩٩٣ كأحد المراكز التربوية المعنية بشؤون المعلمين والتربية، فعدد من الأعضاء المؤسسين في المورد أعضاء نشيطون في لجان معلمي المدارس الحكومية، وقدموا خبراتهم في مجال التربية والتعليم من أجل تطوير المركز وتنظيم عمله، الذي تطور لاحقاً باتجاه معالجات جدية لتكون المناهج صلة بحياة وواقع المجتمع الفلسطيني. وحتى الآن يلعب معلمو المدارس الحكومية دوراً مميزاً في إدارته ووضع برامجه والتخطيط لها، وكذلك الأمر في مركز إبداع المعلم الذي تأسس في رام الله في النصف الثاني من التسعينيات، والذي تحمل معلمو المدارس الحكومية قسطاً من المسؤولية في إنشائه وتطوير عمله والدورات التي عقدها، وكذلك الأمر بشأن مراكز أخرى أو محاولات لإنشاء مراكز تربوية أقيمت في أكثر من محافظة، وحين يتعذر على المعلمين أن يكونوا جزءاً من إدارة هذه المراكز وبرامجها فإنهم يظلون المستهدفين بالدورات التي تعقدها هذه المراكز، سواء خلال عهد الاحتلال أم في ظل السلطة الفلسطينية. وبشكل عام، ظل موقف اللجان مسانداً لهذه المراكز داعياً لتطوير عملها مناشدا المعلمين للتعاون مع برامجها وفعالياتها، سواء أكانت هذه المؤسسات على صلة مباشرة بالمعلمين كإبداع المعلم، والمورد، والدراسات التطبيقية التربوية، أم اهتمت بشؤون التربية بشكل عام كما في مؤسسة تامر ومشروع الإعلام والتنسيق التربوي.

من جانبه، لم يغفل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، وإن في وقت لاحق، الجانب التربوي، فقد عقد بعض الدورات التربوية منها ما له علاقة بالإدارة التربوية أو بقضايا تربوية أخرى، كما أسس المركز التربوي التابع للاتحاد، والذي أولى اهتماماً أكثر بالدورات الدراسية لطلاب المدارس، ولكن هذا الدور تراجع لضعف الإمكانات من جهة، ولتولي السلطة الفلسطينية مسؤولية التربية والتعليم، وإيلائها اهتماماً متزايداً لهذا الجانب من جهة أخرى.

خلاصة القول، إن حركة المعلمين لم تغفل الجانب التربوي والمهني في أنشطتها، ولكن هذا الجانب لم يلمس أو يترجم بما يساهم في دور متميز وفاعل لحركة المعلمين على صعيد هذا المحور.

٣. المعلمون في النضال الوطني

تم التوقف في الفصل الأول عند الإطار السياسي الذي نشأت وتطورت فيه حركة المعلمين، وتأثرت الحركة سلباً أو إيجاباً بالحركة السياسية، فما الدور الذي لعبته حركة المعلمين في النضال الوطني الفلسطيني؟ وما موقفها إزاء القضايا الوطنية التي واجهت الشعب الفلسطيني؟ وهل كانت حركة المعلمين واجهة سياسية للقوى الوطنية؛ بعضها أو كلها؟ وهل حاولت بعض القوى أن تكون حركة المعلمين واجهة؟ وهل كان تمركز الحركة السياسية وقيادتها في منطقة الوسط سبباً في تمركز قيادة حركة المعلمين في المنطقة ذاتها؟

المعلمون ونشطاؤهم جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية، بشكل عام، وجزء منهم أعضاء في الأحزاب والحركات الوطنية الفلسطينية، وقد باشرت السلطات الإسرائيلية مبكراً المواجهة السياسية مع المعلمين نتيجة ضم القدس، ومحاولات تغيير المناهج، وحين يكون الوطن محتلاً، تكون الثقافة والتعليم، والعمل النقابي بكافة أشكاله، غير محايدة، بل تقاوم الاحتلال وتفضحه وتعريه.[١١٥]

لهذه الأسباب مجتمعة، احتل محور النضال الوطني موقعاً مهماً في نضال حركة المعلمين، خلال السنوات التي تغطيها الدراسة؛ فالإضراب الأول الذي نظمه المعلمون، مطلع العام الدراسي ٦٨/٦٧، كان إضراباً سياسياً، في مواجهة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، حيث كانت أسبابه المباشرة سياسية، وإن تقاطعت إلى حد ما مع المحور التربوي، من حيث صلتها بالمناهج، التي أعلنت السلطات الإسرائيلية عن تطبيق مناهجها في القدس العربية، وإجراء تعديلات كثيرة في المناهج المتبعة في الضفة والقطاع.

من جانبها، تعاملت السلطات الإسرائيلية مع المعلمين كأعداء،[١١٦] حيث أصدرت أكثر من ١١٠٠ أمر عسكري تتعلق بمختلف مناحي الحياة في الضفة والقطاع، ما جعل عوامل الاحتكاك تتوفر دائما. وكان كثير من هذه الأوامر يتصل بالتعليم، بما فيها منع المعلمين من الكتابة في الصحف،[١١٧] استنادا إلى قانون الخدمة المدنية، وعدم السماح لهم بالانتماء للأحزاب السياسية، أو المشاركة في الإضرابات، أو الاجتماعات، وتحميل المعلمين مسؤولية المظاهرات، التي يقوم بها الطلبة.[١١٨]

تعرضت المدارس، شأنها شأن المؤسسات التعليمية الأخرى للإجراءات الإسرائيلية، جراء إصدار الأمر العسكري ٨٥٤ بشأن التعليم، وزيارات ضباط الحكم العسكري للمدارس، وفرض التعامل مع الإدارة المدنية، كجزء من مشروع الحكم الذاتي، بدل ضابط شؤون التربية والتعليم، وإتاحة المجال لروابط القرى للتدخل في شؤون التربية والتعليم، من حيث التعيينات والتنقلات.[١١٩] كان طبيعياً في ظل وضع كهذا أن يكون رد فعل

المعلمين ولجانهم مقاوماً للسياسة الإسرائيلية، ومنخرطاً في المواقف الوطنية في مقاومة الاحتلال، ما جعل النظرة الإسرائيلية لحركة المعلمين تتراوح بين اعتبار أن هناك فئات محرضة تسيء إلى العلاقة بين المعلمين وسلطات الاحتلال،[١٢٠] وبين اعتبار المعلمين كلهم معادين للسلطة الإسرائيلية دون استثناء.[١٢١]

يمكن تلمس الدور السياسي والوطني للمعلمين ولجانهم من خلال:

أولاً: مقاومة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية إزاء المدارس والتعليم من جهة، وإزاء القضية الوطنية بشكل عام من جهة أخرى:

على صعيد الإجراءات إزاء التعليم طالب المعلمون، ومنذ البداية، بالامتناع عن التعليم تحت الحكم الإسرائيلي.[١٢٢] كما سجلت حالات كثيرة رفض المعلمون خلالها استقبال ضباط التربية الإسرائيليين،[١٢٣] في حين كان يصر آخرون، وبخاصة لدى محاولة الضباط التدخل في المناهج ذات الصلة بجغرافية فلسطين أو إسرائيل، على تقديم حقائق التاريخ كما هي،[١٢٤] وبما لا يرضي السلطات الإسرائيلية.

من جانب آخر، وعندما قررت السلطات الإسرائيلية تنظيم عدد من الدورات في اللغة العبرية في جامعة حيفا، رفض المعلمون واللجنة العامة هذا التوجه، وطالبوا بمقاطعته، على قاعدة أن هذه الدورات تهدف إلى التطبيع بين الشعب الفلسطيني عموماً والمعلمين خصوصاً وبين السلطة المحتلة التي تحتل أراضيهم، وتصادر حقوقهم، وأمام موقف لجان المعلمين من هذه الدورات، اضطرت السلطات الإسرائيلية للتراجع عنها وإلغائها. ولدى سماح السلطات الإسرائيلية بتصوير فليم في إحدى المدارس الفلسطينية يسيء للمعلمات، رأت فيه اللجنة العامة محاولة لتزييف الواقع، ورأت فيه، أيضاً، محاولة لتطبيع العلاقة بين الاحتلال والشعب الفلسطيني.[١٢٥] ورفضت محاولات تدخل "الهستدروت" كوسيط لحل نزاع العمل بين المعلمين وضابط التربية والتعليم، والحكم العسكري، لاعتبارات سياسية، يقف في رأسها أن "الهستدروت" لا تمثل العمال والمستخدمين الفلسطينيين؛ وعندما صدر الأمر العسكري ٨٥٤ عملت اللجان اللوائية والعامة، شأنها شأن المؤسسات التعليمية الأخرى، على إبراز الأبعاد السياسية لهذا الأمر، وآثار تطبيقه على العملية التربوية. وتضمنت النشرات الصادرة عن لجان المعلمين توضيحاً لأبعاد الأمر العسكري، والأهداف التي تسعى السلطة الإسرائيلية لتحقيقها من ذلك.

وفيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية بشكل عام، أعلنت لجان المعلمين اللوائية والعامة معارضتها للسياسات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، وفي مقدمتها الإغلاقات المتكررة للجامعات، والمعاهد التعليمية، ولإجراءات الإبعاد كما في إبعاد فهد القواسمي ومحمد ملحم.[١٢٦]

أعلنت لجان المعلمين كذلك رفضها لمشروع الإدارة المدنية، كجزء من مشروع الحكم الذاتي. وتصدى المعلمون، في أكثر من موقع، لروابط القرى باعتبارها أدوات للسلطات الإسرائيلية، وبخاصة في منطقة الخليل، حيث سقط أحد المعلمين شهيداً على أيدي روابط القرى[١٢٧] جراء مواقفه في مواجهة روابط القرى ودوره في إطار لجان المعلمين في الحد من نفوذها.

من جانب آخر، نددت لجان المعلمين بإطلاق النار على طلبة الجامعات، واستشهاد الطلبة على أيدي الجيش الإسرائيلي.[١٢٨] كذلك كانت اللجان والمعلمون، من خلال انخراطهم في حركة الانتفاضة ومقاومة الاحتلال، جزءاً أساسياً من الجهد الشعبي في مواجهة السياسات الإسرائيلية، والنضال الوطني من أجل الخلاص من الاحتلال.

موقف المعلمين المقاوم للاحتلال دفع المعلمون ثمنه؛ من خلال الاعتقالات والإجراءات الإسرائيلية ضد نشطائهم، ففي محافظة الخليل وحدها، بلغ عدد المعتقلين من المعلمين لأسباب أمنية خلال أقل من عام من انتفاضة ١٩٨٧، ٣٤ معلماً، في حين فصل مئات المعلمين لأسباب أمنية جراء انخراطهم في النضال الوطني ضد الاحتلال بكافة أشكاله المسلح والجماهيري. هكذا لم يقبل المعلم الفلسطيني لنفسه أن يكون قناة اتصال بين ثقافة وحضارة الأمة وتلاميذها فقط، بل وصل دوره الذروة حين نزل إلى الميدان يدق أجراس الخطر، فيخطط وينظم، يقود ويعتقل ويستشهد.[١٢٩]

ثانياً: المعلمون كجزء من الموقف الوطني العام: إلى جانب الاحتكاك المباشر بين المعلمين والسلطات الإسرائيلية، في إطار ساحة العمل أو في الإجراءات الإسرائيلية، عبر المعلمون، شأنهم شأن القطاعات الأخرى، عن موقف وطني ينسجم أو يتطابق مع الموقف الوطني على قاعدة برنامج منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من الانتماءات المتعددة للمعلمين، وهيئاتهم القيادية، فإن هذا لم يبرز على السطح إلا في سنوات متأخرة. وربما كان عدم العلنية والمخاطر الأمنية، أحد أسباب هذه الوجهة. ويمكن تحت هذا العنوان استعراض ما يلي:

إعلان البيانات في المناسبات الوطنية كوعد بلفور، وذكرى التقسيم، وذكرى النكبة، حيث حافظ اتحاد المعلمين الأردنيين في الضفة الغربية، منذ تشكيله أواخر الستينيات، على إصدار البيانات بهذه المناسبات. ولاحقاً، حافظت لجان المعلمين العامة والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، والأطر التي عملت خلال (اتحاد العاملين في قطاعات التعليم)، على إصدار البيانات في المناسبات والأحداث الوطنية (يوم الأرض)، والاجتياح الإسرائيلي للبنان، والحرب الأهلية في لبنان.

التمسك بوحدانية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني، ورفض كل البدائل، والعمل على

تجنب إقحام المعلمين في الخلافات الفلسطينية الداخلية، ولعل أبرزها الانقسام الذي شهدته الساحة الفلسطينية أواسط الثمانينيات، وعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث أصدرت اللجنة العامة بياناً نفت فيه أنها عبرت عن معارضتها لعقد المجلس في عمان، كما نشر في بعض الصحف، كما أنها لم تؤيد تلك الدورة.[١٣٠] في حين وجهت اللجان التحية للدورة التوحيدية للمجلس الوطني، التي عقدت في الجزائر ربيع ١٩٨٧،[١٣١] وأكدت في بيانها، بهذه المناسبة، أن القوى المعادية، داخل الوطن وخارجه، تنهج سياسة العداء والمواجهة السافرة لكافة أشكال التعبير عن الشخصية الوطنية المتميزة للشعب الفلسطيني، وهي تستهدف طموحات الشعب الفلسطيني ، وحقه في العودة وتقرير المصير.

هذا الموقف، أعلنته اللجان في كل مناسبة، مؤكدة أن نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه وبناء الدولة المستقلة يتواصل، وأن موقف الحركة النقابية قائم في صميم الحركة الوطنية.[١٣٢]

من جانب آخر، لم تتوان لجان المعلمين، في إطار اتحاد العاملين في قطاعات التعليم، عن تظهير الموقف الوطني إزاء القضايا السياسية، والمشاريع المطروحة لحل القضية الفلسطينية، حيث ظلت تعلن التمسك بإقامة الدولة المستقلة، ورفض الإنابة أو التفويض، باعتبار م.ت.ف ممثلاً شرعياً وحيداً، داعية للتمسك بالوحدة الوطنية، ورفض مشروع ريغان، وكل الحلول التصفوية.[١٣٣]

ثالثاً: السياسة الأردنية: ظلت الحكومة الأردنية تشرف، من الناحية الإدارية، على الامتحانات العامة في الضفة الغربية (الثانوية العامة)، وامتحان القبول للصف العاشر، والامتحان الشامل لكليات المجتمع، وظلت تدفع رواتب لقسم المعلمين في الضفة الغربية، ومدارس الأوقاف (حسني الأشهب). ظل هذا الوضع خاضعاً للتقلبات السياسية، والتوجهات الأردنية تجاه الضفة الغربية، فقد توقفت عن الدفع للمعلمين العاملين قبل العام ١٩٦٧ لمدة ثلاثة وثلاثين شهراً،[١٣٤] لاعتبارات سياسية. وامتنعت عن الدفع للمعلمين المعينين بعد ١٩٦٧، لاعتبارات لها علاقة بشرعية الإجراءات الإسرائيلية.[١٣٥] وظلت السلطات الأردنية تسعى لاحتواء حركة المعلمين من خلال نفوذها في أوساط مديري التربية من جهة، ومن خلال بعض مؤيدي سياستها في أوساط المعلمين من جهة أخرى. وكانت تستجوب وفود المعلمين الذين يغادرون للقاء المسؤولين الأردنيين لطلب الدعم من الحكومة الأردنية أو اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الأرض المحتلة.[١٣٦]

مع تعزز نفوذ م.ت.ف، أصبح واضحاً أن نفوذ الحكومة الأردنية في انحسار مطرد. حتى أواسط الثمانينيات، حين طرح مجدداً مشروع التقاسم الوظيفي الأردني الإسرائيلي، فكانت خطة التنمية الأردنية ١٩٨٦، والتي تمخضت على صعيد المعلمين المعينين بعد

١٩٦٧، بإقرار دفع مساعدة شهرية مقطوعة لهم. من جانبها حاولت السلطات الأردنية توظيف هذه المساعدة لتعزيز نفوذها السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال الترويج لإعلانات الشكر، وعرائض الولاء للحكومة الأردنية. وقد حاول مديرو التربية والتعليم الترويج بأن استمرار دفع هذه الرواتب (المساعدة) رهن بهذه العرائض.[١٣٧]

نظرت اللجنة العامة واللجان اللوائية بريبة لهذه المساعدة، وعرائض الولاء، واعتبرت أن دفع مساعدة من الأردن أعطى الإسرائيليين مسوغاً لعدم زيادة رواتب المعلمين،[١٣٨] حيث أفاد ضابط التربية، في لقاءاته ومديري التربية، أن السلطات كانت بصدد إعداد كادر جديد للرواتب، أما بعد أن دفع الأردن مساعدات فلا داعي لذلك. الجانب الأبرز في الأمر، أن لجان المعلمين شنت هجوماً على عرائض الشكر والولاء، واعتبرت أنها عرائض مشبوهة لها أهداف سياسية، وهي لا تمثل إلا وجهة نظر المروجين لها، وهؤلاء ليسوا مخولين للحديث باسم المعلمين. ولذا، ناشدت المعلمين مقاطعة العرائض المذكورة،[١٣٩] وذهبت أبعد من ذلك، حين اعتبرت أن عرائض الشكر أو عرائض المطالب، تدفع قطاعات من الشعب الفلسطيني إلى مواقف سياسية لها تأثير خطير على حق تقرير مصيره، وبناء دولته المستقلة.[١٤٠]

إن انخراط حركة المعلمين في الحركة الوطنية ونضالاتها، اكسبها احتراماً وتقديراً من مجمل الحركة الوطنية، وفي هذا السياق جاءت مشاركة اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في لجنة التوجيه الوطني، التي حملت راية المعارضة الوطنية والشعبية لاتفاقات لـ"كامب ديفيد" ومشروع الحكم الذاتي.[١٤١] كما استدعي ممثلون عن اللجنة العامة للسفر للخارج للاجتماع بالقيادة الفلسطينية، وحصلوا على تأييد وطني وشعبي، سواء على صعيد خطواتهم المطلبية،[١٤٢] أو في التصدي للإجراءات الإسرائيلية بحق نشطائهم.[١٤٣] ولعل موقف المعلمين في نضالهم المطلبي والوطني، هو الذي أدى بالسلطات الإسرائيلية لاعتبار لجانهم، وحركتهم "منظمات تخريبية"، واللجوء إلى قانون الطوارئ للعام ١٩٤٥ في التعامل مع أنشطتهم.[١٤٤]

ومع أن التسييس في صفوف المعلمين جاء متأخراً، إثر تشكيل الأطر والكتل النقابية، فإن عدداً من نشطاء حركة المعلمين عزوا سلبيات حركة المعلمين إلى التسييس، ففي ورشة نقابية توقفت أمام الأزمة التي تشهدها حركة المعلمين، اعتبر نقابي بارز أن إقحام العملية التعليمية التربوية في بوتقة العملية التسييسية الفئوية هو السبب الجوهري في هذا التردي،[١٤٥] وشارك هذا الرأي نقابي آخر مؤكداً أن الصراع الكتلوي والفئوي لم يأخذ بالحسبان الطابع الحضاري في التنافس والنشاط لصالح القضايا المطلبية لجمهور المعلمين، ولصالح العملية التربوية والتعليمية،[١٤٦] واعتبرت مداخلة أخرى أن الفئوية تشكل أحد أسباب فشل اتحاد العاملين في قطاعات التعليم.[١٤٧]

خلاصة الفصل الثالث

أولت حركة المعلمين خلال السنوات موضع الدراسة اهتماماً بمختلف محاور النضال، وهذا ما تلمسناه، دون أن يعني هذا توازناً بين هذه المحاور:

طغى النضال الاقتصادي المطلبي المتصل بالجوانب المعيشية للمعلمين خلال كل المراحل وتقدم محوري النضال الآخرين التربوي والسياسي.

ارتبطت المعارك المطلبية التي خاضها المعلمون بالوضع الوطني والجماهيري العام في الضفة الغربية مداً وجزراً، حيث ترافقت الإضرابات الرئيسة بحالة مد جماهيري ونقابي ووطني، كما شكلت المعاناة المعيشية عاملاً إضافيا لتصاعد هذه الحركة بسبب تدني رواتب المستخدمين وتصاعد الغلاء منذ أواخر السبعينيات، وكذلك معارضة سلطات الاحتلال ورفضها تأسيس نقابة للمعلمين.

أنجزت حركة المعلمين الاحتجاجية تحسناً في رواتب المعلمين وظروف عملهم، ولو بشكل نسبي، ودون الإقرار أن هذا التحسين نتيجة الخطوات الاحتجاجية، إلا أنها أخفقت لأسباب ذاتية وموضوعية في إقامة نقابة لمعلمي المدارس الحكومية.

أولت حركة المعلمين اهتماماً بالجانب التربوي – المناهج والامتحانات – ومشاكل الطلبة، وسوء مرافق المدارس، ونقص خدماتها، إلا أن تعامل المسؤولين مع لجان المعلمين باعتبارها "غير شرعية" ساهم في عدم ترجمة اقتراحاتها على هذين الصعيدين، كما أدى هذا إلى جانب افتقار حركة المعلمين لموازنات ومؤسسات داعمة إلى عدم إنجاز تطويرات ملموسة في المهنة، وعوضاً عن ذلك ساهم المعلمون ولجانهم بدور فعال في إنشاء ونشاط المراكز التربوية بالتعاون مع معلمين من القطاعات الأخرى.

ساهم المعلمون في النضال الوطني بدءاً من وقوع الضفة والقطاع تحت السيطرة الإسرائيلية حتى إقامة السلطة الفلسطينية، سواء من خلال الانخراط في النضال الوطني كجزء من الحركة الوطنية، أو فيما يتصل بالإجراءات الإسرائيلية بحق الطلبة والمعلمين والمدارس والمنهاج.

الفصل الرابع

حركة المعلمين في ظل السلطة الفلسطينية

الفصل الرابع

حركة المعلمين في ظل السلطة الفلسطينية

تمهيد

تم إفراد فصل خاص لحركة المعلمين في ظل السلطة الفلسطينية لأسباب عدة، منها اختلاف ظروف العمل خلال هذه المرحلة عن سابقتها خلال عهد الاحتلال، وبالتالي تراجع محور النضال الوطني في نشاط المعلمين، ورعاية السلطة لجسم خاص بالمعلمين في موازاة حركتهم المطلبية، والعلنية في عمل ونشاط حركة المعلمين، وتدخل الأجهزة الأمنية بشكل مباشر في حركة المعلمين ومواجهتها.

في هذا الفصل محاولة للإجابة عن السؤال الثامن وتفريعاته ذات العلاقة بالسلطة الفلسطينية، وما أثر إقامتها على حركة المعلمين وتطورها. وقبل هذا ما علاقة السلطة بالمجتمع المدني، وهل تركت لمنظمات المجتمع المدني حرية العمل، أم سعت لبسط سيطرتها ونفوذها عليها؟ وبالتالي هل صادرت السلطة دور منظمات المجتمع المدني، وكيف تعاملت مع هذه الحركة؟ وما حدود تدخل السلطة في هذه الحركة؟ وما دور الأجهزة الأمنية خلال نشاط المعلمين؟ وهل يشكل تعامل السلطة مع حركة المعلمين نموذجاً لتعاملها مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية؟

من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة تم التوقف في هذا الفصل عند طبيعة السلطة الفلسطينية وانعكاس هذه الطبيعة على علاقتها بحركة المعلمين بشكل خاص، ومع الاتحادات الشعبية الفلسطينية بشكل عام. والتوقف، أيضاً، أمام الوضع الاقتصادي في ظل السلطة الفلسطينية وأثره في حركة المعلمين والتطورات التي شهدها جهاز التربية التعليم في ظل السلطة الفلسطينية.

من جانب آخر، يتم تتبع مسار حركة المعلمين خلال السنوات بين ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٠، ومدى النجاحات والإخفاقات التي واجهت هذه الفعاليات وآفاق، ومستقبل حركة المعلمين مطلع الألفية الثالثة.

السلطة الفلسطينية، جذورها وطبيعتها

جاء تشكيل السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع كإحدى نتائج اتفاق أوسلو بين م.ت.ف وإسرائيل في أيلول ١٩٩٣، ومثلت السلطة في تكوينها القيادي ونهجها وطبيعتها امتداداً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن انتقلت قيادة م.ت.ف من وضعها على رأس حركة مقاومة مسلحة خارج الوطن، إلى وضع أصبحت فيه على رأس بنية مجتمعية ذات مقومات مادية: أرض وسكان ومؤسسات رسمية وغير رسمية بما يتطلبه ذلك من هياكل لإدارة شؤون هذا المجتمع، وهذا بدوره، لا بد أن ينعكس على طريقة ونهج هذه القيادة، وتعاملها مع مؤسسات ومنظمات المجتمع الفلسطيني.

من هنا، فإن إلقاء نظرة سريعة على مسيرة الديمقراطية الفلسطينية، خلال مرحلة المقاومة يمكن أن يشكل أحد مؤشرات تفسير طبيعة السلطة وممارساتها وديمقراطيتها، وتعاملها مع هذه المؤسسات. ومع أن بعض الباحثين من أمثال الطاهر لبيب يرون أن التجربة الفلسطينية في مسألة الديمقراطية كانت استثناء في الواقع العربي بسبب البعد عن الدولة،[١] إلا أن هذا القول فيه شيء من المبالغة، مردها رؤية الصورة من الخارج، إذ لا تختلف التجربة الفلسطينية، في جوهرها، حسب اعتقاد الكاتب، عن مثيلاتها في المنطقة العربية.

لعل تتبع التجربة الفلسطينية، سواء قبل إنشاء م.ت.ف أو بعدها، سيظهر كثيراً من مظاهر التشابه بين التجربة الفلسطينية ومثيلاتها العربيات، دون أن يعني ذلك تطابقاً إذ لكل وضع خصوصيته التي لابد أن تظهر معالمها في الحالة المنفردة. ففي الوقت الذي شهدت الدول العربية حتى في ظل الاحتلال الأجنبي حركات اجتماعية وانتخابات ومجالس تشريعية، غابت الممارسة الديمقراطية المؤسساتية في فلسطين بسبب الحكم الأجنبي، ابتداء من الانتداب البريطاني الذي عمل على إقامة الوطن اليهودي في فلسطين، وبذا حال دون قيام مجالس تشريعية أو حركة دستورية في فلسطين، كتلك التي ظهرت في بلدان المشرق العربي.

هذا الوضع، ليس هو السبب في غياب الأساس الديمقراطي لدى إقامة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث جاء تشكيلها بعيداً عن أية ممارسة ديمقراطية، وكان حصيلة توافق عربي، انعكس على توازن المجلس الوطني، وتم تعليق مبدأ الانتخابات للمجلس الوطني، ووضعت صلاحيات واسعة في أيدي رئيس م.ت.ف، بما فيها تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية.[٢]

لم يختلف الأمر كثيراً عندما حل نظام "الكوتا" محل التعيين، إذ تحول التعيين إلى صفقات تجري بين قادة الفصائل المشاركة في م.ت.ف من فوق. وساهم هذا كله في إغراق

المجلس الوطني بأعداد يتم تعيينها من قبل رئيس اللجنة التنفيذية، واستناداً إلى مساومات بين الفصائل، تبقيهم أسرى أصحاب الفضل في وصولهم للمجلس الوطني، الذي تحولت اجتماعاته إلى مهرجانات احتفالية.(٣)

من جهة أخرى، يرى البعض أن السنوات الخمس عشرة الأخيرة من عمر المنظمة شهدت استشراء للبيروقراطية، وترهلاً في الأجهزة، وانتشاراً للفساد والإفساد، وتعزيز نزعات التسلط الفردي والفئوي، مع ما يقترن بكل هذا من إعاقة للممارسة الديمقراطية، وتشويه لها.(٤) والوضع لا يختلف داخل الفصائل والمنظمات الفدائية، حيث أثر الواقع السري، التي عملت خلاله المنظمات الفلسطينية، في الممارسة الديمقراطية التي تراجعت، وظل غياب الممارسة الديمقراطية ملازماً للقيادة، التي وقفت على رأس الهرم التنظيمي الفلسطيني، والتي ظلت تحتفظ لنفسها بصلاحيات واسعة.(٥)

غياب الممارسة الديمقراطية، ساد، أيضاً، علاقة م.ت.ف بمؤسسات المجتمع المدني، والاتحادات والمنظمات الشعبية في الخارج، وفروعها في الضفة والقطاع، حيث أدى تسييس هذه الاتحادات بشكل نافر وفج إلى اختفاء الشرط الأساس لإمكانية نشوء علاقات ديمقراطية داخل المؤسسات المدنية.(٦)

وإذا كانت طبيعة السلطة الفلسطينية تشكل أحد العناصر الرئيسية في تعاملها مع قضايا الديمقراطية المجتمعية والشعبية، فإن الإطار الذي تمارس فيه سيادتها لا بد أن ينعكس على هذه الممارسة. فقد أسس اتفاق أوسلو لإنهاء مرحلة بكاملها من النضال الفلسطيني دون أن يحقق البرنامج الذي شكل أحد أبرز محاور هذا النضال.(٧) هذا الاتفاق أوجد تقاسماً للسلطة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهذا بدوره أثر في ممارسة السلطة لصلاحيتها لأنها مقيدة بإجراءات الأمن وترتيباته. فموضوع الأمن في اتفاقات أوسلو يعد من أهم المداخل ذات الصلة باحترام وصيانة الممارسة الديمقراطية.(٨) وفي رأي برهان غليون فإن احتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد هامش استقلال الدولة وسيادتها الوطنية، وأية ديمقراطية تتعلق بالتبعية والإدارة الخارجية تبقى شكلية ومؤقتة، رهينة بالتفاهم بين القيادات المحلية والدول الخارجية الحامية.(٩)

وبالتأكيد، فإن هذا لا بد أن ينعكس في مجالات التشريع بشكل أساس، إلى جانب الممارسة، فمصدر التشريع هو المجلس الفلسطيني الذي تم انتخابه استناداً إلى اتفاقات أوسلو، ولعل نظرة لتكوين المجلس توضح طبيعته وعلاقته بالسلطة التنفيذية، حيث تتوفر فيه أغلبية مريحة للسلطة التنفيذية وحزبها، فقد حصلت "فتح" وأصدقاؤها على ٦٥-٧٥٪ من مقاعد المجلس، ومع أن هذا لا يعكس الثقل الحقيقي للسلطة وحزبها في المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، لكنه كان إحدى نتائج مقاطعة القوى الوطنية الديمقراطية والإسلامية - لأسباب سياسية - لانتخابات المجلس العام ١٩٩٦م.

من جانب آخر، فإن التداخل بين السلطة التنفيذية والتشريعية كأحد اشتراطات الاتفاقيات الموقعة التي تنص على أن ٨٠٪ من أعضاء السلطة التنفيذية (حكومة السلطة) يجب أن تكون من بين أعضاء المجلس التشريعي، أدى إلى إضعاف دور المجلس التشريعي، وبخاصة في ضوء توسيع المجلس الوزاري ليصل إلى ٣٧ وزيراً من بينهم أكثر من ثلث أعضاء المجلس التشريعي.

أدى هذا الوضع إلى إضعاف دور المجلس التشريعي الذي لم يزد حجم المعارضة فيه على ١٥ عضواً، تضم كتلة التحالف الديمقراطي وبعض المستقلين، لكن هذه الكتلة ظلت ضعيفة التأثير في قرارات المجلس، وكان هذا أحد أسباب استقالة د.حيدر عبد الشافي الذي حصل على أعلى الأصوات من بين مرشحي الضفة والقطاع. وربما شكل التعامل مع الحكومة الراهنة نموذجاً لحالة المجلس، فقد تحدث حوالي ٦٠ عضواً في المجلس ضد "حكومة الفساد" عقب صدور تقرير هيئة الرقابة العامة بشأن الفساد ١٩٩٧. ولدى إعادة تشكيل الحكومة التي لم يخرج منها أي وزير ممن طالهم التقرير، وتقرير المجلس التشريعي المتعلق بالموضوع، عاد المجلس ومنح الثقة للحكومة. وهذا يشير إلى عدم صلابة المعارضة الداخلية في المجلس، حيث ينضبط أعضاء حزب السلطة "فتح" في المجلس للقرار التنظيمي. وهذا يفسر، أيضاً، تجاوز السلطة التنفيذية لقرارات المجلس التشريعي، وتعطيل هذه القرارات، أو حتى تأجيل نقاش وإقرار الكثير من مشاريع القرارات المطروحة على جدول أعمال المجلس.

وفي كل الأحوال، تبقى أية أنظمة وتشريعات يقرها المجلس محكومة بالاتفاقات، ويجب أن تتلاءم وأحكامها، وإلا اعتبرت باطلة وكأنها لم تكن،[١٠] كما ينبغي أن يصادق عليها الرئيس. كما تمتلك إسرائيل حق النقض (الفيتو) لأي من التشريعات التي تراها خارجة عن نصوص الاتفاقات.

وبعيداً عن تناول مشاريع القوانين، أو القوانين التي أقرها المجلس الفلسطيني، فإن هذه القوانين ينتابها كثير من الثغرات والنواقص على صعيد الديمقراطية، وقد تناولتها العديد من الدراسات الخاصة بكل قانون منها.[١١]

على صعيد الممارسة، واضح أنه بعد مضي بضع سنوات على توقيع الاتفاقات، فإن الأرضية للتحول الديمقراطي في مناطق السلطة الفلسطينية لم ترسُ بعد. وهكذا يمكن القول إن صناعة الهيمنة التي مارستها قيادة م.ت.ف في هياكل وأطر المنظمة انتقلت إلى أطر السلطة الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية تحتكر استخدام العنف في المناطق "أ" الخاضعة لسيطرتها دون مراعاة الجانب القانوني في كثير من الحالات. ويهيمن على السلطة تنظيم واحد.[١٢] كما استطاعت هذه السلطة بناء قوة أمنية متعددة الأجهزة مكنتها من احتكار السلطة، ليس التنفيذية وحسب، بل تهميش السلطتين التشريعية والقضائية معاً.

أما ما يتعلق بطبيعة التكوين الاجتماعي للسلطة الفلسطينية، فقد شكلت في الضفة والقطاع امتداداً لقيادة م.ت.ف وتحالفها مع القيادات العائلية، وبعض أوساط البرجوازية المحلية القريبة من تنظيم "فتح" في المناطق المحتلة، حيث استطاعت قيادة المنظمة احتواء القيادات المحلية وتطويعها، وأرست نظاما ذا أغلبية أقرب إلى تبني نظرية أن الديمقراطية تعني الحكم من أجل الشعب، في حين يأخذ النظام الاجتماعي بنظرية مؤداها أن الديمقراطية تعني الحكم من قبل الشعب.(١٣)

كرس هذا النظام ما سماه جميل هلال "الزبائنية" التي كانت قائمة في قيادة منظمة التحرير، والتي تعتمد الولاء للفرد قبل الكفاءة، وهي بدورها، أيضاً، تغذي ظهور مراكز القوى المتعددة، وتظل مرجعية هذه المراكز كلها السلطة العليا "الحاكم"، الذي يصبح المرجعية العليا لكل شيء، وهذا بدوره يكرس الحكم المطلق.(١٤) وقد عبر أحد رموز السلطة عن هذا الوضع بالقول "إن السلطة لا حضور لها إلا في دائرة ضيقة حول الرئيس، ولا وجود لها حين يسافر الرئيس".(١٥)

مراكز القوى هذه خلقت لنفسها قاعدة اقتصادية من خلال سعيها للسيطرة على مقدرات البلد وامتلاكها أو مشاركتها في الشركات الاحتكارية لأنها تستخدم نفوذها لتجاوز القانون وخرقه، وأيضاً من خلال فرض الخاوات ونشر الفساد مقابل هذه الخاوات لتعزيز نفوذها، وهذا بدوره يشكل خطراً على المجتمع، كما أكد فضل النقيب لدى حديثه عن جمع السلطة والثروة معاً.(١٦)

كما في كل دول العالم، فإن السلطة تعزز سيطرتها ونفوذها حين تضعف الأحزاب السياسية، أو تنجح السلطة في احتواء المعارضة السياسية، وهذا ما حصل في الحالة الفلسطينية، إذ تعاملت السلطة الفلسطينية وفق منطق استخدامي مع القوى والأحزاب المعارضة، حصل هذا خلال جولات الحوار الوطني الشامل، وكذلك خلال الحوارات الثنائية مع فصائل العمل الوطني والإسلامي.

ومع تكوين السلطة الفلسطينية، وقفت القوى والأحزاب السياسية المعارضة أمام مفترق في التوجهات البرنامجية ووسائل عملها، فإما أن تتمسك ببرامجها التي عملت من أجلها وتعمل بالوسائل التي سعت من خلالها لتحقيق هذه البرامج وإما أن تلتزم ضمناً أو علناً بالسقف الذي ترتأيه السلطة، وبالتالي تتخلى بشكل أو بآخر عن جزء من برامجها السياسية والاجتماعية، وتلتزم بأشكال محدودة للعمل لا تثير حفيظة السلطة أو لا تتجاوز الخط الأحمر لها. وبشكل عام، اختارت كل القوى – ولو بتفاوت – الخيار الثاني، وهذا مكن السلطة وحدها من احتكار ممارسة العنف ومن السير مع هذه القوى والأحزاب ضمن الحدود التي ترسمها هي. وهذا سهل على السلطة سعيها إلى تهميش كل شيء، وهذا ما يبدو جلياً، فالمجلس التشريعي هُمش دوره ولم يجز العديد من القوانين التي ظل

رئيس السلطة التنفيذية يؤجل إقرارها، والسلطة القضائية أيضاً جرى تهميشها، فمن جانب تتعدد مرجعيات القضاء (العشائري، والمدني، والديني) ومن جانب آخر لا تحظى السلطة القضائية باستقلال، ولا تحترم قراراتها، وتكثر حالات التدخل في السلطة القضائية.

هذه السمات للسلطة الفلسطينية يعززها تعدد الأجهزة الأمنية التي بلغ عددها سبعة أجهزة لكل منها مرجعيته الخاصة وتتنافس فيما بينها في المهمات والصلاحيات في محاولة لتأكيد القدرة والجاهزية والولاء لرأس السلطة التنفيذية.

طبيعة السلطة الفلسطينية، وفي ظل غياب إقرار النظام الأساسي (الدستور)، فتحت المجال واسعا للفساد والإفساد، ولبروز ظواهر وأحيانا تضخيمها كظاهرة "العائد والمقيم"، فالعائدون هم أولئك الذين عادوا من الخارج كجزء من كوادر م.ت.ف، والذين تولوا مسؤوليات متقدمة في وظائف السلطة، أما المقيم فهم أولئك الفلسطينيون الذين كانوا في الضفة والقطاع خلال الحكم الإسرائيلي، والذين كانوا جزءاً من حركة النضال الفلسطيني، وقد شعر هؤلاء أن العائدين استأثروا بالمراكز العليا ودفعوهم إلى مكانة خلفية. وظاهرة "حزب السلطة أولى من الآخرين بالوظائف والمراكز الأمنية والمدنية"، وحتى "ظاهرة الضفة وغزة" والصراع الخفي في الأوساط العليا للسلطة ووزاراتها.

بعيداً عن الاسترسال في التفاصيل، وكيفية تعامل السلطة مع المجتمع المدني باعتباره مسرح الصراع على الهيمنة،[١٧] وكذلك تعاملها مع حركة المعلمين - كما سيأتي لاحقاً - فإن السلطة الفلسطينية، لا تختلف كثيراً عن شقيقاتها العربيات، سواء باعتبارها سلطة شمولية تسعى للسيطرة على مؤسسات ومنظمات المجتمع، أو من خلال ممارستها وإجراءاتها.

وهذا ما يصل إليه جميل هلال حين يشير إلى أن ما وقع في السلطة هو امتداد لـ م.ت.ف، فحين يتحدث عن المسلكية الفهلوية والزبائنية يرى أنها نمت بين الفئات العليا من بيروقراطية م.ت.ف وكوادر بعض فصائلها، وانتقلت إلى نخب السلطة، وهي مسلكية تنتعش في ظلها زلم المحسوبية والزبائنية وتتسامح مع مسوغات القمع والتحايل على القانون، باعتبارها ظواهر وإفرازات طبيعية في المجتمع.[١٨] ويخلص هلال إلى المخاطر التي أشار لها فضل النقيب مشيراً إلى أن نخبة التكنوقراط - الأمنية في السلطة تقوم وحدها أو بالتحالف مع شرائح من البرجوازية المحلية وعبر علاقات مع الشركات الأجنبية ببناء قوة اقتصادية لنفسها، ومن المتوقع أن يفاقم تواصل هذه العملية من أوضاع فئات اجتماعية واسعة، كما سيحرمها من إمكانية ممارسة الضغط على هذه النخب، وفي العادة تترافق هذه العملية مع اتساع سطوة السلطة على المجتمع من جانب، وتكريس علاقة تابعة لمصادر الدعم الخارجي من جانب آخر.[١٩]

السلطة الفلسطينية والحريات العامة

في إطار الحديث عن تعامل السلطة الوطنية الفلسطينية مع قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية التعبير، لا يمكن تجاهل أن وضعاً أفضل لحقوق الإنسان تبلور في ظل السلطة مقارنة مع ما كان الوضع عليه قبل إقامة السلطة، ولكن هذا لا يجيز عقد مثل هذه المقارنة، لأننا أمام سلطة وطنية، في حين كان هناك احتلال أجنبي عسكري، ولكن ما نقارنه هنا هو ما يتطلع له المواطنون من سلطتهم التي ضحوا من أجل إقامتها ليعيشوا أحراراً في وطن حر، وكذلك الأمر فإن المقارنة هنا لن تكون مع أي من الدول العربية المجاورة التي تشهد انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، لأنها لم تكن في أي يوم من الأيام نموذجاً يسعى الفلسطينيون لإقامة نظام على غرار تلك الأنظمة. في الوضع الفلسطيني، يلاحظ أن السلطة التنفيذية ما زالت تهيمن على السلطتين التشريعية والقضائية،[٢٠] فالاعتقال السياسي غير القانوني ما زال قائماً، وما زالت الرقابة غائبة، وما زالت الأجهزة الأمنية، بمرجعياتها المتعددة تخرق القانون، وتتجاوز حقوق الإنسان، وما زالت محكمة أمن الدولة تفرض أحكاماً ميدانية، دون أن يتاح للمتهم الدفاع المناسب عن نفسه.[٢١]

خلال السنوات التي مارست فيها السلطة الفلسطينية مهماتها، تكررت وتواصلت الممارسات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة والتعبير، مثلاً تكررت الممارسات والإجراءات بحق الصحافة من اعتقال الصحافيين وإغلاق المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، ومنع توزيع الصحف، وتكفي الإشارة إلى بعض ما أورده تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن بشأن التعديات على الصحافة خلال ١٩٩٩ كاعتقال ٨ صحافيين ومصادرة أجهزتهم، واعتقال ٤ آخرين يعملون في صحيفة محلية، واعتقال مقدم أحد البرامج في إذاعة محلية.[٢٢]

كذلك استمرت سياسة اعتقال المواطنين على خلفية حرية الرأي والتعبير، أو لأسباب سياسية، وإخضاع المعتقلين للتعذيب، فقد شكلت الاعتقالات السياسية بسبب حرية الرأي ظاهرة في ظل السلطة، فخلال بضع سنوات اعتقل حوالي ١٥٠٠ شخص، وخلال العام ١٩٩٩ اعتقل عدد من قادة حزب الخلاص لأنهم أصدروا بياناً ضد محكمة أمن الدولة،[٢٣] كما اعتقل عدد من الذين وقعوا على بيان العشرين في حينه، وفرضت الإقامة الجبرية على كل من بسام الشكعة ووحيد الحمد الله على الخلفية نفسها[٢٤] كما اعتقل عدد من المواطنين جراء مشاركتهم في مسيرات معارضة، أو إعلان رأي معارض لموقف السلطة السياسي وإجراءاتها المتبعة.[٢٥]

وعلى الرغم من رفض المحكمة العليا والمجلس التشريعي للاعتقال السياسي، وعلى الرغم، كذلك، من إصدار قرارات من المحكمة العليا بالإفراج عن المحتجزين، فإن السلطة لم تستجب لهذه القرارات.[٢٦] بسبب غياب التطبيق الأمين والمتابعة في تطبيق القانون،

فإن حالات وفاة عدة وقعت خلال التحقيق أو وجود المعتقل داخل السجن، ويشير تقرير إحدى المنظمات الحقوقية إلى أن ١٨ مواطناً لقوا حتفهم نتيجة ذلك.[٢٧]

هذا الواقع شجع السلطة التنفيذية على الاستمرار في سياستها تجاه حقوق الإنسان، بل إنها تتعرض لمنظمات حقوق الإنسان في فلسطين بسبب انتقادها لسياستها، وقد وصل الأمر لاتهام بعض قادة الأجهزة الأمنية لهذه المؤسسات بأنها مشبوهة، وتعمل ضد مصالح الشعب العليا.[٢٨]

هكذا يشخص تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن الوضع بأن السلطة التنفيذية باتت تتصرف بمنأى عن الرقابة القضائية والبرلمانية، وتتبع نظاماً أقرب ما يكون إلى النظام الرئاسي، فرئيس السلطة المنتخب هو رئيس مجلس الوزراء يملك صلاحيات تنفيذية، وأحياناً تشريعية واسعة.[٢٩]

من جانبها، لم تسلم المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية من سياسات السلطة هذه، إذ تكررت حالات مداهمة المؤسسات التعليمية، وشن حملات التحريض الإعلامية على الطلبة، ولعل ما وقع في جامعة بيرزيت إثر زيارة رئيس الوزراء الفرنسي يشكل مثالاً لهذه السياسة، بالطبع إلى جانب اعتقال قادة الطلبة في بيرزيت، وقادة الحركة المطلبية للمعلمين.[٣٠]

السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني

يدل مصطلح المجتمع المدني على مجموع المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات والمنظمات الأهلية والأحزاب السياسية العاملة في بلد ما، ومع أن هناك خصوصية لنشوء وتطور منظمات المجتمع المدني حسب تطور البلد والظروف التي أسست فيها هذه المنظمات، فإن خصوصية ما تتعلق بالوضع الفلسطيني لا بد من ملاحظتها، وهي أن جزءاً من منظمات المجتمع المدني أقيم بدعم ورعاية المؤسسة الرسمية (م.ت.ف).

خلال المرحلة التي شكلت فيها السلطة الفلسطينية، شهد العمل الأهلي الفلسطيني اتساعاً، سواء بعدد المؤسسات التي كانت شكلت قبيل تشكيل السلطة، أم تلك التي أقيمت حديثاً وفي دراسة أعدها معهد "ماس"، جاء أنه من بين ٩٢٦ منظمة عمل أهلي فاعلة، فإن أكثر من ثلثها تأسست بعد ١٩٩٣،[٣١] وليس جديداً القول إن منظمات العمل الأهلي في فلسطين تعتمد بشكل شبه تام على التمويل من الخارج لا على مصادر محلية – باستثناءات قليلة. [٣٢] من هنا ساهم اتساع التمويل في زيادة عدد وتنوع المنظمات الأهلية، وبخاصة تلك المتعلقة بنشاطات وأولويات معينة تلقى دعماً من الممولين، وفي مقدمتها ذات العلاقة بالصحة والديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والتنمية الاجتماعية. وهكذا، بشكل أو

آخر، أصبحت المنظمات الأهلية تشكل قوة متنامية في الأوساط المدنية والسياسية وأوساط الأكاديميين والمهنيين في محاولة أحياناً لبناء كيان على أنقاض ما يسميه البعض "بالفصائلية" و"العقلية الفصائلية" والتي ولى زمانها.

وهكذا شكلت المنظمات الأهلية قوة أخرى إلى جانب النقابات المهنية والاتحادات الشعبية والجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية كمكونات للمجتمع المدني، ومع أن عدد هذه المنظمات يصل حوالي ألف منظمة، فإن هناك بضع عشرات منها استطاعت أن تكون مؤسسات نوعية لها نفوذ وعلاقات واسعة مع مؤسسات داعمة تمكنها من الصمود في وجه الضغط السلطوي. هذا في الوقت الذي يرى البعض أن هذه المنظمات شهدت ركوداً بعد قيام السلطة، وأكثر من ذلك، فإن البعض يعتقد أن جزءاً منها فقدَ مسوغ وجوده.[٣٣]

أدركت منظمات العمل الأهلي مبكراً إمكانيات التعارض مع السلطة، ولذا حاولت مبكراً تجنب هذا الصدام، وبدأت، إثر ظهور جدل فكري حول وجودها في ظل السلطة، تدافع عن حقها في الوجود، وتحاول إثبات ضرورة وجودها لتعزيز مبادئ الديمقراطية وتطور المجتمع،[٣٤] واقترحت أكثر من إطار لتحديد علاقتها بالسلطة، وإمكانات التعاون، وحين حاول البنك الدولي اللعب على تناقضات بين السلطة وهذه المنظمات، صدر موقف مشترك العام ١٩٩٦ بشأن اقتراحاته، وأن الجميع يتطلع لإطار قانوني ينظم العلاقة.[٣٥]

لكن هذا كله لم يحل دون السلطة والتدخل في هذه المنظمات، ففي أواخر ١٩٩٧ منعت السلطة اجتماعاً تنسيقياً انتخابياً لشبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة تحت ذريعة أن الشبكة غير مسجلة،[٣٦] ونحو مزيد من التدخل شكلت السلطة لجنة للإشراف على مستشفى المقاصد، وظهرت دعوات لتشكيل أطر حكومية للمنظمات غير الحكومية،[٣٧] وتم تشكيل شبكة تابعة للسلطة.

كان طبيعياً أن تصطدم منظمات المجتمع المدني غير التابعة للسلطة مع السلطة الفلسطينية، فمن جهة هناك نظام شمولي يسعى للسيطرة على كل جوانب الحياة الاجتماعية والمدنية والدخول في مساحاتها، ومن جهة أخرى مهمة هذه المنظمات والاتحادات هي صيانة المجتمع من طغيان السلطة، وترسيخ دعائم المجتمع المدني المستقل عن السلطة ونفوذها.

إلى جانب طبيعة السلطة، هناك أسباب أخرى لصدام السلطة، فهي من جانب تحصل على تمويل من المانحين،[٣٨] تعده السلطة دعماً محسوباً على الشعب الفلسطيني وهي أحق به من هذه المؤسسات،[٣٩] ومن جانب آخر فإن نشاط هذه المؤسسات، وبخاصة تلك التي لها علاقة بحقوق الإنسان يشكل اشتباكاً بشكل أو بآخر مع سياسات السلطة التي تتجاوز القوانين وتحتكر السلطات وتنتهك من حين لآخر حقوق الإنسان، ما يجعلها في صدام مع هذه المنظمات، ومن جانب ثالث ربما وجدت السلطة فيها الحلقة الأضعف

باعتبار المنظمات لا تمتلك جمهوراً واسعاً (جمعيات عمومية)، وبشكل أو بآخر لم تبن بشكل ديمقراطي انتخابي. في حين يرى مصطفى البرغوثي أحد أبرز نشطاء هذه المنظمات أن الهجمة على المنظمات الأهلية كانت بسبب ضعف الأطراف الأخرى في المجتمع المدني بما في ذلك الأحزاب والنقابات والبلديات،[٤٠] والفكرة ذاتها أكدها جورج جقمان بقوله إن المنظمات الأهلية تدفع الآن تبعات ضعف المجتمع المدني الفلسطيني.[٤١]

شكلت السلطة مكتب المؤسسات الوطنية التابع لمكتب الرئيس عرفات مباشرة، وحددت مهماته بإعادة ترتيب السلطة لهذه المؤسسات من خلال تشكيل فروع للمكتب في كل المحافظات والاتصال بجميع المؤسسات (جمعيات، ومؤسسات، وأندية، ونقابات، ومنظمات أهلية) لتكون في إطار مكتب المؤسسات، هذا التوجه واجه صعوبات عدة منها عدم الوصول إلى بعض المؤسسات، ورفض مؤسسات أخرى، وبخاصة شبكة المنظمات الأهلية الاستجابة لطلب مكتب المؤسسات الوطنية.[٤٢]

يرى المسؤولون في مكتب المؤسسات الوطنية أن ترتيب شؤون هذه المؤسسات أمر طبيعي في دول العالم التي تعيش أوضاعاً مشابهة للواقع الفلسطيني، حيث تسعى لتبادل الخبرات ومراقبة عملها والتدقيق في حسن أدائها لمهماتها، ومن أجل هذا أجرى مكتب المؤسسات الوطنية حواراً مع شبكة المنظمات الأهلية بهدف الاتفاق على مفهوم المؤسسة غير الحكومية، وتنظيم علاقة بين السلطة والشبكة، إلا أن الشبكة رفضت ذلك أولاً، لأن مكتب المؤسسات مؤسسة رسمية لا أهلية، وثانياً لأن فتح الشبكة أمام مشاركة كل المؤسسات يعني وجود حوالي ١٥٠٠ مؤسسة وثالثاً لأن هذه المؤسسات لا خبرة لها في مجال العمل الأهلي،[٤٣] وهكذا كان جواب الشبكة أن عملها يكمل عمل السلطة والمؤسسات الأخرى، ولا ضرورة لجمع كل المؤسسات في الضفة وغزة في إطار واحد، فالجميع يعمل من أجل الوطن. وقد أوضحت الشبكة موقفها المنسجم مع ما تقدمه السلطة نظرياً، ففي حديثه قال مدير دائرة المنظمات غير الحكومية في وزارة التخطيط إن دور المنظمات الأهلية مكمل لدور السلطة،[٤٤] لكن الشبكة أوضحت أن هناك فرقاً بين التعاون والتنسيق، وبين الاحتواء والوصاية، وأضافت أن التطابق والانسجام التام بين البرامج الحكومية وغير الحكومية لا يعدو كونه وصفاً للمبدأ الشمولي الذي يلغي التمايزات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الواحد.[٤٥]

أمام هذا الوضع، شكلت السلطة من خلال مكتب المؤسسات "الهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية" لها نظامها ومجلسها على صعيد الوطن، وعلى صعيد المحافظات وعقدت مؤتمراً وانتخبت هيئات على صعيد المحافظات.[٤٦] حسب السلطة، فإن هناك عوامل تدفعها للتدخل في عمل هذه المؤسسات، منها: أن عدداً من هذه المؤسسات ليست أكثر من يافطة تقودها عائلات تحقق من هذه المؤسسات امتيازات لها ولأقاربها، وكذلك لأن الرقابة

ضرورية على خطط عملها ومصادر التمويل للتعرف إلى الوجوه التي تذهب إليها هذه الأموال المحسوبة على الشعب الفلسطيني، وكذلك لأن لبعضها علاقات مع مؤسسات أهلية أجنبية، ربما لها أهدافها التي لا تنسجم وتطلعات الشعب الفلسطيني.[٤٧]

لم يكن عمل مكتب المؤسسات هو الآلية الوحيدة التي حاولت من خلالها السلطة التدخل في شؤون العمل الأهلي، أو التدخل في شؤونها، فقد اهتمت بالعمل الأهلي أكثر من وزارة، واتهمت وزارة الداخلية بعضها بأنها تفتح الباب للإثراء غير المشروع، وأنها معادية للوطن.

في ظل غياب قانون ينظم العمل الأهلي، ظل الاحتكاك قائماً حتى بعد تشكيل وزارة العمل الأهلي ١٩٩٨، والتي انطلقت من تأكيد اللجنة الوزارية لشؤون العمل الأهلي على أهمية العمل الأهلي مع ضرورة الالتزام بالشفافية والمساءلة، ذلك لأن هذه المنظمات تفتح للمنخرطين فيها نافذة مالية، وتقدم لصاحبها علاقات اجتماعية مع الكثير من المؤسسات الأجنبية، وربما انطلقت من فرضية أن هناك فساداً في الجانب المالي لهذه المؤسسات، ولذا فإن دور الوزارة هو معالجة هذا الأمر. وتدعي بعض الأوساط الرسمية أنه ليس لديها لا سابقاً ولا لاحقاً مسعى للدخول إلى هذه المؤسسات لولا أن شكاوى قدمت بشأن أوضاع بعض هذه المؤسسات تطالب بالتدخل، ولدى إحالة وثائق بعض المؤسسات لشركات محاسبة تبين حجم الخلل المذهل فيها، وبما يقترب من مليون دولار.[٤٨]

وبعد أخذ ورد تم إقرار قانون ينظم منظمات المجتمع المدني والعمل الأهلي في أوائل العام ٢٠٠٠، حيث أكد القانون على إعادة توثيق (تسجيل) هذه المنظمات واعتبار وزارة الداخلية مرجعية هذه المؤسسات، مع أن الشبكة وأعضاء في المجلس التشريعي ظلوا يرون أنه ينبغي أن تكون وزارة العدل مرجعية هذه المنظمات، وبهذا تم تشكيل دوائر في مختلف الوزارات تحت عنوان دائرة المنظمات غير الحكومية (الصحة، والشؤون الاجتماعية، والزراعة، والرياضة، والتجارة، والعدل) وبالتالي، فإن وزارة الداخلية تحيل كتب هذه المؤسسات للوزارة المختصة، وهذه بدورها تحيلها للدائرة المختصة، ولكن هذا كله ليس الطريق الوحيد للتعامل مع المنظمات الأهلية. فهناك أمن المؤسسات الذي تتولى متابعة هذه المؤسسات وبعض أجهزة الأمن الأخرى التي شكلت في إطارها دائرة أمنية خاصة بالعمل الأهلي.[٤٩] جاء إقرار القانون من المجلس التشريعي بعد سلسلة من التدخلات الأمنية في عمل مؤسسات العمل الأهلي الاجتماعية الحقوقية، مثال ذلك إقدام السلطات الأمنية الفلسطينية على إغلاق جمعية النقاء الإسلامية أواخر ١٩٩٨، مع أنها جمعية مرخصة من وزارة الداخلية، وتدير عيادة طبية وروضة أطفال.[٥٠] وقيام وزير العدل ورئيس جهاز المخابرات العامة بتوجيه الاتهامات لجمعية القانون على خلفية موقفها من أحداث جامعة بيرزيت لدى اعتقال الأجهزة الأمنية لعدد من طلاب الجامعة بسبب قذف

سيارة وزير خارجية فرنسا بالحجارة في شباط ٢٠٠٠، فقد اتهمت الجمعية بأنها "مؤسسة مشبوهة" ومنع محاموها من زيارة المعتقلات الفلسطينية.[٥١]

بادرت وزارة العمل الأهلي للتنسيق مع الشبكة لكن هذا لم يحسم الخلاف، مع أن وزيرها أكد أن تشكيل الوزارة لا يهدف إلى كبح جماح المنظمات الأهلية بعد أن أغلقت وزارة الداخلية ٨٥ جمعية خلال أربع سنوات، وفي وقت تتولى ٢٨ وزارة التنسيق مع هذه المنظمات، فماذا سيبقى للوزارة لتقوم بتنسيقه.[٥٢]

ويرى البعض أنه بعد تجربة نصف عقد من الزمن بدأت العلاقة تتجه نحو الوضوح بعد أن سادت أجواء متوترة وجاء القانون ليحسم الجدل بين أكثر من اتجاه داخل السلطة بشأن العمل الأهلي، ومع ذلك ترى بعض المؤسسات أن العلاقة ما زالت محكومة بالسياق العام المرتجل وغير الواضح، بل والمشوب في كثير من الأحيان بإشارات الشك، وبخاصة عندما يتم الحديث عن حقوق الإنسان،[٥٣] مثال ذلك استهجان شطب ٣١ محامياً من عضوية نقابة المحامين واعتبارها سابقة خطيرة،[٥٤] وبسبب من هذه الضبابية فإن تنسيق بعض الوزارات مع منظمات العمل الأهلي ما زال يسير ببطء، ولم تحسم الأمر تصريحات بعض المسؤولين من أنه لا يجوز الاستمرار في الجدل: هل نحن شركاء أم لا، فقد حسم هذا الموضوع تماماً من خلال الممارسة.[٥٥]

وفي كل الأحوال، يظل الادعاء بالولاء للأجنبي باباً تحاول من خلاله السلطة التدخل في شؤون هذه المؤسسات، وقد لخص مصطفى مرعي العلاقة بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني بالقول "يشعر القابعون في السلطة أن أية حركة لا تديرها السلطة الحاكمة في الدولة تعد أمراً يمكن أن يزعزع استقرارها وبقاءها، الأمر الذي لا ينبغي السماح به، بل يتوجب، بحسب رأي المناهضين، القضاء على هكذا حركة أو احتواؤها بأسرع وقت ممكن".[٥٦]

هذا الموقف – سعي السلطة لاحتواء العمل الأهلي– أدركه القائمون على العمل الأهلي والمجتمع المدني، ففي ورقة قدمت خلال ورشة حول العمل الأهلي اعتبر مصطفى البرغوثي أن الخطر الأول على منظمات المجتمع المدني هو خطر الاحتواء من قبل السلطة وفقدانها استقلالها.[٥٧] ولعل هذا الخطر هو الذي يجعل هذه المنظمات تتعاضد أمام السلطة على الرغم من التنافس القائم بينها على مصادر التمويل.[٥٨]

ولما كان مفهوم المجتمع المدني لا يتوقف عند منظمات العمل الأهلي، أو مؤسسات حقوق الإنسان، بل يشمل إلى جانبها أية تجمعات حزبية، أو سياسية، أو نقابية وحتى تكتمل صورة علاقة السلطة بالمجتمع، نتوقف عند الاتحادات الشعبية كجزء من مكونات المجتمع المدني، وعلاقة السلطة الفلسطينية بهذه الاتحادات.

السلطة الفلسطينية والاتحادات الشعبية

الاتحادات الشعبية الفلسطينية، بما فيها اتحاد المعلمين، تعاني عجزاً وحالة من الشلل إزاء المهمات التي تواجه قطاعاتها، فهي تعاني أولاً من غياب الانتخابات الديمقراطية، إذ لم تشهد أي من هذه الاتحادات انتخابات أو عقداً لمؤتمراتها منذ فترة تتراوح بين عشر إلى عشرين سنة، وبالتالي فإن الهيئات القيادية التي تقف على رأس هذه الاتحادات، والتي تحتفظ بمواقعها القيادية منذ عقود، اختلت شرعيتها من خلال غياب النصاب القانوني لها (الأمانات العامة والمجالس الإدارية) حيث غادر جزء منها مواقعه وجزء آخر التحق بوظائف عليا في السلطة (وكلاء وزارات، مديرون عامون) وبما يتعارض ودورها في قيادة هذه المنظمات.

من جانب آخر، تواجه هذه الاتحادات إشكالية تتعلق بتباين تجربتي الاتحادات بين الوطن والشتات، فقد امتازت تجربة الشتات بالتركيز على الجانب السياسي والعلاقات الخارجية باعتباره جزءاً من تكريس الهوية الوطنية، وقلما كان هناك اهتمام بالقضايا المطلبية ذات الصلة بالقطاع، في حين كانت تجربة الحركة الجماهيرية في الضفة والقطاع، وبسبب ظروف عملها، تقوم على المزج بين الجانبين المطلبي والسياسي، هذا التمايز بين التجربتين إلى جانب بلورة أجسام قيادية في الداخل بموازاة قيادات (أمانات) الاتحادات في الشتات، شكل عقبة إضافية أمام التوحيد، ويمكن تلمس ذلك في ظل وجود اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال في فلسطين، وبالمقابل هناك الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين، وكلتا القيادتين تحاول تعزيز نفوذها في صفوف العمال وادعاء تمثيلهم على حساب الأخرى، والأمر يكاد يتشابه في قطاع الصحافيين والكتاب.

وعلى الرغم من كل محاولات الأوساط الرسمية في السلطة و م.ت.ف وقيادات هذه الاتحادات توحيدها خلال السنوات السابقة، فإن إنجازاً ملموساً لم يتحقق حتى الآن لا على صعيد توحيد هيئاتها، ولا على صعيد عقد المؤتمرات وإجراء الانتخابات، وعلى الرغم من أن دورة المجلس المركزي خريف ١٩٩٩ قررت عقد مؤتمرات الاتحادات خلال عام، فإن ما تمخض عن هذا القرار لم يتجاوز عقد المؤتمر الوطني تحت عنوان توحيد وتفعيل الاتحادات الشعبية أواخر نيسان ٢٠٠٠، والذي ظلت قراراته مجردة من أية محاولة جدية لتطبيقها.[٥٩]

وقد يكون مثال المحامين الذين تم توحيد أطرهم ونقاباتهم بقرار رئاسي وتشكيل هيئة مؤقتة نموذجاً لتوجهات السلطة وحزبها بشأن الاتحادات الشعبية، إذ تجاوزت هذه الهيئة الفترة التي حددت لها لإجراء الانتخابات، وجراء قراراتها وقع خلاف في صفوف المحامين خلال أيار ٢٠٠٠ تم بسببه تأجيل الانتخابات حتى آذار ٢٠٠١، وعند اقتراب موعد الانتخابات، وبعد أن أجريت التحضيرات للانتخابات، ورشحت القوائم، تم إرجاء الانتخابات

مرة أخرى، ومن المعتقد أن هذا القرار لم يكن بمنأى عن تدخل السلطة التنفيذية وإن كانت قد وضعت ذرائع لها علاقة بالوضع وإمكانية التنقل بين المحافظات في ظل الإجراءات الإسرائيلية.

وكذلك لعل ما طرحته بعض الأوساط المقربة من السلطة بشأن نقابات العاملين في القطاع الصحي يشكل مثالاً آخر لسعي السلطة لإضعاف النقابات المهنية، وذلك من خلال دمج نقابات العاملين في المجال الصحي في إطار مجلس صحيح يضم إلى جانب الأطباء الصيادلة وأطباء الأسنان ونقابات الممرضين، وقد رأت النقابات المهنية في ذلك تمييعاً للنضال النقابي ولتماسك القطاعات الصحية ولذا رفضته. من جديد (مطلع نيسان ٢٠٠١) أعلن عن تشكيل المجلس الطبي الفلسطيني كمؤسسة رئاسية من أولويات مهماتها تقييم الشهادات واعتمادها وتقييم الاختصاصيين، وطلبت من الاختصاصين مراجعتها خلال أسبوعين لإمكانية تقييم مؤهلاتهم.[١٠] ويبدو هذا الإجراء مؤشراً آخر على مواصلة السلطة لسياستها بالتدخل في شؤون واختصاصات النقابات المهنية التي يقع هذا في إطار مهمتها. ولذا رفضت نقابة الأطباء هذا التوجه في حينه ولا يتوقع أن تقره الآن.

تجلى تدخل السلطة المباشر عبر الأجهزة الأمنية في شؤون الاتحادات الشعبية بمنعها عقد المؤتمر الدستوري لاتحاد نقابات العمال الذي أعد له الاتحاد العام لنقابات العمال في بيت لحم ١٩٩٦،[١١] وكذلك الأمر على صعيد المرأة، حيث لا تبدو هناك إنجازات جدية لتنظيم فروع الاتحاد وإجراء الانتخابات تمهيداً لعقد المؤتمر العام لاتحاد المرأة الفلسطينية. على صعيد الطلبة، تنتظم انتخابات مجالسهم الطلابية في جامعات الضفة والقطاع، إلا أن الدورة الأخيرة لهذه الانتخابات جرى تأجيلها بقرار من وزير التعليم العالي، وقد سبق أن كانت هناك مخاوف بشأن محاولات احتواء هذه الانتخابات عبر صيغ مختلفة، وبخاصة أن الاتحاد العام لطلبة فلسطين لم يعقد مؤتمره منذ أكثر من عقد من الزمن، دون حديث جاد عن انتخابات ديمقراطية، أو الإعداد لعقد مؤتمره العام. وما عزز هذه المخاوف حول نوايا السلطة تجاه الطلبة ومجالسهم في إقرار وزير التعليم العالي بتأجيل إجراء الانتخابات لمجلس طلبة جامعة الخليل عشية موعد إجراء الانتخابات في الثالث من نيسان ٢٠٠١، وبناء عليه أيضاً، تم الإعلان عن تأجيل انتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح التي كان مقرراً إجراؤها في نيسان ٢٠٠١. هذا التوجه يوضح طبيعة السلطة التي لا تترك مجالاً للمعنيين – جمهور الطلبة وإدارة الجامعات لتقدير ظروفهم واتخاذ القرارات التي يتطلبها الوضع، سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية.

هذه الحالة للاتحادات الشعبية التي تعاني من مشكلات عدة، والقائمة على استمرار سياسة الاحتواء والشلل، ربما تكون السلطة معنية باستمرارها وبإبقاء هذه الاتحادات ضعيفة منقسمة على ذاتها بين الوطن والشتات، وبعضها إلى جانب

ذلك يعاني من انفضاض جمهور القطاع وهيئاته التمثيلية المنتخبة عن هذه الاتحادات، كما في حالة المعلمين.[٦٢]

ويمكن تفسير موقف السلطة هذا باعتبارين:

١. خشيتها من فقدان السيطرة على هذه الاتحادات حال إجراء الانتخابات، وربما تشكل انتخابات مجالس الطلبة مؤشراً لا تريد السلطة تكراره في قطاعات أخرى، إذ لا يتوقع حصول حزب السلطة على الأغلبية النسبية في هذه الانتخابات.

٢. مصلحتها في إبقاء حالة الانقسام من جهة، وإبقاء قيادات مطواعة، ترتبط مصالحها بمصالح السلطة، على رأس هذه الاتحادات. ذلك أن تجديد أو تغيير هذه القيادات من شأنه تعزيز قدرة النقابات والاتحادات في الدفاع عن مصالح جمهورها، وإرساء دعائم مجتمع يتصدى لانتهاكات السلطة ولممارستها في السياسات الاجتماعية و الاقتصادية.

وبطبيعة الحال، لا يختلف وضع المعلمين في المدارس الحكومية عن القطاعات الأخرى، وربما تشكل حركة المعلمين في المدارس الحكومية نموذجاً لتعامل السلطة مع الاتحادات الشعبية، فالسلطة تصر على تسهيل عمل اتحاد رسمي لم تجر انتخابات ديمقراطية لهيئاته القيادية منذ سبعة عشر عاماً، وأمانته ومجلسه الإداري يفتقدان للنصاب القانوني حسب اللوائح المعمول بها. وبالمقابل، تحاصر وتضيق على حركة المعلمين المنبثقة من قاعدة المعلمين والتي قادت تحركاتهم منذ عقدين ونيف من الزمان، ولا تستجيب لحركتهم المطلبية رافضة الإقرار بشرعية هذه الهيئات، ومن جانب آخر تؤخر إقرار تشريع يضمن حقهم في إقامة جسم نقابي مستقل ومنتخب لهم.

هكذا كانت طبيعة السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان والحريات العامة، وهذا بدوره انعكس، ليس على موقفها من الاتحادات الشعبية وحسب، بل على واقع هذه الاتحادات ودورها. ولما كان الوضع الاجتماعي غير مفصول عن الواقع والوضع الاقتصادي، إذ يؤثر كل منهما في الآخر، لذا نحاول تناول الجانب الآخر من الوضع المجتمعي، الوضع الاقتصادي في ظل السلطة الفلسطينية وانعكاسه على الفئات الاجتماعية المختلفة، وبشكل خاص الشريحة موضع الدراسة.

الوضع الاقتصادي وأثره على واقع المعلمين

هناك أهمية خاصة للوضع الاقتصادي في ظل السلطة، ذلك لأن المحور الأساس في حركة المعلمين في ظل السلطة ركز على الجانب المطلبي الاقتصادي إلى جانب القضية النقابية التمثيلية، حيث شكل الوضع الاقتصادي أحد العوامل المؤثرة في حركة المعلمين المطلبية، ليس فقط من زاوية حاجة المعلمين لما يوفر لهم حياة كريمة مع ما لذلك من أهمية،

ولكن أيضاً الطريقة التي أدير بها الشأن الاقتصادي الفلسطيني كان عاملاً آخر في تعميق هذه الحركة، ولذا كانت ضرورة التوقف عند الوضع الاقتصادي للتعرف إلى الظروف التي يعيشها المعلمون في ظل السلطة، والتي اضطرتهم لخوض نضالات مطلبية متكررة، وهنا ينبغي التوقف لرؤية المستجدات في الواقع الاقتصادي الفلسطيني.

"إن جمع السلطة والثروة معاً من أشد الأخطار، التي تهدد المسار الديمقراطي لأي بلد"،[٦٣] هذا الجمع تجسد في الواقع الفلسطيني بشكل نافر، ففي رأي البعض أن القيادات السياسية تقاسمت الكعكة، وفي رأي النائب حسام خضر أنهم ينظرون للاقتصاد الفلسطيني بأنه ميراث لهم ولأولادهم،[٦٤] والشخصيات ذاتها التي كانت تفاوض في الأمور السياسية وصولاً لأوسلو، حاولت في الأثناء نفسها إقامة علاقات مع الشركات الإسرائيلية.[٦٥]

سبق أن عملت السلطات الإسرائيلية خلال سنتي الاحتلال على تدمير الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتحويله لاقتصاد ملحق وتابع للاقتصاد الإسرائيلي، وهكذا يوصف الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك المرحلة بأنه اقتصاد راكد ومعاق وغير قادر على توفير فرص العمل.[٦٦] وجاءت اتفاقات أوسلو وملاحقها، وبخاصة اتفاق باريس الاقتصادي، ليترك الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيلي،[٦٧] وليعمق ربط الاقتصاد الفلسطيني بالقرار الإسرائيلي،[٦٨] ذلك أن هذا الربط كان وما زال في هذه المرحلة هدف السياسة الإسرائيلية التي وضعت سنة ١٩٩١، والاختلاف، بين الجديد والقديم، فقط في الأسلوب، وهذا ما عكسه اتفاق أوسلو.[٦٩] فقد احتفظت إسرائيل بالسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، وحسب البنك الدولي، فإن حق الفلسطينيين بين ٦٠٠-٨٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً، ويحصلون فقط على ٢٠٠-٢٥٠ مليوناً أي ٣٤٪ من المياه الفلسطينية.[٧٠]

وإذا كانت اتفاقات أوسلو تضع عائقاً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني، فإن هوامش أخرى كان يمكنها أن تحسن أداء هذا الاقتصاد، إلا أنها لم تستثمر في التأسيس للتنمية أو لإقامة بنى اقتصادية مستقلة عن الاقتصاد الإسرائيلي. فالضرائب التي تمنع الاتفاقات رفعها أكثر من ٢٪ جبيت فور وصول السلطة، وقد صرح في حينها أحمد قريع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أنه لا يوجد "عطلة ضرائب" في مناطق السلطة.[٧١] وقد شكلت الضرائب مصدراً رئيسياً لدخل السلطة الفلسطينية، وتزداد باطراد أهميتها في الموازنة، حيث وصلت في موازنة العام ٢٠٠٠ إلى ٨٨٪ من الإيرادات وهي نسبة عالية مقارنة مع الدول العربية المجاورة التي تشكل الضرائب فيها ثلث الموازنة فقط،[٧٢] هذا مع العلم أن هناك رسوماً أخرى من المحروقات والتبغ لا تدخل الموازنة بصورة منتظمة.[٧٣]

ويرى بعض الاقتصاديين أن القدرة على جباية المزيد من الضرائب أصبحت محدودة، حيث وصلت جباية الضرائب إلى حدها الأعلى في السنوات الأخيرة. من جانب آخر،

فإن إمكانيات الاستيراد والتصدير وفرت مصدراً للموازنة الفلسطينية من خلال التحويلات التي تسلمها إسرائيل للسلطة فيما يعرف بالمقاصة.

أما مساعدات الدول المانحة والبنك الدولي، فهي في تراجع مطرد، حيث لم تف الدول المانحة بما التزمت به، وحسب تقدير البنك الدولي كان الاقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى ٢,٤ مليار دولار خلال السنوات بين ١٩٩٤-١٩٩٩، في حين قدرت مصادر فلسطينية هذه الحاجة بـ ١١ مليار دولار.[٧٤] أما المساعدات الفعلية، فلم تتجاوز ملياراً ونصف.[٧٥] وبسبب نقص الموارد مقارنة بالنفقات، فقد لجأت السلطة الفلسطينية للديون المحلية والأجنبية التي تزايدت باطراد لتصل إلى ٦٠٦ ملايين دولار في أيلول ١٩٩٩ [٧٦] وهذا مؤشر خطير، وبخاصة إذا ما علمنا أن هذه القروض تنفق في مجالات جارية لا في مشاريع إنتاجية.

إن تدقيقاً في موازنة السلطة للعام ٢٠٠٠ يوضح كم هي المخاطر ومواطن الخلل التي تعتور الاقتصاد الفلسطيني،[٧٧] وتكفي الإشارة إلى أن الموازنة التطويرية (التنموية) تبلغ فقط ٥,٤٪ من إجمالي الموازنة العامة. وفي تقدير نصر عبد الكريم، فإن نوعية وحجم الخدمات المقدمة من السلطة في الوقت الحالي هي دون المستوى المطلوب، حيث لم تتجاوز حصة النفقات التطويرية في وزارة التربية ٤,٥٪ من النفقات الجارية، وهذا يعكس مدى تدني النشاطات اللامنهجية التي تمارسها مؤسسات التربية والتعليم، ما سينعكس بشكل واضح على نوع المخرجات التعليمية.

الظاهرة التي ينبغي الإشارة لها هي نمو عدد من الشركات الاحتكارية التي ظهرت لتسيطر على الاستيراد والتصدير مستفيدة من مواقعها المقرّرة في السلطة، حتى غدت مجال تندر في الصحافة العالمية،[٧٨] وهي لا تخضع للمساءلة بسبب النفوذ السياسي والأمني للقائمين عليها، وقد أخذت هذه الشركات أبعاداً احتكارية دون مسوغ قانوني، وكما يرى جميل هلال فإن الهدف منها ليس إقامة اقتصاد بديل عن اقتصاد السوق، بل استغلال النفوذ السياسي لمراكمة رأس المال بأسرع وقت ممكن، وبأقل درجة من المنافسة، ومن المعروف أن معظم هذه الشركات الاحتكارية الجديدة ترتكز على دعم من مركز السلطة.[٧٩] وقد رافق هذا فساد إداري انعكس على الوضع الاقتصادي، ومع أن هيئة الرقابة تناولته في تقرير خاص،[٨٠] وكذلك المجلس التشريعي، إلا أن المؤشرات تشير إلى استمرار هذه الظاهرة على نطاق واسع على الرغم من الأحاديث عن الإصلاح الإداري والوظيفي في أجهزة السلطة. وحسب رئيس هيئة الرقابة، فإن عدم تدخل الهيئة في حينه كان يعني استمرار النزيف في المال العام سنتين إضافيتين على الأقل،[٨١] وفي حينه أكد رئيس هيئة الرقابة أن هذا التقرير لا يطال الأجهزة الأمنية باعتبارها خطاً أحمر،[٨٢] بل على العكس، فقد اتهمت أوساط الأجهزة الأمنية أعضاء المجلس التشريعي الذين تحدثوا في موضوع الفساد بأنهم كانوا في وقت من الأوقات رموزاً للفساد.[٨٣]

أدى واقع الاقتصاد الفلسطيني هذا إلى تدهور كبير في جميع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية منذ بدء "عملية السلام" حتى الآن، ذلك لأن الاقتصاد الفلسطيني ما زال رهن القرارات الاقتصادية الإسرائيلية.[٨٤] ويمكن إبراز السمة العامة لوضع الاقتصاد الفلسطيني، وهي التراجع والانخفاض بين العامين ١٩٩٤-١٩٩٧، وفي هذا الصدد يمكن إبراز أن نصيب الفرد من الناتج القومي انخفض من ١٥٦٧ دولاراً إلى ١٣٤٦ دولاراً خلال الفترة المذكورة. كما انخفضت الصادرات من ٥٠٠ مليون دولار إلى ٢٧٥ مليون دولار، وتراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من ٣٦٪ بين ١٩٨٨ و١٩٩٢، حوالي ٢٨٪ سنة ١٩٩٦، وأدى هذا إلى انخفاض نسبة الصادرات للواردات من ٧٧٪ إلى ٣٥٪. ومقابل هذا، ارتفع العجز في الميزان التجاري من مليار دولار إلى ٢ مليار خلال الفترة نفسها.[٨٥]

انعكس هذا على العمالة، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر لتصل إلى حوالي ٢٠,٩٪ سنة ١٩٩٧،[٨٦] في حين وصلت نسبة الفقر إلى ٢٣٪ في الضفة، و٣٨٪ في قطاع غزة، أي أن ثلث الأسر الفلسطينية لا تستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية.[٨٧] أما حجم القوى العاملة الفلسطينية فقد قدر بـ ٣٣٣ ألفاً سنة ١٩٩٣،[٨٨] وقد وصل إلى حوالي ٦٠٠ ألف نهاية القرن الماضي،[٨٩] هذه القوة ما زالت تعاني من البطالة الظاهرة والمقنعة، وتراوحت نسبة البطالة بين ١٨-٢٨٪، وهي أعلى نسبة بين الدول التي أجريت عليها دراسة البنك الدولي.[٩٠] وهذا نابع من أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل ما زالت محدودة، وما زال العمل وراء "الخط الأخضر" يشكل مصدراً رئيساً في الدخل القومي.

ومع أن السلطة الفلسطينية تعتبر المستخدم الأكبر للقوة العاملة في مناطق السلطة، فإن هذا الحجم لا يشكل قطاعاً منتجاً، وكلما أتسع ازدادت أعباؤه على الموازنة، فبعد أن كانت حصة الرواتب سنة ١٩٩٧ تشكل ٥٠٪ من حجم الموازنة،[٩١] ازدادت هذه الحصة لتصل إلى حوالي ٦١٪ من حجم موازنة العام ٢٠٠٠،[٩٢] وعلى الصعيد الكمي، ارتفع عدد مستخدمي السلطة من ٣٠ ألفاً سنة ١٩٩٣ إلى ٧٥ ألفاً سنة ١٩٩٦، ليصل إلى حوالي ١٢٠ ألفاً العام ٢٠٠٠،[٩٣] وهذا يشكل حوالي ٢٥٪ من حجم الأيدي العاملة.

وبالتأكيد، فقد شكل الحصار الإسرائيلي، رداً على المقاومة وعقاباً للشعب الفلسطيني، مؤثراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، إذ حرم عشرات آلاف العمال من العمل لفترات - تطول أو تقصر - وتم إلقاؤهم في سوق البطالة ولو مؤقتاً، وبلغ تأثير الحصار الإسرائيلي مداه بسبب تراجع القوة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني[٩٤] بعد أن تراجعت مساهمات القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة) لصالح قطاع الخدمات الذي أخذ يهيمن على الاقتصاد الفلسطيني.

من جانب آخر، انعكس هذا الوضع على مستوى المعيشة ومعدلات الإنفاق، فقد وصل معدل الإنفاق للفرد سنة ١٩٩٧ أدنى مستوياته منذ العام ١٩٨٠، وتراجع هذا المعدل بنسبة ١٥٪ خلال أربع سنوات بين العامين ١٩٩٣ - ١٩٩٧.[٩٥] وبالمحصلة، خلق هذا الوضع الاقتصادي تغيراً وحراكاً في البنية الاجتماعية، حيث نمت شريحة من الطبقة الوسطى (بيروقراطية السلطة وكوادر المنظمات غير الحكومية) واتسعت الطبقة الوسطى فارتفعت نسبتها من ١٢٪ سنة ١٩٩٣ إلى ٢٢,٨٪ سنة ١٩٩٧، واتسعت الهوة بين الفئات العمالية والفئات الاجتماعية الأخرى.[٩٦]

انعكست المؤشرات السابقة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث يتوالى انخفاض الناتج القومي المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي مقارنة باقتصادات مشابهة،[٩٧] كما يتواصل ارتفاع الأسعار، مثلاً ارتفع كيس الطحين من ١٥ إلى ٤٠ دولاراً، كما ارتفعت أسعار علف الماشية من ١٢٠ إلى ٣٠٠ دينار للطن الواحد،[٩٨] واستمر العجز في الميزان التجاري وتراجعت نسبة الصادرات إلى الواردات، وكادت الصادرات تنحصر في إسرائيل التي بلغت حصتها ٨٥,٥٪ من مجموع الصادرات الفلسطينية للعام ١٩٩٦.[٩٩]

هذا الوضع خلق، ما يسميه جلال أمين، بالدولة الرخوة، التي يقول عنها "إن الدولة تضع القوانين ولا تطبقها، ليس بسبب الثغرات وحسب، لكن لأن الكبار لا يبالون، لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم ... وفيها (الدولة الرخوة) الرخص للاستيراد والتصدير والتصريحات معروضة للبيع.[١٠٠]

هذه النخبة أو القيادة السياسية الأمنية قال عنها جميل هلال، أيضاً، إنها تقوم ببناء قوة اقتصادية لنفسها، ومن المتوقع أن يفاقم تواصل هذه العملية من أوضاع فئات اجتماعية واسعة.[١٠١] وبالتأكيد، فإن مستخدمي السلطة، بمن فيهم المعلمون، هم جزء من هذه الفئات الاجتماعية.

كل هذا أدى في رأي البعض إلى نمو شرائح في المجتمع الفلسطيني ارتبطت مصالحها الاقتصادية بالوضع الانتقالي الراهن، وليس لها مصلحة لا في إنجاز الاستقلال ولا في برامج تنموية مستقلة،[١٠٢] وهذا بدوره يعمق التبعية الاقتصادية على حساب القطاعات المنتجة الآخذة في التراجع أصلاً جراء السياسات الإسرائيلية.

هكذا يمكن القول أن الاتجاه العام لاقتصاد الضفة والقطاع خلال السنوات الأخيرة، هو الانحدار والتدهور الذي تتمثل مظاهره في:تدني الدخل، وتفاقم البطالة، وارتفاع مستويات الفقر.

هكذا يمكن تلمس الإطار التي استأنفت حركة المعلمين فعالياتها فيه. فمن جهة، هناك سلطة رسمية شمولية ترعى جسماً وترغب في التعامل معه لتمثيل المعلمين، من جانب آخر هناك

ترد مطرد لأوضاع الفئات الشعبية وقطاعات موظفي السلطة في ظل وضع اقتصادي تتسع فيه الهوة بين الفئات الاجتماعية لانعدام العدالة في توزيع الإمكانات على قلتها.

ففي ظل هذا الوضع الاقتصادي، تردت أوضاع المستخدمين بشكل عام وظهرت شرائح وفئات اجتماعية لها مطالب مجتمعية دفاعاً عن مصالحها، حيث أخذ مستخدمو الصحة والزراعة والمعاهد يتذمرون، وخلال العام ١٩٩٧ أضرب الأطباء والممرضون، مطالبين بتحسين رواتبهم، وشهدت جامعة القدس إضرابات متكررة بسبب تأخر دفع الرواتب، وتصاعدت وثيرة الإضرابات ربيع العام ٢٠٠٠،[١٠٣] حيث أعلن العاملون في جامعة بيرزيت اتخاذ إجراءات نقابية خلال آذار نيسان، كما اتخذ العاملون في جامعة الأزهر وكلية التربية في غزة إجراءات مشابهة، كما نظم العاملون في شركة الاتصالات الفلسطينية إضرابا لتحسين ظروف عملهم ورفع رواتبهم.

للوضع الاقتصادي هذا تأثير على رواتب المعلمين، ووضعهم المعيشي، كما نرى لاحقاً، حيث ترتفع الأسعار، وتتآكل قيمة العملة، وتنخفض القيمة الشرائية للراتب، وتزداد المعاناة، والتي تشكل السبب الرئيسي في حركة المعلمين ونضالهم.

هكذا كان وضع المعلمين، حيث وصلت القيمة الشرائية لرواتبهم إلى أدنى مستوى لها منذ سنوات، بعد أن امتنعت الحكومة الإسرائيلية بين العامين ١٩٨٧ – ١٩٩٤، عن زيادة رواتب المعلمين، وقبل إقامة السلطة الفلسطينية أشيع أن إسرائيل استجابت لطلب السلطة بعدم رفع رواتب المستخدمين، حيث بلغ متوسط الرواتب حوالي ١١٥٠ شيكلاً حوالي ٤٠٠ دولار العام ١٩٩٧،[١٠٤] هذا في حين بلغت نسبة الغلاء ٩٠٪ خلال الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩٤.

إحدى الظواهر في ظل السلطة الفلسطينية هي التباينً في الرواتب داخل موظفي الجهاز العام، حيث تنخفض رواتب العاملين في قطاعي التعليم والصحة عن رواتب زملائهم العاملين في بقية الدوائر والهيئات والوزارات الحكومية،[١٠٥] وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن متوسط رواتب القطاع العام يقل بحوالي ١٠٪ عن متوسط الرواتب في القطاع الخاص،[١٠٦] أدركنا عمق المعاناة التي يواجهها المعلمون الذين تنخفض رواتبهم عن متوسط رواتب مستخدمي القطاع العام.

هذا بدوره شكل الأرضية والأساس لحركة المستخدمين الحكوميين بشكل عام، والمعلمين بشكل خاص، من أجل تحسين ظروف عملهم وتجاوز تخوم الفقر التي يعيشون عندها.

بداية ١٩٩٥، حصل المعلمون على زيادة بنسبة ٢١٪، اقتطعت منها فيما بعد نسبة ٥٪ تحت عنوان البطالة طيلة العام ١٩٩٦، كما دفعت السلطة ١٥٪ بداية الإضراب ربيع ١٩٩٧، هذا في الوقت الذي بلغت فيه نسبة التآكل في الرواتب ٣٣,٥٪، وتراجعت القيمة الشرائية لها بنسبة ٧,٥٪.

ومع بداية الإضراب في نيسان ١٩٩٧، كان متوسط الرواتب حوالي ١١٥٠ شيكلاً، في الوقت الذي كانت حاجة أسرة مكونة من ٥ أفراد تصل إلى ضعف هذا المبلغ إذا ما أخذنا أجرة البيت بنظر الاعتبار.[١٠٧]

في ظل هذه المعاناة عايش المعلمون واقع الاقتصاد الفلسطيني، واطلعوا على التقارير المتعلقة بالفساد، والامتيازات التي يتمتع بها كبار الموظفين، والذين بلغ عدد المديرين العامين منهم حوالي ١٢٠٠ مدير عام، في وقت لا تحتاج إدارات المؤسسات الفلسطينية أكثر من ٥٪ من هذا العدد، قياساً بالدول التي تشهد وضعاً اقتصادياً مزدهراً كالولايات المتحدة مثلاً.

التعليم في ظل السلطة الفلسطينية

لم يعد التعليم في ظل السلطة الفلسطينية كما كان في ظل سلطة أجنبية محتلة، إذ لا بد أن يكون لهذا الانتقال أثر إيجابي على التعليم، ولكن ولما كانت السلطة وليدة اتفاقات مؤقتة لم تحقق من خلالها الاستقلال الناجز، فإن هذا أيضاً يشكل عاملاً مؤثراً في هذا الموضوع. من هنا يتوقف البحث حول تناول وضع التعليم في ظل السلطة الفلسطينية أمام مسألتين: أولاً: أثر الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية على التعليم. ثانياً: التغيرات البنيوية على التعليم، وبخاصة التعليم الحكومي في ظل السلطة الفلسطينية.

أثر الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية على التعليم

تناولت الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل و م.ت.ف، مختلف مجالات الحياة الفلسطينية، وكان التعليم أحد المواضيع التي تولتها السلطة الفلسطينية إثر هذه الاتفاقات وفي إطار نقل الصلاحيات المدنية.

ومن الطبيعي أن يسعى الإسرائيليون إلى ألا يتركوا للجانب الفلسطيني حرية التصرف في مجال التربية والتعليم، فقد نصت المادة الثانية من إعلان المبادئ "إن على السلطة الفلسطينية إبلاغ الإسرائيليين بأسماء الذين يتولون هذه الصلاحيات".[١٠٨]

هذا في حين تحدث الملحق السادس من البروتوكول المتعلق ببرامج التعاون الإسرائيلية الفلسطينية عن قيام الجانبين بتعزيز التعاون، عن طريق تشجيع وتسهيل التبادلات في مجال التعليم، وتوفير الظروف الملائمة للاتصال المباشر بين المدارس والمؤسسات التعليمية لدى الطرفين.[١٠٩]

اعتماداً على هذه النصوص، ومحاولة تفسيرها لصالح إسرائيل، وتمشياً مع العملية السلمية بين إسرائيل والمنظمة، عملت إسرائيل ومناصروها من أوساط أمريكية وأوروبية

من أجل التدخل والتأثير المباشر في التعليم، وبخاصة ما له صلة بالمناهج المدرسية، وكتب التاريخ والجغرافيا حتى لا تكون المناهج "تحريضية ولتتناسق وعملية السلام والتعايش"[١١٠] وتمشياً مع هذا التوجه، تقدم مارتن أندك بتوصية للرئيس الأمريكي بيل كلنتون يقترح فيها تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين، لدراسة السبل الكفيلة بتغيير المناهج الدراسية في العالم العربي، بما يتناسب واستحقاقات السلام.[١١١]

من جانبهم تطلع الإسرائيليون إلى التدخل في المناهج الفلسطينية، فقد جاء على لسان أحد المسؤولين الإسرائيليين أنه "لا مانع على الإطلاق من قيام دولة فلسطينية، لكن ما يهمني هو أن يعلّم الفلسطينيون أبناءهم في المدارس، بأن إسرائيل دولة تحدهم من الغرب".[١١٢]

وإذا كانت الاتفاقات نصت على أن يكون التعليم في خدمة السلام مع الإسرائيليين فكيف يمكن أن يتحقق دون أن يعيد الفلسطينيون النظر في أساسيات ثقافتهم ووعيهم، وبخاصة ما له صلة بالتاريخ والجغرافيا والأدب المقاوم؟

سبق أن خاض المعلمون الفلسطينيون في الضفة والقطاع عموماً، وفي القدس بشكل خاص، صراعاً مع السلطات الإسرائيلية، وتمكنوا بشكل أو بآخر من إحباط المحاولات الإسرائيلية ولو بشكل نسبي لتطبيق مناهج إسرائيلية في مدارس القدس. أما اليوم، وفي ظل الاتفاق، فإن مرجعية الاتفاقات من جهة، ومصالح السلطة، وبخاصة الاقتصادية منها مع الإسرائيليين من جهة أخرى، تبقى سيفاً مسلطاً لإلزام الفلسطينيين بمناهج تخدم عملية السلام وتقر بنتائج هذه الاتفاقات.

ومع أن المناهج الفلسطينية لما تظهر كاملة بعد، حيث أقر منها فقط منهاجا الصفين الأول والسادس مطلع العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، فإن دراسة مستوفاة لهذه المناهج لم تظهر بعد. وإذا كانت المخاطر التي تضمنها كتاب مذكرة في التربية الوطنية للصف الخامس الأساسي التي تناست أو تجاهلت حدود فلسطين، ومدنها الساحلية وسهولها التي وقعت تحت سيطرة الدولة العبرية سنة ١٩٤٨، واقتصرت السهول على سهل غزة وجنين،[١١٣] إذا كان هذا الكتاب مقياساً للمناهج اللاحقة المفترض أن تحل محل المنهاج الأردني، فإن هذا مؤشر خطير لمستقبل التربية والتعليم التي يعتمدها النشء، وإن كانت تعبيراً عن التزام السلطة بالاتفاقات بشأن التعليم.

وإذا كان التعليم الجامعي يشكل امتداداً للمرحلة الثانوية، فإن مؤشرات آثار الاتفاقات على التعليم الجامعي لا يمكن فصلها عما في المدارس، لكنها تشكل مؤشراً لما يمكن أن يترتب على مناهج المدارس من آثار.

أثَّر الاتفاق في علاقات الجامعات الفلسطينية بالمؤسسات الدولية التي سعي بعضها إلى دفع المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية للتطبيع الثقافي مع الجامعات الإسرائيلية، من خلال مشاريع مشتركة مدعومة من بعض الدول الأجنبية،[١١٤] وكذلك اتخذت "اليونسكو" موقفاً مشابهاً، وفي ندوة لها جاء " أنه الآن وبعد أن أصبح الأعداء ليسوا أعداء، يجب أن يتغير الكتاب، والمضمون السياسي".[١١٥]

هكذا يمكن القول إن الاتفاق الموقع بين م.ت.ف وإسرائيل يفتح الباب أمام أزمتين، ثقافية وتربوية،[١١٦] لأنه يلقي على الفلسطينيين مسؤولية التنكر لجزء كبير من تراثهم وحضارتهم. ورأى البعض أن هناك تناقضاً تعاني منه السلطة الفلسطينية، إذ كيف تستطيع أن تربي الجيل الفلسطيني تربية تتناقض والاتفاق الذي وقعت عليه، وبالتالي يمكنها محو ما علق بأذهان وذاكرة الشعب الفلسطيني، وكيف يتعلم الطفل في المدارس معلومات تتناقض وحقائق التاريخ، ووقائع الأمس القريب التي يحملها الأهل وينقلونها شفوياً، بالطبع، إلى جانب أن وسائل الاتصال العالمية أصبحت في متناول الجميع.[١١٧]

من جانبهم، سعى الإسرائيليون للتأثير في الثقافة الفلسطينية، فالصحافي داني روبنشتاين يقول إن "الأدب الفلسطيني في معظمه أدب مقاوم، وبالتالي ينبغي ألا يدرس"،[١١٨] وقد سمع الجميع الضجة التي وقعت في إسرائيل جراء سماح وزير التربية الإسرائيلي بتدريس قصائد الشاعر الفلسطيني محمود درويش في المدارس العربية في إسرائيل.

يمكن القول إن التعامل مع هذا الواقع وتأثيره على التعليم لا يعتمد على طبيعة السلطة وحسب، فالسلطة تلتزم بما وقعت عليه، حتى لو اصطدم بإرادة شعبية واسعة، ولكن الأخطر هنا هو كيف يتعامل المعلمون مع هذا الواقع الجديد، وهم الجيل الذي نشأ وترعرع تحت الاحتلال، وتربى على المقاومة والمجابهة وكشف الحقائق والدفاع عن حقائق التاريخ في مواجهة السلطة الإسرائيلية المحتلة. كيف يتعامل المعلمون مع نصوص وتعليمات وزارة التربية، وحتى مع الاتفاقات الموقعة؟

من المبكر تقييم النتائج المترتبة على التناقض الذي يعيشه المعلمون تجاه التعليم والمناهج، والحكم عليها، ولكن الخطر ربما يكون على الأجيال القادمة التي تعيش ظروفاً مختلفة عن تلك التي يعمل فيها المعلمون الآن. ولأن حركة المعلمين لم تتلمس حتى الآن عمق هذا التناقض، فإن هذه لم تبرز بعد كمهمة يتصدى لها المعلمون كما الوضع خلال مرحلة الاحتلال.

في ظل هذا الوضع عملت حركة المعلمين في المدارس الحكومية وقد غابت عنها قوائم الكتب الممنوعة، ولم يعد ضابط التربية والتعليم الإسرائيلي وأوامره العسكرية تؤثر على التعليم حتى وإن لم يغب تأثيره، وبالتالي فقد تراجع أو غاب – بشكل أو بآخر – محور النضال الوطني كمهمة مباشرة من جدول أعمال حركة المعلمين.

من جانب آخر، تراجع أو غاب المحور التربوي الذي تفاعل والمحور الوطني خلال الحكم العسكري الإسرائيلي، إذ تولت وزارة التربية والتعليم هذا الجانب، سواء ما له صلة بالمناهج أم الدورات التربوية وورش العمل وأية جوانب تربوية أخرى.

من هنا ظلت القضايا المطلبية المعيشية، والنقابية هاجس المعلمين الأول، ولذا وقبل تناول حركة المعلمين في ظل السلطة لا بد من التوقف عند أهم التغيرات البنيوية التي وقعت في هيكل التربية والتعليم خلال السنوات موضع الدراسة.

تغيرات بنيوية على وضع التعليم في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية عن التعليم أواسط آب ١٩٩٤، حيث تولت المسؤولية المباشرة عن المدارس الحكومية، والإشراف على قطاعي التعليم الخاص والتابع لوكالة الغوث الدولية. ويقوم التعليم على تدريس مناهج أردنية في الضفة الغربية ومصرية في قطاع غزة باستثناء المنهاج الذي تم إقراره للصفين الأول والسادس ٢٠٠٠/٢٠٠١، هذا في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، حيث تضم المرحلة الأساسية عشر سنوات دراسية، أما المرحلة الثانوية فتستمر عامين تؤهل الطالب الناجح في الثانوية العامة للالتحاق بالتعليم العالي.

ورثت السلطة الفلسطينية من خلال وزارة التربية والتعليم نظاماً تربوياً موشكاً على الانهيار جراء السياسات الإسرائيلية، وقد تمثلت مظاهر الانهيار التي توقفنا عندها في فصل سابق في مناهج قديمة غير ملائمة شوهتها الإجراءات الإسرائيلية بالشطب والحذف والتعديل، نقص حاد في غرف التدريس ومرافقها الضرورية، ومعاناة وملاحقة للطلبة والمعلمين جراء الأوامر والأنظمة العسكرية الإسرائيلية، وإغلاق متكرر للمدارس وملاحقة للطلبة، وارتفاع في نسب التسرب وضعف الخريجين.

ومع أنه من المبكر تقييم النتائج التي ترتبت على تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لجهاز التربية والتعليم بشكل تفصيلي ونهائي، ومدى الإنجازات التي تحققت وتناسبها مع الإمكانيات والطموح والتطلعات، فإن الأمر الطبيعي هو أن يتأثر التعليم إيجابياً، إلا أن حدود هذا التغيير تبقى متأثرة بالاتفاقات الموقعة بين م.ت.ف وإسرائيل.

وقبل تناول وضع الطلبة والمعلمين ينبغي إبراز الملاحظات والمؤشرات التالية:

١. تضاعف عدد الطاقم الإداري الذي يشرف على العملية التربوية مرات عدة، سواء على صعيد المحافظات أم على المستوى الوطني، هذا في ظل استحداث وظائف جديدة ومهمات لم تكن قائمة من قبل، وقد بلغ عدد الموظفين دون المعلمين ٣٤٩ في الوزارة و٨٢٢ في

مديريات التربية والتعليم، و٢٨٨٣ موظفاً إدارياً و٤٥٦ فنياً.[١١٩] ومن المبكر إصدار حكم فيما إذا كان هناك تضخم أو بطالة مقنعة، كما هو الأمر في الدوائر والوزارات الأخرى.

٢. عملت الوزارة بالتعاون مع "اليونسكو" على إقرار مناهج فلسطينية موحدة في الضفة والقطاع. وقد أنجز منهاج الصفين الأول والسادس الأساسيين، وبدئ بتدريسهما العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١،[١٢٠] وأعدت خطة المنهاج - حسب الوزارة - "وفق أسس وطنية واجتماعية وثقافية منبثقة من أصول وعادات وتقاليد الشعب الفلسطيني، وتطمح الوزارة عبر المناهج الجديدة لإحداث تغيير وقفزة نوعية في نظام التعليم".[١٢١] ومن التجديدات في المناهج الجديدة تدريس مادة التربية المدنية، وتدريس اللغة الأجنبية بدءاً من الأول الابتدائي، وتدرس اللغة الأجنبية الثانية بدءاً من الصف السابع. ويشير تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم إلى "أن أسساً إنسانية ووطنية وفكرية واجتماعية انطلق منها المنهاج باعتبار أن التعليم حق إنساني وأداة لبناء الوطن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية".[١٢٢] كما أعدت الوزارة خطة لتدريب المعلمين وتأهيلهم للمنهاج الجديد.

٣. أولت الوزارة اهتماماً بمرافق المدارس العامة، لأنها ظلت تعاني نقصاً حاداً خلال الحكم العسكري الإسرائيلي، وتشير تقارير الوزارة إلى إنجازات تحققت على هذا الصعيد، فحتى العام الدراسي ٩٨/٩٩ تم بناء ١٥٠ وحدة صحية، وتمت صيانة ٤١٢ غرفة، وبناء ١٢٥ مدرسة،[١٢٣] إلا أن نقصاً حاداً ما زال قائما، حيث تعاني ٤٣٪ من المدارس من نقص واحدة أو أكثر من المرافق الضرورية،[١٢٤] وفقط تتوفر خدمات كاملة في ٢٠٪ من المدارس ومختبرات في ٤٠٪، ومكتبة في ٣٥,٤٪، أما قاعات المحاضرات فتتوفر فقط في ٥,٧٪ من المدارس.[١٢٥] وبشكل عام، لا يتوفر في ٦٥٪ من المدارس الحكومية أي نوع من المرافق الحيوية كـ (مكتبة حاسوب)،[١٢٦] أو غرف تدبير منزلي، أي أن هناك نقصاً عاماً في مختلف التقنيات التعليمية في المدارس الحكومية.

٤. الأبنية المدرسية: ما زالت وزارة التربية والتعليم تعاني نقصاً حاداً في توفير الأبنية المدرسية، وهذا بدوره يقود لاكتظاظ الطلبة في الصفوف، وزيادة نسبتهم لكل صف، وبخاصة في المدن، حيث ما زال معدل الطلبة للصف الواحد يزيد قليلا على ٣٥ طالباً للصف، و خلال السنوات بين ١٩٩٤/ ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩، ظل المعدل ٣٥ طالباً للصف. واضح أن وزارة التربية والتعليم تفتقد عموماً لموازنات تطويرية وتقوم المؤسسات الأجنبية والدول المانحة والمتبرعين المحليين بالإنفاق على بناء المدارس التي يصل إلى معدل ٢٧ مدرسة سنوياً،[١٢٧] وضمن الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم فإن هناك حاجة لبناء ١١٢٢٦ غرفة صفية.[١٢٨]

ومع أن شعار وزارة التربية والتعليم هو مقعد لكل طالب،[١٢٩] فإن أعداد الملتحقين سنوياً

بمقاعد الدراسة تتزايد بوتائر كبيرة بسبب النسب العالية للنمو السكاني. وهذا يسبب نقصاً حاداً في الغرف، ينعكس في تزايد عدد المدارس التي تداوم فترتين، فقد ارتفع عدد هذه المدارس من ٧٨ مدرسة العام ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٣٠ مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨،[١٣٠] وإلى ١٥٧ مدرسة العام ٢٠٠١/٢٠٠٠.[١٣١] وفي كل الأحوال، فإن ما أنجزته وزارة التربية والتعليم على هذا الصعيد بين العامين ٩٤-١٩٩٧ بلغ حوالي ٢٥٪ من الحاجة.[١٣٢]

٥. أولت الوزارة اهتماماً بالتعليم المهني من خلال فتح فروع له، ومدارس صناعية في بعض المناطق،[١٣٣] وذلك تمشياً مع سياستها الداعية لتطوير التعليم المهني والتقني، بما يتناسب ومتطلبات الحاضر والمستقبل، لتوفير الفنيين المهرة،[١٣٤] وقد ارتفع عدد شعب التعليم المهني من ٦٦ شعبة العام ١٩٩٥/٩٤ إلى ٩٣ شعبة العام ١٩٩٨/٩٧،[١٣٥] ومع ذلك فما زال التعليم المهني محدوداً، إذ هناك ٢٤ مدرسة مهنية، منها ٣٣٪ تابعة للقطاع خاص، وهي موزعة كما يلي: ١٢ مدرسة تجاري، منها ١٠ حكومية واثنتان زراعيتان، والباقي صناعي.[١٣٦] كما ارتفع عدد مختبرات الحاسوب من ٧١ مختبراً إلى ٨٢ خلال الفترة نفسها،[١٣٧] كما بدئ بتنفيذ مشروع استخدام الإنترنت في عدد من المدارس.

الطلبة والمعلمون

بلغ عدد الطلبة في المدارس الحكومية ٤١٨,٨٠٧ طلاب وطالبات العام ١٩٩٤/١٩٩٥، ليصل إلى ٥١٦,١٦٠ طالبا وطالبةً العام ١٩٩٨/٩٧،[١٣٨] أي بزيادة حوالي مائة ألف طالباً وطالبة خلال ٣ سنوات، وليصل العدد إلى ٦٣٣,٤٣٧ ألفا العام ٢٠٠١/٢٠٠٠،[١٣٩] وتسعى وزارة التربية لتأمين مقعد لكل طالب من جهة، ولخفض عدد الطلبة للمعلم الواحد من جهة أخرى، بالطبع دون أن يصل هذا إلى المستوى العالمي، في هذا المجال انخفض العدد من ٣٠,٤ طالب للمعلم الواحد العام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٢٨,٥ طالب للعام الدراسي ١٩٩٩/٩٨، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٥,٣ طالب لكل معلم مع نهاية الخطة الخمسية، أي العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤.[١٤٠]

خفت مشاكل الطلبة بسبب غياب الاحتلال، لكنها لم تختف، مثلاً غابت ملاحقة الحكم العسكري للطلبة، وغدت مدارسهم بمنأى عن الإغلاق، إلا أن مسألة الاكتظاظ من جهة ومعاناة المعلمين من جهة أخرى تنعكس سلباً على الطلبة، وتؤدي إلى مغادرة قسم منهم مقاعد الدراسة، أي أن عملية التسرب لم تنته، لكنها في انخفاض مستمر، حيث انخفضت النسبة الكلية للتسرب، فبعد أن كانت ٢,٥٪ العام ١٩٩٦/٩٥[١٤١] أصبحت ٢,٢٪ العام ١٩٩٧/٩٦، لتصل إلى ١,٦٪ في العامين ١٩٩٨/٩٧، ١٩٩٩/٩٨.[١٤٢]

استطاعت الوزارة زيادة نسبة الاستيعاب للطلبة في سن الدراسة، حيث بلغ معدل الالتحاق

٩٩,٧٪ كمعدل إجمالي العام ١٩٩٩/٩٨، في حين وصل معدل الالتحاق الصافي إلى ٩٧,٥٪،[١٤٣] وبلغت نسبة الالتحاق بالمدارس لمن هم في سن التعليم الإلزامي (٦-١٥ سنة) ٨٧,٥٪ العام ١٩٩٧، في الوقت الذي يجب أن يكون كل هؤلاء على مقاعد الدراسة، أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة الالتحاق ٥٧٪.[١٤٤]

ارتفع عدد المعلمين في ظل السلطة الفلسطينية من ١٣٥٨٠ سنة ١٩٩٤/٩٣ إلى ١٩٢٨٢ العام ١٩٩٨/١٩٩٩،[١٤٥] إلى ٢٤٢٥٧ العام ٩٩/٢٠٠٠،[١٤٦] ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى ٣١١٠٣ مع نهاية الخطة الخمسية العام ٢٠٠٥.[١٤٧] من جانب آخر، رافق زيادة عدد المعلمين تحسن في المستوى الأكاديمي في ضوء التعيينات الجديدة، فخلال العام الدراسي ٩٦/٩٥ كان ٥٥٪ من المعلمين يحملون شهادة الدبلوم، و٣٧٪ منهم يحملون شهادة البكالوريوس، و٦٪ من حملة شهادة التوجيهي أو دونها، و٢,٢ ٪ فوق البكالوريوس،[١٤٨] وفي العام الدراسي ٩٩/٩٨ كان ٥٠٪ من المعلمين من حملة الشهادة الجامعية.

من جانب آخر، تولي وزارة التربية والتعليم اهتماماً كبيراً بالدورات التدريبية للمعلمين، وخلال السنوات الخمس ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، تم تدريب ٢٨ ألف معلم ومعلمة في إطار الدورات التي عقدتها وزارة التربية والتعليم،[١٤٩] وقد بلغ عدد الدورات التي عقدت خلال أربع سنوات ١٢٤١ دورة، عقد منها ٨٥ خارج فلسطين وبمشاركة ٢٥٦ معلماً ومعلمة، وقد تنوعت مجالات ومواضيع الدورات،[١٥٠] ومن المتوقع استمرار هذه الدورات والإكثار منها. ففي الخطة الخمسية، من المقرر عقد ٣٥٠٠ دورة وورشة بمعدل ٧٠٠ دورة وورشة سنوياً،[١٥١] ومن الجدير ذكره أن هذه الدورات في معظمها مغطاة بموازنات دعم خارج موازنة الوزارة.

كذلك تتجه الوزارة لتأنيث الهيئات التدريسية في المرحلة الأساسية، باعتبار ذلك تعزيزاً لمكانة الأم ودورها،[١٥٢] على أن تختلط الهيئات التدريسية في المراحل الأساسية العليا والثانوية. أما عن بنية ومساهمة كل قطاع في التعليم، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الحكومي من ٦٤٪ العام ١٩٩٤/١٩٩٥ لتصل إلى ٦٧,٦٪ العام ١٩٩٧/١٩٩٨، وبالمقابل انخفضت مساهمة المدارس الخاصة خلال الفترة نفسها من ١١,٤٪ إلى ٦,٣٪، وساهمت وكالة الغوث بـ ٢٤,٦٪ و٢٦,١٪ على التوالي.[١٥٣]

إن محاولة تفسير ارتفاع مساهمة القطاع الحكومي تحتاج دراسات وافية، ولكن يمكن القول إن الاستقرار في المدارس الحكومية واستعادة هذه المدارس بعض مكانتها من جهة، والوضع الاقتصادي الصعب للفئات الوسطى في المجتمع، وارتفاع أقساط المدارس الخاصة من جهة أخرى، تشكل بعضاً من أسباب الظاهرة.

خلاصة القول إن وزارة التربية والتعليم التي ورثت نظاماً تربوياً موشكاً على الانهيار حاولت أن تخطو باتجاه بناء نظام تعليم فلسطيني، ينطلق من حاجات المجتمع؛ وتنطلق مناهجه من فلسفة تربوية وطنية وإنسانية، ويعيش القائمون عليه في ظل أنظمة وقوانين تصون حقوقهم؛ وتدفعهم للعطاء وتعزز انتماءهم للمهنة؟

بالتأكيد، ما زال من المبكر إصدار حكم شامل تجاه مدى نجاح المحاولة، وذلك على الرغم من العديد من الإيجابيات المتعلقة بالنظام التربوي، ومكافحة التسرب، وتطوير التعليم الشمولي، والاهتمام بالتعليم المهني، وبمحو الأمية، وتعليم الكبار وبالأنشطة اللامنهجية من كشافة، ومخيمات صيفية، وإنفاق حوالي ١٥٠ مليون دولار على الأبنية المدرسية خلال السنوات الأخيرة.[١٥٤]

وعلى الرغم من تحسن نسبة المعلمين للطلبة وزيادة إجازة الأمومة، فإن مظاهر جد خطيرة، ما زالت قائمة بقوة وعناد، ومن شأنها إلحاق الضرر بأجيال المستقبل، وللأهداف التي تسعى الوزارة لتحقيقها. وفي رأس ذلك، التدخلات الإدارية والأمنية في شؤون المعلمين من خلال الترغيب والترهيب، وزرع مندوبي الأجهزة الأمنية في المدارس،[١٥٥] وغير مفهوم ما الذي يسعى التربويون لتحقيقه حين يتفقد قادة الأجهزة الأمنية مدارسهم.[١٥٦]

مع عدم التقليل مما حققته الوزارة على صعيد التعليم والمعلمين من حيث تقليص عدد الطلبة للمعلم، ورفع مستوى تأهيلهم، فإن معاناة المعلمين تزداد يوماً بعد آخر، سواء على صعيد حقوقهم النقابية وعدم السماح لهم بإقامة نقابة خاصة بهم تمثلهم وتدافع عن حقوقهم، أو من خلال تدخل السلطة باستخدام الأجهزة الأمنية في شؤون حركة المعلمين بالاعتقالات، والاستدعاءات، والإجراءات الإدارية العقابية، أو ما يتصل بأوضاعهم المعيشية التي خاضوا إضرابات احتجاجية ومطلبية من أجل تحسينها دون استجابة من السلطة التنفيذية حتى الآن.

فمع إقامة السلطة الفلسطينية، تواصلت حركة المعلمين في الدفاع عن حقوقهم من خلال رفع الرسائل، والمذكرات، والإضرابات الجزئية، والشاملة، منذ العام ١٩٩٧ حتى الآن.

وفي الوقت الذي تشير نشرات وزارة التربية والتعليم إلى أنها حسنت أوضاع المعلمين المادية بدفع زيادة على الرواتب وصلت ٣٥٪،[١٥٧] فإن الحقيقة تشير إلى غير هذا، فمقارنة راتب معلم يحمل مؤهلاً جامعياً أمضى في الخدمة أكثر من عشرين عاماً العام ٢٠٠٠ بما كان عليه العام ١٩٩٥، يلاحظ أن هذا الراتب انخفض بنسبة ١٢٪،[١٥٨] مقارنة بالعملة الصعبة (الدولار والدينار) مضافاً لذلك الارتفاع المستمر في الأسعار، وبالتالي الانخفاض في القيمة الشرائية للراتب. فخلال العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥، كان متوسط راتب معلم يحمل مؤهلاً جامعياً يعادل ٣٧٥ دولاراً شهرياً، في الوقت الذي كان حد الفقر يبلغ ٥٠٠

دولار،[١٥٩] مضافاً لهذا كله تراجع السلطة الفلسطينية عن تطبيق قانون الخدمة المدنية بعد إقراره والعمل به لمدة شهر واحد، ذلك أن قانون الخدمة المدنية الذي أقره المجلس التشريعي وصادق عليه الرئيس يضع نظاماً عاماً للعاملين في السلطة، حسب مؤهلاتهم لا حسب وظائفهم، كما هو الوضع راهناً، وهو يتضمن على صعيد المعلمين زيادة معقولة في رواتبهم الأساسية، وسلم العلاوات، بحيث يؤمن تطبيقه زيادة إجمالية في الرواتب تتراوح بين ٣٠-٥٠٪ لكل العاملين في جهاز التربية والتعليم.

انعكس تدني رواتب المعلمين سلباً على أدائهم ومكانتهم في المجتمع، حيث يبحث معظمهم عن أعمال إضافية على حساب الوقت المفترض تخصيصه لتطوير قدراتهم والاهتمام بالطلبة.

تحت عنوان "المعلمون قوة من أجل التغيير الاجتماعي"، أصدرت منظمات دولية عدة بياناً بشأن أوضاع المعلمين في العالم "والمعلمون باعتبارهم العمود الفقري لقطاع التربية ينهضون بمسؤولية مهمة من أصعب المهمات في العالم؛ أي تنمية القدرات لدى الأطفال". وخلص البيان إلى توصيات تمثلت في توفير الحوافز التي من شأنها رفع مكانة المعلم الاجتماعية والمهنية، ومنها تحسين وضع المعلم المادي، وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية و"اليونسكو" هذه التوصيات بشأن المدرسين.[١٦٠]

في ظل هذا الوضع العام من جهة، وما يواجه الحركة الجماهيرية في ظل السلطة الفلسطينية من إشكالات داخلية لم يكن المعلمون في المدارس الحكومية بمعزل عن تأثيرها، وفي ظل اختلاف الظروف المتصلة بمحاور نضال المعلمين إثر تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة شؤون التربية والتعليم من جهة أخرى، في ظل هذه الظروف استأنفت حركة معلمي المدارس الحكومية دورها ونضالها للدفاع عن حقوق جمهور معلمي المدارس الحكومية.

استئناف الحركة المطلبية للمعلمين

كان واضحاً منذ تسلم السلطة الفلسطينية مهماتها، سعيها لبسط هيمنتها على منظمات المجتمع المدني، والاتحادات الشعبية، وتنصيب قيادات مطواعة وموالية على رأس هذه الاتحادات، وكان واضحاً أن لجنة معلمي المدارس الحكومية أو "اللجنة التحضيرية" قد استعادت نشاطها كجزء من لجنة التنسيق بين قطاعات التعليم، وكامتداد للجنة العامة واللجان اللوائية لمعلمي المدارس الحكومية التي ظلت قائمة منذ تشكيلها مطلع الثمانينيات. هذا التوجه اصطدم والإرادة الرسمية، ذلك أن سعي لجنة التنسيق العليا لتبني مطالب المعلمين المعيشية ومطالبه السلطة الفلسطينية بتلبية هذه المطالب شكل عاملاً آخر للاحتكاك بين السلطة ولجنة التنسيق.

سبقت الإشارة إلى طبيعة السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالمجتمع المدني ومؤسساته، وهذا

بدوره انعكس على بنى ودور الجهات ذات العلاقة بنضال المعلمين. ومع أن موضوع المعلمين وحقوقهم لم يكن موضوعاً سياسياً، فإنه تأثر بالواقع السياسي سابقاً ولاحقاً. ففي ظل السلطة كان طبيعياً أن تسعى السلطة لفرض أنصارها كممثلين للمعلمين، وكان ذلك من خلال الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين فرع الداخل، وفي وقت آخر عبر الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.

ظل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين (فرع الداخل) يمثل أنصار حركة "فتح" في أوساط المعلمين حتى خريف ١٩٩٩، إذ بعد صراع داخلي بين من تبقى من أمانة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين العائدة من الخارج من جهة، وقيادة اتحاد المعلمين الفلسطينيين (فرع الداخل) من جهة أخرى، تم حسم الخلاف الداخلي لتتولى الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين مسؤولية قيادة الاتحاد، وإن كانت بعض أوساط الاتحاد لم تسلم بذلك.

يمكن تتبع حركة المعلمين في ظل السلطة على النحو التالي:

الإضراب المفتوح ربيع ١٩٩٧.

الإضرابات الجزئية ١٩٩٨.

الإضرابات التصعيدية شباط نيسان ٢٠٠٠.

استئناف الإضراب أيار ٢٠٠٠.

الإضراب المفتوح الثاني ١٩٩٧

لم يكن معلمو المدارس الحكومية يستغربون ممارسات وإجراءات سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي بحقهم على مدى سبعة وعشرين عاماً، لكنهم انتظروا أن يكافئهم المجتمع وسلطتهم الوطنية الفتية، لما قدموه في ظروف قلما شهدت مثيلاً لها مناطق أخرى في العالم. أما وقد شعروا أن السلطة الفلسطينية لم تغير جذرياً أوضاعهم، فقد عادوا لاتخاذ خطوات احتجاجية لتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم وضمان حقوقهم النقابية.[١٦١]

لم يكن إضراب آذار – نيسان ١٩٩٧ خطوة مقطوعة عن نضال المعلمين، ولم يكن مفاجئاً، فما أن أعيد تشكيل اللجان بداية ١٩٩٤ حتى شرعت اللجان ببلورة مذكرة مطلبية لتحسين أوضاع المعلمين ورواتبهم، والسماح لهم بإنشاء نقابة خاصة بمعلمي المدارس الحكومية،[١٦٢] إلا أن مجزرة الحرم الإبراهيمي وما رافقها من ظروف أمنية، حالت دون مواصلة الخطوات في حينه.

استؤنفت الحركة المطلبية أواخر ١٩٩٥، حيث قادت اللجان فعاليات احتجاجية بسبب

تدني الرواتب ونظمت اعتصامات أمام مكاتب التربية والتعليم، مقترنة بمذكرة مطلبية تقدمت بها إلى وزارة التربية والتعليم وللقيادة الفلسطينية، تضمنت المطالبة بزيادة الرواتب بما يعوض عن تآكل قيمة الشيكل، إلغاء تجميد الدرجات منذ الاحتلال، وتعديل نظام التقاعد المعمول به، ورفع علاوة العائلة وتسوية حقوق المعلمين المفصولين أمنياً الذين عادوا للعمل لدى إقامة السلطة الفلسطينية.(١٦٣)

أعدت اللجان في حينه برنامجاً تصعيدياً في حال عدم استجابة السلطة لهذه المطالب، ومرة أخرى شهدت المنطقة تصعيداً في وتيرة العنف جراء سياسات إسرائيل والعمليات الاستشهادية لحركة "حماس"، وفرض الطوق الأمني الشامل على الضفة وكافة المدن. ومع أن السلطة لم تستجب للمطالب التي تضمنتها المذكرة، فإن اللجنة العامة واللجان اللوائية قررت عدم المضي قدماً في فعاليتها الاحتجاجية.

أرجأت هبة الأقصى العام ١٩٩٦ استئناف الفعاليات مطلع العام الدراسي ١٩٩٦ – ١٩٩٧، وواصل المعلمون خلال الفصل الأول من العام الدراسي إعادة تشكيل اللجان المتعثرة وتنظيم صفوفها، وذلك في أعقاب عدم نجاح اتحاد المعلمين الفلسطينيين في تحسين الأوضاع المعيشية للمعلمين من خلال تحقيق المطالب التي تضمنتها بيانات وأدبيات الاتحاد النصف الثاني من ١٩٩٦، وفي مقدمتها تعديل الرواتب، وربط الراتب بالغلاء، وتعديل نظام التقاعد من جهة، ونتيجة الضغط الاقتصادي والمعاناة المعيشية المتفاقمة للمعلمين من جهة أخرى.

جاء في تقييم أحد نشيطي المعلمين "أن إحساس المعلمين أن الاتحاد أصبح مؤسسة من مؤسسات السلطة السياسية وغير قادر على الدفاع عن قضايا المعلمين وحقوقهم، هذا الإحساس كان وراء الاستجابة الواسعة لإعادة تشكيل اللجان وتخويلها صلاحية قيادة نضالهم.(١٦٤)

رفعت لجنة التنسيق خلال الفصل الأول من العام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧ رسائل عدة تناشد فيها السلطة تلبية مطالب المعلمين بتحسين الرواتب، والإسراع في إقرار قانون الخدمة المدنية، وإقرار نظام عادل للتقاعد، وربط الراتب بجدول غلاء المعيشة، والاستجابة لمطالب المعلمين بإقامة جسم نقابي مستقل لمعلمي المدارس الحكومية.(١٦٥)

ومع بداية الفصل الثاني، أخذت لجنة التنسيق العليا واللجان اللوائية التي تشكلت في مختلف المحافظات بالتحضير لاتخاذ خطوات احتجاجية ضاغطة على السلطة للاستجابة لمطالب المعلمين، ومع أواخر شباط وبداية آذار ١٩٩٧ أعلنت لجنة التنسيق البدء باتخاذ هذه الخطوات بالإضرابات التدريجية داعية لتلبية مطالب المعلمين.(١٦٦)

مع تصاعد الإضراب، لجأت السلطة لاتخاذ سلسلة من الإجراءات العقابية بحق المعلمين، وشن حملة إعلامية على لجانهم وحركتهم المطلبية، ونظم المعلمون في إطار خطواتهم الاحتجاجية مسيرات إلى مديريات التربية ووزارة التربية، وكانت ردود فعل الوزارة بالتهديد بفصل المعلمين المضربين، والتعاقد مع معلمين من الدول المجاورة بديلاً للمعلمين المضربين. وفي محاولة لقمع الإضراب، أقدم وزير التربية والتعليم على كف يد ١٨ معلماً وأحالهم للجان تأديبية،[١٦٧] قوبلت هذه الخطوة بتصعيد من المعلمين بإعلان الإضراب المفتوح من ٤/٥، والمطالبة بإقالة المسؤولين في وزارة التربية.[١٦٨]

شكلت السلطة من جانبها لجنة وزارية مكلفة بمتابعة مطالب المعلمين، وتدخل المحافظون في محاولة للتوسط، وكذلك فعل بعض أعضاء المجلس التشريعي، أي أن الجميع أدلى بدلوه في البحث عن حل في ظل عدم طرح السلطة التنفيذية حلولاً تستجيب لمطالب المعلمين. وقد التقى أعضاء لجنة التنسيق مع هذه اللجان، وعرضوا مطالبهم، لكن هذه اللجان كلها لم تكن ذات صلاحيات للوصول إلى حل.

أمام استمرار الإضراب حتى أواسط نيسان، أخذ الجميع تحت شعار البحث عن حل يبذل جهوده، فكان أن توجت هذه المحاولات بإقدام رئيس هيئة الاستعلامات على تنظيم لقاء للجنة التنسيق مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات دون إعداد أو تحضير كاف لهذا اللقاء في ١٩٩٧/٤/١٩، حيث لم يتمخض اللقاء عن نتائج إيجابية، ولم يكن ودياً من قبل الرئيس، ومع انتهاء اللقاء أعلنت وسائل إعلام السلطة تعليق الإضراب ناسبة ذلك للجنة التنسيق التي ردت ببيان يوضح موقفها مؤكدة على استمرار الإضراب.[١٦٩]

دخل الإضراب بلقاء رئيس السلطة الفلسطينية مرحلة جديدة، إذ بعد هذا اللقاء، وأمام عدم استجابة المعلمين لدعوة السلطة لتعليق الإضراب، أطلقت يد الأجهزة الأمنية، فقامت أجهزة الأمن باعتقال قيادة المعلمين، ووصل عدد المعتقلين حوالي ٣٠ معلماً،[١٧٠] وقد اعتبرها البعض سابقة لا مثيل لها، "إذ لا توجد سلطة في العالم – مهما كانت (طبيعتها) – إلا وتفكر ألف مرة قبل الإقدام على اعتقال المعلمين مربي الأجيال".[١٧١] وتحت الضغط وخلال الاعتقال، وقع قادة الأجهزة الأمنية اتفاقا مع لجنة التنسيق لتعليق الإضراب مقابل استئناف المفاوضات للبحث في مطالب المعلمين لتنفيذ الممكن منها، والعمل على بناء الجسم النقابي للمعلمين.[١٧٢] أما لماذا تولى قادة الأجهزة الأمنية هذه المهمة فربما يعود ذلك لسببين:

أولهما: سعي قادة هذه الأجهزة –في إطار التنافس بينهم– لتحسين مواقعهم لدى الرئيس.

ثانيهما: أنهم الأقدر على تهديد لجان المعلمين وفرض التراجع عليها بالقوة، وبخاصة

في ظل وجود المعلمين في السجن تحت إشراف هذه الأجهزة.

ومع أن اعتقال المعلمين تعرض لإدانة واسعة من المؤسسات القانونية والأهلية والوطنية،[١٧٣] ومع أن الإضراب لم يتوقف إثر الاتفاق مع الأجهزة الأمنية، فإنه مهد لتعليق الإضراب إثر جلسة لجنة التنسيق ٩٧/٤/٢٤، وتضمن البيان دعوة وزارة التربية والقيادة الفلسطينية والمجلس التشريعي للالتزام بالتعهدات التي قطعوها.

خلاصة القول، إن المعلمين ممثلين بلجانهم توجهوا إلى كل الجهات المعنية للتدخل من أجل مطالبهم بتحسين الرواتب، وضمان الأمن الوظيفي، والتقوا مع كل اللجان المكلفة والمبادرة، إلا أن هذه اللجان جميعاً لم تستطع التجاوب مع مطالب المعلمين، لأنها لا تملك صلاحيات.[١٧٤]

كيف واجهت السلطة الفلسطينية الإضراب

قامت السلطة الفلسطينية باستخدام الأجهزة الأمنية في مواجهة حركة المعلمين وذلك من خلال استدعاء المعلمين للأجهزة الأمنية، وتحذيرهم من المشاركة في الإضراب، ومداهمة المدارس، وتهديد المعلمين بعدم البقاء في المدرسة إذا استمر إضرابهم،[١٧٥] واعتقال قادة الحركة المطلبية، بل تولت الأجهزة الأمنية التفاوض مع مندوبي المعلمين بديلاً عن وزارة التربية أو المستوى السياسي، ووقعت اتفاقية إنهاء الإضراب مع أعضاء لجنة التنسيق بغياب أي مسؤول من الوزارة المعنية،[١٧٦] ما جعل البعض يرى في هذا أن الأجهزة الأمنية هي التي تولت إدارة شؤون التربية والتعليم.[١٧٧]

إلى جانب ذلك، لجأت السلطة لاستخدام كل الوسائل للتضييق على حركة المعلمين، وفرض التعتيم الإعلامي عليها، ولعل أول سلاح لجأت إليه السلطة هو قولها "إن الإضراب إضراب سياسي" يستهدف المس بهيبة السلطة، في وقت تتصاعد المخاطر المحيطة بالقضية الوطنية، وأن أصابع خارجية تحرك إضراب المعلمين،[١٧٨] وعملت السلطة في تصديها للإضراب من خلال عدد من الإجراءات:

أولاً: تم تجنيد قيادة اتحاد المعلمين الفلسطينيين (فرع الداخل) لمواجهة إضراب المعلمين، واتهام القائمين عليه بالخروج عن الشرعية، وأن لهم أهدافاً لا علاقة لها بمصالح المعلمين، حيث لجأت قيادة الاتحاد إلى إعلان خطوات ضاغطة على السلطة، ونشرت الدعوة لفعاليات احتجاجية في كل وسائل الإعلام تحت شعار مطالبتها بدفع زيادة على رواتب المعلمين بنسبة ١٠٪، وفي حال عدم استجابة السلطة لهذه الزيادة، فإن قيادة الاتحاد ستصعد الفعاليات.

وفي رأي بعض النشيطين من المعلمين أن هذه الخطوات كانت منسقة، ومتفقاً عليها مع الجهات الرسمية،[١٧٩] إذ سرعان ما أوقفت الخطوات الاحتجاجية، ووقف الاتحاد إلى جانب السلطة في مواجهة المعلمين،[١٨٠] كما امتنع أعضاء الاتحاد عن المشاركة في الإضراب وظلوا يحرضون المعلمين على عدم الانخراط فيه،[١٨١] كما واصلت قيادة الاتحاد جولاتها على المدارس للضغط على المعلمين أو إقناعهم بعدم الاستمرار في الإضراب.[١٨٢] وخلال المسيرات التي نظمتها اللجان إلى وزارة التربية والتعليم، وقف قياديو الاتحاد لمخاطبة جمهور المعلمين، وتسويغ موقف السلطة، ودعوة المعلمين للتراجع عن الإضراب.[١٨٣]

ثانياً: تجنيد المسؤولين الرسميين في وزارة التربية ومديرياتها لإطلاق حملة التهديدات ضد المعلمين وتحميلهم مسؤولية الأضرار التي قد تلحق بالعملية التربوية.[١٨٤]

ثالثاً: تهديدات مسؤولي السلطة، باستخدام سياسة العصا والجزرة مع المعلمين؛ ففي حديثه لصحيفة "القدس" قال أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم "نعاهدكم إننا سنضع مطالبكم على رأس قائمة الأولويات التي توليها السلطة كل أهمية، ولن نسكت على المخالفات، التي تضر بالمؤسسة التربوية وبالقوانين المتبعة".[١٨٥]

رابعاً: العمل على تأليب الرأي العام على المعلمين وحركتهم وتحميلهم مسؤولية الإضرار بالعملية التربوية ومصالح الطلبة، وصدرت في هذا الشأن بيانات بعضها يدعو إلى حل الإضراب،[١٨٦] وبعضها يتهم المعلمين بالغوغائية،[١٨٧] أو يتهم الإضراب بأنه مؤامرة صهيونية.[١٨٨] مقابل هذا ظلت الحركة المساندة لإضراب المعلمين دون المستوى المطلوب، واقتصرت على سلسلة من البيانات أصدرتها كتل طلابية ومجالس أولياء أمور وقوى سياسية وبعض جهات التضامن الأخرى.

وهكذا، وجد المعلمون أنفسهم وحيدين في مواجهة السلطة، التي شكلت لجاناً تفاوضية متعددة دون أن يكون لأي منها صلاحية الوصول لاتفاقات، وإذا كان هناك تساؤل مشروع حول لماذا ظل المعلمون وحيدين، فإن الجواب عن هذا التساؤل يكمن في نجاح السلطة الفلسطينية في فرض سيطرتها الشمولية على المجتمع، سواء عبر الأجهزة الأمنية والتضييق على الحريات العامة أم الحد من دور القوى والأحزاب في السلطة وإغرائها بمواقع ومراكز في مؤسسات السلطة أم من خلال إضعاف تأثير قوى وفصائل أخرى، ما جعلها غير قادة على مواجهة سياسات السلطة الوطنية والاجتماعية لتغدو السلطة اللاعب الوحيد الذي يعزز سيطرته على كل مناحي الحياة.

وبعيداً عن الدخول في تفاصيل ووقائع ومجريات الأمور، فقد تنوعت فعاليات حركة المعلمين المطلبية، فإلى جانب الإضراب التصاعدي التدريجي، وتعليق الفعاليات بضعة أيام لإعطاء الفرصة للوصول إلى حل وصولاً للإضراب المفتوح، والحضور اليومي في

المدارس، إلى جانب هذا، نظم المعلمون اعتصامات أمام مكاتب التربية في المحافظات، ونظموا مسيرات للوزارة، ووجهوا الرسائل لكل الجهات الرسمية والشعبية، إلا أنهم اصطدموا بصخرة كبيرة هي رفض الاستجابة لمطالبهم من قبل رأس السلطة الفلسطينية.

إن مقارنة بين إضرابي ١٩٨٠/١٩٨١، وإضراب ١٩٩٧ المفتوحين، تظهر بعضاً من مظاهر التشابه وأخرى من مظاهر التباين، كان القمع سمة مشتركة لرد فعل السلطات على الإضرابين، ومن العوامل المشتركة بين الإضرابين أيضاً، أن نقطة الانطلاق والبداية والقوة كانت في رام الله في الإضرابين، كما أن نقطة الضعف في الحالتين تمثلت في محافظات الشمال. وقد شكل المعلمون الذين كانوا يتقاضون راتبين نقطة ضعف العام ١٩٨١، في حين لم يكن لهم وجود خلال إضراب ١٩٩٧. تباين تعامل الحركة الجماهيرية، وتفاعلها وتضامنها مع الإضرابين، ففي الوقت الذي امتدت هذه الحركة على امتداد الوطن العام ١٩٨٠/١٩٨١، بما فيه مؤتمرات ومهرجانات ومظاهرات وصدامات شعبية ضد السلطات الإسرائيلية، فإن هذه الحركة ولاعتبارات عدة، كانت خافتة خلال إضراب ١٩٩٧. الاستجابة لمطالب العاملين العام ١٩٨٠/١٩٨١ كانت ملموسة إلى حد ما، لكنها لم تكن مقبولة على جمهور المعلمين، في حين أن هذه المطالب لم يستجب لها في حدودها الدنيا ١٩٩٧. وهكذا يمكن القول إن المعلمين لم يشعروا بالهزيمة العام ١٩٨١، ولذا ظهرت لجانهم للعلن، وظلت تعمل وتنشط، ويتسع بناؤها نتيجة الإضراب، في حين أن المعلمين شعروا ليس بالهزيمة فقط، بل وبالمرارة خلال إضراب ١٩٩٧. ومع أنه من المبكر تقييم الآثار السلبية لما وقع مع المعلمين، والحركة المطلبية على القطاعات الأخرى، فإن آثارها ستكون ضارة، وربما تشكل سابقة مؤذية بمجمل العمل الديمقراطي والتطلع لإقامة مجتمع مدني قوي ومستقل، ولإنشاء نقابات واتحادات شعبية مستقلة عن السلطة ومدافعة عن حقوق الجمهور الذي تمثله.

أما كيف قادت لجنة التنسيق العليا لمعلمي المدارس الحكومية الفعاليات، وكيف اتخذت قراراتها؟ وكيف شاركت القاعدة في تحديد اتجاه الحركة؟ فإن نشطاء وأعضاء لجنة التنسيق يؤكدون أن اللجان اللوائية والعامة انتخبت بطريقة ديمقراطية، كما أن المندوبين حصلوا على تفويض مدارسهم، وقد حرصت اللجنة على مخاطبة المعلمين، والتواصل معهم، والتفاعل مع اقتراحاتهم، وإيصالهم ما يصدر عنها، والتعاطي مع الاقتراحات والتوجيهات؛ مثلاً قرار الدخول في الإضراب المفتوح، إلى جانب أن إجراءات الوزارة هي التي دفعت لإعلانه، فإن ضغط قاعدة المعلمين على اللجان اللوائية، وهذه بدورها على لجنة التنسيق العليا، كان أحد الأسباب لإعلانه.[١٨٩] مع أن البعض، وبخاصة أصحاب التجربة والخبرة النقابية، كانوا يرونها ورقة أخيرة لا ينبغي الانجرار لإعلانها تحت أي ظرف.[١٩٠]

من جانب آخر، فإن انهيار الإضراب جراء ضغط الأجهزة الأمنية، كشف ضعف تجربة

القيادة الخلفية التي تولت زمام القيادة، إثر اعتقال لجنة التنسيق العليا. ولعل ضعف بنية اللجان، وافتقادها لعناصر الاتصال مكن الأجهزة الأمنية من اختراق مواقف أعضائها، سواء عبر التهديد أم الإشاعات بموافقة هذه اللجنة أو تلك على تعليق الإضراب.

أما مشاركة المعلمات في فعاليات الإضراب، فكانت واسعة على مستوى المحافظات، والمواقع والمدارس، والحفاظ على صلة بين اللوائيات ومندوبي المدارس، في حين ظلت هذه المشاركة محدودة للغاية في الهيئات القيادية اللوائية، أو في لجنة التنسيق العليا، التي اقتصرت عضويتها على المعلمين، ولم يكن في عضويتها أية معلمة.

خلاصة القول إن مصطلح تعليق الإضراب حتى ٩٧/٩/١، الذي استخدم في بيان نهاية الفعاليات كان بمثابة النهاية للحركة الاحتجاجية، التي بدأت مطلع العام الدراسي ١٩٩٦/ ١٩٩٧، وظلت المطالب التي تضمنها بيان صادر عن لجنة التنسيق العليا تتمثل في إطلاق سراح المعتقلين، ووقف الإجراءات بحق المعلمين، وتطبيق قانون الخدمة المدنية، وإقامة نقابة للمعلمين.[١٩١]

ظلت هذه المطالب قائمة وشكلت برنامجاً مطلبياً ومشروعاً نضالياً لحركة المعلمين للسنوات القادمة، فقد نظمت اللجان حملة تواقيع جمعت خلالها عشرة آلاف توقيع بنزع الثقة عن قيادة الاتحاد،[١٩٢] مطالبة بتشكيل نقابة خاصة بمعلمي المدارس الحكومية. ورفعت نهاية العام الدراسي مذكرة للقيادة الفلسطينية ضمنتها المطالب الرئيسية: الرواتب، وحق التنظيم النقابي.[١٩٣] ومطلع العام الدراسي ٩٨/٩٧، وجهت اللجنة رسالة للمعلمين تضعهم من خلالها في صورة ما آلت إليه حركتهم المطلبية، مشيرة إلى أن السلطة لم تأخذ العبرة من حركة الإضراب، وأن قضية الرواتب ما زالت القضية الرئيسية، ونددت بإقدام السلطة ممثلة بوزارة التربية والتعليم ومديرياتها على حملة تنقلات ناكثة بتعهدها بعدم اتخاذ أية إجراءات على خلفية الإضراب.[١٩٤]

وحتى تكتمل الصورة بشأن التحركات المطلبية، لا بد من التوقف عند مساهمات اتحاد المعلمين الفلسطينيين في الحركة المطلبية، وآلية هذه المطالبة.

اعتبر البعض تحرك الاتحاد ومطالبته بتحسينات على رواتب المعلمين خلال إضراب ١٩٩٧ خطوة تكتيكية في إطار البيت الداخلي، باعتبار أن الاتحاد محسوب على السلطة، ولا تستطيع قيادته تجاوز الحدود التي ترسمها القيادة، ورأى آخرون في حركة الاتحاد محاولة لإثبات الحضور وعدم الغياب عن الصورة، في حين اعتبره آخرون مناورة يستهدف من خلالها الالتفاف على حركة المعلمين وإجهاضها. بل ذهب البعض أبعد من ذلك، حيث اعتبرها منافسة بين الاتحاد والوزارة (التربية) لكسب مواقع عند السلطة التنفيذية.

وفي سياق الحديث عن الإنجازات التي حققها الاتحاد عبر اللقاءات مع دائرة القرار في السلطة السياسية يورد مسؤولو الاتحاد الإنجازات التالية:

إعادة المفصولين أمنياً على رأس عملهم وضمان حقوقهم، وتمديد إجازات الولادة من ٤٥ إلى ٩٠ يوماً (خفضت فيما بعد إلى ٧٠ يوماً)، والإفراج عن الدرجات المجمدة منذ عهد السلطات الإسرائيلية.

هذه القضايا حققتها السلطة، لكنها لم تبرز في بيانات الاتحاد كمطالب للمعلمين، وتقول قيادة الاتحاد أن تحقيق هذه القضايا كان من خلال الحوار مع المسؤولين واللقاءات وليس من خلال نضال مطلبي ضمن برنامج نقابي للاتحاد.

أما بشأن الرواتب، فقد طالب الاتحاد عبر مذكرات ولقاءات بزيادة بين ١٠-١٥٪ عشية إضراب ١٩٩٧، ودعا إلى بعض الفعاليات الضاغطة، (إضراب حصة، وحصتين، وثلاث حصص) وعندما تحققت زيادة ١٠٪ أوقف الاتحاد فعالياته، ووقف إلى جانب السلطة في مواجهة فعاليات لجان التنسيق، حيث جرى تغليب السياسي والفئوي على النقابي المطلبي. لم يستطع الاتحاد إلا أن يقف موقفاً واضحاً، عندما قرر وزير التربية والتعليم كف يد ١٨ معلماً، حيث هدد الاتحاد بإغلاق المدارس، ولو بالقوة واحتلال مكاتب التربية، إذا لم تلغ الإجراءات.[١٩٥]

أما آليات المطالبة، فقد اعتمدت بشكل أساس، الرسائل للهيئات التشريعية والتنفيذية المختلفة، واللقاءات مع مسؤولي السلطة، والاتصالات مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم والمديريات في مختلف المحافظات. و يمكن القول إن نشاط الاتحاد كان ضعيفاً ولم يشكل في أي وقت وحتى الآن أداة ضغط على السلطة أو وزارة التربية، وظلت قيادته مطواعة في يد السلطة التنفيذية.

واجه معلمو المدارس الحكومية وحركتهم المطلبية ذات الظروف الصعبة بعد إضراب ١٩٩٧ إثر ما يمكن وصفه بالأزمة التي عصفت بهم؛ فالسلطة لم تستجب لمطالبهم، وعوضاً عن ذلك اتخذت بحق نشيطي اللجنة إجراءات عقابية أدت إلى نكوص بعض أعضاء اللجنة وتردد المعلمين في الالتفاف حولها، وبالمقابل انعكس الموقف الذي اتخذه الاتحاد (فرع الداخل) بشأن الإضراب على موقف المعلمين منه وازدادت عزلته.

في ظل هذا الوضع، اقتصرت الفعاليات التي نظمها المعلمون خلال العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧ على إرسال عدد من المذكرات تحث المسؤولين على الوفاء، بما التزموا به خلال إضراب العام السابق، لكن هذه المذكرات لم تلقَ استجابة من قبل السلطة.

اقتصرت فعاليات الاتحاد العام للمعلمين (فرع الداخل) على المناشدات للمسؤولين للعمل

على تحسين ظروف المعلمين، وعقد بعض اللقاءات والمناشدات، لكن هذا كله لم يُعطِ أية نتائج، ولذا سعى الاتحاد لاستمالة المعلمين إلى صفه عبر السعي لحل بعض المشكلات الفردية، ودرجات مجمدة، وتنقلات، وترقيات، وتعيينات إدارية.

إضراب ١٩٩٨

لم تستمر حالة التراجع التي عاشتها حركة المعلمين طويلاً، فما أن حل العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ حتى كانت لجنة التنسيق بدأت تستعيد عافيتها من خلال تنشيط الصلة مع جمهور المعلمين، وترميم اللجان اللوائية التي عانت من تراجع استعداداً للشروع في خطوات تصعيدية، فقد تضمن بيانها أوائل العام الدراسي (تشرين الأول ١٩٩٨) دعوة للقيام ببعض الفعاليات، وإضراب بعض الحصص، وذلك تحت الشعار المطلبي تطبيق قانون الخدمة المدنية الذي تراجعت السلطة عن تنفيذه، ما أدى إلى تزايد التململ في صفوف المعلمين أيضاً. من جهته، سعى الاتحاد إلى ردم الفجوة مع جمهور المعلمين من خلال الاستعداد لتنظيم حركة احتجاجية.

بادر الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين/فرع الداخل بإصدار عدد من البيانات حدد فيها عدداً من المطالب تتقاطع مع تلك التي رفعتها لجنة التنسيق؛ مثل: قانون الخدمة المدنية، وربط الراتب بجدول غلاء المعيشة، وتحسين المعاش التقاعدي، وعلى طريق العمل لتحقيق هذه المطالب، نظم الاتحاد في تشرين الثاني٢/١٩٩٨ بعض الفعاليات التحذيرية (إضرابات جزئية واعتصامات) إلا أنها علقت عند تطبيق قانون الخدمة المدنية مؤقتاً، لتستأنف في شباط من خلال العودة للخطوات الإضرابية التدريجية والاعتصامات أمام مكاتب التربية والمجلس التشريعي،[١٩٦] وقد اعتمد الاتحاد خطوات تصاعدية، الامتناع عن تدريس حصة، أو حصتين، أو يوم، أو يومين.

هكذا بدأ الاتحاد إجراءات نقابية من خلال الدعوة إلى إضراب تدريجي تصاعدي يبدأ بحصة ثم حصتين في الأسابيع التالية، وصولاً للامتناع عن العمل ليوم كامل أو أكثر من يوم. ومن أجل ضمان مشاركة واسعة للمعلمين في الإضراب، أشاع الاتحاد أن الإضراب محمي "بشرعية الاتحاد"، وأن الإضراب يعني الامتناع عن التوجه للمدارس، وبالتالي التعامل مع الإضراب كإجازة لا يترتب عليها أية إجراءات عقابية، يمكن أن تمس المعلمين المشاركين في الإضراب، استمر الإضراب التصاعدي إلى أن أعلن الاتحاد بياناً أواخر شباط ١٩٩٨ يتضمن الإضراب يومين متواليين على طريق الوصول للإضراب المفتوح.[١٩٧]

في التعامل مع هذا الواقع وإثر تداخل الفعاليات بين ما تعلنه لجنة التنسيق وما يعلنه الاتحاد، ومن أجل تجنيب المعلمين أية بلبلة أو الدخول في صراع بشأن قيادة الفعاليات،

أعلنت لجنة التنسيق أنها ليست بصدد منافسة أية جهة، وأنها تدعم كل الجهود والفعاليات التي تصب في مصلحة المعلمين، وبالتالي فإنها لن تعلن فعاليات خلال تلك المرحلة، مع تحذيرها من أن هذه المحاولات لن توصل المعلمين إلى حقوقهم،[١٩٨] وبهذا فتحت اللجنة الطريق أمام الاتحاد لمواصلة برنامجه حتى نهاياته.

الوقائع اللاحقة تطابقت وتقديرات لجنة التنسيق، ففي ظل إعلان الاتحاد عن الإضراب يومين متتاليين، وفي ظل وقوف مسؤولي وزارة التربية والتعليم على الحياد، تدخلت أوساط عليا في السلطة الفلسطينية عبر وسائل متعددة تنظيمية وغيرها لوقف الإضراب، وإلغاء الفعالية التي تضمنها البيان الأخير، وكانت استجابة الاتحاد للضغط في بيان ١٩٩٩/٢/٢٣ جاء فيه "أنه بعد اجتماع خاص لقيادة الاتحاد وإدراكا منها لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقها وحرصها على تحقيق مطالب المعلمين وإيمانها بحرص سيادة الرئيس على تحقيق هذه المطالب، قررت تعليق الإضراب ١٩٩٩/٢/٢٥، كما يضع رئيس وأعضاء قيادة الاتحاد استقالتهم أمام جمهور المعلمين خلال مدة أقصاها ٤٥ يوماً إذا لم يتم تحقيق هذه المطالب"،[١٩٩] وعندما لم تستجب السلطة لما تقدم به الاتحاد تراجعت قيادة الاتحاد عن استقالتها عبر "اجتماع شكلي" كما يراه البعض يدعوها للتراجع عن الاستقالة.[٢٠٠] هكذا انتهت هذه الخطوة بطريقة مهينة، وشعر المعلمون بأن الاتحاد عاجز عن مواكبة تطلعات المعلمين، وعزز قناعة قطاع واسع من المعلمين بأن الاتحاد مرتبط بالسلطة، ولا يمكن أن يكون مستقلاً عنها، ولا يستطيع اتخاذ القرار الذي يستجيب لمصلحة المعلمين.

هذا الوضع قاد إلى دخول العمل النقابي في صفوف المعلمين في المدارس الحكومية أزمة حادة، هذه الأزمة لم تستثنِ أحداً، فالتنازع بشأن التمثيل مستمر بين قيادتين:

قيادة ملاحقة تتمثل بلجنة التنسيق التي ترفض السلطة الإقرار بشرعيتها أو الاعتراف بتمثيلها للمعلمين، إلى جانب انقطاع صلتها مع عدد من المحافظات، واقتصار هذه الصلة على محافظات الخليل، وبشكل أقل بيت لحم ورام الله، واقتصار دورها على إصدار البيانات المركزية بهدف وضع المعلمين في صورة التطورات التي تشهدها حركتهم المطلبية، ودعوتهم المستمرة للتنبه والاستعداد للعمل من أجل حقوقهم.

قيادة منصبة على جمهور المعلمين تحظى بدعم من السلطة من خلال الاعتراف بشرعيتها، لكنها بالمقابل لا تحظى بثقة المعلمين، وبخاصة بعد تجاربهم المريرة معها خلال السنين السابقة ١٩٩٧-١٩٩٩، مرة حين ناكفت لجان التنسيق وناصبتها العداء خلال إضراب ١٩٩٧، ومرة أخرى حين خضعت للضغط الذي مارسته السلطة عليها العام ١٩٩٩ لتكشف أنها لا تستطيع التحرك إلا في إطار السقف الذي تحدده السلطة.

إشكالية أخرى واجهت قيادة الاتحاد هي التنافس أو الصراع الذي نشب بينها وبين الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين بعد عودتها من الخارج، حيث أخذت الأمانة تنازعها تمثيل المعلمين في الضفة والقطاع، وبشكل خاص معلمي المدارس الحكومية. فقد عملت قيادة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، التي انبثقت عن اجتماع اللوائيات الفرعية للاتحاد في مدرسة دار اليتيم العربي، لتمثيل المعلمين وقيادة نضالاتهم المطلبية عبر الحوار مع السلطة الفلسطينية، وتنظيم بعض الفعاليات الاحتجاجية من حين لآخر، والتي تركزت في منطقة رام الله. مقابل ذلك، فإن الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في مؤتمره المنعقد ١٩٨٣ ظلت تحمل اسم الأمانة العامة مع أن عضوين أو ثلاثة فقط هم الذين ظلوا من بين الأعضاء المنتخبين من المؤتمر، وبعض هؤلاء تسلم وظائف رسمية في مؤسسات السلطة (مديرون عامون أو وكلاء وزارات) بمن فيهم الأمين العام، وقد سعت الأمانة العامة لتحل محل قيادة الاتحاد في الضفة والقطاع، شأنها شأن المحاولات التي شهدتها الاتحادات الأخرى، وبخاصة العمال.

أقنعت هذه الأزمة الجميع أن الخروج منها يحتم التقارب واللجوء إلى الحوار، من جانبها أبدت لجنة التنسيق استعداداً للحوار، لكنها واجهت إشكالية تمثلت في مع من يكون الحوار: هل يكون بين الاتحاد ولجنة التنسيق مع كل ما يعترض ذلك من تراكمات سابقة، وهل يكون مع الأمانة العامة للاتحاد العام والتي لم يكن لها أية علاقة بجمهور المعلمين الحكوميين؟ وحتى لا يكون الحوار مناصرة لطرف على حساب آخر، فقد أخذ الحوار وجهة أخرى؛ حوار بين الكتل النقابية تمهيداً لحوار شامل تشارك فيه كل الفعاليات النقابية في صفوف معلمي المدارس الحكومية بمن فيها الاتحاد ولجنة التنسيق.

ترتب على الحوار عدد من النتائج التي اتفق عليها والتي اعتبرت بمثابة أسس لتوحيد الجهود:

١. إقامة جسم خاص بمعلمي المدارس الحكومية في إطار الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين (فرع الداخل) على أن يعاد بناؤه على أسس قطاعية.

٢. الاتحاد منظمة جماهيرية مستقلة عن السلطة مرجعيتها المعلمون وحدهم.

٣. تجري انتخابات في صفوف معلمي المدارس الحكومية خلال شهرين من توقيع الاتفاق.

٤. يتم تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للانتخابات.

٥. إجراء التعديلات الضرورية على نظام الاتحاد وآلية انتخاباته، بما يراعي التطورات والمستجدات على أرض الواقع.[٢٠١]

وفي ظل اقتراب وصول الحوار إلى نتائج ملموسة خلال جلساته التي استمرت طوال صيف ١٩٩٩ دخل عامل جديد عطل الوصول إلى اتفاق، حيث احتدمت حدة الصراع في صفوف معلمي "فتح" في الاتحاد خلال سعي الأمانة العامة في استقطاب عدد من قيادات فروع الداخل إلى جانبها بعد أن اصطف إلى جانبها كل قيادة فروع الاتحاد في غزة،[٢٠٢] وبعض قيادات فروع الضفة تحت شعار "توحيد الاتحاد وترتيب الشأن الداخلي" بعد الاتفاق بين كل الكتل على القضايا السابقة، اعتقد الجناح الآخر الممثل بمن تبقى من الأمانة العامة بأن من شأن اتفاقات بين الكتل وقيادة الاتحاد أن تحسم الأمور، ويبقي هذه القيادة (الأمانة) معلقة في الهواء، ومن هنا سارعت الأمانة العامة إلى العمل باتجاهين وفي سباق مع الزمن:

الأول: استقطاب عدد من القيادات الفرعية اللوائية في الاتحاد لحسم الأمور داخلياً، أي على صعيد معلمي "فتح".

الثاني: التوجه إلى الكتل النقابية لفتح حوار معها لاستخدامه في حسم الأمور داخلياً.

حاول فريقا الاتحاد (قيادة الداخل والأمانة العامة) استخدام الحوار مع الكتل الأخرى لحسم أمورهم الداخلية، ومن هنا طلبت الأمانة العامة حواراً مع الكتل النقابية، حتى لا تبقى قيادة الداخل مستأثرة بالحوار.

تم عقد جلستي حوار خلال أيلول/تشرين الأول ١٩٩٩، وبدت منذ البداية سعة الهوة في الموقف، ومع أن الجميع أتفق ولو نظرياً على عدد من القضايا منها: استقلالية الاتحاد، والبناء القطاعي في إطاره، وإمكانية تعديل الأنظمة واللوائح بما يتناسب والمستجدات، ومع ذلك، ظهرت قضايا الخلاف الجوهرية ممثلة بالانتخابات التي رفضت الأمانة العامة الاتفاق على سقفها، والتداخل بين مهمات الأمانة العامة لاتحاد المعلمين الفلسطينيين ومهماتها، وبناء الاتحاد في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.[٢٠٣]

ومن أجل حسم هذا الأمر، أقدم عضوا الأمانة العامة المتبقيان اللذان عادا إلى الوطن على توسيع الأمانة العامة لتبلغ ١٥ عضواً، بمن فيهم جزء من قيادة الاتحاد في الداخل، هذا التوجه (التوسع) اقترحه مكتب حركة "فتح" للمنظمات الشعبية، وصادق عليه الرئيس عرفات،[٢٠٤] ليضع حداً للخلاف الداخلي في كتلة "فتح"، وليقود أيضاً إلى قطع الحوار مع الكتل الأخرى.

من جانبها، ورداً على هذه الخطوة، أعلنت الكتل المشاركة في الحوار رفضها لهذه الخطوة، واعتبرتها إجراء فئوياً وفوقياً، كما أكدت مقاطعتها للنتائج المترتبة على هذا القرار،[٢٠٥] وبذا انتهى الحوار الذي توقع المشاركون فيه الوصول إلى صيغة اتفاق لإعادة بناء الاتحاد وإجراء انتخابات لمعلمي المدارس الحكومية.

كان لكل هذه التطورات أثرها في وضع المعلمين في المدارس الحكومية، وبخاصة على الصعيد النقابي، إذ أصبحت هناك جهتان تتنازعان تمثيل معلمي المدارس الحكومية، فمن جهة، هناك الأمانة العامة لاتحاد المعلمين الفلسطينيين التي أخذت دور قيادة الاتحاد في الداخل، ومن جهة أخرى، هناك لجنة التنسيق العليا التي وضعت المعلمين أولاً بأول في صورة ما يدور في الحوار باعتباره ينسجم وأهدافها بإقامة جسم نقابي خاص بمعلمي المدارس الحكومية.[٢٠٦]

إلى جانب الواقع النقابي هذا، كانت ظروف المعلمين المعيشية تزداد سوءاً، ذلك أن الرواتب المدفوعة بالشيكل يتواصل تآكل قيمتها الشرائية والأسعار تتصاعد باطراد، وفي الوقت الذي بلغ فيه متوسط رواتب المعلمين ١٤٠٠-١٥٠٠ شيكل مطلع العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠،[٢٠٧] أشارت بعض التقارير إلى أن خط الفقر يصل حوالي ٢٠٠٠ شيكل، هذا الوضع لم يترك أثره على المعلمين وحسب، بل على مجمل العملية التربوية، فالمعلم الذي اضطر[٢٠٨] للبحث عن عمل إضافي أصبح يشكل الظاهرة البارزة في صفوف المعلمين مع ما يتركه ذلك من أثر على إمكانية تطوير قدرات المعلم وعطائه من جهة، ومن جهة أخرى يضعف الدافعية لدى طلبة الجامعات للانخراط في مهنة التعليم، ويقود بالتالي إلى فتح المجال أمام ضعاف الطلبة للانخراط فيها، لأنها لا توفر دخلاً مناسباً لمن يعملون فيها، ولا تمنحهم مكانة اجتماعية لائقة.

في سعيها لتقديم نفسها للمعلمين، أصدرت الأمانة العامة عدداً من البيانات ضمنتها مطالب المعلمين، ووعدت بمتابعتها من خلال الاتصالات بالمسؤولين والحوار معهم، بمن فيهم الرئيس،[١٨٥] إلا أن هذه اللقاءات لم تسفر عن تحقيق نتائج ملموسة على الرغم من تكرارها.

من جانبها أقدمت وزارة المالية على تنفيذ خطوة غير مدروسة ودون التشاور مع وزارة التربية والتعليم،[٢١٠] حيث أقدمت على اقتطاع نسبة ١٠٪ من الرواتب مطلع شباط بهدف توحيد النظام التقاعدي بين الضفة والقطاع، ورداً على هذا الإجراء، أصدر الاتحاد بياناً بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٤ ضمنه عدداً من المطالب؛ نظام التقاعد، وتطبيق قانون الخدمة المدنية، ودفع غلاء المعيشة.[٢١١]

حاول الاتحاد (الأمانة العامة) الخروج من المأزق الذي سببته هذه الإجراءات من خلال السعي لإقناع المسؤولين بالتراجع عنها دون أن يستجيب المسؤولون لهذه المطالب، وبالمقابل لم يعد جمهور المعلمين يحتمل هذا الوضع، فأخذ يضغط ويتململ للشروع في إجراءات ضاغطة، هذا الوضع أضعف قيادة الاتحاد أمام المعلمين، وعوضاً عن استخلاص الدروس أمعنت في السير في الاتجاه ذاته كما سيأتي لاحقاً.

الحركة المطلبية، الإضراب الثالث شباط – أيار – ٢٠٠٠

في الوقت الذي كثفت فيه لجنة التنسيق مطالبتها ومذكراتها للسلطة للوفاء بالتزاماتها،[٢١٢] وفي الوقت الذي بدأ التذمر يتسع في صفوف المعلمين جراء الوضع المعيشي المتردي، جاءت خطوة وزارة المالية الآنفة الذكر لتدفع الأمور نحو الاشتعال، فالمعلمون يتقاضون رواتب متدنية لا تفي باحتياجاتهم، ولذا فإن الحسم الذي أقدمت عليه الوزارة أثار رد فعل حاد في أوساطهم.

كانت لجنة التنسيق تنظم صفوفها وتقوم بنقاش وضع المعلمين واستعداداتهم في الرابع من شباط ٢٠٠٠، وقررت إصدار بيان يناشد المعلمين الاستعداد للدفاع عن حقوقهم، ويؤكد على مطالبهم والتشاور مع المحافظات المختلفة بشأن أية فعاليات.

لم ينتظر معلمو بيت لحم قرارات لجنة التنسيق وخطواتها، ولم يلتفتوا إلى جهود الاتحاد، فبادروا بإعلان الإضراب عن التدريس يوم ٢٠٠٠/٢/٦ في عدد من مدارس المحافظة، واتسع نطاق الإضراب في اليوم التالي ليشمل الغالبية الساحقة من معلمي المحافظة، وهنا سارعت لجنة التنسيق لتعديل بيانها بأن ضمنته إضراباً احتجاجياً لمدة حصتين خلال الأسبوع الثاني من شباط ٢٠٠٠،[٢١٣] وقد لاقى البيان استجابة واسعة في محافظة الخليل بمديرياتها (الخليل، وجنوب الخليل) وبشكل أقل في رام الله، في حين واصلت مدارس محافظة بيت لحم إضرابها المفتوح.

بداية الإضراب، وجدت اللجنة نفسها أمام عدد من المهمات التي ينبغي العمل على إنجازها، وتمثلت في ضرورة توحيد الفعاليات بين مختلف المحافظات بشكل تصاعدي، والسعي لضمان أوسع تأييد من الفعاليات الشعبية والاجتماعية والوطنية لمطالب المعلمين، وإيلاء أهمية للوضع الداخلي وترميم اللجان المترهلة، من جهة أخرى، حرصت لجنة التنسيق العليا على توثيق صلتها بالمسؤولين في وزارة التربية والتعليم والسلطة لمتابعة المطالب.[٢١٤]

ومع بدء الإضراب، تمكنت لجنة التنسيق العليا من توحيد الفعاليات منذ ٢٠٠٠/٢/٢٠، واستطاعت خلال أسابيع قليلة تحقيق الاتصال التنظيمي لمحافظات شمالي الضفة باستثناء طولكرم وقلقيلية، وانخراط هذه المحافظات في الفعاليات.

على صعيد آخر، بادرت اللجان اللوائية، وانسجاماً مع توجهات لجنة التنسيق العليا، إلى تنظيم مجموعة من الفعاليات الاحتجاجية إلى جانب الإضراب التدريجي مثل: تنظيم المسيرات والاعتصامات أمام مكاتب التربية والوزارة وفي ساحات المدن الرئيسية والمجلس التشريعي.

كذلك لجأت اللجنة إلى توجيه عدد من المذكرات المطلبية للمؤسسات بشأن مطالب المعلمين،

وأصدرت عدداً من البيانات للرأي العام وللقوى الوطنية والمؤسسات الأهلية لضمان وقوفها إلى جانب حركة المعلمين ومساندتها.[٢١٥]

استطاعت حركة المعلمين فرض حضورها على الأجهزة الرسمية والشعبية، وكان هذا نتيجة اتساع المشاركة في الإضراب، فما أن كان الثلث الأخير من آذار حتى أصبح الإضراب شاملاً، من حيث مشاركة المحافظات باستثناء قلقيلية، ولم تفلح كل محاولات التقليل من حجم المشاركين فيه.

قبل ثلاث سنوات خلال إضراب ١٩٩٧، تحركت السلطة فوراً واستنفرت الأجهزة الأمنية للتصدي لإضراب المعلمين، أما خلال الإضراب العام ٢٠٠٠ فقد ظلت السلطة حوالي شهرين لا تبدي تجاوباً مع مطالب المعلمين، وسعت للتقليل من شأن الحركة وأهدافها، إلا أنها أقرت في وقت لاحق بالحركة وشرعيتها واتساعها، وبالتالي ضرورة الاستماع لصوتها كما سيأتي لاحقاً.

دور الفعاليات الوطنية والاجتماعية

إذا كان إضراب ١٩٩٧ دفع البعض للتساؤل بشأن عدالة ومشروعية حركة المعلمين لأنها جاءت بعد فترة قصيرة من تشكيل السلطة، وقبل أن تتضح معالم وطبيعة السلطة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، فإن إضراب العام ٢٠٠٠ لاقي تفهماً واسعاً من الجماهير الفلسطينية التي كانت تتلمس الواقع والظروف السيئة التي يعيشها المعلمون من جهة، كما تبدى كثيراً من الملاحظات والانتقادات لسياسات السلطة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فقد أعربت كثير من هذه الفعاليات عن مساندتها لحركة المعلمين، وشاركت في الفعاليات التضامنية معها، ومن أبرزها المشاركة في مسيرات واعتصامات المعلمين، وإصدار مواقف تضامنية مع حركتهم من المؤسسات الأهلية والحقوقية،[٢١٦] والتي عرضت خدماتها المجانية وأبدت الاستعداد للدفاع عن المعلمين في مواجهة أية إجراءات تتخذ بحق أي منهم. أما القوى الوطنية والإسلامية، فقد تباين موقفها من مرحلة لأخرى، ففي البداية دعت القوى منفردة ومجتمعة السلطة للاستجابة لمطالب المعلمين وحملتها مسؤولية تعطيل العملية التربوية. وتوج هذا الموقف ببيان صادر في الثامن من آذار ٢٠٠٠.

وفي وقت لاحق وبضغط من مؤسسة الرئاسة سعت القوى الوطنية والإسلامية للوساطة بين السلطة والمعلمين من خلال بيان صادر عن هذه القوى أواسط آذار تضمن دعوة لتحسين أوضاع المعلمين المعيشية، وإجراء انتخابات لمعلمي المدارس الحكومية، ومقابل ذلك دعوة المعلمين لإنهاء الإضراب اعتباراً من ٢٠٠٠/٣/٢٠. وفي حينه، لم تلقَ هذه الدعوة تجاوباً من قبل المعلمين الذين اعتبروها تراجعاً عن الموقف الصادر قبل أسبوع، ولذا أكدت على عدم الاستجابة لدعوة القوى الوطنية ومواصلة الإضراب.[٢١٧]

بشكل عام، فإن الأزمة التي عانت منها القوى الوطنية وضعف دورها في مواجهة السلطة، سواء على الصعيد المجتمعي أم السياسي، من شأنها تفسير عدم تعاطي المعلمين مع هذه الدعوة، فخلال فعاليات الإضراب التي استمرت بضعة أشهر، لم يبرز دور ملموس أو فعال للقوى الوطنية والإسلامية يتجاوز بيانات الدعم والإسناد، أو المشاركة الرمزية في الفعاليات التي ينظمها المعلمون للمطالبة بحقوقهم.

هذا الوضع لم ينعكس على نشيطي المعلمين المحسوبين على القوى السياسية، حيث كان لنشيطي القوى والأحزاب الوطنية والإسلامية دور مبادر ورئيس في تنظيم الفعاليات، وفي قيادة لجان المعلمين، سواء على صعيد لجنة التنسيق العليا أم اللجان اللوائية، هكذا يمكن القول إن نشيطي المعلمين في المدارس الحكومية انحازوا لقضية المعلمين ولقطاعهم أكثر من انحيازهم لمواقف فصائلهم وأحزابهم.

كيف تعاملت السلطة مع إضراب شباط - أيار ٢٠٠٠

كما سبق، عملت السلطة الفلسطينية على تجاهل إضراب المعلمين وعدم التعاطي معه كحركة مجتمعية، ومن أجل ذلك حاولت أجهزة الإعلام الرسمية تقديم الوضع في كل محافظة بأنها الوحيدة المضربة، أو خفض عدد المشاركين في الإضراب، وأن هذا العدد يتناقص باستمرار، إلى جانب العمل على عدم تغطية الفعاليات الاحتجاجية (إضراب ومسيرات) من قبل أجهزة الإعلام الرسمية، بما يتناسب وحجمها، وبخاصة في الأسابيع الأولى.

وفي مواجهة الإضراب والتصدي له، عملت السلطة ممثلة بوزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية والمؤسسات التي تنفذ توجهاتها باتباع سلسلة من الإجراءات منها:

الإجراءات الإدارية: وتمثلت في إقدام وزارة التربية والتعليم ومديرياتها على اتخاذ عدد من **الإجراءات العقابية:** إصدار قرارات بنقل عدد من نشيطي المعلمين داخل المحافظة أو خارجها،[٢١٨] وإصدار قرارات حسم يوم من راتب المعلم مقابل كل حصة إضراب،[٢١٩] وتقديم نموذج تعهد يلتزم فيه المعلمون بعدم المشاركة في الإضراب والالتزام بالنظام مقابل وقف الحسم، كما استخدمت وسائل ضغط أخرى من مثل زيارة المعلمين في بيوتهم والضغط عليهم للتراجع عن الإضراب، وبخاصة المعلمات والاستعانة بالأخ أو الزوج للضغط على المعلمات.[٢٢٠]

الإجراءات الأمنية

تجنبت السلطة تكرار تجربة ١٩٩٧ بالإقدام على إطلاق يد الأجهزة الأمنية للضغط على المعلمين وصولاً لاعتقال هيئتهم القيادية، ربما لأنها خشيت أن يقود ذلك إلى تفاقم الوضع

واتساع الإضراب. من جانبها، حددت اللجان موقفاً واضحاً وعمم على اللجان اللوائية يقوم على عدم التعاطي مع الجهات الأمنية في موضوع المعلمين، باعتبارها جهات ليست مخولة ولا علاقة لها بأمور التربية والتعليم،[٢٢١] وعندما قامت بعض الأجهزة الأمنية (المخابرات وأمن المؤسسات) بالتدخل في محافظتي بيت لحم ورام الله كان رد المعلمين بتنظيم مظاهرة احتجاجية على هذا التوجه.

ومع ذلك، زجت الأجهزة الأمنية بنفسها في مواجهة المعلمين، سواء من خلال اعتقال بعض المعلمين أم من خلال استدعاء آخرين تحت حجج وذرائع متعددة من مثل أنهم متهمون بعضوية في فصائل ومجموعات مقاومة، متجنبة الاتهام بأن الاعتقال أو الاستدعاء له صلة بإضراب المعلمين.[٢٢٢] كما طلبت الأجهزة الأمنية من مسؤولي المؤسسات الجماهيرية ومشرفي الأماكن العامة إغلاق أبواب مؤسساتهم في وجه لجان التنسيق، كما وقع في نابلس وجنين، حيث أبلغ مسؤولو الاتحاد العام لنقابات العمال في نابلس بعدم السماح بعقد اجتماع للمعلمين ولجانهم في الاتحاد.[٢٢٣]

من جانب آخر، حاولت الأوساط الأمنية تقديم الإضراب كإضراب سياسي تقف وراءه جهات وأطراف خارجية، ويعتقد البعض أنها مسؤولة عن إصدار بيانات مزورة باسم لجنة التنسيق ونشرها في الصحف، أو إصدار بيانات باسم جهات لا وجود لها في محاولة لإرباك حركة المعلمين.[٢٢٤]

الحصار الإعلامي

فرضت أجهزة الإعلام الرسمية تعتيماً إعلامياً على حركة المعلمين وفعالياتهم خلال الأسابيع الأولى، حتى فرضت الحركة وجودها على الشارع ووسائل الإعلام الرسمية، وقامت أجهزة الأمن بإغلاق بعض محطات الإذاعة والتلفزيون لأنها فتحت أبوابها أمام لجنة التنسيق، مثال ذلك تلفزيون النورس في الخليل، وراديو الحب والسلام في رام الله. وفي وقت لاحق، تم تجنيد وسائل الإعلام الرسمية من إذاعة وصحافة للهجوم على المعلمين وحركتهم المطلبية.[٢٢٥]

كل هذه الوسائل لم تؤثر على حركة المعلمين التي سارت في خط تصاعدي من حيث الاتساع والشمولية. أواخر آذار كانت السلطة قد استنفذت وسائلها لكسر إضراب المعلمين، ولم يعد بإمكانها عدم التجاوب مع الحركة المطلبية المتجددة. هذا على الرغم من أن القوى الوطنية وقفت على الحياد إثر عدم استجابة لجنة التنسيق لدعوتها بوقف الإضراب. مع كل هذا، فرض الإضراب وجوده على طاولة المجلس التشريعي، ونظم المعلمون المسيرات أمام مقره، مما دفع لجنة التربية في المجلس التشريعي إلى عقد اجتماعين مع لجنة التنسيق أواخر آذار، حيث قدمت اللجنة مطالبها المتعلقة بتطبيق قانون

الخدمة المدنية، وربط الراتب بجدول الغلاء، وإقرار نظام تقاعدي منصف، والإقرار بحق المعلمين في تأسيس نقابة منتخبة بطريقة ديمقراطية. كما طالبوا بضمان حقهم في النضال دفاعاً عن حقوقهم، وإلغاء أية إجراءات عقابية اتخذت بحق زملائهم على خلفية الإضراب، وعدم اللجوء إلى مثل هذه العقوبات لاحقاً.[٢٢٦]

في ضوء هذه اللقاءات ولقاء لجنة التربية في المجلس بمسؤولي الوزارة، أعدت لجنة التربية تقريراً اعتمده المجلس يؤكد أن إضراب المعلمين إضراب مهني مطلبي وليس إضراباً سياسياً ولا فئويا.[٢٢٧] من جانب آخر، قرر المجلس تشكيل لجنة من رئاسته ورؤساء اللجان للالتقاء بالرئيس ونقاشه في سبل معالجة الأسباب التي قادت إلى الإضراب.

وكانت نتيجة التقاء اللجنة بالرئيس أن تقرر تشكيل لجنة برلمانية - وزارية لبحث آليات زيادة رواتب مستخدمي السلطة بمن فيهم المعلمون على طريق تطبيق قانون الخدمة المدنية، وحدد سقف زمني لعمل اللجنة هو نهاية نيسان ٢٠٠٠. التقت اللجنة التي شكلها الرئيس وفداً موسعاً من لجنة التنسيق ضم ٢٣ عضواً من جميع المحافظات، في حين شارك من السلطة رئيس المجلس التشريعي، ورئيس لجنة التربية والتعليم، ورئيس لجنة الموازنة، ووزير الشؤون البرلمانية، ووزير الزراعة، وشرحت اللجنة أبعاد القرار الذي أتخذه الرئيس، وأكدت أنها ستنهي أعمالها ربما أواسط نيسان وليس في آخره،[٢٢٨] مؤكدة أنها تتمتع بصلاحية اتخاذ القرار، ولذا ضمت في عضويتها هذا الصف المقرر، كما أضاف أعضاؤها أن الأموال مرصودة لتطبيق مرحلة أخرى من قانون الخدمة المدنية.

ومن أجل توفير أجواء ملائمة لعمل اللجنة ولخلق الثقة بين المعلمين والسلطة، دعت اللجنة الحكومية لجنة التنسيق لتعليق الإضراب حتى مطلع أيار، وفي حينه أجابت لجنة التنسيق أنها على الرغم من تجاربها المريرة مع لجان سابقة، فإنها تنظر بإيجابية لتشكيل اللجنة، لكنها ستتخذ القرار بشأن الإضراب بعد التشاور مع اللجان اللوائية ومندوبي المدارس على صعيد كل محافظة لاتخاذ القرار المناسب.

وبعد التشاور مع مندوبي المدارس واللوائيات، قررت لجنة التنسيق العليا تعليق الفعاليات الإضرابية حتى مطلع أيار، آخذة بنظر الاعتبار كل التخوفات جراء التجارب السابقة، وبذا علق الإضراب من ٢٠٠٠/٤/٦ حتى مطلع أيار.[٢٢٩]

حرصت لجنة التنسيق العليا خلال فترة التعليق على انتظام الصلة مع اللجان اللوائية والمعلمين، ونظمت عدداً من الفعاليات غير الإضرابية، وكثفت جهودها في الموضوع النقابي بالشروع بانتخاب لجان تحضيرية.[٢٣٠] من جانب آخر، حرصت على التواصل مع اللجنة الرسمية المكلفة بالموضوع وتابعت عملها أولاً بأول.

أما اللجنة الوزارية والتشريعية، فقد عملت بطريقة مختلفة عن تلك التي عرضتها أمام لجنة التنسيق قبيل تعليق الإضراب، وأخذت تؤجل وتتجنب وضع لجنة التنسيق في صورة عملها وتطوره، بل العكس من ذلك، فقد لجأ بعض أعضائها للتراجع عن الوجهة التي سبق أن أكدوها قبل تعليق الإضراب، والإقرار بشرعية وعدالة مطالب المعلمين وحاجاتهم لزيادة عادلة ومنصفة تجنب المعلمين والسلطة اللجوء المتكرر للإضراب.[٢٣١] وأخذت بعض الأصوات تتحدث عن أن المعلمين ليسوا مظلومين وليسوا دون خط الفقر، ومن أجل ذلك تم عقد الندوات وورش العمل، واستخدام غير دقيق لأرقام لها صلة بخط الفقر،[٢٣٢] وأحياناً أخرى من خلال تنظيم الندوات والحديث فيها عن أن مشكلة المعلمين الأساسية نقابية لا معيشية، وأن الصراع بشأن القضية النقابية هو الذي يقف خلف الإضراب.[٢٣٣]

ومع اقتراب الأول من أيار، حيث ينتظر المعلمون ويترقبون ما يتمخض عن عمل اللجنة، بادرت لجنة التنسيق التي ظلت تلاحق أعضاء اللجنة بإرسال رسالة رسمية بتاريخ ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٠ تطالب فيها اللجنة الوزارية البرلمانية بتحمل مسؤولياتها تجاه المهمة التي كلفت بها حتى لا تضطر المعلمين لاستئناف إضرابهم المطلبي، لكن اللجنة لم تبدِ اهتماماً بالرسالة ولأصوات الملاحقة من لجنة التنسيق، ولم تلتقِ اللجنة لوضعها في صورة ما آلت إليه الأمور.

موقف الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين من إضراب ٢٠٠٠

تبنى الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين (الأمانة العامة) المطالب ذاتها تقريباً التي رفعتها لجان المعلمين خلال الإضراب، سواء على الصعيد المعيشي أم الوظيفي، وضمّن هذه المطالب في البيانات التي أصدرها إثر تسلم الأمانة العامة المسؤولية المباشرة عن الفروع في الضفة والقطاع في تشرين الأول ١٩٩٩، وأكد سعيه لتحقيقها عبر الحوار واللقاءات مع المسؤولين.[٢٣٤] مع بدء الإضراب وانتشاره من منطقة لأخرى، كان أمام الأمانة العامة للاتحاد أحد خيارين: إما أن تكرر تجربة العام ١٩٩٧ بوقوفها في مناكفة حركة المعلمين لأنها لم تقدها من بدايتها، وإما أن تبحث عن طريق آخر تستطيع من خلاله تجاوز ذاك الموقف.

وقعت الأمانة العامة في إرباك انعكس على تصرفاتها خلال الإضراب وفاقم من حدة أزمتها ومأزقها، فقد انخرطت بعض لجان الاتحاد في الإضراب،[٢٣٥] وأعربت المكاتب الحركية لمعلمي "فتح" في عدد من المواقع عن مساندة الإضراب،[٢٣٦] وبشكل عام انضم جمهور واسع من المعلمين المقربين من "فتح" إلى الإضراب، وفي اللجان القيادية للمعلمين. كما جاء توقيع حركة "فتح" مركزياً على البيان الصادر عن القوى الوطنية والإسلامية ٨/ ٣/ ٢٠٠٠ ليوفر غطاء تنظيمياً لهؤلاء المعلمين.

في ظل هذا الوضع، كان يمكن لأمانة الاتحاد أن تتجاوز بعض الحسابات ليكون هناك عمل مشترك، وفي ظل الاتحاد، لكن عدم قيادتها للفعاليات بداية من جهة، واستمرار تعويلها على اللقاءات والمتابعات مع السلطة التنفيذية من جهة أخرى، دفع لاتخاذ الموقف نفسه الذي سبق أن اتخذته قيادة الاتحاد/فرع الداخل خلال إضراب ١٩٩٧، والذي عدته الأمانة العامة موقفاً خاطئاً من قيادة فرع الداخل. ومن هنا، ظل موقفها مربكاً يتراوح بين عدم اتخاذ موقف واضح والإعلان عن عدم معارضة حق المعلمين في الإضراب[٢٣٧] ومساندة مطالبهم، إلى رفض الإضراب ودعوة المعلمين للعودة عنه.

هذا الموقف اعتمدته قيادة الاتحاد وسعت من أجل تكريسه على الرغم من كل الجهود والمحاولات التي بذلت لتوحيد جهود المعلمين، ودعوة الأمانة العامة لأخذ موقعها في قيادة الحركة المطلبية والمشاركة في تقرير خطواتها.[٢٣٨]

بشكل عام، عارضت الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين تحرك المعلمين وإضرابهم خلال شباط – أيار ٢٠٠٠، ولم تتردد في إعلان موقفها هذا والتعبير عنه بوضوح من خلال الضغط على أنصار الاتحاد ومقربيه لعدم المشاركة في الإضراب،[٢٣٩] والمشاركة مع بعض مديريات التربية والتعليم في إصدار بيانات تدعو المعلمين لوقف الإضراب، كما حصل في بيت لحم[٢٤٠] وفي مناسبات أخرى.[٢٤١] وكذلك من خلال جهود بذلتها اللجان التنفيذية الفرعية للاتحاد لإقناع المعلمين بالتراجع عن الإضراب.[٢٤٢] ولم تكتفِ أوساط الاتحاد بذلك، بل ظلت تسعى لتصوير المشاركة في الإضراب بأنها قليلة وطرح ذلك في ندوات إعلامية[٢٤٣] وتصريحات صحافية على لسان الأمين العام للاتحاد جاء فيها أن نسبة الإضراب لا تتجاوز ٣٠٪،[٢٤٤] في وقت كانت النسبة تزيد على ٧٥٪.

وعلى صعيد آخر، شرع الاتحاد في حوار مع الكتل النقابية في محاولة لشق لجنة التنسيق وإعلانه الاستعداد لتشكيل لجنة تحضيرية للانتخابات وإجراء هذه الانتخابات.[٢٤٥]

خلاصة القول، إن الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين مارست سنة ٢٠٠٠ ما سبق أن مارسته قيادة الاتحاد فرع الداخل قبل ثلاث سنوات، وأدت المهمة ذاتها التي سبق أن أدتها تلك القيادة، وحاولت تسويق موقفها عبر بيان يعلن أن أمانة الاتحاد ستخوض إضراباً مطلع أيلول العام ٢٠٠٠، إذا لم تحسن رواتب الموظفين، معربة عن انتقادها لاستمرار الإضراب. وأتبعت ذلك ببيان آخر تحرض فيه على لجنة التنسيق لأنها استأنفت فعالياتها الاحتجاجية مطلع أيار ٢٠٠٠.

لجنة التنسيق العليا؛ اللجان اللوائية

تحملت لجنة التنسيق العليا واللجان اللوائية على صعيد المحافظات مسؤولية القيادة الفعلية والميدانية للحركة المطلبية للمعلمين في المدارس الحكومية. ومع أن هذه اللجان كانت امتداداً للجان السابقة، فإن بناءها خلال هذه الفترة تأثر بظروف العمل الجديدة، وهناك لا بد أن نتوقف عند بنيتها وهيكليتها.

واجهت لجنة التنسيق العليا، وكذلك اللجان اللوائية صعوبات متعددة بعضها ذاتي وبعضا الآخر موضوعي خلال العامين ١٩٩٨-١٩٩٩، وذلك بسبب تراجع بعض أعضائها بعد اعتقالهم، وانعكاس ذلك على موقف المعلمين من اللجنة، كذلك عانت اللجنة اللوائية من بعض الترهل والضعف والتفكك الذي أصاب بناءها بسبب انقطاع صلتها بالمعلمين من جهة، وبلجنة التنسيق العليا من جهة أخرى. كما واجهت اللجنة تحديات أخرى تمثلت في سعي الاتحاد خلال العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ للدفاع عن حقوق المعلمين مرة عبر الإضرابات الجزئية، ومرة أخرى من خلال القول بالدفاع عن المعلمين عبر الاتصالات بالمسؤولين.

في ظل تردي وضع المعلمين وتنازع التمثيل، وضعت لجنة التنسيق العليا نصب أعينها مهمة أساسية وهي العمل في ظل هذا الوضع والمصاعب التي كان على لجنة التنسيق العليا العمل من أجل إعادة تنظيم اللجان اللوائية، وضمان صلة معها ومن خلالها مع جمهور المعلمين لمواكبة التطورات المتعلقة بقضيتهم، ومن هنا عملت اللجنة خلال أواخر ١٩٩٨ وبدايات ١٩٩٩ على تحقيق ذلك، وحافظت على صلة مع الخليل ورام الله، ونابلس، والقدس، وأريحا من خلال انتظام مندوبيها في اجتماعات اللجنة، أما الصعيد اللوائي، فقد تعثرت اللجان اللوائية بشكل عام، يستثنى من ذلك الخليل، وبيت لحم، ورام الله.[٢٤٦]

كما سبق، شكلت مهمة استكمال بناء اللجان اللوائية إحدى مهمات لجنة التنسيق العليا لدى الشروع في الإضراب شباط ٢٠٠٠، وفعلاً تم ذلك من خلال اجتماعات مندوبي المدارس المنتخبين من مدارسهم والذين قاموا بانتخاب لجانهم اللوائية في مختلف المحافظات، وهذه بدورها انتخبت مندوبي المحافظة للجنة العليا،[٢٤٧] وبالسير في هذه الخطوات سارت عملية بناء اللجان وتجديد عضويتها في المحافظات التي لم تكن قد حافظت على لوائيتها، وحتى تلك التي كانت لوائياتها قائمة، إذ تم تجديد العضوية ورفدها بعناصر نشيطة خلال الإضراب.

وبالتالي، تمكنت لجنة التنسيق العليا بحلول أواخر آذار من امتلاك لجنة واسعة بلغت حوالي ٢٥ عضواً من مختلف المحافظات تتصل بلجان لوائية واسعة يتراوح عدد كل منها بين ١١-٢٣ عضواً، وهذه تحافظ بدورها على علاقة منتظمة مع معلمي المدارس من خلال

مندوبي المدارس الذين يشكلون قناة اتصال مزدوجة الاتجاه، إذ تنقل توجهات وقرارات اللجنة العليا واللوائية للمعلمين، وتقوم من جهة أخرى بنقل آراء وتوجهات المعلمين للجنة العليا.

أما صلة اللجان بالقوى الوطنية فهي امتداد بشكل أو آخر لهذه الصلة المستمرة منذ أكثر من عقدين، بالتأكيد هناك بعض نشيطي القوى السياسية الذين كان لهم دور في حركة المعلمين وهيئاتها القيادية والفرعية، وربما كان أكثر من نصف أعضاء اللوائيات أنصاراً لقوى سياسية، سواء أكانت مشاركة في السلطة أم خارج السلطة أم معارضة. ومع تصاعد وتيرة نضال المعلمين وتجذر حركتهم دفعت العديد من القوى ببعض نشطائها لمشاركة أكثر فعالية، إذ لا يمكن لأي حزب سياسي أو تنظيم وطني أو إسلامي أن يبقى بعيداً عن حركة مجتمعية تلاقي الدعم والتجاوب من الشارع الفلسطيني، وتمثل شريحة اجتماعية مهمة في المجتمع.

إلا أن علاقة القوى السياسية بحركة المعلمين وانخراط بعض نشطائها في الحركة، لم يجعل هذه الحركة تتبع لتوجهات سياسية لهذا الحزب أو ذاك، بل يمكن القول إن هموم المعلمين أولاً، وإرادة قطاع المعلمين وقواعدهم ثانياً تغلبت على أية توجهات سياسية لأي من القوى الوطنية والإسلامية.

وقد عزز هذا التوجه ضعف الدور الذي لعبته القوى والأحزاب الوطنية والإسلامية في الضغط على السلطة للاستجابة لمطالب المعلمين، سواء أكان ذلك في الفعاليات الجماهيرية الضاغطة والتي اقتصرت على مشاركة رمزية لعناصر وقيادات القوى والأحزاب في المسيرات التي ينظمها المعلمون، أم في المستوى السياسي الضاغط على السلطة لتلبية بعضٍ من هذه المطالب.

وقد برز هذا الموقف بوضوح عندما طالبت القوى الوطنية والإسلامية مجتمعة بوقف الإضراب أواسط آذار، في حين اتخذ المعلمون المحسوبون على هذه القوى مواقف تتعارض وهذا الطلب، لأنهم لم يروا فيه ما يلبي مصالح المعلمين، أو يستجيب للحد الأدنى من مطالبهم المعيشية والنقابية.

حاولت لجنة التنسيق العليا ولوائياتها المحافظة على دورية اجتماعاتها الأسبوعية والاستثنائية عند حدوث أي طارئ، كما كانت اجتماعات المندوبين منتظمة بشكل نصف شهري، أما قرارات اللجان على كل المستويات فقد اتسمت إلى حد كبير بشكل من أشكال الديمقراطية، حيث تتخذ القرار بأغلبية المشاركين وما يمثلون في المحافظات، ويقوم الجميع بالعمل على تجسيد هذا القرار حتى حين كانت هذه الأغلبية بسيطة، كما وقع عند تعليق الإضراب بدايات نيسان.[٢٤٨]

على صعيد مشاركة المعلمات في هيئات اللجان، فقد اقتصرت هذه المشاركة على اللوائيات التي شاركت فيها المعلمات بشكل مقبول، أما اجتماعات المندوبين، فقد كانت مشاركة المعلمات شبه موازية للمعلمين في بعض المحافظات، وأقل من ذلك في محافظات أخرى، وكذلك بالطبع في حجم مشاركة المعلمات في الإضراب، وبالتالي مع تعرضهن في مرحلة لاحقة لإجراءات عقابية كالنقل ووقف علاوة الدرجات.

استئناف الإضراب ٢ أيار ٢٠٠٠

كانت لجنة التنسيق أمام اختبار صعب مع حلول الأول من أيار، فهي، من جهة، تواجه تساؤلات من المعلمين بشأن ما أنجزته اللجنة الوزارية البرلمانية، وبالتالي ضغط المعلمين لاستئناف الفعاليات، وهي، من جهة أخرى، لم تحصل من اللجنة على أية وعود أو آمال بأن هناك حلاً يلوح في الأفق لمعاناة المعلمين.

من هنا وجدت لجنة التنسيق أن لا مفر لها من استئناف الفعاليات الاحتجاجية رداً على عدم جدية اللجنة الوزارية والبرلمانية من جهة، وحفاظاً على مصداقيتها وتجنب أي انقسام في صفوف المعلمين من جهة أخرى.

السؤال الذي يبرز في هذا السياق، هو كيف تعاملت اللجنة الرسمية مع المهمة المكلفة بها؟ وهل تحملت مسؤوليتها تجاه حركة المعلمين ومطالبهم؟ يمكن الادعاء أن بعض الأوساط لم تتقبل بارتياح القرار الذي اتخذه المعلمون بتعليق الإضراب، وظلت أكثر ميلاً للمجابهة مع المعلمين، وقد سبق أن عبر عن هذا الموقف بعض نشيطي الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.[٢٤٩] إن هذا لا ينفي أن ثمة أوساطاً أخرى كانت معنية بالوصول إلى حل قبل الأول من أيار، وهذا ما عبر عنه رئيس لجنة التربية في المجلس التشريعي، وعضو اللجنة النائب عباس زكي الذي أكد "أن كافة المعطيات تؤكد بأن كافة قرارات اللجنة لن تخضع لأي نقض، وأؤكد هنا بأن المشكلة سيتم إسدال الستار عليها إلى الأبد في الأول من أيار"، بل أكثر من ذلك كان مقتنعاً بأن اللجنة سوف تنهي أعمالها أواسط نيسان.[٢٥٠] لكن هذا التوجه لم يستطع فرض رأيه وتمكن الاتجاه الأكثر ميلاً للمواجهة مع المعلمين بشق طريقه من خلال: عقد سلسلة من الندوات وورش العمل، والترويج من خلالها بعدم أحقية المعلمين بالزيادة، واعتماد معلومات وأرقام غير صحيحة في سياق استخدامها،[٢٥١] واتباع حملة إعلامية ضد تحرك المعلمين والسعي لإشغالهم في القضية النقابية على حساب المطالب الحياتية والمعيشية المتصلة بالرواتب،[٢٥٢] وأيضاً عبر تأخير الإعلان عن قرارات اللجنة وتسليمها للرئيس يوم الأول من أيار، وتجاهل الاتصال بلجنة التنسيق العليا لوضعها في اتجاهات عمل اللجنة وما أنجزته خلال مرحلة عملها.

أمام استحقاقات الأول من أيار، عقدت لجنة التنسيق اجتماعها في اليوم الأخير من نيسان، وقيمت بعمق وبالتفصيل أين تتجه الأمور، وخلصت إلى أن الخطوة التي بادرت لها اللجنة بتعليق الإضراب لم تقابل بالمثل من قبل المسؤولين، وإلا فإن المعلمين الذين التفوا حول قرار التعليق لن يحتملوا مزيداً من الانتظار، وهذا يعني استئناف الفعاليات الاحتجاجية، وعلى الرغم من بعض الدعوات التي طالبت بالتريث في مواجهة دعاة الإضراب المفتوح، فقد جاء البرنامج الممتد بين ٢-٢٠٠٠/١١/٥ حلاً وسطاً بين وجهتي النظر.[٢٥٣]

ما أن عاد المعلمون للمدارس بعد عطلة عيد العمال ٥/١ حتى تصاعدت المجابهة بين السلطة وجمهور المعلمين، وذلك في ظل التحاق محافظات جديدة للإضراب كما في طولكرم وقلقيلية، واتساع مشاركة المعلمين المنضمين بالإضراب، حيث انخرطت الغالبية الساحقة من المعلمين في الإضراب، وظهر ذلك في نابلس، وسلفيت، ورام الله، وضواحي القدس، وجنين، وقباطية، أما مديريات بيت لحم، والخليل، وجنوب الخليل، فقد حافظت على زخمها السابق.

من جانبها، فوجئت وزارة التربية والتعليم والمسؤولون في السلطة بهذا الاتساع والشمولية، ما خلق ردود فعل حادة تمثل أبرزها في استقالة وكيل وزارة التربية والتعليم من خلال رسالة منشورة في الصحف، وبذا شق نهجاً جديداً في علاقة المعلمين بالوزارة.[٢٥٤]

رد الفعل الحاد الذي قامت به السلطة في مواجهة المعلمين، وبخاصة ذاك الاتجاه الذي تبنى الدعوة للمواجهة مع المعلمين جاء تحت ذرائع متعددة: "العام الدراسي وخطر ضياعه" "مصالح الطلبة وبخاصة طلبة التوجيهي"، ظهور مصطلحات لي الذراع والابتزاز لاتهام بالتسييس.

مرة أخرى وجدت السلطة نفسها في مواجهة حركة شعبية مطلبيه لم تشهد مناطق السلطة الفلسطينية مثيلاً لها، وأيضا هذه المرة انطلقت في السعي لعدم تكريس طريقة جديدة في التعاون مع مثل هذه الحركة التي تمثل مؤشراً لسعي القطاعات الشعبية للدفاع عن حقوقها ومصالحها. وربما يفسر هذا الموقف إقدام السلطة الفلسطينية وأجهزتها بالهجوم على المعلمين ولجانهم من خلال إجراءات مختلفة منها:

حملة إعلامية وظفت فيها وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية خلال الأيام التالية للأول من أيار، فإلى جانب الإذاعة الرسمية تطوعت أقلام صحافية لكتابة المقالات والأخبار التي تلقي اللوم على المعلمين ويبرئ السلطة من المسؤولية، وتتحدث عن الطلبة ومصالحهم، وفي هذا السياق، سمعت أصوات ظلت صامتة خلال أشهر وسنوات سابقة، وذلك خلال مقالات صحافية بشكل شبه يومي.[٢٥٥]

كما تم تسخير وتجنيد طاقات الأمانة العامة للاتحاد، وبعض أوساط حركة "فتح" في صفوف المعلمين في محاولة لأضعاف الإضراب والالتفاف حوله، وكان بدئ هذا التوجه في بيان أواخر نيسان ٢٠٠٠، وحدد موقفاً واضحاً في معارضة حركة المعلمين الإضرابية، مكتفياً بالحيادية إزاء مطالب المعلمين، فهو سيشكر المسؤولين إذا تحققت الزيادة، وسيهنئ المعلمين بها،[٢٥٦] ولم يكتف الاتحاد بهذا الموقف المعلن، بل سعى إلى ترجمة معارضته لحركة المعلمين من خلال عقد الاجتماعات لعدد من المعلمين في بعض المناطق، كما وقع في جنين،[٢٥٧] وفي فروع الاتحاد في محافظات الشمال، نابلس، وسلفيت، وطولكرم في محاولة لإقناع المعلمين بالعدول عن الإضراب.[٢٥٨]

إضافة إلى ذلك، فقد تم اتخاذ إجراءات إدارية من قبل وزارة التربية: ففي مواجهة استئناف الإضراب مطلع أيار أقدمت الوزارة على منح المديريات ومديري المدارس صلاحيات طوارئ في محاولة لإجبار المعلمين على كسر الإضراب.[٢٥٩] هذه الصلاحيات لم تكن تتمتع بأي سند قانوني، وقد أكدت أكثر من مؤسسة حقوقية أن هذه الصلاحيات والإجراءات المترتبة عليها غير قانونية.[٢٦٠]

تباينت مواقف مديريات التربية والتعليم ومديري المدارس تجاه هذه الصلاحيات، حيث اعتبرها بعض مديري المدارس تشكل شرخاً بين "أسرة التربية والتعليم" كما في نابلس ورام الله، وبيت لحم، والخليل،[٢٦١] في وقت اتخذت بعض المديريات مواقف وسطية، حيث طالبت الوزارة والسلطة بالاستجابة لمطالب المعلمين، كما طالبت المعلمين بالعودة للعمل،(٢٦٢) فقط مديرية تربية ضواحي القدس كان لها موقف متميز، حيث استخدمت هذه الصلاحيات بحرفية وصرامة في التعامل مع المعلمين، وصدرت الأوامر والتوجيهات التي تهدد المعلمين بالعقوبات والإجراءات.[٢٦٣]

كما تم استخدام الأجهزة الأمنية لتوجيه التهديد لمندوبي المدارس وأعضاء اللجان ونشيطي المعلمين، وبشكل خاص على أبواب استئناف الإضراب مطلع أيار، ولدى استئنافها، حيث استدعي بعض المعلمين لتهديدهم واعتقل آخرون من قيادة لجنة التنسيق.[٢٦٤]

الوضع الوطني العام: حيث ترافق استئناف الإضراب مع بعض التطورات السياسية في الساحة الفلسطينية، ساهمت بشكل أو بآخر في توجيه أنظار الرأي العام الفلسطيني عن موضوع المعلمين، وبالتالي أتاحت المجال للمسؤولين لاتخاذ الإجراءات الإدارية العقابية، بعيداً عن الضجة أو وسائل الإعلام، ومن أبرز هذه التطورات: أزمة المفاوضات بشأن قضايا المرحلة الانتقالية، واتفاقية الإطار للمرحلة النهائية التي كان متوقعاً توقيعها أواسط أيار، هذا الوضع شد اهتمام الشارع الفلسطيني، وبخاصة إثر الحديث عن إمكانيات تسليم العيزرية، وأبو ديس، والسواحرة الشرقية للسلطة الفلسطينية، مع ما رافقت هذه الأخبار من ضجة إعلامية تعتبره إنجازاً سياسياً للسلطة. ومن التطورات الأخرى إعلان

الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الشروع في إضراب مفتوح عن الطعام تحت شعار "الحرية أو الموت"، والمطالبة بإطلاق سراح قدامى المعتقلين بشكل خاص، هذا الإعلان ترتب عليه تنظيم حركة جماهيرية مساندة لإضراب المعتقلين، ودعي الجميع للانخراط في هذه الفعاليات الوطنية والشعبية،[٢٤١] هذا الإضراب والحركة الجماهيرية المساندة فرض تعتيماً إعلامياً على حركة المعلمين، وتطلب من لجان المعلمين تجنب تعارض فعالياتهم الاحتجاجية مع تلك المتصلة بحركة الأسرى. من جهة أخرى حلت الذكرى الثانية والخمسون للنكبة، وتم إحياء هذه المناسبة عبر المسيرات التي انطلقت من مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع، تحت شعار "حق العودة"، وكذلك شهدت المدن الفلسطينية العديد من فعاليات التضامن مع الأسرى أدت إلى مواجهات بين المتظاهرين والقوات الإسرائيلية سقط جراءها عدد من الشهداء ومئات الجرحى.

مرة أخرى، وقف المعلمون أواسط أيار وهم يتعرضون لإجراءات السلطة من جهة، ومصممون على مواصلة الفعاليات لتحقيق المطالب التي تبنتها حركتهم المطلبية مع قيادتهم النقابية في وقت يشهد الوضع الوطني تطورات مهمة من جهة أخرى، وقف المعلمون ليوازنوا بين مطالبهم المعيشية النقابية والهم الوطني، وهذه المرة، أيضاً، كما في مرات سابقة، غلَّب المعلمون الهم الوطني – ولو على مضض– على مصالحهم ومطالبهم، فجاء قرارهم بالإعلان عن تعليق الإضراب حتى مطلع العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١.[٢٦٦]

ويبقى السؤال الذي يحاول الجميع تقديم إجابة عنه هو هل كان استئناف الإضراب مطلع أيار حتمياً؟ وهل كانت هناك إمكانية لتجاوز تلك الأزمة وتجنب تعريض حركة المعلمين لمواجهة ولو إلى حين؟

هيأت ممارسات السلطة وآلية عمل اللجنة المُشكَّلة الظروف لاستئناف الإضراب، فالمعلمون الذين جمدت مطالبهم منذ ثلاث سنوات من خلال عمل اللجان المتعددة، علقوا الإضراب وهم غير واثقين من نوايا وتوجهات السلطة، وهذا بدوره وفر الأسباب لاستئناف الإضراب.

في حينها، رأي البعض من أعضاء لجنة التنسيق أن تكتيكاً ما كان يمكن أن يفوت الفرصة على خصوم الحركة ويقدمها شعبياً في موقف أكثر مسؤولية مع التقدير بأن هذا التكتيك لن يغير من جوهر الأمر شيئاً، ذلك أنه في ضوء الإعلان الذي صدر صباح ١/ ٢٠٠٠/٥ أن اللجنة سلمت توصياتها، وأن الرئيس رحب بها ووعد بوضعها على جدول أعمال الحكومة يوم ٢٠٠٠/٥/٥، الوجهة التي اقترحها بعض أعضاء لجنة التنسيق هو أن تعلن لجنة التنسيق أنه في ضوء التوصيات الآنفة الذكر، تعلن لجنة التنسيق تعليق الفعاليات التي تضمنها بيانها الأخير لإتاحة المجال لبحث توصيات اللجنة، بعيداً عن "الإضراب، أو الضغط أو الابتزاز" وحتى تقدم بادرة حسن نوايا إضافية.

لكن هذه الوجهة ولأسباب عدة، بعضها فني والأخر جوهري له علاقة بتجربة لجنة التنسيق والمعلمين مع السلطة، لم تشق طريقها، وظل بيان ٢٠٠٠/٤/٣٠ نافذاً، أما السلطة فقد وجدت – أو على الأقل بعض أوساطها – في بيان استئناف الفعاليات سبباً يحول دون إقرار التوصيات، ففي تصريحه لراديو فلسطين صباح الثلاثاء قال رئيس لجنة التربية في المجلس التشريعي "أن ما أقدم عليه المعلمون في أول أيار خطوة متسرعة "تساموا يا قوم" بهذه العبارة خاطب المعلمين عبر الإذاعة.[٢٦٧] من جانبه كان وزير الشؤون البرلمانية أكثر وضوحاً حين أعلن "إن الإضراب سيزيد الأمور تعقيداً"[٢٦٨] وحسب رأيه، فإن أسباب استئناف الإضراب ليست مطلبية معيشية، ولكنها صراع على تمثيل المعلمين، فالمعلم ليس مظلوماً ولا جائعاً.[٢٦٩]

أما وكيل وزارة التربية والتعليم، فقد أعلن عبر الصحف استقالته من خلال إعلان يستعرض مسيرة وإنجازات وزارة التربية والتعليم، ومحاولاتها العمل على تحسين ظروف المعلمين، معلناً في الوقت ذاته أنه يحمل المعلمين مسؤولية استئناف الإضراب، وما آلت إليه الأمور.[٢٧٠] وتأكيداً على الموقف ذاته، عاد رئيس المجلس التشريعي ليقول بشكل واضح أن السلطة لن تستجيب وتبحث توصيات اللجنة الوزارية البرلمانية تحت ضغط الإضراب.[٢٧١]

مساء يوم ٢٠٠٠/٥/٥، رحبت الحكومة بالتوصيات لكنها أرجأت القرار. وعند نقاشها الأسبوع التالي ٢٠٠٠/٥/١٢، وفي وقت لاحق وتحت ذريعة "لي الذراع" "والضغط والابتزاز" لم يوضع الموضوع على جدول أعمال الجلسة التالية.[٢٧٢]

وبالتأكيد، كان بإمكان السلطة لو لم تتفاعل وفق منطق رد الفعل أو الاحتكام إلى منطق المواجهة ولي الذراع، ومن موقعها المسؤول تجاه كل المستخدمين ليس المعلمين وحدهم، أن تأخذ القرارات المناسبة بإقرار التوصيات، وأن تجد حلاً لهذا الإشكال، وبخاصة أن بيان وفعاليات لجنة التنسيق كانت حتى تاريخ ٢٠٠٠/٥/١١، وبالتالي يمكنها تجنب دفع لجنة التنسيق لطرح فعاليات أخرى، لكن الاتجاه الذي ينادي بعدم الاستجابة تحت الضغط أولاً أخذ يلوي ذراع السلطة حول هذا الموقف إلى موقف رسمي للسلطة، وبهذا بقي الباب مفتوحاً أمام نزاع لاحق بين السلطة والمستخدمين، بمن فيهم المعلمون.

الموقف الذي اتخذته السلطة خلال إضراب ٢٠٠٠ كان شبيهاً بالموقف الذي اتخذته العام ١٩٩٧، وهذا نابع من طبيعة نظرة السلطة وتعاملها مع حركة المعلمين كحركة مجتمعية شكلت ظاهرة متميزة في ظل السلطة الوطنية، فهي إلى جانب أنها أول حركة تبادر للإعلان عن مطالب معيشية ونقابية، فهي أول حركة تسعى لتنظيم نفسها دفاعاً عن مصالحها. هذا الموقف سبق أن كرسته حركة المعلمين قبل أكثر من ثلاثة عقود مع اختلاف الظروف واختلاف السلطة، فالنضال ضد الاحتلال كان نضالاً مطلبياً ووطنياً سياسياً في الوقت ذاته، في حين غدا نزاع العمل مع السلطة الوطنية الفلسطينية يظل

محصوراً في الأهداف المطلبية المعيشية، ولا يحمل في ثناياه أبعاداً أخرى حتى ولو عكسها بشكل أو آخر.

حركة المعلمين هذه شكلت نموذجاً لمنظمة المجتمع المدني، واعتبرت حركة ذات أبعاد مجتمعية وديمقراطية، فهي حركة متجددة منذ تشكيل السلطة حتى الآن، كما أنها الحركة - ربما الوحيدة- التي ظلت بمنأى عن نفوذ السلطة، وهي من جانب آخر تبنت مطالب مزدوجة: ديمقراطية تتعلق بحق التنظيم النقابي، ومعيشية تتعلق بحياة المعلمين وأسرهم.

لكل هذا يمكن النظر لهذه الحركة باعتبارها أول حركة مجتمعية جماهيرية تتوفر فيها سمات "منظمات المجتمع المدني".[٢٧٣] ولمّا شكلت السلطة الفلسطينية مثالاً للنظام الشمولي الذي يسعى للهيمنة على منظمات المجتمع المدني وإبقائها في نطاق سيطرتها، سواء بشكل مباشر أم من خلال أنصارها فيها، فإن هذا ما دفع السلطة للتمسك بالموقف ذاته تجاه حركة المعلمين، منطلقة أيضاً من أن الاستجابة لمطالب المعلمين من شأنها تشريع الأبواب أمام القطاعات الأخرى، سواء أكانت قطاعات مستخدمي السلطة أم مستخدمي القطاع الخاص باعتماد أسلوب النضال المطلبي من أجل تحقيق أهدافها.

هكذا انتهى أو توقف فصل آخر من نضال المعلمين من أجل حقوقهم، ومع أن نتائج فورية لم تظهر بعد، فإن جدران الخزان دقت بعنف، وحتى مطلع العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، فإن النتائج هي على النحو التالي:

- مع مطلع العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ قامت وزارة التربية من خلال بعض مديريات التربية والتعليم باتخاذ كثير من الإجراءات العقابية بحق نشيطي المعلمين، برزت مظاهرها في:

نقل مئات المعلمين والمعلمات من مدارسهم إلى مدارس أخرى بسبب دورهم في الحركة المطلبية.[٢٧٤] فرض التقاعد القسري على عدد من المعلمين الذين لعبوا دوراً مميزاً في الإضراب في منطقتي بيت لحم ورام الله.[٢٧٥] والعودة إلى إجراء عقابي بائد بتجميد درجات عدد من المعلمين أو عدم صرف مستحقات ترقيتهم بأثر رجعي على خلفية نشاطهم خلال الإضراب.[٢٧٦] وكذلك باعتماد المشاركة في الإضراب والنشاط خلاله أحد أسس تقييم المعلمين، وبخاصة أولئك الذين تقدموا لوظائف مديري مدارس.[٢٧٧]

- ما زالت محاولات إقامة جسم نقابي من خلال اللجنة التحضيرية المشكلة منذ أواخر العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ تسير ببطء، ولا تبدو هناك جدية في التعامل مع المواعيد المحددة لإجراء الانتخابات تشرين الأول - كانون الأول ٢٠٠٠، حتى لو لم تندلع انتفاضة أيلول ٢٠٠٠، إذ لم تنجز خطوات جدية تحضيراً للانتخابات لا على صعيد التنسيب ولا على صعيد إعداد اللوائح اللازمة لذلك.

عاودت السلطة حديثها مطلع العام الدراسي عن زيادة سوف تقرر للمعلمين ولكن حتى الأسبوع الثاني من أيلول، كان موقف السلطة التنفيذية إرجاء الموضوع لفترة قادمة، ربما أيام أو أسابيع أو غير ذلك. من جانبها، عادت لجنة التنسيق لأخذ دورها مطلع العام باتخاذ بعض الإجراءات النقابية احتجاجاً على الإجراءات الإدارية التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم من خلال إعداد مذكرة وجهتها إلى اللجان الحقوقية والمجلس التشريعي كي يتحملوا مسؤولياتهم لوقف هذه الإجراءات، وتنظيم بعض الاعتصامات أمام مكاتب التربية احتجاجاً على هذه الخطوة.[٢٧٨] أما الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين (الأمانة العامة) فقد أكد على موقفه بشأن المهلة التي حددها سابقاً حتى مطلع أيلول، وأكد أن الأمر يفرض عدم الصبر أكثر مما صبر حتى الآن.[٢٧٩]

في ظل عدم التزام السلطة بحل قضية المعلمين المطلبية الحياتية، وفي ظل شعور الجميع (لجنة التنسيق والاتحاد) بعمق المأزق الذي يواجه المعلمين الذين لم يعودوا يحتملون الوضع القائم، فإن الطريق الوحيد الذي يقتنع الجميع بالسير فيه هو توحيد الجهود في إطار هيئة خاصة تضم فيها كل الفعاليات النقابية، وتجاوز كل الحساسيات السابقة من أجل مصالح المعلمين. هذا الطريق دون أن يتم تجسيده على أرض الواقع، فإن أخطاراً حقيقية تبقى ماثلة أمام المعلمين وحركتهم المطلبية، وربما ليس فقط خلال الأشهر القادمة، ولكن قد تمتد لسنوات قادمة.

خلاصة الفصل الرابع

غابت المسؤولية المباشرة لسلطات الاحتلال عن التعليم في الضفة والقطاع، لكن تأثيرها ظل قائماً من خلال الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية وعلى صعيد المعلمين فقد دفعهم الوضع الجديد للانتظار قبل استئناف حركتهم المطلبية.

صحيح أن جانباً أو أكثر من نشاط المعلمين نُحِّي جانباً – الوطني والتربوي– لكن قضية التمثيل والجانب المعيشي ظلت تفرض نفسها كتحد على المعلمين تحقيقه.

ما سعى الفصل إلى توضيحه هو أن حركة المعلمين كانت أول حركة مجتمعية منظمة استأنفت فعالياتها وسعت لتحقيق قضايا معيشية وديمقراطية نقابية في الوقت ذاته، ولكنها اصطدمت – ليس كما في عهد الاحتلال – بالسلطة القائمة وحسب، بل بتنازع تمثيلها للمعلمين مع اتحاد المعلمين الفلسطينيين حيناً، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، الأمانة العامة حيناً آخر.

وبسبب طبيعة السلطة الفلسطينية ونظامها الشمولي من جانب، وخشيتها من سابقة حركة المعلمين واتساع الحركة المطلبية والنقابية من جانب آخر، لم تستطع حركة المعلمين المطلبية تحقيق أهدافها حتى الآن، فهي لم تحقق زيادة مباشرة في رواتب المعلمين، ولم تنجح حتى الآن في إقامة نقابة خاصة بالمعلمين دون أن يعني ذلك إغلاق الباب أمام هذين الهدفين.

فقد شقت حركة المعلمين الطريق على الرغم من عدم مواتاة الظروف الوطنية والموضوعية من حين لآخر، فهي خلقت تحركاً عاماً وفرضت تفاعلاً وطنياً وشعبياً مع تحرك المعلمين ومطالبهم، وغدا تحقيق هذه المطالب – هدفاً عاماً سواء اعتبر ذلك نتيجة مباشرة لحركة المعلمين أم اتخذ أشكالاً أخرى، ومن خلال أية جهة تسعى لأن تكون ممثلاً للمعلمين يدافع عن حقوقهم.

خاتمة - النتائـج والتوصيـات

خاتمة - النتائج والتوصيات

حاول البحث تقديم الإجابات عن الأسئلة التي طرحتها الدراسة دون الادعاء بأنه تمكن من تقديم هذه الإجابات بشكل شاف وبالدرجة نفسها عن هذه الأسئلة جميعاً، فالتباين في مستوى الإجابة توقف على المعطيات التي وفرتها مواد الدراسة من خلال الأرشيف والمقابلات والوثائق المنشورة وغير المنشورة.

يمكن الادعاء أن البحث قدم إجابات شافية بشأن علاقة حركة المعلمين بالقوى السياسية الفلسطينية، من جهة، وبالحركة الجماهيرية الشعبية من جهة أخرى، سواء من حيث الدور الذي لعبه نشيطو القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية في حركة المعلمين، أم من حيث انعكاس واقع الحركة السياسية والجماهيرية على تطور وفعالية حركة المعلمين. كذلك ظَهَّر البحث حسب المعطيات والوقائع الدور المميز الذي لعبه المعلمون في مقاومة السياسات الإسرائيلية، حيث سجلوا، وبحق، دوراً مميزاً كأول قطاع يخوض صراعاً يتحدى خلاله السلطة المحتلة، وسجلت سابقة كأول قطاع ينظم نفسه جماهيرياً في اتحاد المعلمين الأردنيين في الضفة الغربية".

قدم البحث من جانب آخر عرضاً واضحاً للبنى الهيكلية لحركة المعلمين بدءاً من وجودها كحركة سرية تعمل في ظروف عمل غاية في السرية، وتحت وطأة القمع الإسرائيلي، وكذلك خلال مرحلة لاحقة في وضع بين السرية والعلنية، وقدم البحث صورة لهذه البنى الهيكلية، وكيف تمكنت حركة المعلمين من إيجاد بنى تنظيمية تتلاءم وكل مرحلة من مراحل عملها، سواء تعلق الأمر ببنى خاصة بمعلمي المدارس الحكومية، أم ببنى مشتركة مع قطاعات تعليمية أخرى. وفي كل هذه الحالات، وعلى الرغم من أن ظروف العمل شكلت عائقاً أمام تكريس عمل ديمقراطي في أوساط المعلمين، فإن الدراسة أوضحت

أيضاً، أن ظروف العمل السرية لم تكن السبب الوحيد لذلك، إذ أن هناك ظروفاً ذاتية تتعلق بنضج تجربة حركة المعلمين وكادرها والافتقار لمراكمة التجربة، كلها عوامل تفسر إخفاق حركة المعلمين في تكريس ديمقراطية داخلية في عقد المؤتمرات والانتخابات في صفوفها والحفاظ على دورية هذه الانتخابات وعقد مؤتمراتها، واستسهلت بعض البدائل كانتخاب المندوبين من حين لآخر.

أما بشأن دور المرأة في حركة المعلمين وقيادتها، فقد اعتمدت الدراسة بعض المقابلات في تقديم إجابة تفتقد لإحصاءات بشأن هذا الموضوع، إذ لم تتوفر مثل هذه الإحصاءات، وبشكل عام فإن مشاركة المعلمات في الفعاليات تناسبت وحجم وجودها في قطاع معلمي المدارس الحكومية، لكن مشاركتها في الهيئات القيادية لحركة المعلمين ظلت محدودة.

أسئلة أخرى أجابت عنها الدراسة لها علاقة بدور المعلمين المعينين قبل ١٩٦٧ في الحركة المطلبية، إذ أوضحت الدراسة أن هؤلاء المعلمين شكلوا نقطة ضعف في حركة المعلمين وفعالياتها لأسباب مزدوجة، بعضها يتعلق بتقاضيهم راتبين، وبالتالي عدم معاناتهم بالدرجة ذاتها التي يعاني منها المعلمون الذين يتقاضون راتباً واحداً، وبعضها الآخر له علاقة بتقدمهم في السن، وبالتالي تراجع استعداداتهم مقارنة مع المعلمين الشباب الجدد، ربما يستثنى من ذلك المعلمون الذين كانت لهم انتماءات سياسية، والذين لعبوا دوراً رئيساً في حركة المعلمين وقيادتها في كل مراحلها، وبخاصة أولئك الذين ينتظمون في القوى اليسارية الفلسطينية. أوضحت الدراسة، أيضاً، أن ازدياد أعداد المعلمين في المدارس الحكومية بشكل عام ساهم في تعزيز قوة الحركة المطلبية بعد عقد ونيف من خضوع الضفة للاحتلال الإسرائيلي. ومع أن تحركات المعلمين تزامنت وأزمات اقتصادية - باستثناء التحرك الأول ١٩٦٧ - إلا أن الدراسة لم تركز مفصلاً على معطيات إحصائية لتظهير الأثر الاقتصادي في حركة المعلمين من جهة، أو لتأكيد الفرضية القائلة إن هذا العامل شكل أحد أسباب تركز قيادة الحركة في منطقة الوسط.

واعتماداً على وثائق أرشيف اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية، والهيئات الأخرى ذات الصلة بمعلمي المدارس الحكومية، والنشرات الصادرة عن الأطر الخاصة بالمعلمين والمقابلات، اعتماداً على كل هذا قدمت الدراسة معطيات توضح أن معلمي المدارس الحكومية أمسكوا خلال حركتهم في ظل الاحتلال الإسرائيلي بمحاور نضالهم دون أن يضحوا بأحدها لصالح غيره، فقط ربما تبدلت الأولويات من مرحلة لأخرى، فقد كان المعلمون جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية وحركتها الجماهيرية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وفي الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، ومن جانب آخر ظلت المسألة النقابية الديمقراطية ماثلة على جدول أعمال حركة المعلمين، حيث قدمت الدراسة تتبعاً تاريخياً لسعي المعلمين وإلحاحهم من أجل تشكيل نقابتهم الخاصة بهم، ولم يثنهم عن

متابعة هذه المحاولات الرفض المتكرر من قبل السلطة المحتلة في مرحلة الاحتلال، والتذرع بغياب التشريع في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الصعيد ذاته قدمت الدراسة إجابة واضحة بشأن الموقع الذي احتله الجانب المعيشي (الاقتصادي) في حركة المعلمين، حيث شكل هذا المحور عنصراً مركزياً في تحرك المعلمين، وشكل عنصر استقطاب لمشاركة جمهور المعلمين في الحركة، لأنهم أمام مصالح ملموسة ومباشرة، وأمام احتياجات تتصل بحياة أسرهم.

لم يغب المحور التربوي – كما قدمت الدراسة – عن حركة المعلمين ونضالها، سواء فيما له علاقة بالمناهج وبشكل خاص معركة المناهج في القدس، أو فيما يتعلق بتعامل المعلمين مع الأوامر العسكرية الإسرائيلية، والتي قدمت المقابلات معطيات بشأنها، أو على صعيد تقديم المواضيع والاقتراحات المتعلقة بالمناهج والامتحانات والجوانب التربوية، وظَهَّرت الدراسة الدور الرئيس الذي قام به المعلمون في إقامة المراكز التربوية التي تعنى بشؤون التربية والمعلمين. هذا الاهتمام بالمحور التربوي لا ينفي حقيقة أن حركة المعلمين ولأسباب موضوعية أخفقت في إيلاء التعليم الاهتمام اللازم، وكذلك في توفير آليات من شأنها المساهمة في تطوير المعلمين أكاديمياً. هكذا يمكن القول إن الدراسة أثبتت بشكل جلي نجاح حركة المعلمين في الجمع بين محاور النضال المختلفة، أو بين الهم الوطني والهموم المعيشية والديمقراطية لهم، ولم تضع أياً منها في تعارض مع غيره.

وربما كان السؤال بشأن حركة المعلمين في ظل السلطة الأكثر تعقيداً، ليس بسبب توفر الوثائق بيسر قرب الفترة الزمنية، وليس كذلك لأن الحركة ما زالت تتفاعل حتى إنهاء الدراسة، بل لأن هناك أسباباً أخرى لها علاقة بالسلطة وطبيعتها والوضع الاقتصادي واستمرار معركة الاستقلال الوطني، ووضع الحركة الجماهيرية والاتحادات الشعبية، وعلاقة السلطة والأجهزة الأمنية بمؤسسات المجتمع المدني، وربما باعتبار الكاتب في قلب حركة المعلمين في ظل السلطة واحد قادتها. وعلى الرغم من هذه التعقيدات، فإن الدراسة نجحت في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهذه المرحلة، موثقة سواء بالأرقام أو بالوثائق والتصريحات الرسمية وغير الرسمية، فقد أوضحت الدراسة أن السلطة الفلسطينية سلطة شمولية لا تختلف عن شقيقاتها في الدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى من حيث سعيها للهيمنة على المجتمع المدني، ومؤسساته الأهلية والنقابية وحتى السياسية، ومن حيث انتهاكاتها للحريات العامة ولحقوق الإنسان، وسعي السلطة التنفيذية للهيمنة على السلطتين التشريعية والقضائية.

كذلك أوضحت الدراسة النتائج التي انعكست على التربية والتعليم، وهي نتائج إيجابية مقارنة بما كان عليه الوضع خلال المرحلة التي سبقت إقامة السلطة الفلسطينية، لكنها من جانب آخر، ظَهَّرت خيبة الأمل التي شعر بها المعلمون في المدارس الحكومية فيما له

صلة بحقوقهم النقابية والمعيشية، وسعي السلطة لفرض تمثيل مطواع للمعلمين لا يستمد شرعيته من قاعدة المعلمين.

من هنا أجابت الدراسة عن الأسئلة المتعلقة بحركة المعلمين في المدارس الحكومية في ظل السلطة، مبينة أنها كانت الحركة الرئيسية، أو ربما الوحيدة التي حملت مطالب معيشية من جهة، وديمقراطية ومستقلة عن تأثير السلطة من جهة أخرى، وحافظت على تواصلها من جهة ثالثة، لتكون نموذجاً لحركة المجتمع المدني. وقد أوضحت الدراسة أن هذا الوضع جعل المعلمين في وضع يتحدى ضغط السلطة ويتعارض وتوجهاتها بشأن قضيتهم، ولذا كان استئناف الحركة المطلبية وتواصلها كشف طبيعة السلطة التي استخدمت الأجهزة الأمنية ووسائل إعلامها والاتحاد الرسمي في مجابهة حركة المعلمين، لكن هذه الإجراءات كلها كما بينت الدراسة – لم تنهِ الأزمة القائمة في حركة المعلمين كنموذج للأزمة التي تشهدها جميع الاتحادات الشعبية الفلسطينية، لكنها وبسبب الظروف الراهنة (الانتفاضة المستمرة منذ أيلول ٢٠٠٠) وضعت ملف هذه الأزمة جانباً دون أن يعني ذلك عدم ترشح هذه الأزمة للانفجار لاحقاً.

إن الإجابة التي حاول البحث تقديمها عن أسئلة البحث كما ظهر آنفاً، لم يعن بحال من الأحوال أن هذه الإجابات كانت شافية وافية لا يعتريها خلل، إذ عانت الدراسة من محدوديات في إجاباتها هذه، وقد ارتبطت هذه المحدوديات بالمعطيات التي توفرت، وظلت ناقصة، من مثل الافتقاد إلى الإحصاءات الشاملة والموثقة والموحدة المصدر فيما له صلة بأعداد المعلمين وتوزعهم وفئاتهم الاجتماعية، كما بشأن المعلمين والمعلمات المشاركين في الفعاليات المطلبية.

من جهة أخرى، فإن عدم توفر الوثائق بشأن المرحلة الأولى خلال العقد الأول من الاحتلال، جعل بعض الاستنتاجات تفتقر للدعم الوثائقي، ليستعاض عنها بآراء بعض المعلمين أو قادتهم والتي ربما أثر في مواقف أصحابها اعتبارات أخرى ماثلة الآن، وقد لا تكون قائمة في حينه. كذلك ربما مثل الوضع الذاتي للكاتب عاملاً عكس ذاته بقصد أو دون ذلك على نتائج الدراسة.

كما أن أحد محدوديات نتائج الدراسة تمثلت في أنها محددة بقطاع محدد (معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية) وهذا بدوره يحول دون إجراء المقارنات بمعلمي القطاعات الأخرى لتبين تميز هذا القطاع عن غيره. كذلك، فإن عدم توفر دراسات حول دور المعلمين في حركات وطنية مشابهة في دول عربية مجاورة أو من دول العالم الثالث، يحول، أيضاً، دون إمكانية المقارنة مع تجارب مماثلة في هذه الدول.

في ضوء ما تقدم يمكن إبراز ما يلي كاستخلاصات للدراسة:

١. سجلت حركة المعلمين أسبقية في مجابهة السياسات الإسرائيلية، وفي تنظيم قطاعها والدفاع عن حقوقها.

٢. لعب نشيطو الأحزاب والقوى السياسة الفلسطينية دوراً رئيساً ومبادراً في بلورة حركة المعلمين وقيادتها، لكن هذا الدور تباين من مرحلة لأخرى، وانعكس سلباً في بعض المراحل.

٣. سار دفاع حركة المعلمين عن حقوقها المعيشية والنقابية صعوداً أو هبوطاً، حسب الوضع الوطني والجماهيري من جهة، وتطور بنية حركة المعلمين من جهة أخرى.

٤. أخفقت حركة المعلمين في تأسيس جسم نقابي مستقل خاص بمعلمي المدارس الحكومية، ولم تستطع البنى التنظيمية البديلة ضمان الاستمرار والتواصل الدائم، كما لم تنجح في تكريس آلية ديمقراطية خالصة في إقامة هذه البنى.

٥. مثلت حركة المعلمين نموذجاً للحركة المجتمعية، سواء قبل إقامة السلطة الفلسطينية أو بعد ذلك، وتضمنت مسيرتها بعداً ديمقراطياً وجانباً مطلبياً معيشياً محققة التفافاً لجمهور هذا القطاع حول حركتهم.

٦. عانت حركة المعلمين من نقص في الكادر النقابي المجرب المستعد لمواصلة قيادة الحركة، وعانت القيادة النقابية للحركة من تشتت، إما بسبب الإجراءات الإسرائيلية، أو التهديد بالإجراءات العقابية خلال كل المراحل التي تغطيها الدراسة.

٧. ما زالت السلطة الفلسطينية تخشى إقامة مؤسسات جماهيرية نقابية وأهلية مستقلة عن السلطة وخارجة عن سيطرتها، ولا تبدو أية إشارات لتجاوز هذه الحالة في المستقبل القريب.

٨. أكدت تجربة حركة المعلمين في ظل السلطة الفلسطينية أن محاولات احتواء المجتمع المدني من قبل السلطة، وبخاصة القطاعات الجماهيرية مسألة غير ممكنة، وأنها لا بد مصطدمة بسعي هذه القطاعات للدفاع عن حقوقها ومصالحها.

٩. إن انكفاء حركة المعلمين، سواء ارتبط ذلك بظروف ذاتية (التنافس على التمثيل، وضعف الكادر) أو بظروف عامة من مثل تقدم الهم الوطني على الهم المطلبي، هذا الانكفاء لا يعني بحال من الأحوال انتهاء الحركة أو احتواءها، إذ أثبت الواقع أن هذه الحركة تنتظر دوماً ظروفاً مواتية من جهة وتجاوز وضعها المعيشي حدود الاحتمال من جهة أخرى، لتعاود نهوضها وحركتها مجدداً.

١٠. إن غياب التمثيل النقابي المستقل عن السلطة من جهة، والمنتخب ديمقراطياً من جهة أخرى، سيبقي قضية المعلمين وقطاعات أخرى قائمة، وسيظل الصراع بشأن التمثيل يشكل أحد محاور نشاط المعلمين ودوافع تواصل حركتهم.

١١. إن حركة المعلمين وقطاع المعلمين في المدارس الحكومية، ربما كان القطاع الوحيد الذي جابه السلطة الفلسطينية دفاعاً عن حقوقه، وتحدى إجراءاتها وواصل هذا التحدي أكثر من مرة، ولعل عدم تحقيق إنجازات ملموسة حتى الآن هو الذي أخر سلوك قطاعات أخرى من مستخدمي السلطة الطريق ذاته الذي سلكه المعلمون، أما تفسير كونه القطاع الوحيد الذي تصدى للدفاع عن حقوقه أو كان المبادر لذلك، فيمكن أن يعود ذلك لاعتبارات ثلاثة: إنه القطاع الأوسع بين مستخدمي القطاع العام، وإنه يمتلك تجربة نقابية تواصلت منذ مرحلة الاحتلال، ولأنه الأكثر معاناة من بين هذه القطاعات، وفي هذا السياق فإن مجابهة الطلبة لإجراءات وتدخلات السلطة (النجاح وبيرزيت) لا تقع في إطار هذه المقارنة لتباين طبيعة وموقع هذا القطاع.

وإذا جاز لنا الانطلاق من هذه الاستخلاصات للخروج ببعض التوصيات، فيمكن تلخيص هذه التوصيات في اتجاهين.

التوصيات العملية

أولاً: إن تجاوز تكرار الاصطدام بين المعلمين والسلطة وبما يعكسه ذلك من نتائج سلبية على العملية التربوية يحتم على السلطة الفلسطينية:

الإسراع في تطبيق قانون الخدمة المدنية مستوعباً التطورات التي وقعت بعد إقراره على الصعيد الاقتصادي، ذلك لأن من شأن تطبيق هذا القانون أولاً رفع الظلم، ولو بشكل نسبي، الذي يشعر به المعلمون، وإيجاد نظام يحتكم له المستخدمون العموميون في وضعهم الوظيفي.

وقف تدخل الأجهزة غير التربوية في التربية والتعليم، سواء أكان الحديث هنا عن الأجهزة الأمنية، أم تدخل حزب السلطة في العملية التربوية.

الإسراع في إقرار تشريع عصري يتلاءم والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية العمل الدولية، وبما يتيح للمستخدمين العموميين إقامة نقاباتهم القطاعية، وتكريس الانتخابات الديمقراطية والدورية لهذه النقابات.

العمل على تجاوز حالة الانقسام الذي تعاني منها الاتحادات الشعبية الفلسطينية من

خلال الإسراع في عقد مؤتمراتها لتوحيدها، ولانتخاب هيئاتها القيادية بشكل ديمقراطي وبما يضمن استقلالها عن السلطة.

ثانياً: أما على صعيد المعلمين: إن الخطوة الأساس لتفعيل حركة المعلمين وتجاوز حالة الانقسام والشرذمة التي تعاني منها تتطلب:

تجاوز حالة الانقسام وتنازع التمثيل التي تواجه المعلمين الحكوميين في ظل رعاية السلطة لجهة، ومناهضتها لجهة أخرى، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الحوار بهدف الوصول لاتفاق نقابي على مسائل أهمها:

العمل المشترك لإنجاز تمثيل نقابي مستقل وخاص بمعلمي المدارس الحكومية، شأنهم في ذلك شأن المعلمين العاملين في مدارس وكالة الغوث، والعاملين في الجامعات والمعاهد العليا.

التعجيل في عقد المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين بعد تعديل أنظمته الداخلية، بما يتلاءم وإعادة بنائه بشكل قطاعي لا على أساس العضوية الفردية.

الاتفاق على الأسس التي من شأنها إقامة حركة نقابية مستقلة، كأحد مكونات المجتمع المدني وذلك من خلال:

فصم التداخل بين الاتحاد وهيئاته القيادية وأجهزة السلطة، وبما يحول دون تبوُّء مسؤولية وظائف رسمية عليا في مؤسسات السلطة.

اعتماد الانتخابات الديمقراطية على قاعدة التمثيل النسبي وتكريس دوريتها كآلية لانتخاب الهيئات القيادية النقابية للمعلمين.

التوصيات البحثية

نعتقد أن ما قدمه البحث هو إلقاء الضوء، وربما لأول مرة، على قطاع معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية خلال أكثر من ثلاثة عقود، وهذا ما لم يكن متوفراً في المكتبة الفلسطينية وربما العربية.

مع ذلك، فإن القضايا التي تناولها البحث والاستخلاصات التي توصل لها لم تغطِّ كل الجوانب المتعلقة بهذا القطاع، وبعض الاستنتاجات لم تستند لمعطيات إحصائية قدر استنادها لمقابلات وآراء من مثل مشاركة المعلمات في الحركة المطلبية، فمثل هذه القضية وقضايا أخرى ربما تحتاج أبحاثاً أخرى يمكن أن تتناولها بشكل تفصيلي. وربما تحتاج بعض أسئلة البحث لدراسات تحت عنوان دراسة حالة مثل كيف تصدى المعلمون كأفراد لإجراءات السلطة المحتلة فيما له صلة بالجانب التربوي.

وإذ انحصر البحث في دور المعلمين في المدارس الحكومية في الضفة الغربية، فإن هناك حاجة لبحث مشابه بشأن دور نظرائهم معلمي قطاع غزة على الصعيد ذاته.

ومن أجل تغطية شاملة لدور المعلمين الفلسطينيين في النضال الوطني والديمقراطي، فإن دراسات متعددة يمكن أن تتناول دور المعلمين في قطاعات التعليم الأخرى، مثلاً دور العاملين في الجامعات والمعاهد العليا، أو دور معلمي وكالة الغوث، أو المدارس الخاصة، وعقد مقارنات بين دور أي من هذه القطاعات وزملائهم في المدارس الحكومية، أو قطاعات أخرى، وكذلك فإن الحديث عن دور المعلمين الفلسطينيين في النضال الوطني والديمقراطي وإقامة أجسام تمثيلية لمختلف القطاعات من شأنها أن تفتح الباب لدراسات مقارنة بين حركة المعلمين الفلسطينيين بشكل عام في الوطن، مع نظيرتها في الشتات التي عملت في إطار الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.

أخيراً، إذا كان البحث قد ألقى الضوء على واحدة من شرائح قطاع المعلمين كأحد مكونات المجتمع المدني، فإنه ربما يفتح الباب أمام أبحاث أخرى ليس في قطاع المعلمين وحسب، ولكن في القطاعات الجماهيرية الأخرى، وبما يقدم صورة لواقع المجتمع المدني الفلسطيني ودور القطاعات الجماهيرية في الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية سابقاً وراهناً.

الهوامش

هوامش المقدمة

١. اياد البرغوثي. **الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية**. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥، ص٨١.

٢. المصدر السابق، ص٨٣.

٣. جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨ ، ص١١٤.

٤. زياد أبو عمرو. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن، ١٩٩٥، ص١٥٢.

٥. احسان نزار عطية، سمير جبريل، جمال القلق. **التعليم في القدس، بيت لحم، أريحا، حقائق وأرقام**. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٨.

٦. زياد أبو عمرو. **المجتمع المدني**. مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

٧. جميل هلال. **النظام السياسي**. مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

٨. المصدر السابق، ص ١٢١.

٩. المصدر السابق، ص٩٣.

١٠. خليل الشقاقي. **التحول الديمقراطي في فلسطين؛ عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات**. نابلس: مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦، ص٢١.

هوامش الفصل الأول

١. وحيد عبد المجيد. "الشمولية الاجتماعية للانتفاضة (قراءة أولية)"، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٩٢،١٩٨٩، ص٦.

٢. ساجي خليل. "الحركة الجماهيرية في الأرض المحتلة"، **الفكر الديمقراطي**، عدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ١٠٣.

٣. المصدر السابق، ص ١١٣.

٤. صلاح الزرو. **التعليم تحت الاحتلال ١٩٦٧-١٩٨٧**. الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٨٨، ص٢٩.

5. Sameer Abraham, "The Development and Transformation of the Palestinian National Movement," in Naseer Aruri (editor), *Occupation: Israel Over Palestine* (second edition) Belmont: Association of Arab-American University Graduates,1989, p. 631.

٦. ساجي خليل. مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

٧. موشي ماعوز. **القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية**. مترجم عن العبرية. :دون مكان، دون ناشر، دون تاريخ - ص ١٣.

٨. عربي عواد. "دلالات الانتفاضة الجماهيرية في الأرض المحتلة". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٠٥. ١٩٨٠، ص٧.

٩. جواد سعيد. **النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة وغزة والجليل ١٩٧٤-١٩٧**. بيروت: دار ابن خلدون ١٩٧٩، ص٦٣.

١٠. سعاد الدجاني. "المقاومة المدنية في الضفة الغربية". في سعد الدين إبراهيم، (محرر)، **المقاومة المدنية في النضال السياسي**. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨، ص٩٠.

11. Lisa Taraki. "Mass Organizations in the West Bank", In Naseer Aruri, *Occupation: Israel Over Palestine,* p. 436.

١٢. ساجي خليل. مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

١٣. عربي عواد. مصدر سبق ذكره، ص٨.

١٤. ربعي المدهون. "في عامها السابع: الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل تدخل مرحلة نوعية جديدة". **الكاتب الفلسطيني**، عدد ٩، ١٩٧٩، ص٢٣.

١٥. بلال الحسن. **المقاومة الفلسطينية**. د.م: د.ن، د.ت، ص ١٩٨-١٩٩.

١٦. سعيد جواد. مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

١٧. المصدر السابق، ص١٧٤.

١٨. عربي عواد. مصدر سبق ذكره، ص٨.

١٩. دافيد غروسمان. **الزمن الأصفر**. ترجمة محمد حمزة غنايم. دار الشفق، ١٩٨٨، ص١٤٠.

20. The Jerusalem Post 26/2/1986, p.2

٢١. توماس سميرلنج. "إمكانيات قيام حركة لا عنفية في الضفة الغربية". في سعد الدين إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

٢٢. سمير حليلة. "ديناميات التنمية البديلة، نشوء المنظمات الجماهيرية في الأرض المحتلة وتطورها". **آفاق فلسطينية**، عدد صيف ١٩٩١، ص ٥٦.

23. Lisa Taraki, "The Development of Political Consciousness Among Palestinians in the Occupied Territories: 1967-1987," in Jamal R. Nassar, and Roger Heacock (eds.), *Intifada: Palestine at the Crossroads.* New York : Praeger, 1990, p.67.

٢٤. ساجي خليل. مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

٢٥. المصدر السابق، ص ١٠٤.

٢٦. جورج حزبون، وبسام الصالحي. "الحركة العمالية و النقابية في المناطق المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٣". **الكاتب**، عدد ٥٢، آب ١٩٨٤، ص ص ٩-١٠.

27. Salim Tamari, "What the Uprising Means." *Middle East Report,* No. 152 (May-June 1995), p. 28.

٢٨. سعيد جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

٢٩. سعاد الدجاني. في إبراهيم، سعد الدين، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

٣٠. وحيد عبد المجيد. "الشمولية الاجتماعية للانتفاضة (قراءة أولية)". **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٣، نيسان ١٩٨٩، ص٩.

٣١. ارونسون، جيفري. **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**، جيفري ارونسون، ترجمة حسني زينة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠ ص ٦٣.

٣٢. فيصل حوراني. مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

٣٣. مقابلة مع عبد المجيد حمدان بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٠ في رام الله، الكاتب نفسه عاصر هذه المرحلة.

٣٤. عربي عواد. مصدر سبق ذكره، ص١٠.

٣٥. سعاد الدجاني. مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

٣٦. سمير حليلة. مصدر سبق ذكره، ص٥١.

٣٧. المصدر السابق، ص٥٤.

٣٨. المصدر السابق، ص ٦٥.

٣٩. "العصيان المدني ومنطق اللاعنف". **قراءات سياسية**، ٣(١) شتاء ١٩٩٣، ص٨١.

٤٠. سليم تماري. مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

٤١. جيفري ارونسون. مصدر سبق ذكره، ص٤١.

٤٢. ساجي خليل. مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

٤٣. المصدر السابق، ص١٠٤.

٤٤. داعس أبو كشك. **النهوض الوطني في الحركة النقابية الفلسطينية في الأراضي المحتلة**. نابلس: منشورات الوحدة، ١٩٨١، ص٣١.

٤٥. سمير حليلة. مصدر سبق ذكره، ص٥١.

٤٦. ساجي خليل. مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

٤٧. سمير حليلة. مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

٤٨. ربعي المدهون. مصدر سبق ذكره، ص٢١.

٤٩. اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني. **تطور الحركة النسوية الفلسطينية** (نشرة لمرة واحدة). القدس، ١٩٨٧، ص١٠.

٥٠. "العصيان المدني ومنطق االلاعنف". مصدر سبق ذكره، ص٨١.

٥١. المصدر السابق، ص٨١.

٥٢. احمد شرف. "الانتفاضة الفلسطينية، مفهومها وطبيعتها". **الوحدة**، ٨٧ السنة ٨، ك٢، ١٩٩٢، ص٨.

٥٣. عبد الاله بلقزيز. "انتفاضة الأرض المحتلة: المقدمات والنتائج". **الوحدة**، ٥١، ك١ ١٩٨٨، ص ٢١٧.

٥٤. وحيد عبد المجيد. مصدر سبق ذكره، ص٨.

٥٥. سليم تماري. مصدر سبق ذكره، ص١٧.

٥٦. بطرس غالي. "الثورة الشعبية الفلسطينية". **السياسة الدولية**، عدد ٩٢، نيسان ١٩٨٨، ص ٤.

٥٧. عبد القادر ياسين. "الآثار الاجتماعية العامة للانتفاضة" **الكاتب الفلسطيني**، عدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص١٣٧.

٥٨. داعس أبو كشك. **النهوض الوطني في الحركة النقابية في الأرض المحتلة**. نابلس: منشورات الوحدة، أيار ١٩٨١، ص ١٧.

٥٩. جورج حزبون، وبسام الصالحي. "الحركة العمالية والنقابية في المناطق المحتلة. ١٩٦٧- ١٩٨٣. **الكاتب**، عدد ٥١، تموز ١٩٨٤، ص ٣٨.

٦٠. غسان حرب. "ورقة عمل حول النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود". القدس: **الملتقى الفكري العربي**، ١٩٨١، ص ١٢.

٦١. جمال سالم. "دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة". **صامد الاقتصادي**، مجلد ٦، عدد ٩، ١٩٨٤، ص ٧٩.

٦٢. سعيد جواد. مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

٦٣. جمال سالم. مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

٦٤. محمود الشيخ. "الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية في الضفة والقطاع". **الكاتب**، عدد ٦٢، حزيران ١٩٨٥، ص٦٠.

٦٥. فايز سارة. "البنية الاجتماعية للانتفاضة". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٨٩، ك١ ١٩٨٨، ص ٣.

٦٦. سمير حليلة. مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

٦٧. جمال سالم. مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

٦٨. نقابي فلسطيني. "الحركة النقابية في دولة فلسطين، واقع- تطور، نظام ومهام". **الآداب**، ٩/١٠ السنة الثانية حزيران ١٩٨٩، ص٣١.

٦٩. ربعي المدهون. مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

٧٠. غطاس أبو عيطة. "الحركة النقابية في الضفة الغربية ودورها في عملية النضال". **صامد الاقتصادي**. عدد ١٦، مجلد ٣، ١٩٨٠، ص١٣.

٧١. فايز سارة. مصدر سبق ذكره، ص٦.

٧٢. سمير حليلة. مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

٧٣. داعس أبو كشك. مصدر سبق ذكره، ص. ص ١١٢-١١٣.

٧٤. غطاس أبو عيطة. مصدر سبق ذكره، ص١٦.

٧٥. داعس أبو كشك. مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

٧٦. نقابي فلسطيني. مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

٧٧. فايز سارة. مصدر سبق ذكره، ص١٢.

٧٨. سعيد جواد. مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

٧٩. أبو عيطة. مصدر سبق ذكره، ص٨ .

٨٠. اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني. مصدر سبق ذكره، ص١٠.

٨١. فايز سارة. مصدر سبق ذكره، ص١٦.

٨٢. عطا الله كتاب. **دراسة تحليلية للأمر العسكري ٨٥٤ والأوامر الأخرى المتعلقة بالمؤسسات التعليمية**. رام الله: الحق، ١٩٨١.

٨٣. مصطفى محمد عبد الحميد. "المقاومة الثقافية في الأرض المحتلة"، **شؤون عربية**، عدد ٥٩، أيلول ١٩٨٩، ص ٨٠.

٨٤. دائرة الإحصاء المركزية. **إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة**. سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم (٥). آب ١٩٩٥، ص١١٩.

٨٥. جيفري ارنسون. مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

٨٦. المصدر السابق، ص ٦٧.

٨٧. ربعي المدهون. مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

٨٨. المصدر السابق، ص ٢٢.

٨٩. المصدر السابق، ص٢٠.

٩٠. فايز سارة. مصدر سبق ذكره، ص٥.

٩١. ساجي خليل. مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

٩٢. وحيد عبد المجيد. مصدر سبق ذكره، ص١١.

93. Lisa Taraki . "The Development ...," op. cit., p.68

٩٤. مصطفى محمد عبد الحميد. مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤.

95. Joost R. Hiltermann. *Behind the Intifada* . New Jersey: Princeton University Press, 1991, p. 14.

96. Ibid., p.16.

٩٧. ساجي خليل. مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

٩٨. مقابلة مع سحاب شاهين في نابلس بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٥.

٩٩. عبد السلام عبد الله القطشان. **التعليم العربي الحكومي إبان الحكم التركي والانتداب البريطاني ١٥١٦ – ١٩٤٨**. عمان: منشورات الكرمل، ١٩٨٧، ص ١١.

١٠٠. المصدر السابق.

١٠١. عفاف محمد صيام. **التعليم في الأراضي المحتلة ١٩٤٨-١٩٦٧**. بيروت: جامعة بيروت العربية ١٩٧٦ /١٩٧٧، ص ٦.

١٠٢. نصت المادة ١٥ من صك الانتداب "ألا تحرم أية طائفة من صيانة المدارس الخاصة بلغتها الخاصة وألا تنتقص من هذا الحق ما دام مطابقاً لشروط التعليم".

١٠٣. عبد السلام عبد الله القطشان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

١٠٤. المصدر السابق، ص١١٥.

١٠٥. المصدر السابق، ص ١٤٦.

١٠٦. نبيل أيوب بدران. **التعليم و التحديث في المجتمع العربي الفلسطيني**، ج٢، ١٩٤٨-١٩٦٧. بيروت: م. ت. ف، مركز الأبحاث، ١٩٧٩، ص ٣٣.

١٠٧. المصدر السابق، ص٥٠.

١٠٨. المصدر السابق، ص٧٥.

١٠٩. المصدر السابق، ص٧٥.

١١٠. المصدر السابق، ص.١٠٥

١١١. المصدر السابق، ص١٠٥.

١١٢. مؤتمر العمل الدولي في الدورة ٧٥ سنة ١٩٨٨، تقرير خاص للمدير العام عن **تطبيق الإعلان المتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا**. جنيف: مكتب العمل الدولي، ١٩٩٨، ص ٧٤.

١١٣. المصدر السابق، ص٧٥.

١١٤. المصدر السابق، ص٧٥.

١١٥. الحق، **الهجمة الإسرائيلية على التعليم في الضفة الغربية، عقاب الحاضر والمستقبل**. رام الله: الحق، ١٩٨٨، ص٣.

١١٦. مؤتمر العمل الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

١١٧. **القدس**، ١٩٨٨/٥/١٨.

١١٨. عطا الله كتاب، مصدر سبق ذكره، ص٤.

١١٩. مؤتمر العمل الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

١٢٠. عطا الله كتاب، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

١٢١. مؤتمر العمل الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

١٢٢. وثيقة قدمتها إسرائيل لليونسكو حول التعليم في المناطق المحتلة بتاريخ ١٩٨٢/١/١ رداً على القضية التي رفعها عبد الجواد صالح، الوثيقة مترجمة للعربية (غير منشورة).

١٢٣. مؤتمر العمل الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

١٢٤. المصدر السابق، ص١٢٩.

١٢٥. محمد عبد الفتاح شاهين. **واقع التعليم الإلزامي والقانوني في الضفة الغربية**. الخليل: رابطة الجامعين، مركز الأبحاث، ١٩٩٠، ص٩٥.

١٢٦. شلومو غازيت. **العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية**. قبرص: مؤسسة بيسان، ١٩٨٠، ص٣٨.

١٢٧. شلومو غازيت. **العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية**. قبرص: مؤسسة بيسان، ١٩٨٤، ص٣٨٣- ٣٨٥.

١٢٨. نجلاء بصير بشور. "تغير المناهج في الضفة الغربية للأردن بعد ١٩٦٧". **شؤون فلسطينية**، عدد ٣ تموز ١٩٧١، ص٢٢٩.

١٢٩. صلاح الزرو، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

١٣٠. مقابلات مع عدد من المعلمين الذين عاصروا معركة المناهج. منهم: طاهر النمري في القدس بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠، وعبد المجيد حمدان في رام الله بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٠.

١٣١. نجلاء بشور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧.

١٣٢. صلاح الزرو، مصدر سبق ذكره، ص٤٠-٤٢.

١٣٣. توماس ريكس. "التعلم في الضفة الغربية، اتجاهات وتيارات الأبحاث التربوية. دراسة في التربية". **نشرة أبحاث بيرزيت**، العدد ٦ ربيع ١٩٨٥، ص٣.

١٣٤. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. دراسة غير منشورة حول المنهاج، ١٩٨١.

١٣٥. **المشاعل**، نشرة لمرة واحدة، اتحاد العاملين في قطاعات التعليم، ١٩٨٦، ص٢ .

١٣٦. اللجنة العامة لمعلمي المدارس، "أضواء على أوضاع التعليم في الضفة الغربية"، القدس: اللجنة العامة لمعلمي المدارس ١٩٨٣، ص٥.

١٣٧. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

١٣٨. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "مذكرة حول الوضع التعليمي في الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧". القدس: اللجنة العامة لمعلمي المدارس ١٩٨١، ص ٢.

١٣٩. خليل محشي. "بعض ملامح الأوضاع التربوية في الأراضي الفلسطينية منذ ١٩٦٧". بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٨١، ص٤.

١٤٠. تقرير اللجنة العامة التوضيحي حول العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨. القدس: اللجنة العامة لمعلمي المدارس (ارشيف اللجنة)

١٤١. "التعليم والثقافة في يهودا والسامرة وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨١". تقرير مندوب إسرائيل إلى اليونسكو العام ١٩٨٢، ص٨.

١٤٢. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "مذكرة حول الوضع التعليمي"، مصدر سبق ذكره، ص٣.

١٤٣. غسان عبد الله (عرض). "تقرير بتسليم حول إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية ١٩٩٠"، **البيادر السياسي**، ك٢ ١٩٩٢، ص

١٤٤. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "مذكرة حول الوضع التعليمي..."، مصدر سبق ذكره، ص

١٤٥. المصدر السابق، ص٣.

١٤٦. دراسة أعدتها اللجنة اللوائية لمعلمي المدارس الحكومية في الخليل، ١٩٨٥.

١٤٧. **المشاعل** . مصدر سبق ذكره، ص٢.

١٤٨. عبد الرحمن الترك. أثر **كفاية المكان بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية**. دراسة غير منشورة، ١٩٩٢، ص٥-٦.

١٤٩. محمد عبد الفتاح شاهين. مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

١٥٠. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "مذكرة حول الوضع التعليمي"، مصدر سبق ذكره، ص٢.

١٥١. عبد الله، "تقرير بتسليم"، مصدر سبق ذكره.

١٥٢. إحصاءات مديريات التربية والتعليم ١٩٨٥/١٩٨٦.

١٥٣. محمد طلب النمورة. **الوضع التعليمي في المدارس الحكومية**. دراسة غير منشورة، ١٩٨٥.

١٥٤. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

١٥٥. مكتب الشؤون الفنية التربوية، **نشرة إحصائية** للعام ١٩٨٠/١٩٨١. رام الله، مكتب الشؤون الفنية، ١٩٨١.

١٥٦. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢٥٤.

١٥٧. "أبو الحمص: ٩٥٠ ألف طالب وطالبة ... **مسيرة التربية** ٢٢ أيلول ١٩٩٩، ص١.

١٥٨. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة ٢٥: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية".

١٥٩. نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ سنة ١٩٦٦.

١٦٠. **طريق المعلم**. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. القدس: اللجنة العامة لمعلمي المدارس ١٩٨٧، ص٨.

١٦١. "التعليم والثقافة في يهودا ...."، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

١٦٢. مقابلة مع فضل الريماوي في رام الله بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٠، ومع ندى الشعيبي في البيرة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٥.

١٦٣. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥.

١٦٤. اللجنة العامة .... "أضواء على أوضاع التعليم ..."، مصدر سبق ذكره، ص٥.

١٦٥. عبد الجواد صالح. **الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة**. لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية، ١٩٨٥، ص ١٣٤.

١٦٦. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية. **التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٤**. القدس: اللجنة العامة لمعلمي المدارس.

١٦٧. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢٦٨ .

١٦٨. المصدر السابق، ص٢٧٢.

١٦٩. المصدر السابق، ص٢٩٨، ومقابلات مع عدد من المعلمين، ورسالة إلى المستخدم صادرة عن ضابط شؤون التربية والتعليم، د.ت.

١٧٠. **القدس** ١٩٨٨/٥/١٨.

١٧١. رسالة للهيئات التدريسية. أسعد عرايدة (ضابط شؤون التربية والتعليم) ١٩٨٨/٥/٢٢.

١٧٢. "التعليم والثقافة في يهودا والسامرة ..."، مصدر سبق ذكره.

١٧٣. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢٥٥.

١٧٤. توماس ريكس. مصدر سبق ذكره، ص٣.

١٧٥. انظر الملحق رقم هـ/٢.

١٧٦. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٣٢٢.

١٧٧. المصدر السابق ص٣٢٥.

١٧٨. محمد عبد الفتاح شاهين. مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٤-٦٥.

١٧٩. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص- ص ٢٢٢-٢٢٤.

١٨٠. تقرير اللجنة العامة. **القدس**، ١٩/٥/١٩٨٩.

١٨١. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٣.

١٨٢. المصدر السابق ص٣٤٠.

١٨٣. **القدس**، ٢١/٥/١٩٨٧.

١٨٤. محمد عبد الفتاح شاهين. مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

١٨٥. اللجنة العامة ... "مذكرة حول الوضع التعليمي..." ، مصدر سبق ذكره.

١٨٦. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٣٤٣.

١٨٧. المصدر السابق.

١٨٨. المصدر السابق، ص٣٤١.

١٨٩. المصدر السابق، ص٢١٧.

١٩٠. مقابلات مع عدد من المعلمين منهم عبد المجيد حمدان. مصدر سبق ذكره، إسماعيل كامل بتاريخ ٨/٦/ ١٩٩٩ في البيرة، وعمر حميدان بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٩في بيتونيا.

١٩١. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

١٩٢. المصدر السابق، ص٢٣٤.

١٩٣. المصدر السابق، ص٢٣٦.

١٩٤. "الهجمة الإسرائيلية على التعليم... "، مصدر سبق ذكره، ص٢.

١٩٥. المصدر السابق، ص٣.

١٩٦. **الشعب**، ١٩/٣/١٩٨٠.

١٩٧. **القدس**، ١/٥/١٩٨٩.

١٩٨. عبد السلام القطشان. مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

١٩٩. مصطفى مراد الدباغ. **بلادنا فلسطين**، ج١٠ ق٢. د.م. د. ن، د. ت، ص ص١٣٦-١٣٧.

٢٠٠. المصدر السابق، ص١٩٠.

٢٠١. المصدر السابق، ص٢١٨.

٢٠٢. المصدر السابق، ص٢٨٨، ومقابلة مع طاهر النمري في **القدس** بتاريخ ١٠/٧/٢٠٠٠.

٢٠٣. أحد أعضاء لجنة معلمي القدس. "رد وتوضيح على دراسة أضواء على واقع التعليم في مدينة القدس وضواحيها"، **البيادر السياسي**، عدد ١٤٨، ١٣ نيسان ١٩٨٥، ص ٢٧.

٢٠٤. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢١٥-٢١٦.

٢٠٥. نجلاء بصير بشور. مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.

٢٠٦. روحي الخطيب. **تهويد القدس**. القدس: أمانة القدس، ١٩٧٠، ص١٧.

٢٠٧. سمير جريس. **القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**. بيروت: مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، ١٩٨١، ص١٦٨.

٢٠٨. المصدر السابق، ص ١٦٩.

٢٠٩. المصدر السابق، ص١٧٠.

٢١٠. مقابلة مع طاهر النمري، مصدر سبق ذكره.

٢١١. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

٢١٢. احمد فهيم جبر. مصدر سبق ذكره، ص ١١.

٢١٣. المصدر السابق.

٢١٤. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

٢١٥. **الفجر**. ١٩٧٥/٩/١٢.

٢١٦. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

٢١٧. مراقب البيادر التربوي. "أضواء على التربية والتعليم في مدينة القدس وضواحيها (حلقة ٦). **البيادر السياسي** عدد (١٤٧) ٦ نيسان ١٩٨٥، ص٢٤.

٢١٨. "مراقب البيادر التربوي يرد على رد لجنة معلمي القدس الرسمية حول أضواء..". **البيادر السياسي** عدد١٤٩ ٢٧ نيسان ١٩٨٥ ص٢١. أنظر أيضاً صالح، عبد الجواد. مصدر سبق ذكره، ص٤١٩.

هوامش الفصل الثاني

١. الملحق رقم ١/١.

٢. مقابلة مع سحاب شاهين بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٥ في نابلس.

٣. مقابلة مع عبد المجيد حمدان بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٠ في رام الله.

٤. المصدر السابق.

٥. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره، ومقابلة مع عبد العزيز أبو هدبا بتاريخ ٢٠٠١/١/١٥ في البيرة.

٦. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره.

٧. مقابلة مع سحاب شاهين، مصدر سبق ذكره.

٨. مقابلة مع محمود شقير بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٠ في رام الله.

٩. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره.

١٠. مقابلات مع عبد المجيد حمدان، وندى الشعيبي، مصدران سبق ذكرهما.

١١. المصدر السابق.

١٢. مقابلة مع عمر حميدان بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٠ في بيتونيا.

١٣. المصدر السابق.

١٤. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره.

١٥. مقابلة مع عمر حميدان، مصدر سبق ذكره.

١٦. المصدر السابق.

١٧. مقابلة مع إسماعيل كامل بتاريخ ١٩٩٩//٨/٦ في البيرة.

١٨. مقابلة مع محمود مصلح بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢١ في البيرة.

١٩. مقابلة مع طاهر النمري بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠ في القدس.

٢٠. مقابلة مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.

٢١. المصدر السابق.

٢٢. أنظر المادة (١٣-ج) من **نظام الخدمة المدنية** رقم ٢٣ لعام ١٩٦٦.

٢٣. مقابلة مع أحمد بصيلة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢ في الخليل، ومقابلة أخرى مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.

٢٤. انظر ملحق رقم أ/٣ .

٢٥. انظر ملحق رقم أ/٥.

٢٦. انظر ملحق رقم أ/٩.

٢٧. مقابلة مع جمال بنورة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢ في بيت لحم.

٢٨. بصيلة، أحمد. "مراجعات ووقفة نقدية لحركة المعلمين". دراسة غير منشورة، ١٩٨٦.

٢٩. **الطليعة** ١٩٨٠/١/١٧.

٣٠. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره.

٣١. **ملف التنمية البشرية ١٩٩٦-١٩٩٧**. بيرزيت: جامعة بيرزيت ١٩٩٧، ص ٣١.

٣٢. **مذكرة موجهة من المعلمين للرأي العام وضابط التربية والتعليم**، أواخر ١٩٨٠.

٣٣. **القدس**، ١٩٧٩/٨/١٢.

٣٤. نظام الخدمة المدنية الأردني للعام ١٩٩٦. الحقوق مادة ٤ بند ج.

٣٥. انظر ملحق رقم أ/٣.

٣٦. محضر اجتماع اللجنة العامة، ك٢، ١٩٨٠.

٣٧. تصدر ذلك الصحف المحلية بتاريخ ١٩٨١/٢/٢.

٣٨. محضر اجتماع اللجنة العامة، ٨١/٢/٢٦.

٣٩. **انطلاقة المعلم**، نشرة أصدرتها اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية، ١٩٨١.

٤٠. **الفجر**، ١٩٨١/٣/١٢.

٤١. **الشعب**، ١٩٨١/٣/١١.

٤٢. محضر اجتماع اللجنة العامة، ١٩٨١/٣/٤.

٤٣. بيان صادر عن اللجنة اللوائية/رام الله، ١٩٨١/٢/٦.

٤٤. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره.

٤٥. **الفجر** الإنجليزي ١٩٨١/٢/١٤.

٤٦. **الطليعة**، ١٩٨١/٢/١٩.

٤٧. انظر ملحق رقم هـ/٦.

٤٨. مقابلات مع ندى الشعيبي، وفضل الريماوي، وكمال حنون، مصادر ذكرت سابقاً.

٤٩. **الأنباء**، ١٩٨١/٢/١٣ (لقاء مع الناطق بلسان الحاكمية العسكرية).

٥٠. أمر العودة للعمل بعد إضراب ١٩٨١.

٥١. محضر اجتماع اللجنة العامة، ١٩٨١/٣/٦

٥٢. المصدر السابق.

٥٣. محضر اجتماع تقييم الإضراب، اللجنة العامة ١٩٨١/٣/١٩.

٥٤. **القدس، الشعب**، ١٩٨١/٣/١٢.

٥٥. تقرير اللجان السنوي، ١٩٨٠/١٩٨١.

٥٦. المصدر السابق.

٥٧. محضر الجلسة التقييمية للإضراب، ١٩٨١/٣/١٩.

٥٨. عبد المجيد حمدان. "عودة قسرية للذكريات". **الطليعة**، ١٩٨١/٢/٢٦.

٥٩. جلسة اللجنة العامة، ١٩٨١/٣/١٩.

٦٠. المصدر السابق.

٦١. **الطليعة**، ١٩٨١/٧/٢٣.

٦٢. مذكرة اللجنة العامة، ١٩٨١/٦/١١.

٦٣. كتاب موجه من اللجنة العامة إلى ضابط التربية، ١٩٨١/٦/١٨.

٦٤. رسالة موجهة إلى وزير الدفاع من اللجنة العامة ١٩٨١/٨/٢٤.

٦٥. **الشعب**، ١٩٨١/١١/١٥.

٦٦. مقابلات مع فهيم الرباع، ونهى برغوثي، وطه نصار.

٦٧. مذكرة من اللجنة العامة إلى ضابط التربية، تشرين الثاني ١٩٨٣.

٦٨. مذكرة من اللجنة العامة إلى ضابط التربية ١٩٨٣/١٢/٢٠.

٦٩. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. بيان خاص بشأن الرواتب، ١٩٨٤/٥/٢٥.

٧٠. دراسة أعدتها اللجنة العامة ووجهتها للمسؤولين ١٩٨٤/٩/٢٧.

٧١. **الميثاق**، ١٩٨٤/١٢/١٦.

٧٢. اللجنة العامة لمعلمي المدارس، **التقرير السنوي ٨٤/٨٣**. (القدس): تشرين الثاني ١٩٨٤ ، ص ص ٩-١٠.

٧٣. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

٧٤. رسالة وجهت لضابط شؤون التربية والتعليم، ك ٢. ١٩٨٥.

٧٥. رسالة من اللجنة العامة حول مطالب المعلمين، نيسان ١٩٨٥.

٧٦. **الشعب**، ١٩٨٥/٥/٦، ص ٨.

٧٧. **الطليعة**، ١٩٨٥/٥/٩.

٧٨. **الفجر** ١٩٨٥/٥/١١.

٧٩. **الفجر** الإنجليزي ١٩٨٥/٥/١٧.

٨٠. المصدر السابق.

٨١. **الميثاق**، ١٩٨٥/٥/١٢.

٨٢. **المشاعل**، مصدر سبق ذكره.

٨٣. أحمد بصيلة، مراجعات، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

٨٤. محضر اجتماع اللجنة العامة، ١٩٨٥/٥/٣٠.

٨٥. المصدر السابق.

٨٦. المصدر السابق.

٨٧. أمر عسكري صدر بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١١.

٨٨. بيان اللجنة العامة ١٩٨٦/١٢/٦.

٨٩. رسالة للمعلمين ١٩٨٧/٥/٢٠ صادرة عن اللجنة العامة.

٩٠. مذكرة حول الوضع التعليمي ١٩٨٨/١٩٨٩، اللجنة العامة.

٩١. كلمة اتحاد المعلمين في احتفال تكريم الطلبة صيف ١٩٨٦.

٩٢. مذكرة المحامي وليد زحالقة لمحكمة العليا ١٩٨٨/١١/٤.

٩٣. **الشعب**، ١٩٨٩/٤/٢١.

٩٤. انظر ملحق رقم هـ/٨.٧.

٩٥. **الشعب**، ١٩٨٨/٦/١٨.

٩٦. رسالة ضابط شؤون التربية والتعليم للهيئات التدريسية ١٩٨٨/٥/٢٢.

٩٧. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "مذكرة حول الوضع التعليمي في المدارس الحكومية في الضفة الغربية للعام الدراسي ١٩٨٨/ ١٩٨٩" القدس، ١٩٨٩.

٩٨. رسالة من اللجنة العامة لليونسكو ١٩٨٩/٤/١٨ ورسالة من اللجنة العامة لمنظمة العمل الدولية ١٩٨٩/٤/١٨.

٩٩. انظر "فتوى" الحق ولجنة المحامين العرب ملحق رقم د/٤.

١٠٠. **الاتحاد** الحيفاوية، ١٩٨٩/٤/٢٤.

١٠١. **النهار**، ١٩٨٩/٥/٢.

١٠٢. **الفجر**، ١٩٨٩/٦/٢.

١٠٣. **النهار**، ١٩٨٩/٦/٢٢.

١٠٤. **الشعب**، ١٩٨٩/٦/١٦.

١٠٥. **الطليعة**، ١٩٨٨/١١/١٣.

١٠٦. بيان اللجنة العامة، الأسبوع الأول من أيار، ١٩٨٨.

١٠٧. بيان اللجنة العامة ١٩٨٨/٥/٧.

١٠٨. مذكرات اللجنة العامة ١٩٨٨/١٠/١٥ و١٩٨٨/٥/١٤.

١٠٩. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "تقرير حول الوضع التعليمي ٨٩/٨٨"، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

١١٠. المصدر السابق.

١١١. طه نصار. "الحق في التنظيم النقابي للمعلمين في المدارس الحكومية"، دراسة غير منشورة، ١٩٨٦.

١١٢. طاهر النمري. "ما هو دور نقابة المعلمين في العمل التربوي؟" ورقة مقدمة إلى ورشة مشروع الإعلام والتنسيق التربوي. رام الله، ١٩٩٤/١١/٤،٣ ص ٥.

١١٣. مداخلة قدمها علي الحريري في الورشة ذاتها.

١١٤. طه نصار. مصدر سبق ذكره.

١١٥. مثل كمال حنون، عمر حميدان.

١١٦. انظر النشرات التربوية: **درب المعلم**: اتحاد لجان المعلمين الديمقراطية، **طريق المعلم**: اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية، **انطلاقة المعلم**: كتلة كفاح المعلمين.

١١٧. مقابلة مع عبد المجيد حمدان. مصدر سبق ذكره.

١١٨. مقابلة مع عبد العزيز أبو هدبا، مصدر سبق ذكره.

١١٩. أنظر ملحق رقم أ/١٥.

١٢٠. الهيئة التحضيرية بدأت من "فتح" وحزب الشعب والجبهة الديمقراطية وفيما بعد الشعبية.
١٢١. عبد الجواد صالح. مصدر سبق ذكره ص ٣٠٥.
١٢٢. مقابلة مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.
١٢٣. مقابلة مع عبد العزيز أبو هدبا. مصدر سبق ذكره. مقابلة مع محمود مصلح، مصدر سبق ذكره.
١٢٤. مقابلة مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.
١٢٥. مقابلة مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.
١٢٦. مقابلة مع إسماعيل كامل. مصدر سبق ذكره.
١٢٧. مقابلة مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.
١٢٨. المصدر السابق.
١٢٩. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره.
١٣٠. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره. الكاتب نفسه عاصر هذه المرحلة.
١٣١. محمود طلب النمورة، مصدر سبق ذكره.
١٣٢. محاضر جلسات اللجان. خلال الفترة ك١ ١٩٨٠- آذار ١٩٨١.
١٣٣. طه نصار، "حق التنظيم النقابي والتجربة الذاتية"، دراسة غير منشورة، ١٩٩٠.
١٣٤. أحمد بصيلة. وقفة مراجعات. مصدر سبق ذكره.
١٣٥. المصدر السابق.
١٣٦. محاضر اجتماعات اللجنة العامة.
١٣٧. رسالة موجهة للمعلمين، أيلول ١٩٨٥.
١٣٨. أعلن ذلك في الصحف المحلية بتاريخ ١٩٨١/٢/٢.
١٣٩. جلسة تقييم الإضراب ١٩٨١/٣/٢٠.
١٤٠. أحمد عمر بصيلة . "مراجعات"، مصدر سبق ذكره.
١٤١. المصدر السابق.
١٤٢. جلسة اللجنة العامة ١٩٨٥/٥/٣٠.
١٤٣. رسالة الهيئات التدريسية مطلع أيلول ١٩٨٦.
١٤٤. طه نصار،"حق التنظيم ..."، مصدر سبق ذكره.
١٤٥. انظر الخطة التي اقرها الاتحاد العام.
١٤٦. أمثلة على هذه الورش: ورشة التنسيق والإعلام التربوي ٣، ١٩٩٤/١١/٤.
١٤٧. بيان لجنة تنسيق قطاعات التعليم في رام الله ١٩٩٣/٩/١.
١٤٨. مقابلة مع أحمد أنيس سحويل في رام الله بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٣.
١٤٩. المصدر السابق.
١٥٠. جميل شحادة. خلال جلسات الحوار بين الاتحاد والكتل النقابية أيلول/تشرين الأول ١٩٩٩.
١٥١. أقرت تشكيل لجنة مطلع العام ٢٠٠٠ كلف برئاستها أحمد أنيس سحويل.
١٥٢. مقابلات مع طه نصار، وكمال حنون. مصدر سبق ذكره.
١٥٣. مقابلة مع أحمد أنيس سحويل. مصدر سبق ذكره.

هوامش الفصل الثالث

١. مقابلة مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.

٢. المصدر السابق.

٣. صلاح الزرو. **التعليم تحت الاحتلال ١٩٦٧-١٩٨٧**. الخليل: رابطة الجامعيين. مركز الأبحاث، ١٩٨٨، ص ٢٥٢.

٤. **التنمية البشرية ١٩٩٦-١٩٩٧**. بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٩٧، ص ٣١.

٥. صلاح الزرو. "التعليم تحت الاحتلال"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥، ودراسات اللجنة العامة.

٦. **ظاهرة عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس**، إعداد مركز البحوث التربوية، جامعة الملك سعود، السعودية: المنظمة العربية للتربية، ١٩٨٣، ص٢٥٠.

٧. مقابلة مع عبد العزيز أبو هدبا في رام الله آب ٢٠٠٠. عبد الكريم كنعان، نيسان ٢٠٠٠.

٨. بيانات صدرت أواسط السبعينيات في أكثر من موقع أو محافظة.

٩. **الطليعة**، ١٩٨٠/١/٣.

١٠. **الطليعة**،١٩٨١/٧/٩.

١١. رسالة ١٩٨٠/١١/١٤ انظر ملحق رقم ب/٣.

١٢. رسالة إلى المستخدم، رسالة من ضابط التربية خلال إضراب ١٩٨١.

١٣. **الأنباء**، ١٩٨١/٢/١٣ (مقابلة مع الناطق بلسان الحاكمية العسكرية).

١٤. محضر جلسة ٣/١٠/ للجنة العامة ٣/٦، ٣/٥ للجنة اللوائية لمحافظة الخليل.

١٥. مقابلات مع عدد من المعلمين منهم: كمال حنون، وعبد العزيز أبو هدبا، وطه نصار، مصادر سبق ذكرها.

١٦. صلاح الزرو. **التعليم**... ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥.

١٧. مذكرة رفعت أواسط ١٩٨٣.

١٨. قرار المحكمة العليا في جلستها ١٩٨٢/٩/١٣.

١٩. مذكرة رفعت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٣.

٢٠. احمد بصيلة. "مراجعات ووقفة تأمل في لجان المعلمين، ورقة غير منشورة" ١٩٨٤، ص ٣.

٢١. دراسة أعدتها اللجنة العليا العامة أوائل ١٩٨٤.

٢٢. بيان صادر عن اللجنة العامة ١٩٨٤/٣/١٢.

٢٣. مذكرة بتاريخ ١٩٨٤/٦/٣.

٢٤. مذكرة بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١٩.

٢٥. مذكرة رفعت لضابط التربية والتعليم أيار ١٩٨٤.

٢٦. مذكرة ١٩٨٥/٤/٢٣ . ١٩٨٥/٤/٢٧.

٢٧. دراسة أعدتها اللجنة العامة.

٢٨. **الطليعة**، ١٩٨٥/٥/١٢.

٢٩. **المشاعل**، نشرة لمرة واحدة يصدرها اتحاد العاملين في قطاعات التعليم، القدس: الاتحاد، ١٩٨٦.

٣٠. المصدر السابق.

٣١. **الطليعة**، ١٩٨٥/٦/٢٧.

٣٢. مقابلات مع: كمال حنون، وعبد العزيز شنار، ونهى برغوثي، مصادر ذكرت سابقاً.

٣٣. توضيح من اللجنة العامة حول مطالب المعلمين.

٣٤. محضر جلسة اللجنة العامة ١٩٨٢/٣/٨.

٣٥. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "مذكرة حول الوضع التعليمي في الأراضي المحتلة ١٩٨٨/١٩٨٩".

٣٦. بيان صادر عن اللجنة العامة ١٩٨٢/٣/١٥.

٣٧. رسالة إلى ضابط التربية ١٩٨١/٨/٢٠.

٣٨. محضر جلسة اللجنة العامة ١٩٨١/١٠/٢٩.

٣٩. أمر صادر عن رئيس الإدارة المدنية شايكي إيزر ١٩٨٨/٧/١٥.

٤٠. رسالة اللجنة العامة ١٩٨٨/١٠/١٥.

٤١. مذكرة لضابط التربية والتعليم مطلع العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١.

٤٢. اللجنة العامة. "تقرير اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية ١٩٨٩/١٩٩٠"، ص ٨.

٤٣. **الميثاق**، ١٩٨٤/١٢/١٦.

٤٤. رسالة للجنة المحامين العرب،١٩٨٩/٢/١ وأخرى لمؤسسة الحق في التاريخ نفسه.

٤٥. **الميثاق**، ١٩٨٤/١٢/١٤.

٤٦. بيان صادر عن اللجنة العامة ١٩٨٥/١٠/١.

٤٧. مذكرة من اللجنة العامة ١٩٨٥/٢/١٢.

٤٨. مقابلة مع سحاب شاهين. مصدر سبق ذكره.

٤٩. نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦.

٥٠. تنص المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بند٤: "لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه".

٥١. اتفاقية العمل الدولية، مادة ١٥١.

٥٢. مقابلة مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.

٥٣. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية، **التقرير السنوي ١٩٨٣/١٩٨٤**، القدس: اللجنة، ١٩٨٤.

٥٤. مقابلة مع عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره.

٥٥. انظر ملحق رقم أ/٩.

٥٦. **الطليعة**، ١٩٨١/١٢/٢٠، ورقة قدمها طاهر النمري لورشة التنسيق والإعلام التربوي ٣، ١٩٩٤/١١/٤.

٥٧. محضر اللجنة العامة نيسان ١٩٨١.

٥٨. نجلاء بصير بشور. مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩.

٥٩. المصدر السابق، ص ٢٣٢.

٦٠. فتحية نصرو. "التربية إلى أين؟". **الأسبوع الجديد**، ك١ ١٩٨٩ص ٣٤.

٦١. كوهين، ستانلي. "التعليم كجريمة". **القدس**، ١٩٨٣/٥/١٩.

٦٢. مذكرة اللجنة العامة لضابط التربية حول المناهج أواخر العام ١٩٨٣.

٦٣. طه نصار. "جزرة شارون السياسية التعليمية في الضفة"، ورقة غير منشورة، ١٩٨٨.

٦٤. صلاح الزرو، **التعليم في ظل...**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

٦٥. المصدر السابق ص٣١.

٦٦. المصدر السابق ص٣١.

٦٧. **شؤون فلسطينية** عدد ٣ تموز ١٩٧١ ص٢٢٠.

٦٨. احمد فهيم جبر. **دراسات تربوية في الوطن المحتل**. القدس: د.ن، ١٩٨٦، ص ٩.

٦٩. صلاح الزرو. **التعليم...**، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

٧٠. نجلاء بصير بشور. مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢.

٧١. "ملاحظات أولية على منهاج اللغة الإنكليزية الجديد". **طريق المعلم**، ايار ١٩٨٧، ص١.

٧٢. طه نصار. "ملاحظات على منهاج اللغة الإنكليزية ١٩٨٥/١٩٨٦"، ورقة غير منشورة، ١٩٨٦.

٧٣. مذكرة إلى ضابط التربية من اللجنة اللوائية في الخليل، ١٩٨٤.

٧٤. نشرة خاصة صادرة عن اللجنة العامة، د.ت.

٧٥. مذكرة إلى ضابط شؤون التربية والتعلم من اللجنة اللوائية في الخليل، مصدر سبق ذكره.

٧٦. "الإدارة التربوية وأهميتها". **المشاعل**، أيار ١٩٨٥ ص٦.

٧٧. اتحاد لجان كفاح المعلم. "مفاهيم أولية لفهم وتدريس التاريخ العربي". **كفاح المعلم**، عدد ٣ آب ١٩٩٣، ص ١١.

٧٨. اتحاد لجان المعلمين الديمقراطيين. "منهاج اللغة العربية للصف الأول الابتدائي". **درب المعلم**، (نشرة لمرة واحدة)، ١٩٨٧، ص ٢٣.

٧٩. **الشعب**، ٨٢/٢/١٧

٨٠. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "ملاحظات على منهاج اللغة الإنجليزية". **طريق المعلم** (نشرة لمرة واحدة)، أيار ١٩٨٧، ص ١.

٨١. مقابلات مع عدد من المعلمين منهم: فضل الريماوي، وعبد العزيز أبو هدبا، وعمر بصيلة، مصادر سبق ذكرها.

٨٢. عبد العزيز أبو هدبا، مصدر سبق ذكره.

٨٣. المصدر السابق.

٨٤. مقابلة مع نعيمة عاصي بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٠ في رام الله.

٨٥. طه نصار. "دراسة حول أسباب تدني نسبة النجاح في الثانوية العامة ١٩٨٠، ١٩٨١"، دراسة غير منشورة، ١٩٨٣.

٨٦. "أسئلة الثانوية العامة بين استيعاب المسؤولين والطلبة"، بقلم "معلم"، **الطليعة** ١٩٨٢/٢/٢.

٨٧. رسالة من اللجنة العامة إلى لجنة الامتحانات العامة، ١٩٨٢/٢/١٢.

٨٨. اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية. "تدني نسبة التحصيل العلمي وانخفاض نسبة النجاح في التوجيهي". **صوت المعلم**، (نشرة لمرة واحدة)، ايار ١٩٨٤، ص ص ٦-٣١.

٨٩. المصدر السابق، ص ص ٩-١٠.

٩٠. محضر جلسة اللجنة العامة. رام الله ١٩٨١/١/٢٦.

٩١. محضر جلسة اللجنة العامة. نابلس ١٩٨١/١/٢٠.

٩٢. محمد طلب النمورة. "امتحان القبول للأول الثانوي، إيجابياته وسلبياته"، دراسة غير منشورة.

٩٣. "اعتراضات طلابية على امتحان القبول"، **الطليعة**، ١٩٨١/٦/٢٠.

٩٤. "دراسة خاصة لوضع المختبرات في محافظة الخليل"، اللجنة اللوائية (دراسة غير منشورة)، ١٩٨٥.

٩٥. مذكرة موجهة إلى ضابط شؤون التربية والتعليم. اللجنة العامة ٨٣/٩/١٦.

٩٦. المصدر السابق.

٩٧. انظر ملحق رقم د/٤.

٩٨. بيان خاص صادر عن اللجنة العامة بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣.

٩٩. **الشعب**، ١٩٨١/١٠/١٥.

١٠٠. **الفجر** ٢٣ /١٩٨١/٩.

١٠١. صلاح الزرو، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٧.

١٠٢. المصدر السابق، ص ٢٩٥.

١٠٣. **صوت المعلم**، اللجنة العامة، أيار ١٩٨٤، ص٤٠.

١٠٤. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

١٠٥. محمد طلب النمورة. "امتحان القبول"، مصدر سبق ذكره.

١٠٦. "أسئلة موجهة إلى ضابط شؤون التربية والتعليم ... بحاجة إلى أجوبة واضحة". اللجنة العامة. د.ت.

١٠٧. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره ص ٢٨١.

١٠٨. مذكرة إلى ضابط شؤون التربية والتعليم. اللجنة العامة حزيران ١٩٨١.

١٠٩. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٢٨٤.

١١٠. انظر النشرات الصادرة عن اللجان والأطر النقابية: درب المعلم، كفاح المعلم، انطلاقة المعلم، **طريق المعلم**.

١١١. بيان صادر عن اللجنة العامة ١٩٨٥/٤/١٢.

١١٢. "اجتماع بين المعلمين وممثل اليونسكو"، **الطليعة**، ١٩٨٢/٤/٨.

١١٣. خطة عمل اللجنة العامة للعام ١٩٨٤/١٩٨٥.

١١٤. ورقة عمل مقدمة من اللجنة العامة أوائل أيار ١٩٨٨.

١١٥. كلمة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في احتفال تكريم الطلبة، صيف ١٩٨٧.

١١٦. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠.

١١٧. مادة ٨٢-ب.

١١٨. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

١١٩. محضر جلسة اللجنة العامة ١٩٨١/١٠/٢٩.

١٢٠. بنيامين بن اليعازر. "تعقيبا على إضراب المعلمين"، مقابلة مع الإذاعة الاسرائيلية والتلفزيون الاسرائيلي (من مقابلة ندى الشعيبي)، ١٩٨١.

١٢١. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠.

١٢٢. المصدر السابق، ص٢٥٠.

١٢٣. مقابلة مع ندى الشعيبي، مصدر سبق ذكره.

١٢٤. المصدر السابق.

١٢٥. بيان اللجنة اللوائية في رام الله.

١٢٦. بيان صادر عن اللجنة العامة أيار ١٩٨٠.

١٢٧. المعلم داود عطاونة الذي اغتيل ١٩٨١/٦/١٩.

١٢٨. **القدس**، ١٩٨٤/١١/٢٥ (نعي شرف الطيبي وبكر التميمي).

١٢٩. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩.

١٣٠. **الفجر**، ١٩٨٤/١١/٢٥.

١٣١. بيان اللجنة العامة ١٩٨٧/٤/٢٠.

١٣٢. كلمة اللجنة العامة في احتفال تكريم طلبة التوجيهي صيف ١٩٨٧.

١٣٣. بيان صادر عن اتحاد العاملين في قطاعات التعليم ١٩٨٤/٣/٢٩.

١٣٤. مقابلات مع ندى الشعيبي وعبد المجيد حمدان، مصدران سبق ذكرهما.

١٣٥. صلاح الزرو. مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

١٣٦. مقابلات عدد من المعلمين، منهم عمر حمدان وصدقي حميدان، مصدران سبق ذكرهما.

١٣٧. بيان اللجنة العامة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦.

١٣٨. بيان صادر عن اللجنة العامة ١٩٨٧/٥/٢٩ .

١٣٩. بيان صادر عن اللجنة العامة حول الأهداف السياسية ١٩٨٧/٥/٢٦.

١٤٠. **الشعب**، ١٩٨٧/٣/٢.

١٤١. مقابلة مع صدقي حمدان، مصدر سبق ذكره.

١٤٢. كما حدث في عقد المؤتمرات الوطنية لتأييد مطالب المعلمين ١٩٨١/٢/١٦، **القدس**، ١٩٨١/٢/١٧

١٤٣. انظر الملحق رقم د/٢، ٣.

١٤٤. قرار إغلاق مسرح الحكواتي ١٩٨٦/١٢/١٢ لمنع عقد احتفال بيوم العلم.

١٤٥. طاهر النمري. "أزمة العمل النقابي في قطاعات التعليم"، ورقة عمل غير منشورة، قدمت في ورشة الإعلام والتنسيق التربوي ١٩٩٢/١١/٢٧.

١٤٦. طه نصار. "الحق في التعليم النقابي، التجربة الذاتية"، ورقة عمل قدمت في الورشة السابقة (الإعلام والتنسيق التربوي).

١٤٧. علي الجريري. مداخلة قدمت في الورشة السابقة.

هوامش الفصل الرابع

١. الطاهر لبيب. "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي" **المستقبل العربي**. عدد ١٥٨ نيسان ١٩٩٢، ص١٠٣.

٢. اسعد عبد الرحمن. "الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني". **المستقبل العربي**، عدد ١٩١ ك٢ ١٩٩٦، ص٤٣.

٣. عيسى قراقع، وعمر عساف. " الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. بحث غير منشور، جامعة بيرزيت،١٩٩٧، ص١٣.

٤. فيصل حوراني. "الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة". **شؤون فلسطينية**. عدد ٢٣٣ ـــ ٢٣٤، أيلول ١٩٩٢، ص١٦.

٥. زياد أبو عمرو. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن، ١٩٩٥، ص ٨٧.

٦. محمد خالد الأزعر. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن، ١٩٩٦، ص٧٨.

٧. لم يحقق أوسلو الأهداف الوطنية.

٨. عيسى قراقع، وعمر عساف. مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

٩. برهان غليون، "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي". **المستقبل العربي**. العدد ١٣٥- ١٩٩٠، ص٤٩.

١٠. انظر المادة ١٨ من اتفاقية أوسلو الثانية المتعلقة بالتشريع وصلاحيات المجلس.

١١. انظر عيسى قراقع، وعمر عساف. مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٣ــ٥٤.

١٢. جميل هلال. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. رام الله: مواطن، ١٩٩٧ ص ٨٢-٧٣.

١٣. المصدر السابق، ص١٨٨.

١٤. المصدر السابق، ص١٠٧.

١٥. نبيل عمرو. "نحو المؤسسية الحديثة". **الحياة الجديدة**. ١٩٩٧/١٠/٢٧.

١٦. فضل النقيب. **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. مشكلات المرحلة الانتقالية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧ ص٩٠.

١٧. جميل هلال مصدر سبق ذكره، ص٨٩ .

١٨. المصدر السابق، ص ١٠٧.

١٩. المصدر السابق، ص١٠٣.

٢٠. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. **التقرير السنوي الخامس**. رام الله: الهيئة، ٢٠٠٠، ص٤٥.

٢١. انظر تقرير **امنستي** عن العام ١٩٩٩. نيقوسيا، ٢٠٠٠.

٢٢. الهيئة المستقلة. **التقرير السنوي الخامس**. مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

٢٣. المصدر السابق، ص١٢١.

٢٤. المصدر السابق.

٢٥. منهم عبد الفتاح غانم، ومحمد علي مقبل، وفتحي البرقاوي، وعمر عساف.

٢٦. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. **التقرير السنوي الخامس**. مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

٢٧. "اتفاقية أوسلو لم تحد من انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين"، **حقوق الناس**. العدد ٢٠، تشرين الأول/ الثاني ١٩٩٨، ص٨.

٢٨. المصدر السابق.

٢٩. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. **التقرير السنوي الخامس**. مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

٣٠. اعتقلت السلطات الفلسطينية عدداً من طلبة جامعة بيرزيت وتحت ضغط الطلبة والضغط الوطني أطلقت سراحهم وتراجعت عن عزمها على تقديمهم للمحاكمة. كما اعتقلت قادة الحركة المطلبية للمعلمين سنة ١٩٩٧ وبعض أعضائها سنة ٢٠٠٠.

٣١. **القدس**، ٢٠٠١/٤/٢٥ ص٤.

٣٢. وليد سالم. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، رام الله: مواطن، ٢٠٠٠، ص٨٥.

٣٣. جميل هلال. مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

٣٤. "التحول الديمقراطي في فلسطين"، **التقرير العام**. الملتقى الفكري العربي. القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٩٩، ص٩٢.

٣٥. المصدر السابق، ص ص ١٥-٢٠.

٣٦. **رسالة إخبارية** صادرة عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. عدد ٢، شباط ١٩٩٧، ص٣.

٣٧. المصدر السابق، ص ١٣.

٣٨. جميل هلال. مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

٣٩. **الأيام**، ١٩٩٧/١/٦.

٤٠. مؤتمر حالة ... **العمل الأهلي**. البيرة.١٤-١٩٩٩/٨/١٧ ص١

٤١. المصدر السابق، ص٧.

٤٢. مقابلة مع سمير شحادة، الأمين العام لمكتب المؤسسات. بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٠. في رام الله.

٤٣. المصدر السابق.

٤٤. **العمل الأهلي**، ١٩٩٩/٨/١٨، مصدر سبق ذكره، ص٨.

٤٥. المصدر السابق، ص١٣.

٤٦. مقابلة مع سمير شحادة، مصدر سبق ذكره.

٤٧. المصدر السابق.

٤٨. المصدر السابق.

٤٩. هناك أمن المؤسسات التابع للمخابرات العامة. هناك أيضاً أمن المؤسسات في الأمن الوقائي الذي يتابع عمل هذه المؤسسات.

٥٠. **حقوق الناس**، عدد ٢٢، ١٩٩٩، ص٣٨.

٥١. **حقوق الناس**، عدد ٣٨، نيسان ٢٠٠٠، ص١٠.

٥٢. "لقاء مفتوح مع وزير العمل الأهلي"، **العمل الأهلي**، ١٩٩٩/٨/١٨ ص٣.

٥٣. **العمل الأهلي**، عدد ١٧ حزيران ٢٠٠٠، ص١٠.

٥٤. **العمل الأهلي**، ٢٠٠٠/٥/٢٩، ص٣.

٥٥. رياض الزعنون. مؤتمر العمل الأهلي: ١٤-٢٠٠٠/٢/١٧، ص١.

٥٦. مصطفى مرعي. "المجتمع، المنظمات غير الحكومية، والسلطة". **حقوق الناس**، تشرين الثاني،١٩٩٧، ص٤٥.

٥٧. جميل هلال. مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

٥٨. وليد سالم. مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

٥٩. عقد المؤتمر في فندق كازبلانكا في رام الله يومي ٢٨-٢٠٠٠/٤/٢٩.

٦٠. **الأيام**، ٢٠٠١/٥/٤، ص٣.

٦١. المؤتمر الدستوري لاتحاد نقابات العمال، شباط ١٩٩٦.

٦٢. الأمانات العامة للاتحادات الشعبية لا تملك نصاباً قانونياً من أعضاء أمانتها المنتخبة منذ عشر إلى عشرين سنة، وكذلك مجالسها الإدارية، مثلاً الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، تبقى فقط من أمانته العامة، ثلاثة أعضاء، في حين مجلسه الإداري يفتقر للنصاب القانوني، **مثلاً تم توقيع مذكرة تضمنت ١٠ آلاف توقيع خلال ربيع ١٩٩٧ تطالب بتشكيل نقابة وسحب ثقتها بالاتحاد.**

٦٣. فضل النقيب. **الاقتصاد الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

٦٤. حسام خضر، في "تقرير هيئة الرقابة العامة ومناقشات الموازنة تفتح الباب أمام السؤال من أين لك هذا؟" **فضاء**، ٢٨/ ٦ /١٩٩٨، ص٣.

٦٥. المصدر السابق.

٦٦. طاهر كنعان. "حول الأبعاد الاقتصادية لإعلان مبادئ الحكم الذاتي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ١٧، شتاء ١٩٩٤ ،ص١٢٥.

٦٧. فضل النقيب. مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

٦٨. طاهر كنعان. **حول الأبعاد** ..... مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

٦٩. فضل النقيب. مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

٧٠. المصدر السابق، ص٥٨.

٧١. " مقابلة مع بو حبيب مستشار رئيس البنك الدولي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ١٧ شتاء ١٩٩٤، ص١٤٩.

٧٢. نضال صبري. **الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية**. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٠. ص٣٠.

٧٣. المصدر السابق، ص٢٥.

٧٤. **البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ الملخص التنفيذي**. دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط. تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٣، ص٣٥.

٧٥. جميل هلال. مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

٧٦. نضال رشيد صبري. **الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية**. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٠، ص٦٤.

٧٧. نصر عبد الكريم. نائل موسى. **الموازنة الفلسطينية**... مصدر سبق ذكره. القدس: "بكدار"، آذار ٢٠٠٠، ص٢٦.

٧٨. انظر ديفد هيرست. "الرجل الذي ابتلع غزة". ملحق **هارتس**، ١٩٩٧/٤/٤.

٧٩. جميل هلال. **النظام السياسي**.... مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

٨٠. انظر تقرير هيئة الرقابة العامة، ١٩٩٦.

٨١. "حوار مع جرار القدوة..." **الحقيقة**، تموز، ١٩٩٧ ص٩.

٨٢. المصدر السابق.

٨٣. **الصباح**، ١٩٩٧/٦/٦ ص٥.

٨٤. «أثر السلام على تشوهات الاقتصاد الفلسطيني.» تقرير عبر الإنترنت، ص٧.

٨٥. المصدر السابق، ص٩.

٨٦. كامل المنسي، (معد). **العمالة الفلسطينية الفقر والبطالة**. رام الله. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، ٢٠٠٠، ص٣٤.

٨٧. المصدر السابق، ص٢٥.

٨٨. طاهر كنعان. مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

٨٩. الجهاز المركزي للإحصاء. **مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية** ندوة ك٢-آذار-أيار ٢٠٠٠، ص٦٩.

٩٠. جميل هلال. **النظام السياسي** ... مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٠-١٦١.

٩١. نضال صبري. مصدر سبق ذكره، ص١٣.

٩٢. المصدر السابق، ص٢٦.

٩٣. المصدر السابق، ص ٢٧.

٩٤. جميل هلال. **النظام السياسي** ... مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

٩٥. المصدر السابق، ص ١٦٢ .

٩٦. "لقاء حول الموازنة"، ندوة نظمها الملتقى الفكري العربي. القدس، صحيفة **الحياة** تاريخ .... ص٨.

٩٧. جميل هلال. **النظام السياسي**.... مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

٩٨. رضوان علي شعبان. **نحو استراتيجية تنموية فلسطينية**. رام الله: ماس ١٩٩٦، ص ص ٧-٨.

٩٩. "تقرير هيئة الرقابة العامة ومناقشات الموازنة"، مصدر سبق ذكره، ص٢.

١٠٠. أمين جلال، **الدولة الروخة في مصر**، القاهرة.

١٠١. جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره.

١٠٢. سمير صراص. "أربعة اقتصاديين من الأراضي المحتلة يناقشون الاقتصاد الفلسطيني في ظل الحكم الذاتي". مجلة **الدراسات الفلسطينية** ١٧، ١٩٩٤، ص ١٦.

١٠٣. نظمت نقابة العاملين في جامعة القدس أكثر من إضراب مطلبي خلال١٩٩٩/٢٠٠٠ من أجل تحسين رواتب العاملين وتسلمها في موعدها المحدد، وتصاعدت الحركة الطلبية خلال آذار نيسان ٢٠٠٠.

١٠٤. **الاتحاد** الحيفاوية ٢/٥/١٩٩٧.

١٠٥. نصر عبد الكريم، ونائل موسى. مصدر سبق ذكره، ص١٣.

١٠٦. المصدر السابق، ص١٢.

١٠٧. بيانات لجنة التنسيق العليا لمعلمي المدارس الحكومية. شباط ١٩٩٧.

١٠٨. اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي مادة ٢.

١٠٩. الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة وغزة . واشنطن، ٢٨ أيلول،١٩٩٥، الملحق السادس **البروتوكول المتعلق ببرامج التعاون الإسرائيلية الفلسطينية**، مادة ٧. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال ١٩٩٩، ص٣٧٨.

١١٠. احمد حرب. في **وقائع المؤتمر الدراسي ١٩٩٣/١٢/١٧** "إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي آفاق الحاضر والمستقبل". إعداد وتوثيق لبنى عبد الهادي تنسيق وتقديم صالح عبد الجواد. بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٩٤، ص٨٦.

١١١. المصدر السابق.

١١٢. المصدر السابق

١١٣. مذكرة التربية الوطنية" للصف الخامس الأساسي. رام الله: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦.

١١٤. حنا ناصر. في **وقائع المؤتمر الدراسي**. مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

١١٥. المصدر السابق.

١١٦. احمد حرب. في **وقائع المؤتمر** ..... مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

١١٧. المصدر السابق، ص١٠٠.

١١٨. المصدر السابق

١١٩. وزارة التربية والتعليم. **التعليم للجميع**. تقرير غير منشور صادر عن الوزارة، ٢٠٠٠، ص٩٩.

١٢٠. **مسيرة التربية**، تصدرها وزارة التربية والتعليم، رام الله. عدد٢٥، ك١ ١٩٩٩، ص٨.

١٢١. وزارة التربية والتعليم. **تقرير حول التعليم**، غير منشور ٢٠٠٠، ص١١٦.

١٢٢. المصدر السابق، ص ص ١١٦-١١٧.

١٢٣. وزارة التربية والتعليم. **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨**. رام الله: الوزارة، ١٩٩٩، ص٨.

١٢٤. وزارة التربية والتعليم. **تقرير حول التعليم**، غير منشور ٢٠٠ ص٧٧.

١٢٥. وزارة التربية والتعليم **التعليم للجميع**. مصدر سبق ذكره ص ٥٨.

١٢٦. مقابلة مع خليل محشي (مدير عام العلاقات العامة في الوزارة) تموز٢٠٠٠ في رام الله وكذلك "التعليم للجميع"، ص١٣.

١٢٧. مقابلة مع خليل محشي. مصدر سبق ذكره.

١٢٨. **مسيرة التربية**، عدد ٢٤، ملحق ١، الخطة الخمسية ٢٠٠٠-٢٠٠٥. مصدر سبق ذكره.

١٢٩. مقابلة مع خليل محشي. مصدر سبق ذكره.

١٣٠. **مسيرة التربية**. عدد٢٤، ملحق الخطة الخمسية.٢٠٠٠-٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره.

١٣١. مقابلة تلفزيونية مع نعيم أبو الحمص ٢٠٠٠/٨/٣٠ تلفزيون "وطن".

١٣٢. وزارة التربية والتعليم. **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨**. رام الله: الوزارة، ١٩٩٩، ص٨.

١٣٣. **مسيرة التربية**. عدد ٢٥، ك١ ١٩٩٩، ص١.

١٣٤. المصدر السابق.

١٣٥. وزارة التربية والتعليم، **أربع سنوات** ... مصدر سبق ذكره، ص ٦.

١٣٦. **إحصاءات التربية والتعليم**. دائرة الإحصاء المركزية، رام الله، ٢٠٠٠، ص٣٣.

١٣٧. المصدر السابق، ص٢٠.

١٣٨. وزارة التربية والتعليم، **أربع سنوات**...، مصدر سبق ذكره، ص٦.

١٣٩. " مقابلة مع وكيل وزارة التربية والتعليم". **الأيام** ٢٠٠٠/٨/٣١.

١٤٠. **مسيرة التربية**، عدد ٢٤، ملحق الخطة الخمسية. مصدر سبق ذكره.

١٤١. **ملف التنمية البشرية ...١٩٩٦**. مصدر سبق ذكره، ص ٤

١٤٢. وزارة التربية والتعليم. تقرير حول التعليم مصدر سبق ذكره، ص٨٩. ومقابلة مع خليل محشي. مصدر سبق ذكره.

١٤٣. مقابلة مع خليل محشي. مصدر سبق ذكره.

١٤٤. وزارة التربية والتعليم. **تقرير حول التعليم**. مصدر سبق ذكره، ص٨.

١٤٥. وزارة التربية والتعليم. **تقرير التعليم للجميع**. مصدر سبق ذكره.

١٤٦. " تصريح لوكيل وزارة التربية والتعليم"، **الأيام**، ٢٠٠٠/٨/٣١، ص٥.

١٤٧. **مسيرة التربية**، عدد ٢٤ ملحق الخطة الخمسية. مصدر سبق ذكره.

١٤٨. **ملف التنمية البشرية فلسطين ١٩٩٦**. مصدر سبق ذكره،.ص٤٩

١٤٩. تصريح د. نعيم أبو الحمص وكيل وزارة التربية والتعليم. **القدس** ٢٠٠٠/٦/٥، ص٨.

١٥٠. وزارة التربية والتعليم. **تقرير التعليم للجميع**. مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

١٥١. **مسيرة التربية**، عدد ٢٤ ملحق الخطة الخمسية، مصدر سبق ذكره.

١٥٢. **مسيرة التربية** ٢٦، ك٢ ٢٠٠٠، ص١.

١٥٣. وزارة التربية والتعليم، **تقرير حول التعليم**. مصدر سبق ذكره، ص٨١.

١٥٤. **مسيرة التربية**، عدد ٢٤، تشرين ٢ ١٩٩٩، ص٤.

١٥٥. مثال ما جرى في مدرسة الأمير حسن الثانوية/ بيرزيت في ك٢، ٢٠٠٠.

١٥٦. **مسيرة التربية**. عدد ٢٥، ك١ ١٩٩٩، ص٤.

١٥٧. وزارة التربية والتعليم. **أربع سنوات**...، مصدر سبق ذكره.

١٥٨. نموذج معلم جامعي في مدرسة رام الله الثانوية (عبد الحليم النادي).

١٥٩. **ملف التنمية البشرية**، فلسطين ١٩٩٦. مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

١٦٠. **مسيرة التربية**، عدد ٢٦، ك٢ ٢٠٠٠ ص٦.

١٦١. **ظاهرة عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس**. إعداد مركز البحوث التربوية. جامعة الملك سعود.

تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٣، ص١٣.

١٦٢. مقابلات مع: عبد الجواد الأطرش ١٩٩٩/٦/٢٢ في الخليل، وطه نصار ١٩٩٩/٦/٢٢ في الخليل، وكمال حنون ٢٠٠٠/٨/١٦ في رام الله.

١٦٣. رفعت مذكرة في تشرين الثاني ١٩٩٥ من قبل نشيطي حركة المعلمين.

١٦٤. طه نصار. "الحق في التنظيم النقابي، التجربة الذاتية"، دراسة غير منشورة ١٩٩٤ص١١.

١٦٥. أصدرت لجنة التنسيق عدداً من البيانات خلال الفصل الأول من العام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧ ضمنتها مطالب المعلمين.

١٦٦. بيانات لجنة التنسيق العليا ومحضر اجتماعات اللجنة خلال شهري شباط، آذار ١٩٩٧.

١٦٧. انظر ملحق رقم و/١.

١٦٨. بيان صادر عن لجنة التنسيق العليا ١٩٩٧/٤/٢٠.

١٦٩. مقابلات مع كمال حنون، وعبد الجواد الأطرش، ولطفي عبد اللطيف بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢١ في بيتونيا.

١٧٠. **الاتحاد** الحيفاوية، ١٩٩٧/٥/٢.

١٧١. **فصل المقال** ١-١٩٩٧/٥/٧.

١٧٢. أنظر، ملحق رقم و/٥.

١٧٣. أصدرت القوى الوطنية والكتل النقابية والطلابية ومنظمات حقوق الإنسان بيانات إدانة لاعتقال المعلمين وللمطالبة بإطلاق سراحهم وتلبية مطالبهم.

١٧٤. محضر جلسة تقييم إضراب ١٩٩٧ .١٩٩٧/٥/١٢.

١٧٥. مثال ذلك حضور عناصر الأجهزة الأمنية إلى مدرسة رام الله الثانوية، والطلب من المعلمين مغادرة المدرسة.

١٧٦. أنظر، ملحق رقم و/٤ ،٥.

١٧٧. **فصل المقال** ١-١٩٩٧/٥/٧ ص٣.

١٧٨. اجتماع جبريل الرجوب رئيس جهاز الأمن الوقائي مع معلمي محافظة رام الله في مدرسة بنات البيرة الثانوية. خلال إضراب ١٩٩٧.

١٧٩. مقابلة عثمان العزة، بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٦ في بيت لحم.

١٨٠. مقابلة مع كمال حنون. مصدر سبق ذكره.

١٨١. مقابلة مع أحمد أنيس سحويل. مصدر سبق ذكره.

١٨٢. مقابلة مع: طه نصار، وكمال حنون، وزكي المنورة، بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢ في الخليل وعبد العزيز شنار بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٨ في نابلس.

١٨٣. حصل ذلك أواخر شباط ١٩٩٩ في الخليل ورام الله، حيث كان المعلمون معتصمين أمام مكتب تربية الخليل وأمام مقر الوزارة في رام الله وحاول مسؤولو الاتحاد مخاطبتهم لكن جمهور المعلمين منعهم من ذلك.

١٨٤. **الاتحاد** الحيفاوية، (ملحق) ٩٧/٥/٢ ص٨.

١٨٥. الطيب عبد الرحيم. "السلطة لن تسكت على المخالفات .. "**القدس**، ١٩٩٧/٤/٢٢.

١٨٦. اجتماعات في جنين ١٩٩٧/٣/٢٢.

١٨٧. بيان صادر عن "فتح"/رام الله، آذار ١٩٩٧.

١٨٨. رسالة باسم نادي دير دبوان ١٩٩٧/٤/٩.

١٨٩. مقابلات مع: لطفي عبد اللطيف، وسليم حمدان، بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ في رام الله، ومشعل البرغوثي بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٠ في رام الله

١٩٠. المصدر السابق.

١٩١. بيان لجنة التنسيق العليا. ١٩٩٧/٥/٢٤.

١٩٢. أنظر ملحق رقم ب/٢١.

١٩٣. رسالة من لجنة التنسيق العليا. ١٩٩٧/٥/٢٤.

١٩٤. بيان لجنة التنسيق العليا. ١٩٩٧/٨/١٧.

١٩٥. مقابلة مع أحمد أنيس سحويل. مصدر سبق ذكره.

١٩٦. بيانات صادرة عن **الاتحاد**، بين ١٩٩٩/١/٢٣– شباط١٩٩٩

١٩٧. بيان الاتحاد. ١٩٩٩/٢/١٨.

١٩٨. بيان صادر من لجنة التنسيق أواسط شباط، ١٩٩٩. ومقابلات مع كمال حنون، وهشام نمر، وعثمان العزة. مصادر ذكرت سابقا.

١٩٩. بيان صادر عن الاتحاد. ١٩٩٩/٢/٢٣.

٢٠٠. تم عقد هذا الاجتماع في مدرسة رام الله الثانوية في نيسان ١٩٩٩.

٢٠١. امتد الحوار بين ايار و أيلول ١٩٩٩ بمشاركة محمد صوان، وحازم قمصية.

٢٠٢. مقابلة مع جميل شحادة. مصدر سبق ذكره.

٢٠٣. الحوار الذي امتد من أيلول حتى تشرين الأول ١٩٩٩ بمشاركة جميل شحادة وأنيس بريوش، وأحمد سحويل.

٢٠٤. انظر ملحق رقم ز/١.

٢٠٥. بيان صادر عن سبع كتل نقابية بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١١.

٢٠٦. بيانات لجنة التنسيق خلال الفصل أيلول من العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠.

٢٠٧. احتسب متوسط الراتب من عينات لقسائم رواتب عدد من المعلمين.

٢٠٨. السلطة الفلسطينية، معلمو المدارس الحكومية المضربون. نشرة على الإنترنت.

٢٠٩. بيانات الاتحاد حول متابعة مطالب المعلمين.

٢١٠. ورد على لسان وكيل وزارة التربية والتعليم خلال جلسة المجلس التشريعي التي خصصت لموضوع المعلمين. انظر الملحق رقم (٢٠٩).

٢١١. انظر الملحق رقم جـ/٩.

٢١٢. وردت هذه المطالب في بيانات لجنة التنسيق بين أيلول حتى ك١ ١٩٩٩.

٢١٣. بيان صادر عن لجنة التنسيق العليا لمعلمي المدارس الحكومية. النصف الأول من شباط ٢٠٠٠.

٢١٤. تم الاتصال بأعضاء لجنة التربية في المجلس وأعضاء المجلس التشريعي ومديري التربية والتعليم.

٢١٥. وجهت رسائل للقوى الوطنية، الهيئات الحقوقية، المؤسسات الأهلية والنقابات والاتحادات الشعبية.

٢١٦. أصدرت المؤسسات الحقوقية والأهلية والنقابية بيانات أكدت عبرها مساندتها لمطالب المعلمين وخطواتهم الاحتجاجية، منها بيان شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. ٢٠٠٠/٥/١١.

٢١٧. بيان لجنة التنسيق العليا. ٢٠٠٠/٣/٢١.

٢١٨. تم نقل عدد من المعلمين في محافظات القدس، والخليل، وبيت لحم.

٢١٩. رسالة صادرة عن مدير عام الشؤون الإدارية.

٢٢٠. حصل ذلك من خلال زيارة مسؤولي مكتب القدس (الرام) لأشقاء بعض المعلمات.

٢٢١. محضر اجتماع لجنة التنسيق .٢٠٠٠/٢/٢٥.

٢٢٢. تم استدعاء عدد من المعلمين للأجهزة الأمنية في عدد من المحافظات. انظر الملاحق.

٢٢٣. وقع ذلك في نابلس، وقلقيلية، وطولكرم.

٢٢٤. منها بيان مزور بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٨ باسم لجنة التنسيق العليا، وآخر باسم جبهة المعلمين المستقلين.

٢٢٥. تم تحطيم بعض محتويات تلفزيون النورس في الخليل وأغلقت محطة راديو الحب والسلام في رام الله، واعتقل عمر عساف بسبب مقابلة أذيعت عبرها يوم ٢٠٠٠/٥/٣ واستدعي مدير المحطة للتحقيق.

٢٢٦. عقدت لجنة التنسيق اجتماعين في مقر المجلس التشريعي مع لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، وناقشت قضايا ومطالب المعلمين.

٢٢٧. انظر ملحق رقم ز/٦.

٢٢٨. عقد الاجتماع في مقر المجلس التشريعي في البيرة، ٢٠٠٠/٤/٣.

٢٢٩. بيان صادر عن لجنة التنسيق العليا. ٢٠٠٠/٤/٥.

٢٣٠. أنجزت محافظتا بيت لحم ورام الله انتخاب لجنتين تحضيريتين من خلال اجتماعات مندوبي المدارس.

٢٣١. تم خلال ندوات تلفزيونية وندوات عامة بمشاركة وزير الشؤون البرلمانية منها: ندوة في الخليل، وورشة عمل في مقر وزارة الشؤون البرلمانية.

٢٣٢. عقدت الورشة في مقر وزارة الشؤون البرلمانية بحضور عضو اللجنة، ووزير الشؤون البرلمانية، ومدير دائرة الإحصاء المركزية، وعدد من مندوبي القوى الوطنية ومندوبي لجنة التنسيق والأمين العام للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.

٢٣٣. نبيل عمرو. "رسالة عاجلة إلى أساتذتنا". **الحياة**، ٢٠٠٠/٥/٧ ص١.

٢٣٤. بيان صادر عن الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. تشرين الأول ٢٠٠٠.

٢٣٥. بيان الكتل النقابية وشاركت في التوقيع عليه كتلة معلمي فتح الخليل.

٢٣٦. ففي بعض الندوات التلفزيونية كان بعض مسؤولي الاتحاد يعلنون تأييدهم لمطالب المعلمين وحركتهم الطلبية وأحيانا أخرى كانوا يعلنون معارضة تحرك المعلمين.

٢٣٧. حديث الأمين العام للاتحاد خلال ندوة عقدت في مدرسة ذكور رام الله الثانوية وأخرى في مدرسة سلواد الثانوية شباط /آذار ٢٠٠٠.

٢٣٨. المصدر السابق.

٢٣٩. مثال ذلك الضغط الذي مورس على بعض معلمي مدرسة ذكور رام الله الثانوية المحسوبين على كتلة "فتح".

٢٤٠. خلال زيارته لبيت لحم، أصدر الأمين العام للاتحاد بياناً مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم بدعوة لوقف الإضراب.

٢٤١. بيان الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. ٢٠٠٠/٤/٢٩، وآخر ٢٠٠٠/٦/١.

٢٤٢. **القدس**، ٢٠٠٠/٥/١٤.

الأيام، ٢٠٠٠/٥/١٤.

٢٤٣. جاء ذلك على لسان أنيس بريوش، عضو أمانة الاتحاد في الندوة التي عقدت في مدرسة ذكور سلواد الثانوية آذار ٢٠٠٠.

٢٤٤. **نضال الشعب**، أيار ٢٠٠٠ ص٢٤.

٢٤٥. شكلت اللجنة التحضيرية لاحقاً من جميع الكتل النقابية، وعدد من المستقلين، وبرعاية الاتحاد العام.

٢٤٦. تم تشكيل اللجان في جميع المحافظات باستثناء طولكرم.

٢٤٧. محاضر جلسة لجنة التنسيق، آذار/نيسان ٢٠٠٠.

٢٤٨. محضر جلسة التنسيق، ٢٠٠٠/٤/٥.

٢٤٩. جاء ذلك على لسان أحد مسؤولي الاتحاد مع أعضاء لجنة التنسيق.

٢٥٠. **نضال الشعب**، أيار ٢٠٠٠، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

٢٥١. ندوات عقدت في الخليل ورام الله.

٢٥٢. إذاعة فلسطين والصحف الرسمية.

٢٥٣. بيان صادر عن لجنة التنسيق. ٢٠٠٠/٤/٣٠.

٢٥٤. رسالة نشرت في صحف **القدس، والحياة، والأيام** ٢٠٠٠/٥/٢.

٢٥٥. منها: "رسالة إلى المعلمين المضربين"، عبد الرازق رشيد. **القدس**، ٢٠٠٠/٥/١١. "قضية المعلمين"؛ واصف منصور **الأيام**، ٢٠٠٠/٥/١١. "حوار مفتوح مع رسل التربية". فاروق أبو الرب، **القدس**، ٢٠٠/٥/١١.

٢٥٦. بيان صادر عن الاتحاد العام للمعلمين ٢,٢٠٠٠/٤/٩، انظر الملاحق.

٢٥٧. **الأيام**، ٢٠٠٠/٥/١١.

٢٥٨. **القدس**، ٢٠٠٠/٥/١٤.

الأيام، ٢٠٠٠/٥/١٤.

٢٥٩. "التربية تمنح صلاحيات واسعة" ... **الحياة** ٢٠٠٠/٥/٧.

٢٦٠. بيانات صادرة عن مؤسسات حقوقية انظر الملاحق.

٢٦١. إعلانات صادرة في الصحف اليومية. ٨-١٤ أيار ٢٠٠٠، منها **الحياة**، ٢٠٠٠/٥/١٠، ص٣، **الأيام** ٢٠٠٠/٥/٩.

٢٦٢. المصدر السابق.

٢٦٣. المصدر السابق.

٢٦٤. حيث تم استدعاء عدد من المعلمين واعتقال عدد آخر.

٢٦٥. إضراب المعتقلين وما نتج عن هبة الأسرى ٢٠٠٠/٥/٨.

٢٦٦. بيان صدر عن لجنة التنسيق ٢٠٠٠/٥/١٥، يعلن تعليق الإضراب من ٢٠٠٠/٥/١٦.

٢٦٧. زكي، عباس. تصريح لراديو فلسطين صباح ٢٠٠٠/٥/٢ الساعة التاسعة صباحاً.

٢٦٨. عمرو، نبيل. "رسالة عاجلة إلى أساتذتنا". **الحياة**، ٢٠٠٠/٥/٧.

٢٦٩. المصدر السابق.

٢٧٠. رسالة نشرت في الصحف اليومية ٢٠٠٠/٥/٢ على الصفحة الأولى.

٢٧١. "مجلس الآباء وتلاميذ عنانا". **الحياة الجديدة**، ٢٠٠٠/٥/١١.

٢٧٢. حيث لم تتطرق جلسات مجلس الوزراء اللاحقة لقضية حقوق المعلمين.

٢٧٣. صالح عبد الجواد. ندوة عقدت في **مواطن**.

٢٧٤. بلغ عدد المعلمين المنقولين على خلفية الإضراب ٣٥٠-٤٠٠ معلم .

٢٧٥. أحيل عدد من أعضاء اللجان إلى التقاعد القسري، منهم: كمال حنون من رام الله، كامل دنون من بيت لحم.

٢٧٦. لم يجر حصر هذه الحالات لكنها بلغت عدة مئات.

٢٧٧. خلال المقابلات لاختيار مديري للمدارس كان السؤال الذي يوجه لهم هل شاركت في الإضراب؟ ماذا ستفعل إذا استؤنف الإضراب؟

٢٧٨. تم توجيه مذكرة باسم لجنة التنسيق لجميع الجهات المعنية، أوائل أيلول ٢٠٠٠.

٢٧٩. بيان صدر عن الاتحاد. أوائل أيلول ٢٠٠٠.

المراجـــع

أ) المراجع العربية

إبراهيم، سعد الدين (محرر). **المقاومة المدنية في النضال السياسي**، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.

أبو عمرو، زياد. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن، ١٩٩٥.

أبو عيطة، غطاس. "الحركة النقابية في الضفة الغربية ودورها في عملية النضال". **صامد الاقتصادي**. عدد ١٦ مجلد ٣ سنة ١٩٨٠.

أبو كشك، داعس. **الأوضاع التربوية والأكاديمية في الأرض المحتلة**. نابلس: منشورات الوحدة، ١٩٨٣.

أبو كشك، داعس. **النهوض الوطني في الحركة النقابية الفلسطينية في الأراضي المحتلة**. نابلس: منشورات الوحدة، ١٩٨١.

أبو لغد، إبراهيم. **مشاكل التعليم الفلسطيني: دور الجامعات ومراكز الأبحاث**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.

الاتحاد "الحيفاوية". ١٩٨٩/٤/٢٤.

الاتحاد "الحيفاوية". (ملحق) ٩٧/٥/٢.

الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين – فرع الكويت. "الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين .. نشأته وتطوره وإنجازاته خلال عشرين عاماً على تأسيسه". الكويت: ١٩٨٩.

اتحاد العاملين في قطاعات التعليم في الأراضي المحتلة. "مشروع النظام الأساسي للاتحاد". د.ت.

_____: "المؤتمر التربوي الأول... الوضع القائم وأثره على المستقبل التربوي في الأراضي المحتلة". القدس، ١٩٨٨.

اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني. "تطور الحركة النسوية الفلسطينية"، (نشرة لمرة واحدة)، القدس: ١٩٨٧.

اتحاد لجان المعلمين الديمقراطيين في المناطق المحتلة. "اقتراحات بخصوص الورقة الثقافية" د.ت.

_____: "الانتهاكات الإسرائيلية ضد حق الإنسان الفلسطيني في التعليم"، تقرير خاص لم ينشر.

_____: "منهاج اللغة العربية للصف الأول الابتدائي". درب المعلم، (نشرة لمرة واحدة)، ١٩٨٧.

ـــــــــــــــ: "هجوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة". د.ت.

اتحاد لجان كفاح المعلم الفلسطيني. "مفاهيم أولية لفهم وتدريس التاريخ العربي".كفاح المعلم. عدد ٣، آب ١٩٩٣.

الآداب. "الحركة النقابية في دولة فلسطين واقع وتطور، نضال ومهام". عدد ٩-١٠، ١٩٨٩.

أحمد، عبد القادر. "الاحتلال الإسرائيلي أثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة". **صامد الاقتصادي**. عدد ٥٨، ١٩٨٥.

الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة. "رسالة إلى المستخدم"، حزيران ١٩٨٣.

ـــــــــــــــ: رسالة المعلم. عدد١. ك٢ - آذار، ١٩٨٤.

الأزعر، خالد محمد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن ١٩٩٦.

الأسوار. "التعليم المدرسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، عدد٧، ١٩٩٠.

الأنباء (صحيفة إسرائيلية باللغة العربية)، ١٩٨١/٢/١٣.

الأيام: ١٩٩٧/١/٦.

ـــــ: ٢٠٠٠/٥/١١.

ـــــ: ٢٠٠٠/٥/١٤.

ـــــ: ٢٠٠٠/٨/٣١.

بدران، نبيل أيوب. **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني**. ج٢، ١٩٤٨-١٩٦٧. بيروت: م.ت.ف. مركز الأبحاث، ١٩٧٩.

بدران، نبيل أيوب. عدنان عبد الرحيم. "واقع وآفاق عمل المنظمات الجماهيرية الفلسطينية". **شؤون فلسطينية**، عدد أيلول ١٩٧٤.

البرغوثي، إياد. **الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية: اجتماع وسياسة**. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥.

البرغوثي، بشير. "الدور المتعاظم والمتميز للطبقة العاملة الفلسطينية في النضال الوطني". **الكاتب**، عدد ٥٠، ١٩٨٤.

بشور، نجلاء نصير. "تغير المناهج في الضفة الغربية للأردن بعد ١٩٦٧". **شؤون فلسطينية**، عدد ٣، تموز ١٩٧١.

بصيلة، أحمد. **مراجعات ووقفة نقدية لحركة المعلمين**، دراسة غير منشورة، ١٩٨٦.

بلقزيز، عبد الإله . "انتفاضة الأرض المحتلة: المقدمات والنتائج"، الوحدة ٥١ ك١، ١٩٨٨.

البيادر السياسي. أعدد (١٤٤-١٥١)، ١٩٨٥.

ـــــــــــــــ: "تقرير بتسيلم حول إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية ١٩٩٠". عرض وتحليل: غسان عبد الله، ك٢، ١٩٩٢.

ـــــــــــــــ: "المعلمون يطالبون بتحسين وضعهم المعيشي". عدد ٥٢، حزيران ١٩٨٣.

الترك، عبد الرحمن. **أثر كفاية المكان بالمدارس الحكومية في الضفة الغربية**. دراسة غير منشورة، ١٩٩٢.

التقدم. "مؤتمر الاتحاد العام والحزن الفلسطيني". عدد ٢. آذار ١٩٨٠.

تقرير مندوب إسرائيل إلى اليونسكو. "التعليم والثقافة في يهودا والسامرة وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨١"، ١٩٨٢.

تماري، سليم. "مخاطر الرتابة، العصيان المحدود والمجتمع المدني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ٣، ١٩٩٠.

تياغوننكو ف. ل. وآخرون. **التركيب الطبقي للبلدان النامية**. ترجمة: داود حيدو ومصطفى الدباس. ط٢. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٤.

جامعة بيرزيت. "التنمية البشرية ١٩٩٦-١٩٩٧". جامعة بيرزيت لحساب مشروع التنمية البشرية، ١٩٩٧.

ـــــــــــ: "وقائع المؤتمر الدراسي١٧/١٢/١٩٩٣ حول إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي: آفاق الحاضر والمستقبل". إعداد وتوثيق لبنى عبد الهادي، تنسيق وتقديم صالح عبد الجواد، ١٩٩٤.

جبر، أحمد فهيم. **دراسات تربوية في الوطن المحتل**، القدس: د.ن، ١٩٨٦.

جريس، سمير. **القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**. بيروت: مؤسسة الدراسات، ١٩٨١.

جلال، أمين. **الدولة الرخوة في مصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢.

حبايب، علي حسن. **واقع التعليم الفلسطيني في المرحلة الأساسية**. رام الله: مركز الدراسات التطبيقية، ١٩٩٥.

حرب، غسان. "ورقة عمل حول النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود". **الملتقى الفكري العربي**، القدس: ١٩٨١.

حزبون، جورج. بسام الصالحي. "الحركة العمالية والنقابية في المناطق المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٣". **الكاتب**، الأعداد ٤٨-٥١.

الحسن، بلال. **المقاومة الفلسطينية**. د.م، د.ن، د. ت.

الحقيقة. "حوار مع جرار القدوة"، تموز ١٩٩٧.

حقوق الناس. عدد ٩ تشرين ٢ ١٩٩٧.

ـــــــــــ: عدد ٢٢ ١٩٩٩.

ـــــــــــ: عدد ٣٨ نيسان ٢٠٠٠.

حليلة، سمير. "ديناميات التنمية البديلة، نشوء المنظمات الجماهيرية في الأرض المحتلة وتطورها". **آفاق فلسطينية**، عدد ١٩٩١.

حمدان، عبد المجيد. "السياسة التعليمية إلى أين؟"، **الطليعة**، ١٩٧٨/٨/٥.

حوراني، فيصل "الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة". **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٣٣-٢٣٤، أيلول ١٩٩٢.

الخطيب، روحي. "تهويد القدس". أمانة القدس، ١٩٧٠.

الخطيب، هشام. "آفاق العمل النقابي في الأرض المحتلة". **صوت الوطن**. عدد ٢٨ ك١ . ١٩٩١.

خليل، ساجي. "الحركة الجماهيرية في الأرض المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٧". **الفكر الديمقراطي**. عدد ٢، ربيع ١٩٨٨.

دائرة الإحصاء المركزية. "إحصاءات التربية والتعليم". رام الله: ٢٠٠٠.

ـــــــــــ: "إحصاءات التعلم في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم (٥). آب ١٩٩٥.

الدباغ، مصطفى مراد. **بلادنا فلسطين**. د.م، د.ن، د.ت.

الدجاني، أمين حافظ. **الانتداب البريطاني ١٩١٨-١٩٤٨**. رام الله: ١٩٩٥.

ـــــــ: **البرامج والمناهج والمعلمون والطلاب عبر أربعة عهود** ج١. رام الله: ١٩٩٥.

ـــــــ: **جبهة التربية والتعليم ونضالها ضد الاستعمار**. رام الله: ١٩٩٥.

درب المعلم، (نشرة لمرة واحدة) -أيار ١٩٨٦.

ريجي، أندرو .**التعليم الفلسطيني وتحديات المستقبل**. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية،١٩٩٥.

ريكس، توماس. "التعلم في الضفة الغربية: اتجاهات وتيارات الأبحاث التربوية". (دراسة في التربية)، **نشرة أبحاث بيرزيت**، العدد ٦، ربيع ١٩٨٥.

الزرو، صلاح. التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية (ندوة). التعليم في الوطن المحتل واقعه وتطوره ومستقبله. **م.ت.ف. دائرة التربية والتعليم العليا**. عمان: ١٩٩٠.

ـــــــ: **التعليم في الأراضي المحتلة**. الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٨٩.

ـــــــ: **التعليم في ظل الاحتلال**. الخليل: مركز أبحاث رابطة الجامعيين، ١٩٨٩.

زكي، عباس. "تصريح إذاعي". **راديو فلسطين**، صباح ٢/٥/٢٠٠٠.

سارة، فايز. "البنية الاجتماعية للانتفاضة". **شؤون فلسطينية**، عدد ١٨٩، ك١ ١٩٨٨.

سالم، جمال. "دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة". **صامد الاقتصادي**. عدد ٩ . ١٩٨٤.

سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**. رام الله: مواطن، ٢٠٠٠.

السعدي، غازي. **من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين: مجازر وممارسات ١٩٣٦-١٩٨٣**. عمان: دار الجليل، ١٩٨٥.

سعيد، جواد. **النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة وغزة والجليل ١٩٧٤-١٩٧٨**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

سليم، محمد. "الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين". **الصدى التربوي**، ١٧-١٢-١٩٩٣.

شاكر، مصطفى. "المعلم العربي والتعليم في الأرض المحتلة" **شؤون فلسطينية**. عدد ٧. ١٩٧٢.

شاهين، محمد عبد الفتاح. **واقع التعليم الإلزامي والقانوني في الضفة الغربية**. الخليل: مركز أبحاث رابطة الجامعين، ١٩٩٠.

شبكة المنظمات الأهلية، التقرير السنوي ١٩٩٧ رام الله: ١٩٩٨.

ـــــــــ: التقرير السنوي ١٩٩٨ رام الله: ١٩٩٩.

ـــــــــ: رسالة إخبارية صادرة عن الشبكة، عدد٧، شباط١٩٩٧.

ـــــــــ: رسالة إخبارية صادرة عن الشبكة، عدد ١٠، ك١ ١٩٩٧

ـــــــــ: رسالة إخبارية صادرة عن الشبكة، عدد١٧، حزيران ٢٠٠٠.

ـــــــــ: الوثائق الصادرة عن الشبكة، ط٢، رام الله، ١٩٩٨.

شرف، أحمد. "الانتفاضة الفلسطينية، مفهومها وطبيعتها". **الوحدة**، عدد ٨٧، ١٩٩٢/١/٨.

الشعب: ١٩٨٠/٣/١٩.

ـــــــــ: ١٩٨١/٣/١١.

ـــــــــ: ١٩٨١/١٠/١٥.

ـــــــــ: ١٩٨١/١١/١٥.

ـــــــــ: ١٩٨٢/٢/١٧.

ـــــــــ: ١٩٨٥/٥/٦.

ـــــــــ: ١٩٨٧/٣/٢.

ـــــــــ: ١٩٨٨/٦/١٨.

ـــــــــ: ١٩٨٩/٤/٢١.

ـــــــــ: ١٩٨٩/٦/١٦.

شعبان، رضوان علي. **نحو استراتيجية تنموية فلسطينية**. رام الله: ماس، ١٩٩٦.

الشقاقي، خليل. **التحول الديمقراطي في فلسطين: عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات**. نابلس: مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

شؤون تنموية. "إغلاق المؤسسات التعليمية والانتفاضة". عدد ٤، نيسان ١٩٨٩.

ـــــــــ: "التعليم في فلسطين". العدد ٤، نيسان ١٩٨٩.

شؤون فلسطينية. "الغليان يسود المناطق المحتلة"، عدد ١١٠، ك١ ١٩٨١.

ـــــــــ: "قضايا النضال الوطني". عدد ١١٩، ١٩٨١.

ـــــــــ: "قضية شركة كهرباء القدس .. وإضراب المعلمين في الضفة". عدد ١١٣، نيسان ١٩٨١.

ـــــــــ: "الليكود يودع الحكم ... واستمرار إضراب المعلمين في الضفة الغربية". عدد ١١٢ آذار ١٩٨١.

ـــــــــ: "المؤتمر الأول للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين". عدد ١٦، ١٩٧٢.

الشيخ، محمود. الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية في الضفة و القطاع". **الكاتب**، دد ٦٢، حزيران ١٩٨٥.

صالح، عبد الجواد. **الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة**. لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية، ١٩٨٥.

صامد الاقتصادي. "الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين .. نشأته وأهدافه". مجلد ١٢، عدد ٧٩، ١٩٩٠.

ـــــــــــ: "الأوضاع التعليمية في الضفة الغربية والانتهاكات الإسرائيلية"، عدد ٥٨، ١٩٨٥.

ـــــــــــ: "حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة". عدد ٥٨ تشرين٢-ك١ ١٩٨٥.

الصباح. ١٩٩٧/٦/٦.

صبري، نضال رشيد. **الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية**. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٠.

صراص، سمير. "أربعة اقتصاديين من الأراضي المحتلة يناقشون الاقتصاد الفلسطيني في ظل الحكم الذاتي". **مجلة الدراسة الفلسطينية**، عدد ١٧، ١٩٩٤.

صيام، عفاف محمد. **التعليم في الأراضي المحتلة ١٩٤٨-١٩٦٧**. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٦-١٩٧٧.

الطليعة: ١٩٨٠/١/١٧.

ـــــــ: ١٩٨٠/١/٣.

ـــــــ: ١٩٨١/٢/١٩.

ـــــــ: ١٩٨١/٦/٢٠.

ـــــــ: ١٩٨١/٧/٩.

ـــــــ: ١٩٨١/٧/٢٣.

ـــــــ: ١٩٨٢/٤/٨.

ـــــــ: ١٩٨٥/٥/١٢.

ـــــــ: ١٩٨٥/٦/٢٧.

ـــــــ: ١٩٨٨/١١/١٣.

العاروري، عصام. "هل المقصود إغلاق الجامعات؟". **الكاتب**. عدد ٣٠، ١٩٨٢.

عبد الحق، كايد. **التعليم، والتخطيط والتنفيذ**. نابلس: مكتبة النجاح، د.ت.

عبد الحميد، مصطفى محمد. "المقاومة الثقافية في الأرض المحتلة: الانتفاضة وتأكيد الهوية الوطنية". **شؤون عربية**. عدد ٥٩، ١٩٨٩

العبد، جورج (محرر). **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

عبد ربه، صلاح. "معلمو المدارس الرسمية ... إضرابهم المفتوح". **شؤون فلسطينية**. عدد١١٣، ١٩٨١.

عبد الرحمن، أسعد. "الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني". **المستقبل العربي**، عدد ١٩١، ك٢ ١٩٩٦.

عبد السلام، عبد الله. "أوضاع التعليم في قطاع غزة". **صامد الاقتصادي**. عدد ٥٨، تشرين ٢- ك٢- ١٩٨٥.

عبد الكريم، نصر. نائل موسى. **الموازنة الفلسطينية ١٩٩٥-٢٠٠٠: دراسة تحليلية للتطورات ولاتجاهات السياسية المالية العامة**. القدس: بكدار، آذار ٢٠٠٠.

عبد المجيد، وحيد. "الشمولية الاجتماعية للانتفاضة (قراءة أولية)". **شؤون فلسطينية**. العدد ١٩٣، نيسان ١٩٨٩.

عثمان، علي وآخرون. **المناهج التعليمية في ظل الاحتلال: دراسة وثائقية**. القدس: دار الكاتب، د.ت.

عرايدة، أسعد (ضابط شؤون التربية والتعليم). "رسالة للهيئات التدريسية"، ١٩٨٨/٥/٢٢.

عطية، إحسان نزار. سمير جبريل. جمال القلق: **نشرة إحصائية**، التعليم، القدس، بيت لحم، أريحا: حقائق وأرقام. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٨.

العمل الأهلي: ١٩٩٩/٤/٢٠.

ـــــــ: ١٩٩٩/٥/٢١.

ـــــــ: ١٩٩٩/٨/١٨.

ـــــــ: ١٩٩٩/٩/٢٢.

ـــــــ: ٢٠٠٠/٢/٢٨.

ـــــــ: ٢٠٠٠/٥/٢٩.

ـــــــ: ٢٠٠٠/٥/٢٩.

ـــــــ: ٢٠٠٠/٦/١٧.

ـــــــ: ٢٠٠٠/٦/٢٦.

ـــــــ: ٢٠٠٠/٩/٢٥

عواد، عربي. "دلالات الانتفاضة الجماهيرية في الأرض المحتلة"، **شؤون فلسطينية**. عدد١٠٥، ١٩٨٠.

غاريت، شلومو. **العصا والجزرة: الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية**. ترجمة: مؤسسة بيسان. قبرص: مؤسسة بيسان، ١٩٨٠.

غالي، بطرس. "الثورة الشعبية الفلسطينية"، **السياسة الدولية**. عدد ٩٢، نيسان ١٩٨٨.

غروسمان، دافيد. **الزمن الأصفر**. ترجمة: محمد حمزة غنايم. كفر قرع: دار الشفق، ١٩٨٨.

غليون، برهان."الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي". **المستقبل العربي**، العدد ١٣٥، ١٩٩٠.

الفجر: ١٩٧٥/٩/١٢.

ـــــــ: ١٩٨١/٣/١٢.

ـــــــ: ١٩٨١/٩/٢٣.

ـــــــ: ١٩٨٤/١١/٢٥.

ـــــــ: ١٩٨٥/٥/١١.

الفجر الإنجليزي ١٩٨١/٢/١٤.

ـــــــ: ١٩٨٥/٥/١٧.

فصل المقال ١-٧/٥/١٩٩٧.

فضاء. "تقرير هيئة الرقابة العامة ومناقشات الموازنة تفتح الباب أمام السؤال من أين لك هذا؟" ٢٨/٦/ ١٩٩٨.

فوراني، فتحي."عن الغربة والانتماء لمعلمي فلسطين". **التقدم.** العدد ٢. آذار ١٩٨٠.

القدس: ١٢/٦/١٩٦٧.

_____: ١٢/٨/١٩٧٩.

_____: ١٦/٢/١٩٨١.

_____: ١٧/٢/١٩٨١.

_____: ١٢/٣/١٩٨١.

_____: ٢٥/١١/١٩٨٤.

_____: ٢١/٥/١٩٨٧.

_____: ١٨/٥/١٩٨٨.

_____: ١/٥/١٩٨٩.

_____: ١٩/٥/١٩٨٩.

_____: ٢/٥/٢٠٠٠.

_____: ١١/٥/٢٠٠٠

_____: ١٤/٥/٢٠٠٠.

_____: ١٤/٥/٢٠٠٠.

_____: ٥/٦/٢٠٠٠.

_____: ٢٥/٤/٢٠٠١.

_____: "لجنة التنسيق لقطاعات التعليم في الأراضي المحتلة". و"أزمة العمل النقابي في قطاعات التعليم" و"للخروج من الأزمة". عدد٢٧/٢/١٩٩٣.

قراقع، عيسى. عمر عساف. **الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.** بحث غير منشور. جامعة بيرزيت: ١٩٩٧.

القطشان، عبد السلام، **التعليم العربي الحكومي إبان العهد التركي والانتداب البريطاني ١٥١٦-١٩٨٤.** عمان: دار الكرمل، ١٩٧٧.

قورة، نزيه. **تعليم الفلسطينيين: الواقع والمشكلات.** بيروت: م.ت.ف. مركز الأبحاث،١٩٧٥.

القيق، حسن. **التعليم المهني في الأرض المحتلة.** القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨٨.

الكاتب. "إضراب المعلمين". عدد ٣٠. ١٩٨٢.

كاتبة، سمير. **حول التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.** القدس: مجمع النقابات المهنية، ١٩٨٣.

كتاب، عطاالله ."دراسة تحليلية للأمر العسكري ٨٥٤... التعليمية". **صامد الاقتصادي**، عدد ٨٥، تشرين ٢-ك١، ١٩٨٥.

كفاح المعلم. (نشرة لمرة واحدة). تربوية، ثقافية، علمية .عدد ٣، آب ١٩٩٢.

كلية الخليل الفنية الهندسية "التعليم المهني والتقني في الضفة الغربية". **صامد الاقتصادي**. عدد ٥٨، تشرين٢ - ك١،١٩٨٩.

كنعان، طاهر. "حول الأبعاد الاقتصادية لإعلان مبادئ الحكم الذاتي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد١٧، شتاء ١٩٩٤.

كوهين، ستانلي. "التعليم كجريمة". **القدس**، ١٩/٥/١٩٨٣.

اللجنة العامة لمعلمي مدارس الحكومة في الضفة الغربية. "أضواء على أوضاع التعليم في الضفة الغربية" ١٩٨٣.

ـــــــــ: الاحتفال بيوم المعلم الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ١٤/١٢/١٩٨٢.

ـــــــــ: انطلاقة المعلم. (نشرة لمرة واحدة).

ـــــــــ: "التقرير السنوي عن أعمال اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية للعام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١".

ـــــــــ: "التقرير السنوي عن العام الدراسي ١٩٨٣-١٩٨٤". القدس ١٩٨٤.

ـــــــــ: " خطة العمل السنوية ١٩٨٤-١٩٨٥."

ـــــــــ: "رسالة موجهة إلى لجنة المتابعة لشؤون الوطن المحتل"، ٩/٤/١٩٩٠.

ـــــــــ: "صوت المعلم". نشرة لمرة واحدة. القدس، أيار ١٩٨٤.

ـــــــــ: طريق المعلم. ١٥/أيار ١٩٨٧.

ـــــــــ: "الطلبة بين الإجراءات التعسفية المتخذة ضدهم والأوضاع العامة للعملية التربوية والتعليمية."

ـــــــــ: "المعلمون الموقوفون والإجراءات الإسرائيلية".

ـــــــــ: "ملاحظات أولية حول منهاج اللغة الإنجليزية". (دراسة غير منشورة).

ـــــــــ: "نتائج وعبر من إضراب مصححي التوجيهي".

ـــــــــ: "نص التقرير التوضيحي الذي أعدته اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية عن الوضع التعليمي على ضوء الإجراءات مع بداية العام الدراسي ١٩٨٧-١٩٨٨".

ـــــــــ: "النظام الأساسي للجان المعلمين في مدارس الحكومة في الضفة الغربية".

ـــــــــ: "وثائق من أرشيف اللجنة العامة".

ـــــــــ: "دراسات تحت عنوان دراسة مقارنة حول رواتب المعلمين".

ـــــــــ: "دعاوى ضد ضابط شؤون التربية والتعليم".

ـــــــــ: "مراسلات بشأن إقامة نقابة للمعلمين".

ـــــــــ: "ملاحظات على منهاج اللغة الإنجليزية". طريق المعلم. نشرة لمرة واحدة، أيار ١٩٨٧.

ماعوز، موشي. **القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية**. مترجم عن العبرية. د.م، د.ن، د.ت.

محشي، خليل. **بعض ملامح الأوضاع التربوية في الأراضي الفلسطينية منذ١٩٦٧**. جامعة بيرزيت، ١٩٨١.

المدهون، ربعي. "في عامها السابع: الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل تدخل مرحلة نوعية جديدة". **الكاتب الفلسطيني**. عدد ٩، ١٩٧٩.

مركز دراسات الوحدة العربية. "الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي"، وقائع المؤتمر الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت، بيروت: ١٩٨٦.

مركز القدس للإعلام والاتصال. "الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة". القدس: ١٩٩٦.

مسيرة التربية: عدد ٢٤ (ملحق الخطة الخمسية).

ـــــــــــ: عدد٢٣، تشرين١ ١٩٩٩.

ـــــــــــ: عدد ٢٤، تشرين٢ ١٩٩٩.

ـــــــــــ: عدد ٢٥، ك١ ١٩٩٩.

ـــــــــــ: عدد ٢٦، ك٢ ٢٠٠٠.

ـــــــــــ: عدد ٢٧، شباط ٢٠٠٠.

ـــــــــــ: عدد ٢٨، آذار ٢٠٠٠.

ـــــــــــ: عدد ٢٩، نيسان ٢٠٠٠.

ـــــــــــ: عدد ٣٠، أيار ٢٠٠٠

المشاعل، نشرة لمرة واحدة، اتحاد العاملين في قطاعات التعليم، ١٩٨٦.

مكتب الشؤون الفنية التربوية. نشرة إحصائية للعام ١٩٨٠/١٩٨١، رام الله: ١٩٨١.

مكتب العمل الدولي. "مؤتمر العمل الدولي في الدورة ٧٥ سنة ١٩٨٨"، تقرير خاص للمدير العام عن تطبيق الإعلان المتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. جنيف: ١٩٩٨.

الملتقى الفكري العربي. "التحول الديمقراطي في فلسطين". القدس: ١٩٩٩.

المنسي، كامل (معد). **العمالة الفلسطينية "البطالة والفقر"**. رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، ٢٠٠٠.

منظمة التحرير الفلسطينية. النشرة الإحصائية التعليمية للضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة ١٩٦٧. عدد ٣-٤، ١٩٨٣-١٩٨٤.

ـــــــــــ: (دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط). "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠، الملخص التنفيذي". تونس: ١٩٩٣.

ـــــــــــ: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية. بيروت: ١٩٦٨.

ـــــــــــ: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية. بيروت: ١٩٧٠.

ـــــــــــ: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية. بيروت: ١٩٧٥.

ـــــــــــ: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية. بيروت: ١٩٨٢.

المنظمة العربية للتربية. "ظاهرة عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس". السعودية: مركز البحوث التربوية، جامعة الملك سعود، ١٩٨٣.

ـــــــــــــ: "أحوال التربية والتعليم في الأراضي المحتلة". القاهرة: ١٩٧٣.

منظمة العفو الدولية، (أمنستي). تقرير العام ٢٠٠٠. قبرص: ٢٠٠٠.

مؤتة للبحوث والدراسات. "رؤية مستقبلية لتعزيز المكانة الاجتماعية للمعلم في الوطن العربي". المجلد الخامس – العدد الثاني ١١٩.

مؤسسة الحق. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، رام الله، د.ت.

ـــــــــــــ: "صلاحيات السلطات الإسرائيلية بشأن المؤسسات التعليمية". رام الله: ١٩٩٠.

ـــــــــــــ: "الهجمة الإسرائيلية على التعليم في الضفة الغربية، عقاب الحاضر والمستقبل". رام الله: ١٩٨٨.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. "الموسوعة الفلسطينية". بيروت: ١٩٨٩.

موسى، شحادة. "**ملاحظات حول تجربة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين**". شؤون فلسطينية. عدد ١٦، ١٩٧٢.

الميثاق. ١٩٨٤/١٢/١٤.

ـــــــ: ١٩٨٤/١٢/١٦.

ـــــــ: ١٩٨٥/٥/١٢.

ميعاري، محمود. **التعليم المهني في المناطق المحتلة.** بيرزيت : مركز الأبحاث، ١٩٨٨.

نصار، طه. **جزرة شارون والسياسة التعليمية.** دراسة غير منشورة.

ـــــــ: "**الحق في التنظيم النقابي للمعلمين .. التجربة الذاتية والقانون المحلي**". دراسة غير منشورة.

ـــــــ: "**الحركة التعليمية في الأراضي المحتلة: واقع وتطلعات.** دراسة غير منشورة.

ـــــــ: "دراسة حول أسباب تدني نسبة النجاح في الثانوية العامة" ١٩٨٠ ,١٩٨١ دراسة غير منشورة، ١٩٨٣.

ـــــــ: "ملاحظات على منهاج اللغة الإنجليزية ١٩٨٥/١٩٨٦"،ورقة غير منشورة، ١٩٨٦.

نصرو، فتحية. "التربية الى اين؟". **الأسبوع الجديد،** ك١ ١٩٨٩ .

نضال الشعب. أيار ٢٠٠٠.

النقيب، فضل. **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع .. مشكلات المرحلة الانتقالية.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

النمري، طاهر. "أزمة العمل النقابي في قطاعات التعليم"، (ورقة عمل غير منشورة)، **ورشة الإعلام والتنسيق التربوي،** رام الله: ١٩٩٢/١١/٢٧.

النمورة، محمد طلب. **امتحان القبول للأول الثانوي إيجابيته وسلبياته**"، (دراسة غير منشورة).

ـــــــــــــ: "**الوضع التعليمي في المدارس الحكومية**"، (دراسة غير منشورة)،١٩٨٥.

هلال، جميل. "إشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٥، صيف ١٩٩٨.

ـــــــــ: "الانتفاضة والتغيير المطلوب". **الفكر الديمقراطي**. عدد ٢، ربيع ١٩٨٨،

ـــــــــ: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. (دراسة تحليلية نقدية). رام الله: مواطن، ١٩٨٨.

هيئة الرقابة العامة. "تقرير هيئة الرقابة العامة ١٩٩٦". فلسطين: ١٩٩٦.

الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. "التقرير السنوي الخامس للعام١٩٩٩"، رام الله.

ـــــــــ: "التقرير السنوي السادس للعام ٢٠٠٠"، رام الله.

هيرست، ديفد. "الرجل الذي ابتلع غزة". **ملحق هآرتس**، ١٩٩٧/٤/٤.

ورشة مشروع الإعلام والتنسيق التربوي. "ما هو دور نقابة المعلمين في العمل التربوي؟". ورقة عمل. رام الله، ٣-١٩٩٤/١١/٤.

وزارة التربية والتعليم، "أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨". رام الله: ١٩٩٩.

ـــــــــ: "مذكرة التربية الوطنية للصف الخامس الأساسي"، ١٩٩٥.

ـــــــــ: "التعليم للجميع" (تقرير من إعداد الوزارة لم ينشر بعد)، ٢٠٠٠.

ـــــــــ: "تقرير حول التعليم غير منشور"، ٢٠٠٠.

وكالة أبو عرفة. "التعليم في قطاع غزة في ظل الانتفاضة الشعبية". القدس: ١٩٩١.

ياسين، عبد القادر. "الآثار الاجتماعية العامة للانتفاضة" **الكاتب الفلسطيني**، عدد ٢١، خريف ١٩٩٠.

يوسف، عبد القادر. **تعليم الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً**. عمان: دار الجليل، ١٩٩١.

ب) المراجع الإنجليزية

Abraham, Sameer. "The Development and Transformation of the Palestinian National Movement," in Naseer Aruri (eds), *Occupation: Israel Over Palestine* (second edition). Association of Arab-American University Graduates, Inc, 1989.

Hiltermann, Joost R. *Behind the Intifada.* New Jersey: Princeton University Press, 1991.

The Jerusalem Post, 26/2/1986.

Tamari, Salim. "What the Uprising Means," *Middle East Report,* No. 152 (May-June 1995).

Taraki, Lisa. "Mass Organizations in the West Bank," in Naseer Aruri (ed.), *Occupation: Israel Over Palestine* (second edition). Association of Arab- American University Graduates, Inc., 1989.

Taraki, Lisa. "The Development of Political Consciousness Among Palestinians in the Occupied Territories: 1967-1987," in Nassar, Jamal R. and Roger Heacock (eds.), *Intifada: Palestine at the Crossroads.* New York: Praeger, 1990.

المقابلات

مقابلة مع أبو هدبا، عبد العزيز	البيرة	بتاريخ ٢٠٠١/١/١٥
ـــــ أبو هشهش، موسى	الخليل	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢
ـــــ أسعد، فرحات	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٠
ـــــ الأطرش، عبد الجواد	الخليل	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢
ـــــ البرغوثي، رزق	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٠
ـــــ البرغوثي، سهير	البيرة	بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٥
ـــــ البرغوثي، مشعل	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٠
ـــــ البرغوثي، نهى	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦
ـــــ بصيلة، أحمد عمر	الخليل	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢
ـــــ البلبيسي، صالح	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٢
ـــــ بنورة، جمال	بيت لحم	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢
ـــــ جمجوم، عائدة عبدا لرحمن	الخليل	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢
ـــــ حامد، نهى	طولكرم(نابلس)	بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦
ـــــ حامد، وحيد	نابلس	بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٠
ـــــ حمد، هشام نمر	بيت لحم	بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١
ـــــ حمدان، عبد المجيد	رام الله	بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٠
ـــــ حميدان، سليم محمد	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢
ـــــ حميدان، صدقي	رام الله	بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٥
ـــــ حميدان، عمر	بيتونيا	بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٠
ـــــ حنون، كمال	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٦
ـــــ الرباع، فهيم	نابلس	بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٠
ـــــ الريماوي، فضل	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٠
ـــــ الزريقي، سليمان	جنين	بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢١
ـــــ سحويل، أحمد أنيس	رام الله	بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٣
ـــــ سمارة، حسين مصطفى	نابلس	بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٨
ـــــ شاهين، سحاب	نابلس	بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٥
ـــــ شحادة، جميل	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٠
ـــــ شحادة، سمير	رام الله	بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٠ وأخرى ٢٠٠١/٤/١٠

ـــــ الشعيبي، ندى	البيرة	بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٥
ـــــ شقير، محمود	رام الله	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٠
ـــــ شنار، عبد العزيز	نابلس	بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٨
ـــــ صالح، عبد الجواد	البيرة	بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٥
ـــــ صيام، موسى	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٢
ـــــ طه، محمود	رام الله	بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢١
ـــــ عبد الله، غسان	رام الله	بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٥
ـــــ عبد اللطيف، لطفي	بيتونيا	بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢١
ـــــ عرار، غزالة	رام الله	بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢١
ـــــ العزة،عثمان	بيت لحم	بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢١
ـــــ غيث، عبد اللطيف	القدس	بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٠
ـــــ فايد، خالد	جنين	بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٥
ـــــ كامل، إسماعيل	البيرة	بتاريخ ١٩٩٩/٨/٦
ـــــ كنعان، عبدا لكريم	طولكرم	بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٤
ـــــ محشي، خليل	رام الله	بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢١
ـــــ مرمش، مالك	نابلس	بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠
ـــــ مصلح، محمود	رام الله	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢١
ـــــ نصار، طه	الخليل	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢
ـــــ النمري، طاهر	القدس	بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠
ـــــ نمورة، زكي	الخليل	بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢
ـــــ ياسين، جمال	نابلس	--*بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٠

منشورات مواطن

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟	المحاسبة والمساءلة
فصل السلطات	الحريات المدنية
سيادة القانون	التعددية والتسامح
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته	الثقافة السياسية
حرية التعبير	العمل النقابي
عملية التشريع	الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول
حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير
الدولة والديمقراطية
جميل هلال
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي
سيادة القانون
اسامة حلبي
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

الدستور الذي نريد لفلسطين
وليم نصار
طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة
ديك المنارة
زكريا محمد
لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة
في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح :في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة
المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم
الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي
الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩
اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات
الخطاب السياسي المتبلور ودراسات اخرى
عزمي بشارة
أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥
المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون
الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديري واخرون
المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون
الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب
الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك
الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب
التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة
المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خول الشخشير
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض
النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر
البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة دراسات وأبحاث

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠
عمر عساف
اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة
جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني
القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري
هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي
تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال
الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة
دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول
النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد
التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧
المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول
النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال
ما بعد اوسلو: حقائق جديدة
تحرير: جورج جقمان
ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨
اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦
العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي
مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة
حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة التجربة الفلسطينية

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني
أوراق شاهد على حرب
زهير الجزائري
البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة تقارير دورية

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
أحمد مجدلاني، طالب عوض
نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون
الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

هذا الكتاب

شكلت حركة معلمي المدارس الحكومية نموذجاً لمنظمة المجتمع المدني التي نشأت وتطورت وتواصلت ومارست نشاطها بشكل مستقل عن السلطة، وكان يتوقع أن تكون قدوة ومثالاً يحتذى به في قطاعات مهنية ونقابية أخرى لولا تضافر عوامل متعددة في مواجهتها، منها ما له صلة بتنازع تمثيل المعلمين، وخشية السلطة من امتداد الحركة إلى قطاعات أخرى، واستجابة القوى الوطنية والإسلامية لضغوط قيادة السلطة الفلسطينية وتراجعها عن مساندة ودعم حركة المعلمين من أجل مطالبها النقابية والمعيشية، كما حال اندلاع انتفاضة الأقصى أيلول ٢٠٠٠ دون استئناف الحركة المطلبية للمعلمين.

يلقي الكتاب الضوء على نشوء وتطور حركة معلمي المدارس الحكومية ونضالها من أجل تحسين ظروف عملهم، وإنشاء نقابتهم الخاصة، ليس في ظل السلطة الفلسطينية وحسب، ولكن ليوضح جذور هذه الحركة، ومحاور نضالها خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي.

المؤلف

ولد في رنتيس العام ١٩٥٠ بعد أن هُجِّر والداه من بلدتهم بيت نبالا قضاء اللد.

عمل مدرساً في مدارس محافظة رام الله الحكومية، وكان من نشطاء العمل التطوعي أواسط السبعينيات، ومن أوائل المنخرطين في العمل النقابي في المدارس الحكومية، ونقابة العاملين في كل من جامعة بيرزيت، والمدارس الخاصة، شارك خلالها في الأنشطة المطلبية لتحسين أوضاع العاملين لقطاعات التعليم، واعتقل بسببها مرتين في ظل السلطة الفلسطينية.

انخرط مبكراً في الحركة السياسية الفلسطينية من خلال الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتعرض للاعتقال مرات عدة، حيث قضى حوالي ثماني سنوات في السجون الإسرائيلية.

كان من المبادرين لتشكيل القيادة الوطنية الموحدة العام ١٩٨٧، صدر بحقه قرار بالإبعاد العام ١٩٩١. ينشط الآن في إطار الدفاع عن حقوق اللاجئين من خلال لجان الدفاع عن حق العودة.

مواطن
المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

ISBN 9950-312-09-4